جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي :.....

رقم التسجيل :.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة: دكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص : علوم التسيير

العنـــوان

دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إعداد الطالبة

عامر حبيبة

تاريخ المناقشة: 2016/10/27

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

- سعيدي يحي (أستاذ التعليم العالي).....جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....رئيسا.
- بوقرة رابح (أستاذ التعليم العالي).....جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....مشرفا ومقررا.
- خليل عبد القادر(أستاذ التعليم العالي).....جامعة يحي فارس بالمدية.....ممتحنا.
- حمداني محمد (أستاذ محاضر أ).....جامعة وهران.....ممتحنا.
- عماري زهير(أستاذ محاضر أ).....جامعة محمد بوضياف المسيلة.....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

الشكر للمولى عز وجل على نعمه وفضله؛

ورجاؤنا أن يكون عملنا خالصا لوجهه.

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى كل

من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع

ونخص بالذكر:

الأستاذ المؤطر الأستاذ الدكتور: رابح بوقرة

دون أن ننسى أساتذتنا الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا

فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي.

الإهداء

إلى من كانا سببا لمجيئي إلى هذه الدنيا؛

إلى من كانا قلبا عطوفا وكفا حانيا؛

إلى من سهرا الليالي على تربيتي ورعايتي وتعليمي؛

إلى أمي الغالية حفظها الله وأبي الحبيب رحمه الله؛

إلى روح اختي رحمها الله؛

إلى إخوتي وأخواتي؛

إلى هؤلاء جميعا والى كل من له فضل علي.

ملخص

نتيجة انفتاح الاقتصاد الجزائري وتوجهه نحو الاقتصاد الحر، ومن أجل بناء وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اعتمدت الحكومة الجزائرية على برنامج لتأهيل اقتصادها ومنظومة مؤسساته، بما يستجيب لهذه التغيرات والاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة تكتل الاتحاد الاوروبي.ومن بين ما ينص عليه برنامج التأهيل نجد ضرورة تأهيل مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وان تأهيل هذه الأخيرة يتطلب حصول المؤسسة على شهادة المعايير القياسية العالمية، ولاسيما تلك المتعلقة بنظام إدارة الجودة، نظام الإدارة البيئية ومواصفة المسؤولية الاجتماعية، وكل هذا يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة.

ولقد حاولت هذه الدراسة التركيز على برنامج التأهيل المعتمد في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي بكل مكوناته، والتطرق أيضا الى البرنامج الجزائري للتأهيل ودراسة استفادة المؤسسات محل الدراسة من البرامج ودوره في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات قياس. ولقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة اين تم اعداد مؤشرات قياس لابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية في الفصل التطبيقي ثم تحليل النتائج وتوصلت الدراسة الى: أن برنامج التأهيل الذي تبنته العديد من المؤسسات الجزائرية مكن كل هذه المؤسسات من تأهيل مختلف وظائفها وأنشطتها ولكن بدرجات متفاوتة، ولو رجعنا الى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة الميدانية" كرستور، مبروقاز، زواوي، Cobba" لوجدناها قد قامت بتأهيل مختلف وظائفها على نحو مكنها من منافسة المؤسسات والمنتجات الأجنبية، وفي نفس الوقت استطاعت من تحسين أدائها الاقتصادي وبالتالي فبرنامج التأهيل المنتهجه من شأنها أن تساعد المؤسسات الاقتصادية من تحقيق وترقية الاستدامة وذلك بالتركيز على الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، التنمية المستدامة، تكتل الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، برامج التأهيل، برنامج ميدا1، برنامج ميدا2، برنامج ANDPME

Résumé

À la suite de l'ouverture de l'économie algérienne et son orientation vers une économie libre, et pour construire et renforcer la compétitivité des institutions économiques algériennes, le gouvernement algérien a adopté un programme pour la réhabilitation de son économie et le système des institutions, y compris pour répondre à ces changements et à intégrer dans l'économie mondiale et de suivre le rythme union conglomérat Auba.omn entre prescrit par le programme de réhabilitation, nous trouvons la nécessité de remettre en état les différentes activités et fonctions de l'institution, et que ce dernier exige une institution de réadaptation pour les normes de certification mondiales, en particulier celles relatives au système de management de la qualité, la spécification du système de gestion de l'environnement et de responsabilité sociale, et tout cela conduit à la réalisation du développement durable dans l'entreprise.

Cette étude a essayé de se concentrer sur le programme de réadaptation approuvé en vertu de l'accord de partenariat avec l'Union européenne avec toutes ses composantes, et également adressée au programme algérien pour les institutions de réhabilitation et d'étude tirer parti des programmes en cours d'étude et son rôle dans la réalisation des dimensions du développement durable au moyen d'indicateurs mesurables. L'étude a atteint: que le programme de réhabilitation, qui a été adopté par la plupart des institutions algériennes a permis à toutes ces institutions des différentes fonctions et activités de remise en état, mais à des degrés divers, même si nous revenons aux institutions économiques algériennes remplacer l'étude sur le terrain "Crestor, Mbroqaz, Zawawi, Cobba" avoir vu qui a fait la remise en état des différentes fonctions d'une manière qui lui permet de rivaliser avec les entreprises et les produits étrangers, et en même temps a été en mesure d'améliorer sa performance économique et donc fait connaître le programme de réhabilitation qui aideront à atteindre les institutions économiques et promouvoir le développement durable en mettant l'accent sur les trois dimensions du développement durable.**Mots-clés: entreprise économique, le**

développement durable, le bloc de l'Union européenne, l'accord de partenariat de l'Euro-algérien, des programmes de réhabilitation, le programme MEDA 1, programme MEDA2, programme ANDPME

Abstract

As a result of the openness of the Algerian economy and its orientation toward the free market economy, and for building and strengthening the competitiveness of the economic organizations of Algeria, the Algerian Government has restructured its economy and its organizations to respond to the changing environmental conditions to be more important for sustaining a competitive advantage. From this, it has been noted that the Algerian economy tends to be integrated into the global economy and keeping pace with the European Union. In this regard, it is necessary to restructure these organizations, including their activities and functions. Yet, in terms of the organizations to be qualified, a global standard certificate should be gained, especially for those whom related to the system of quality management, environmental management system specification and social responsibility in order to achieve sustainable development of the organization.

Based on this, this study has tried to focus on the approved restructured program under a partnership agreement with the European Union with all its components. As well as, this study examines the current Algerian restructured program and the extent to which this program is used to benefit the organizations under study, and its role in achieving sustainable development through indicators measurement. This study also used descriptive, analytical study where the indicators were used to clarify the dimensions of sustainable development in the organizations. The results of this study found that the restructured program was already adopted by many Algerian organizations which enabled them to do their functions and activities, but unevenly. However, the organizations under study have different qualifying function which enabled them to compete with foreign products and organizations, At the same time, these organizations have managed to improve their economic performance and therefore establish the restructured program that will help the organizations to achieve and promote sustainability by focusing on the three dimensions of sustainable development.

Key words: economic enterprise, sustainable development, the European Union bloc, the partnership agreement of the Euro-Algerian, rehabilitation programs, the MEDA program 1, 2 MEDA program, ANDPME program

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الشكر والاهداء	**VI-IV**
الملخص باللغتين	**VI-XI**
محتويات البحث	**XX-IX**
قائمة الجداول	**XII-XIII**
قائمة الاشكال	**XIII**
قائمة الملاحق	**XXIV**
المقدمة العامة	**أ–ي**
تمهيد	**أ–ج**
1-إشكالية البحث	ج
2-الفرضيات	ج
3-أسباب اختيار الموضوع	د
4- أهمية البحث	د
5- اهداف البحث	هـ
6-حدود البحث	هـ
7- منهج وأدوات البحث	و
8- الدراسات السابقة	و–ح
9- محتويات البحث	ط–ي
10-الكلمات المفتاحية	ي
11- صعوبات البحث	ي
الفصل الأول: تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	**41–2**
المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية، الخصائص؛ الأهداف والتصنيف	3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها	4
1.تعريف المؤسسة الاقتصادية	4
2. تطور مفهوم المؤسسة الاقتصادية كنظام	6
3.خصائص المؤسسة الاقتصادية كنظام مفتوح	7
4. خصائص المؤسسة الاقتصادية	8
المطلب الثاني: اهداف المؤسسة الاقتصادية ومستوياتها	9
1. أهداف المؤسسة الاقتصادية	9
2. مستويات المؤسسة الاقتصادية	12
المطلب الثالث: تصنيف المؤسسة الاقتصادية	12

1. معايير تصنيف المؤسسات	12
2. تصنيفات المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني	13
3. تصنيفات المؤسسة حسب معيار الحجم	15
4. تصنيفات المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي	15
المبحث الثاني: تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	16
المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية في مرحلة ما قبل 1980	16
1. الفترة الأولى (1962-1970)	16
2. الفترة الثانية (1971-1980)	17
المطلب الثاني: مرحلة استقلالية المؤسسات (ما بعد سنة 1980)	20
1. إعادة الهيكلة العضوية	20
2. إعادة الهيكلة المالية	20
3. مشاكل إعادة الهيكلة	21
4. استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية	22
المطلب الثالث: المؤسسة الاقتصادية في ظل التحرير الاقتصادي	25
1. خوصصة المؤسسات العمومية	25
2. تأهيل المؤسسة الاقتصادية	27
المبحث الثالث: التحول من نموذج المؤسسات الكبرى الى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها	28
1.التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
2.المعايير الكمية والنوعية	30
3.أهمية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة	33
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
1.التعريف المعتمد في الجزائر	33
2.مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	34
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر	36
1.مكونات وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	37
2.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	38
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: مفاهيم أولية حول البيئة والتنمية المستدامة	69-43
المبحث الأول: البيئة أنظمتها وأساسياتها	44
المطلب الأول: مفهوم البيئة: قوانينها ومكوناتها	44
1.مفهوم البيئة ومكوناتها	44
2.قوانين البيئة واساسيات النظام البيئي	45

المطلب الثاني: البيئة ومشكلاتها في إطار النشاط الاقتصادي	47
1.المشكلات البيئية وطبيعة النشاط الاقتصادي	48
2. المشكلات البيئية والنظم الاقتصادية	49
3.المشكلات البيئية العالمية	49
المبحث الثاني: التنمية والبيئة	52
المطلب الأول: مفهوم التنمية	52
1.النمو الاقتصادي	52
2. نشأة مفهوم التنمية وتطورها	54
المطلب الثاني: أنواع وأهداف التنمية:	55
1.أنواع التنمية	55
2.أهداف ومتطلبات التنمية	55
المطلب الثالث: علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية	56
المبحث الثالث: التنمية المستدامة	58
المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة	58
1.السياق التاريخي للتنمية المستدامة	58
2. مفهوم التنمية المستدامة	61
3 .تمويل التنمية المستدامة	63
المطلب الثاني: مقومات وأبعاد وأهداف التنمية المستدامة	64
1. مقومات وأُسس التنمية المستدامة	64
2. أبعاد التنمية المستدامة	65
3. أهداف التنمية المستدامة والأطراف المؤثرة فيها	66
خلاصة الفصل الثاني	69
الفصل الثالث: المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة	122-71
المبحث الأول: التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسة الاقتصادية	72
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية	72
1. امتيازات المؤسسة في ظل تطبيق التنمية المستدامة	72
2. أثر التنمية المستدامة على المزايا التنافسية في المؤسسة الاقتصادية	74
3. الحوار مع الأطراف ذات المصلحة في ظل التنمية المستدامة	74
المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية	76
1.المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	76
2. المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية	78
3. مؤشرات الأداء البيئي للإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية	86
4. ألية الإنتاج الأنظف	88

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	90
1. الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية	90
2. تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة والحفاظ عليه من خلال تفعيل أداء مواردها البشرية	92
المطلب الرابع: مراحل ووظائف ادماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	92
1. مراحل ادماج التنمية المستدامة وتطبيقها في المؤسسة الاقتصادية	92
2. وظائف المؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة	93
المبحث الثاني: مواصفات الايزو العالمية لتجسيد ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	97
المطلب الأول: إدارة الجودة في المؤسسة الاقتصادية وفقا للمواصفة ISO 9000	97
1. مفهوم الجودة وإدارة الجودة الشاملة	97
2. تعريف مواصفات إدارة الجودة ISO9000	98
3. العلاقة بين مواصفات ISO9000 وإدارة الجودة الشاملة	100
4. مرتكزات نظام إدارة الجودةISO9001	102
المطلب الثاني: الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية وفقا للمواصفة ISO 14000	102
1. وظائف الإدارة البيئية لتحقيق التحسين المستمر	103
2.مكوناتISO14000 الإصدار المحدث سنة2004	104
المطلب الثالث: إدارة الجانب الاجتماعي في المؤسسة وفقا لمواصفات الايزوISO 18000 وISO 26000	105
1. مفهوم إدارة الصحة والسلامة المهنية	105
2. أهمية إدارة السلامة والصحة المهنية في المؤسسة	106
3. نشأة المواصفة ISO18000، تعريفها، ومكوناتها	109
4. إدارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في ضوء المواصفة ISO26000	108
5. خصائص المواصفة ISO26000	108
المبحث الثالث: دور الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	109
المطلب الأول:مواصفات ISO 9000 كمدخل لتحقيق البعد الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية	109
المطلب الثاني: مواصفات ISO 14000 كمدخل لتحقيق البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية	111
المطلب الثالث: مواصفات ISO 18000 وISO 26000كمدخل لتحقيق البعد الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية	116
1. منافع المؤسسة المتأتية من تبني المواصفة الإرشادية للمسؤولية الاجتماعية ISO26000	116
2. فوائد المؤسسة المتأتية من تطبيق مواصفة الإيزو 18000 لإدارة الصحة والسلامة المهنية	117
المطلب الرابع: التحسين المستمر كآلية للاستخدام المتكامل لمواصفات الايزو لتحقيق التنمية المستدامة	119
خلاصة الفصل الثالث	122
الفصل الرابع: المؤسسة الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية	169-124

المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية	125
المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية كشكل من أشكال التحالف على مستوى الدول لمواجهة المنافسة	125
1. معنى التكامل الاقتصادي:	125
2. النتائج المترتبة عن تطبيق التكتلات الاقتصادية	127
المطلب الثاني: نموذج تكتل الاتحاد الأوربي	129
1. النشأة والتطور	129
2. توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وهياكلها	131
3. بعض إنجازات تكتل الاتحاد الأوروبي الاقتصادية	132
المطلب الثالث: تكتل الاتحاد الأوروبي واتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية	133
1. مفهوم الشراكة واشكالها	133
2. مجالات الشراكة وآثارها على تنافسية المؤسسة الاقتصادية	134
3. الشراكة الاورو–جزائرية	136
4. محتوى الاتفاقية وبنودها	137
المبحث الثاني: برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي MEDA	141
المطلب الأول: ماهية واهداف برنامج التأهيل	141
1. تعريف تأهيل المؤسسات الاقتصادية	142
2. دوافع القيام بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	145
المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	147
1. برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	148
2. برنامج التعاون الجزائري – الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (برنامج ميدا)	156
3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	160
خلاصة الفصل الرابع	168
الفصل الخامس: دور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل برامج التأهيل	211-170
المبحث الاول: تقييم برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية ودورها في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	171
المطلب الأول: تقييم حصيلة سياسات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية	171
1. تقييم برنامجي ميدا 1 وميدا 2	171
2. تقييم حصيلة مساهمة الاتحاد الأوروبي في برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	172
المطلب الثاني: دور برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	174

المبحث الثاني: دور برنامج ميدا1 وميدا2 في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة – دراسة حالة مؤسسة كرستور برج بوعريريج – مؤسسة مبروقاز العلمة– سطيف	177
المطلب الأول: توصيف الدراسة– مؤسسة كريستور–	177
1. ظروف اختيار العينة	177
2. دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا1	178
المطلب الثاني: توصيف الدراسة – مؤسسة مبروقاز العلمة– سطيف–	185
1. ظروف اختيار العينة	185
2. دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة في ظل برنامج ميدا2،**ANDPME**	186
المبحث الثاني: دور البرنامج الجزائري –الجزائري "ANDPME" تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسستي: زواوي للأشغال العمومية والبناء _ cobbaمؤسسة النسيج	190
المطلب الاول: توصيف الدراسة – مؤسسة الاشغال والبناء زواوي	191
1. ظروف اختيار العينة	191
2. دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة في ظل برنامج ANDPME	192
المطلب الثاني: توصيف الدراسة – مؤسسة النسيج cobba	196
1. ظروف اختيار العينة	196
2. دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة في ظل برنامج ANDPME	197
المبحث الرابع: اختبار الفرضيات، مناقشة النتائج واقتراح نموذج لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج التأهيل " CAP-PME" 2016	201
المطلب الأول: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	201
المطلب الثاني: موجبات تبني منهج لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج التأهيل المقترح في 2016 ليتماشى والبرنامج الحالي CAP-PME	205
خلاصة الفصل الخامس	211
الخاتمة	213
1. النتائج	214
2. التوصيات	215
قائمة المراجع	230-218
الملاحق	349-231
الملحق رقم 1 "مؤسسة كرستور برج بوعريريج"	265-232
الملحق رقم 2 "مؤسسة مبروقاز العلمة –سطيف"	297-267
الملحق رقم 3 " مؤسسة زواوي لاشغال العمومية والبناء سطيف"	320-298
الملحق رقم 4 " مؤسسة النسيج COBBAبرج بوعريريج"	340-321

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل زيادة الناتج الوطني	20
02	حصيلة الخوصصة في الفترة 2003-2007.	26
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية	29
04	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	30
05	معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر	34
06	مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب إحصائيات 2013	37
07	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2004-2011	37
08	أهم قطاعات النشاط التي تتركز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 2013/2008	38
09	تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008-2013	39
10	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني 2009-2013	39
11	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة	40
12	أمثلة عن توقعات مختلف أصحاب المصلحة	75
13	التقارب بين إدارة الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو 9000 للإصدار 2000أو 2008	101
14	مكونات المواصفة الدولية الجديدةISO14000 الإصدار المحدث سنة2004	105
15	مقارنة بين الصيغة التقليدية والحديثة للتكامل الاقتصادي الإقليمي	128
16	قوائم السلع والمنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر	140
17	مؤشرات الربحية للمؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا 1	178
18	مؤشرات النمو لمؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا1	179
19	مؤشرات النشاط لمؤسسة كرستورفي ظل برنامج ميدا1	180
20	مؤشرات السيولة لدى مؤسسة كرستورفي ظل برنامج ميدا1	181
21	مؤشرات الانتاجية في مؤسسة كريستور في ظل برنامج ميدا1	181
22	مؤشرات الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية	184
23	مؤشرات الربحية للمؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2 وبرنامجANDPME	186
24	مؤشرات النمو لمؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2 وبرنامجANDPME	186
25	مؤشرات النشاط لمؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2 وANDPME	187
26	مؤشرات السيولة في مؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2 وANDPME	187
27	مؤشرات الإنتاجية في مؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2وANDPME	188
28	مؤشرات الربحية للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME	191
29	مؤشرات النمو للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME	192
30	مؤشرات النشاط للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME	192

31	مؤشرات السيولة للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME	193
32	مؤشرات الانتاجية للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME	193
33	مؤشرات الربحية للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME	197
34	مؤشرات النمو للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME	197
35	مؤشرات النشاط للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME	198
36	مؤشرات السيولة للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME	198
37	مؤشرات الانتاجية للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME	198

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم المؤسسة كنظام	06
02	المؤسسة مركز للتحويل	08
03	أبعاد التنمية المستدامة	66
04	أثر التنمية المستدامة على المزايا التنافسية في المؤسسة	74
05	مبدأ التحسين المستمر وتطبيقه على التنمية المستدامة	86
06	نظام المؤشرات البيئية على مستوى المؤسسة الاقتصادي	88
07	الية الإنتاج الانظف	89
08	نموذج خلق القيمة الاقتصادية المستدامة	91
09	يبين حلقة ديمنك وعلاقتها بوظائف الإدارة البيئية الشاملة	105
10	يبين أهم فوائد التي تجنيها المؤسسة من حصولها على شهادة التقييس ISO14000	115
11	ألية التحسين المستمر واستخدام المتكامل لمواصفات الايزو لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة	121-120
12	ألية برنامج التأهيل	144
13	أهداف برنامج التأهيل	148
14	موجبات تبني منهج لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج التأهيل المقترح في 2016 ليتماشى والبرنامج الحالي CAP-PME	206

المقـــــــــــدمة العامة

مقدمة عامة

تميز الاقتصاد العالمي في العشرية الأخيرة من القرن الماضي بحركية سريعة توالت فيها التغيرات بمعدلات فائقة، خاصة مع التحولات التي عرفها إعداد السياسات الاقتصادية والتي كان لها الأثر الكبير على شكل وتنظيم الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة للدول المتقدمة عموما والنامية بشكل خاص، لا سيما من خلال الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد لفرض الحماية.

إن محاولة دراسة هذه التغيرات التي طرأت على المحيط الاقتصادي العالمي، يجعل من عملية التنبؤ بمستقبله صعبة للغاية، وعليه فإن مصير الاقتصاديات التي لا ترغب أو لا تقدر على التكيف مع هذا الواقع التنافسي الجديد بإيجاد المخرج الملائم عن طريق التأهيل وقبول التحالفات والتعاون التكنولوجي والشراكة، فإنها ستقصي حتما نفسها من هذا الميدان وينبغي الإشارة في هذا السياق إلى أن تنافسية الاقتصاد في السوق المحلي ليست حجة وبرهانا على جدواها في السوق الخارجي، لأن التنافسية الدولية لا تمثل انعكاسا حتميا للتنافسية المحلية بسبب وجود ما يسمى بأثر الانعكاس الذي يغير من القدرات التنافسية للاقتصاديات من سوق لآخر سواء بالسلب أو بالإيجاب تبعا لطبيعة السوق.

غير أن هذا الاستنتاج لا يعني بالضرورة أن الاقتصاديات التي ستدخل هذا الميدان ستكون ضعيفة أمام نظيراتها على المستوى الدولي، بل ستعتمد على خططها وأساليبها الخاصة للتعامل مع هذه الوضعية مع مراعاة جوانب قوتها التي تسمح لها مع مرور الوقت بالاندماج في هذه الأسواق ومنافسة نظيراتها لا سيما في ظل الانفتاح العالمي للأسواق وعدم التمييز بين المستثمر الأجنبي و المحلي من حيث المزايا والالتزامات، ذلك أن دفع اقتصاد دولة ما لمنتوجاته أو خدماته إلى الأسواق الدولية يتطلب منه ميزات تنافسية إضافية أو مختلفة عن تلك التي كان يتمتع بها في السوق المحلي بسبب تدخل مفهومي التحويل المادي و أثر عبور الحدود.

وعليه فإن هذه المعطيات الجديدة التي صارت تفرضها مميزات الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة خاصة ما يتعلق بعولمة أسس النظام الرأسمالي، تدفع الدول التي انتهجت خيارات اقتصادية مخالفة إلى البحث عن التموقع الملائم في هذا المحيط الجديد خاصة وأن اقتصادياتها صارت مرتبطة آليا بهذا النظام بصفة مباشرة أو غير مباشرة. إن تجميع الدول لاقتصادياتها في كتل موحدة وقوية، يساهم بشكل مباشر في توجيه الخيارات المتاحة للدول الأخرى الأقل تطورا حيث تجد نفسها مجبرة على ربط علاقات تعاونية معها إن لم نقل تشاركية.

إن الميزة الجديدة للاقتصاد العالمي المتمثلة في حرية عبور الحدود الرسمية للدولة من خلال رفع الحواجز المفروضة على التبادلات وسعر الصرف قد يكون له معنى آخر بالنظر إلى مستقبل العلاقات التجارية الاورومتوسطية المبنية المجسدة

في اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب حوض المتوسط خاصة المغاربية منها على غرار تلك الموقعة مع تونس في جويلية 1995لتدخل حيز التنفيذ في مارس 1998 ومع المغرب في فيفري 1996 لتدخل حيز التنفيذ في مارس 2000 ، بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بعد تفكيك التعريفات الجمركية الوطنية.

ويرى أكثر الاقتصاديين أن إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية سيترتب عنه آثارا إيجابية وأخرى سلبية على دول جنوب المتوسط عموما، إذ ستؤدي عملية تفكيك التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الأوربية إلى انخفاض مهم في الموارد الجبائية لخزينتها العامة من جهة، وزوال القطاعات الاقتصادية التي لا تتمتع بدرجة تنافسية كافية سواء كانت صناعية أو فلاحية أو خدماتية من جهة أخرى، فيما تكون الآثار الإيجابية لإنشاء هذه المنطقة غير مباشرة وبعيدة المدى ترتبط بشكل أساسي بنتيجة جهود حكوماتها على الرفع من المستوى التنافسي للمؤسسات الاقتصادية وتمكينها من ولوج الأسواق الأوروبية بكل سهولة.

إن الجزائر، باعتبارها أحد أهم دول جنوب المتوسط، قد أبرمت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين بحلول سنة 2017 أي بعد مدة 12 سنة كمرحلة مؤقتة يتم خلالها التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية الوطنية ومرافقة السلطات العمومية الجزائرية في إنجاح سياساتها الرامية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع هذه المواعيد المهمة.

إن هذا الالتزام الاقتصادي والتجاري تجاه الاتحاد الأوروبي، دفع المسؤولين الجزائريين للتفكير بجدية في آفاق التنافس الممكنة في ظل هذا الفضاء التجاري الحر، خاصة وأن الأمر يتعلق بشريك معترف بقدرات قطاعاته العالية في مجال التنافسية وسياسات التسويق المتميزة ونوعية المنتوجات الجيدة مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر.

وعليه وعلى غرار جيرانها في حوض المتوسط، فقد تبنت الجزائر برنامجا لتأهيل وتهيئة اقتصادها بما يسمح بتكيفه مع البيئة الإقليمية والعالمية الجديدة ويضمن له إمكانية التنافس في الظروف المتوقعة حيث ينتظر من الشريك الأوروبي المساهمة في إنجاحه بفضل ما يمكن أن يقدمه في مجال مرافقة الإصلاحات وتزويدها بالخبرة والوسائل التكنولوجية الضرورية من جهة ومن تدعيم تقني ومالي في إطار الاستثمار المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعية والفلاحية والخدماتية من جهة أخرى. إن هذه المساعدة ينتظر تدعيمها أكثر في مجال الإصلاحات على المستوى الجزئي التي تمس المؤسسة الاقتصادية باعتبارها الأداة الرئيسية للإنتاج وخلق الثروة.

وعليه وبحكم أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل قاطرة التنمية في كثير من دول العالم لما تتميز به من مرونة الإدارة و القدرة على التحكم في شروط الإنتاج والسيطرة على قوى العرض والطلب فإننا نرى أنّ المدخل

الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة الاوروجزائرية حيز التطبيق، يتمثل في الاهتمام البالغ بتأهيل هذه المؤسسات ومنحها الدور القيادي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين ودعم قدرتها التنافسيةوإكسابها عناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي والارتقاء بالإنتاج الوطني إلى أعلى معايير الجودة العالمية.

1. الإشكالية

بعد الإشارة إلى أهم التحولات والمعطيات الاقتصادية الجديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي دوليا وإقليميا وتوضيح أهمية اغتنام ما تتيحه المرحلة الانتقالية الضيقة لاتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بتطبيق خطط التكييف والتأهيل للمؤسسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي من اجل رفع قدرتها التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، تبرز الإشكالية في التساؤل التالي:

ما هو دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل جهود تأهيل الاقتصاد الجزائري في إطار اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

ومن أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– فيم تتمثل أهم المعطيات الاقتصادية الإقليمية والعالمية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة لا سيما تلك المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة وخصائص التبادل الحر الأورو جزائري؟

– ما هي أهم القطاعات التي مستها الإصلاحات الحكومية الرامية لتحضير الاقتصاد الجزائري للاندماج في منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية وكيف يمكن تقييمها؟

– فيم تتمثل جهود الحكومة الجزائرية لتأهيل المؤسسة الاقتصادية وهل يمكن اعتبارها كفيلة بتنمية تنافسيتها لدخول الأسواق الأوروبية؟

– كيف ساهمت برامج التأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة؟

2. الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية التي طرحناها أعلاه، نعتمد الفرضية الرئيسية" **يمكن لجهود برامج التأهيل في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية تمكين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تحقيق التنمية المستدامة**" وبعض الفرضيات التي نراها أقرب للإجابات المحتملة والتي نلخصها فيما يلي:

–ينطلق تبني التنمية المستدامة من دراسة ظروف ومعطيات المحيط الذي يؤثر ويتأثر بالواقع الاقتصادي الإقليمي والعالمي، إذ أن نجاحه مرتبط بقدرته على التكيف مع تغيرات هذا المحيط.

– يمر تكييف الاقتصاد الوطني في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الذي يرتبط بنجاعة البرامج المتبعة من جهة وبمساهمة الشريك الأوروبي في إنجاحها من جهة أخرى.

– إن تبني المؤسسة لبرنامج التأهيل ضرورة أملتها المتغيرات الدولية كالعولمة، المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الاوروجزائرية.

– عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تمر عبر أساليب وأنماط حديثة في التسيير.

– إن اللجوء إلى تطبيق نظم الإدارة الحديثة مثل تلك التي تقتضيها متطلبات المواصفات القياسية العالمية من شأنها أن تأهل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

– ساهمت برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "ميدا 1 وميدا2" من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

– ساهم برنامج التأهيل الجزائري **ANDPME** من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

3. أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات ومبررات أهمها:

– الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة وتحظى بالأهمية على مستوى التحليل الاقتصادي الوطني.

– يرتبط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي بصفة وطيدة على نتيجة مراحل اندماجه إقليميا خاصة أمام المحاولات المتواصلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– الاستعمال والتداول الكثيف لمصطلح تأهيل الاقتصاد وتأهيل المؤسسات الاقتصادية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهو ما يستدعي تناوله بالبحث العلمي.

– اعتبار الموضوع من أبرز مواضيع الساعة حيث طرح نفسه بإلحاح في العشرية الأخيرة ولا يزال، على مستوى الحكومة والقطاعات الوزارية ذات البعد الاقتصادي و التجاري خاصة وأنه يتناول أول تجربة اندماج يخوضها الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي على المستوى الإقليمي.

– دراسة دور الاستفادة من برامج التأهيل من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث الاقتصادية العلمية.

4. أهمية الموضوع: تكمن أهمية دراستنا في انها تمس موضوعا صنع ولا يزال يصنع الحدث في عالم الإدارة، كما أن الجزائر وهي تعيش هذه التحولات المتأتية ضمن السياق العالمي المتغير فهي مثلها مثل بقية الدول تزايد فيها الاهتمام بالموضوع، زمن أهمية النقاط التي تدعم أهمية هذا الموضوع:

– أهمية برنامج التأهيل كأسلوب اثبت نجاحه في الكثير من المؤسسات العالمية.

– اعتبار التنمية المستدامة أصبحت كأحد متطلبات المؤسسة الاقتصادية لتمكينها من المنافسة كسبيل لتحقيق نهضة ومناعة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

– اعتماد الموضوع على دراسة تطبيقية عن واقع المؤسسة الجزائرية يعطيها قيمة واهمية بالغة من كونها تمكن من إعطاء صورة عن الإدارة وتساعد هذه المؤسسات على الاستفادة من برنامج التأهيل بطريقة تمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تحقيق التنمية المستدامة.

–تزيد الدراسة من زيادة الوعي لدى المؤسسات من استغلال الاستفادة من برنامج التأهيل بما يتكيف والمؤسسة من تحقيق للتنمية المستدامة.

5. أهداف الموضوع:

تتمثل أهم أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

– التأكيد على ضرورة الاستعداد الجيد للاستحقاقات التجارية على المستوى الإقليمي والعالمي من خلال تكييف الإطار الاقتصادي الوطني مع المستجدات الاقتصادية العالمية من بينها التنمية المستدامة عن طريق اكتساب المهارات والكفاءات التي تسمح بتحقيق أكبر مكاسب ممكنة في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– التعمق في دراسة وتقييم الاصلاحات المطبقة على القطاعات الاقتصادية التي تحظى بالأولوية في مجال التأهيل في ظل الشراكة التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

– تحليل مدى فعالية سياسات التكييف والتأهيل الاقتصادي من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة من خلال مقارنة الوضعية السابقة بما تم تحقيقه من جهة، وبتقييم نتائج هذه السياسات مصير هذه الشراكة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ من جهة ثانية.

– تزويد المكتبة بعمل جديد في مجال التحليل الاقتصادي يفيد الطلبة في إجراء البحوث والأعمال الدراسية بالإضافة للأساتذة والباحثين في هذا الميدان.

6. حدود الدراسة:

نظرا لتشعب هذا الموضوع وتعدد العناصر المتصلة به بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ارتأينا ضبطه وتحديد بعض معالمه لمعالجتها بأكثر تحليل ودقة سواء من حيث المكان والزمان أو حتى المحتوى، لذلك فقد ركزت هذه الدراسة بالخصوص على الجوانب التالية:

– لم تتناول هذه الدراسة بالتحليل كافة القطاعات الاقتصادية التي تشكل موضوع سياسات تأهيل وتكييف من طرف الحكومة، وإنما تم التركيز فقط على القطاعات المعنية مباشرة بالتأهيل في سلم الأولويات الاقتصادية للحكومة الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.

– لم يتم التفريق في الدراسة بين المؤسسات الاقتصادية ذات الطبيعة المختلفة، بل كانت الدراسة عامة.

– الإحصائيات المعتمدة في الدراسة هي الإحصائيات الرسمية المقدمة أو المنقولة عن الإدارات العمومية المعنية إلى غاية2015 أي بمرور أكثر من عشر سنوات عن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

ودراستنا جزئية تناولت مجموعة مؤسسات اقتصادية جزائرية عمومية وخاصة تندرج ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج التأهيل سواء البرنامج الأورو-جزائري" EDPME"او البرنامج الجزائري الجزائري " ANDPME".

كما أن هذه الدراسة تصل حدودها الزمنية إلى نهاية 2016 بحيث ان الوضع قد يتغير وخاصة في إطار الاستفادة من برامج التأهيل المعلن عنه ماي 2016 " CAP-PME" وهو امتداد لبرامج ميدا 1 وميدا 2 في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

7. منهج البحث وادواته:

إن طبيعة الدراسة محل البحث تتطلب الإلمام بجانبين:

الأول الجانب النظري: وسنتطرق فيه الى الجوانب النظرية للمتغيرين التابع والمستقل للمؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة والعلاقات التبادلية بينهما، ثم المؤسسة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية كمتغير دخيل بالتركيز على تكتل الاتحاد الأوروبي **وتبيان** ما يتعلق بجوانب اتفاق الشراكة والاقتصاد الجزائري والمؤسسة الاقتصادية الوطنية، بالإضافة إلى أهم المتغيرات على مستوى الاقتصاد العالمي بصفة عامة، ذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع والدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، من خلال **المنهج الوصفي التحليلي**. كما استعنا لشرح بعض المحاور والعناصر **بالمنهج التاريخي** من خلال سرد تطور علاقات التبادل في العالم عموما وفي المنطقة المتوسطية بالخصوص، إضافة إلى تطور بعض قطاعات الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحلها منذ الاستقلال مع التركيز بعض الشيء على المؤسسة الاقتصادية.

الثاني الجانب التطبيقي: ويتناول اختبار مختلف النقاط المذكورة نظريا، والاجابة على الفروض المطروحة للدراسة من خلال استخدام مؤشرات قياس كأداة تم حسابهم بإجراء مقابلة مع مجموعة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والحصول على الوثائق اللازمة واحتساب المؤشرات بعد ذلك القيام بتحليلها وفق ما يخدم الدراسة.

8. الدراسات السابقة:

لقد اطلعنا على العديد من الدراسات التي تتناول موضوع تكتل الاتحاد الأوروبي والشراكة الاوروجزائرية وبرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتم دراستها من الجانب الوصفي فقط ولم يتم ربطها بمتغيرات اخري، فلم نجد دراسة تتكلم عن دور برامج التأهيل في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن بين الدراسات التي تناولت جانب الشراكة والتأهيل نذكر:

- مذكرة ماجستير تحت عنوان "الشراكة الاوروجزائرية الواقع والتحديات" من اعداد الطالب عبيد كمال –علوم التسيير جامعة سطيف 2003- حيث تناول في دراسته واقع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتطرق لاهم الإيجابيات والسلبيات التي تنبثق عن ذلك، ثم تناول بعد ذلك إشكالية الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي سيؤول الى شراكة حقيقية أي تعاون شمال جنوب الذي يمكن ان يشكل نموذج، ام سيكون كسابقيه اين سيعمق تبعية الاقتصاد الجزائري للاتحاد الأوروبي.

ويمكن ان نقيم هذه الدراسة على انها مساهمة هامة في توضيح اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاهداف الخلفية وراءها كتوقعات لتبعية اقتصادية للاقتصاد الجزائري.

– أطروحة دكتوراه تحت عنوان" دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية" للطالب عمورة جمال، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2006، حيث تناولت موضوع الشراكة الأوروبية–المتوسطية وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية، من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية وتوصلت الى تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول العربية المتوسطية؛ الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية؛ قديم المساعدات المالية والفنية لمقاومة التلوث البيئي وضمان الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، قصد ضمان التنمية المستدامة في العديد من المجالات الحيوية كإدارة الموارد المائية والطاقة وغيرها؛ زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا؛ تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات العربية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.

نجد ان الدراسة ركزت على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ومما تتيحه للدول العربية من إيجابيات على مستوى قطاعات الاقتصاد من اجل تحقيق التنافسية الدولية وقد اشارت ان المساعدات في ظل اتفاقية الشراكة تساهم في مقاومة التلوث البيئي وضمان الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية قصد ضمان التنمية المستدامة.

– مذكرة ماجستير تحت عنوان " الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية وانعكاساتها على إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية" للطالبة قدري شهلة، علوم التسيير –جامعة ام بواقي 2007–اين تم التطرق في هذه الدراسة الى واقع الشراكة الاوروميتوسطية ثم برنامج التأهيل ومحاولة دراسة الانعكاس المتولد بين المتغيرين. اين تم التوصل الى الانعكاس الإيجابي لاتفاقية الشراكة الاوروميتوسطية على الاقتصاد الجزائري من خلال دفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية للأسواق الأجنبية وجعلها قادرة على المنافسة المحلية والدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الانعكاس السلبي لمثل هذا النوع من الشراكة على المؤسسات الاقتصادية ودخولها في تأهيل للمؤسسات التي لم تكن بيئتها مواتيه لمثل هذه البرامج.

ويمكن ان نقيم هذه الدراسة على انها تناولت الانعكاسات الإيجابية والسلبية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الاقتصادية، ولقد أدركنا من خلال هذه الدراسة بوجود أثر إيجابي لاتفاقية الشراكة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

– مذكرة ماجستير "تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الاوروميتوسطي" للطالب أحمد بوشارب، في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2009.

اين توصلت الدراسة الى ضرورة تأهيل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الاورومتوسطي وذلك من بقائها في السوق ورفع من قدرتها التنافسية لمواجهة تحديات تفرضها عليها توقيع لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ويمكن ان نقيم ان الدراسة اوجبت ضرورة التأهيل للمؤسسات الاقتصادية من اجل رفع قدرتها التنافسية ومواكبة التطورات التي تفرضها توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

-رسالة ماجستير" أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، للطالب عليواش أمين عبد القادر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، تناولت هذه الدراسة مختلف الأثار الناجمة عن تأهيل المؤسسات الاقتصادية سواء بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية او للاقتصاد الوطني ككل. اين توصلت ان للتأهيل أثر إيجابي للمؤسسة اين يمكن المؤسسة من تحسين جودة منتجاتها وتحسين طرق تسييرها هذا ما يؤدي الى رفع من قدرتها التنافسية في السوق المحلية وهو ما يعود بالفائدة للاقتصاد الوطني.

نجد ان الدراسة تناولت الأثر الإيجابي والسلبي لبرنامج التأهيل على الاقتصاد الوطني بالتركيز على الأثر السلبي، اما الأثر الإيجابي اقتصر في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق المحلي.

- رسالة ماجستير" آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائر-دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية-" للطالبة ابتسام بوشويط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، اعتبرت الدراسة عملية التأهيل عملية معقد ومكلفة جدا ومستمرة في الزمن، حيث لا يمكن تنفيذها إلا بعد توفر الموارد التمويلية اللازمة لذلك، إذ أن غيابها أو نقصانها يعتبر عائقا أمام عملية التنفيذ، ووجدت أن الموارد المالية لجل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محدودة، واوجبت أن تستعمل هذه الموارد بأحسن الطرق من خلال متابعتها ومراقبتها طوال فترة عملية التأهيل.

وتوصلت الى عدم رغبة أصحاب المؤسسات المعنية بالتأهيل لتحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل، حيث أن الدخول في برامج التأهيل يفرض على المؤسسات المنخرطة دفع نسب معينة من تكاليف التأهيل، وهذا أمر لا يحبذه الكثيرون من أصحاب المؤسسات والقائمين عليها؛ بالإضافة الى نقص الموارد المالية لسير وتنفيذ برامج التأهيل (البرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية) وعدم استغلالها جدا (برنامج ميدا)، نظرا لأن برامج التأهيل تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة.

نجد أن الدراسة تناولت جانب التمويل لبرامج التأهيل الثلاثة وبينت انها لم تتقدم بشكل قوي عموما مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ضمن أهداف برامج التأهيل، وركزت على الشروط والعراقيل التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توافرها في المؤسسات للاستفادة من منح ومساعدات برامج التأهيل، وآجال تكوين الملفات وغير ذلك.

9. هيكل البحث:

اشتملت دراستنا هذه قسمين، قسم نظري باحتوائه على الفصول الأربع الأولى، وفصل تطبيقي تظمنه الفصل الخامس وفق التقسيم التالي:

الفصل الأول: اهتم بالتطرق الى الإطار النظري للمتغير المستقل المؤسسة الاقتصادية عبر ثلاث مباحث:

المبحث الأول: اهتم بتناول المؤسسة الاقتصادية من عدة جوانب منها: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها، أهدافها واهم تصنيفاتها اما **المبحث الثاني** تطرقنا فيه الى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومراحل تطورها وكان ذلك في عدة نقاط: المؤسسة الاقتصادية في مرحلة ما قبل 1980؛ مرحلة استقلالية المؤسسات (ما بعد سنة 1980)؛ المؤسسة الاقتصادية في ظل التحرير الاقتصادي. وجاء في **المبحث الثالث**: التحول من نموذج المؤسسات الكبرى الى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. قمنا من خلال هذا المبحث بالتركيز على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع إبراز ملامح تكفل الدولة بهذا النوع من المؤسسات.

الفصل الثاني: خصصناه لتناول المتغير التابع التنمية المستدامة فتطرقنا فيه إلى البيئة، التنمية المستدامة في ثلاث مباحث، اين تناولنا في **المبحث الأول** البيئة أنظمتها وأساسياتها كونها المحرك الرئيسي لظهور التنمية المستدامة فتطرقنا الى البيئة ومشكلاتها في إطار النشاط الاقتصادي، اما **المبحث الثاني** فتناولنا فيه العلاقة بين التنمية والبيئة، ثم **المبحث الثالث** التنمية المستدامة من خلال تناول النقاط التالية: مفاهيم حول التنمية المستدامة، مقومات وأبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تركز هذا الفصل على العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة هذا ما احتوت عليه المباحث الثلاثة: **المبحث الأول**: من خلاله تم تناول التنمية المستدامة كضرورة للمؤسسة الاقتصادية بالتحليل من خلال: مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؛ المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية؛ متطلبات تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية؛ مراحل ووظائف ادماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية. أما **المبحث الثاني**: خصصناه لمواصفات الايزو العالمية لتجسيد ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية. وشمل **المبحث الثالث**: الى تناول دور الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الرابع: اهتم بدراسة العلاقة بين المتغير المستقل المؤسسة الاقتصادية والمتغير الدخيل التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال مبحثين: **المبحث الأول**: اهتم بدراسة التكتلات الاقتصادية بالتركيز على تكتل الاتحاد الأوروبي واتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية. اما **المبحث الثاني**: تناولنا من خلاله برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي MEDA وذلك بالتطرق الى: ماهية واهداف البرنامج التأهيل؛ برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري.

الفصل الخامس: وتطرقنا فيه الى دور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل برامج التأهيل من خلال ثلاث مباحث: **المبحث الاول**: خصصناه لتقييم برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية ودورها في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أما **المبحث الثاني**: اهتم بدراسة الجانب التطبيقي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة اين تناول دور برنامج ميدا1 وميدا2 في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة – دراسة حالة مؤسسة كرستور برج بوعريريج – مؤسسة مبروقاز العلمة-سطيف **والمبحث الثالث**: اهتم بدراسة دور البرنامج الجزائري -الجزائري "ANDPME" تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسستي: زواوي للأشغال العمومية والبناء _ cobbaمؤسسة النسيج. أما **المبحث الرابع**: فخصصناه لاختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، ثم اقتراح نموذج يسهل للمؤسسات المقبلة على الاستفادة من برنامج التأهيل CAP-PME لسنة 2016 من الاستغلال الامثل لمخصصات البرنامج وتحقيق التنمية المستدامة.

10. الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، التنمية المستدامة، تكتل الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، برامج التأهيل، برنامج ميدا1، برنامج ميدا2، برنامج ANDPME

11. صعوبات الدراسة: يمكن تقسيم الصعوبات التي واجهها الباحث الى قسمين:

أولا: صعوبات البحث النظري: يمكن ان نجملها في قلة الدراسات التي تطرقت الى الموضوع مباشرة بالرغم من الدراسات المتعددة حول دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة او حول اتفاقية الشراكة وبرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ثانيا الجانب التطبيقي: وهي الأهم وتلخص في:

– صعوبة الحصول على قوائم المؤسسات التي استفادت من برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ED-PME هذا من جهة، وصعوبة معرفة من ضمن القوائم المؤسسات التي استفادت من البرامج وحققت نتائج ذات اثر إيجابي من جهة اخري.

– صعوبة الحصول على قوائم المؤسسات التي استفادت من برنامج التأهيل الجزائري ANDPME.

– عدم تفهم مسؤولي المؤسسات محل الدراسة لطبيعة البحث والتساؤل عن مصير الدراسة وتأثيرها السلبي على المؤسسة في حالة وجود نتائج سلبية.

– صعوبة الحصول على الوثائق اللازمة لإعداد مؤشرات القياس الخاصة بالدراسة وذلك لكون الوثائق حساسة بالنسبة للمؤسسة.

الفصل الأول: تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تمهيد:

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الاديولوجية، وهذا باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع. ووصول المؤسسة لشكلها الحالي كان كنتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار ويمكن أن نتابع تطورات المؤسسة الاقتصادية ابتدءا من الإنتاج الأسري البسيط (المجتمع البدائي) إلى الظهور الوحدات الإنتاجية ثم الثورة الصناعية.

أما المؤسسة في القرن الواحد والعشرين فهي تعمل في ظل اقتصاد عالمي البقاء فيه للأقوى، وعالم تسيطر عليه التقنية العالية والتكنولوجية المتطورة واتساع دائرة المنافسة وعدم اليقين الاقتصادي حيث أصبحت المؤسسة أكثر حذرا حيث تعتمد المرونة لتواجه الظروف المستقبلية، وكون السوق أصبحت أكثر تنافسية تحاول فيه المؤسسات الاقتصادية تلبية الطلب المتزايد، مع الحفاظ على جودة المنتوج والتكلفة المنخفضة مع وقت اقل ما يمكن.

كما عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية عبر مختلف مراحل بنائه، وتميزت تلك التحولات بمجاراة النمط الاقتصادي المتبع، وعلى إثرها اعتبرت المؤسسة الاقتصادية بمثابة الأداة التي يتم من خلالها تنفيذ التوجهات وتحقيق الأهداف العامة للمنهج الاقتصادي المتبع، فكانت المؤسسة الاقتصادية بذلك عرضة للعديد من التدخلات والإصلاحات التي أثرت بصفة مباشرة على تسييرها، أدائها وتمويلها.

يتعرض هذا الفصل الى مختلف مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر والظروف التي آلت اليها من خوصصة وتفكيك الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وللإلمام بالموضوع سوف نتطرق من خلال هذا الفصل للنقاط التالية:

- مفهوم المؤسسة الاقتصادية، الخصائص الأهداف والتصنيف؛
- المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومراحل تطورها؛
- التحول من نموذج المؤسسات الكبرى الى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية، الخصائص؛ الأهداف والتصنيف.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الحديثة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها أو نشاطها بشكل عام، يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة ومع العناصر المادية والمعنوية الأخرى من جهة ثانية كما يشمل تعاملها المحيط.

وكنتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة في القرن العشرين خاصة الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في طرق وكيفيات التنظيم الاقتصادي سوءا على المستوى الكلي أو الجزئي.

كما أن المؤسسة الاقتصادية قد شمل دورها مجالا واسعا فبالإضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي تطور دورها إلى الناحية السياسية (الشركات المتعددة الجنسيات) ثم إلى الناحية العسكرية والعلمية (مخابر البحث والتطوير) أيضا. سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى:

- مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها؛
- أهداف المؤسسة الاقتصادية ومستوياتها؛
- تصنيفات المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها

لقد أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية نمطا جديدا في مجال الأعمال، يتمثل مضمونه في تزايد الأهمية النّسبية لقطاع المؤسسات الاقتصادية، هذه الأخيرة التي شهدت تزايدا مستمرا سواء أكان ذلك في الجزائر أو في معظم بلدان العالم، وقد حظيت بمجال خاص للبحث والدراسة، ومع هذا لا نجد تعريفا موحدا ومضبوطا لها،كونها تتميز بالتنوع وعدم التجانس.

لقد تعددت تعاريف المؤسسة الاقتصادية وتنوعت بحسب طبيعتها، نشاطها والدور الذي تقوم به في الحياة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يمكن عرض مجموعة من التعاريف للمؤسسة الاقتصادية والمعايير المستخدمة لتمييز بين الأنواع المختلفة لها.

1.تعريف المؤسسة الاقتصادية:

تعّرف المؤسسة الاقتصادية كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تُؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني، في حين عّرفها شومبيتر بأنّها مركزا للإبداع والإنتاج.[1]

أما "فرانسوا بيرو" François Perroux فقد عّرف المؤسسة الاقتصادية بأنّها المكان الذي يتم فيه عملية المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة، بغية الحصول على منتوج يصرف في السوق وهي بذلك لا تهدف إلى تلبية حاجات الأفراد مباشرة وإنّما تهدف لتلبية حاجيات السوق.[2]

[1] .عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 ، الجزائر، 2006، ص.ص.27-28.

[2] . Dominique Roux, Analyse économique et gestion de l'entreprise, Dunod, Paris, 2000. p.7

المؤسسة هي وحدة اقتصادية تقوم بمجز عوامل الانتاج لتحصل في الاخير على السلع والخدمات لتصريفها في السوق.[1]

كما عرفت المؤسسة الاقتصادية، بأنها جهاز عمل، واجهزة العمل تشتمل على تركيبات ونظم وادوات وتجهيز وتوزيع...الخ.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أنّ المؤسسة الاقتصادية هي اندماج مجموعة من العوامل المادية والبشرية والمالية والإعلامية الموضوعة تحت تصرفها قصد إنتاج سلع أو تقديم خدمات موجهة للسوق، فهي تخضع لأهداف محددة وتسعى لأداء مجموعة من الوظائف.

لقد قدمت للمؤسسة الاقتصادية العديد من التعاريف في مختلف الأوقات وحسب الاتجاهات والمداخل كما رأينا سابقا. إلا أن حصر كل أنواع المؤسسات وفروعها الاقتصادية وبأحجامها وأهدافها المختلفة في تعريف واحد يكون صعبا للغاية وهذا يعود لعدة أسباب نذكر منها:[3]

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها بالإضافة إلى تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية سواء الخدمية منها أو الإنتاجية، دون أن ننسى الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجيات المتناقضة ويظهر ذلك جليا من خلال التعاريف التالية:

يعرفها تريوشي"M.Truchy" المؤسسة هي الوحدة التي تجمع وتنسق فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصاديً[4].

أما بالنسبة لماركسً فالمؤسسة الاقتصادية تكون متمثلة في عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس راس المال وفي نفس المكان من اجل إنتاج نفس السلًع[5]

نلاحظ ن خلال هذين التعريفين أن المؤسسة هي وحدة إنتاجية وهذا غير كامل لان المؤسسة قد تتكون من عدة وحدات وقد تتوزع هذه الأخيرة في أمكنة مختلفة، كما نجد أيضا في التعريف الثاني أن المؤسسة تستعمل عددا كبيرا من العمال وكأن المؤسسة لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير من العمال.

كما يشير التعريف الثاني إلى أن المؤسسة تنتج نفس النوع من السلع في حين نجد أن المؤسسة قد تنتج أنواعا مختلفة من السلع وعليه نستطيع القول أن هذين التعريفين لا يقدمان مفهوما شاملا للمؤسسة الاقتصادية، وهذا نظرا ربما للزمن الذي قدما فيه، بحيث نجد الذين جاءوا بعدهما يعطون تعريفات أكثر شمولا.

---

[1] . رابح خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص.13.

[2] . عمر صخري: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2003، ص. 25.

[3] . حسين إبراهيم بلوط: المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهظة العربية للنشر، ط1، بيروت، 2005، ص. 20.

[4]. غول فرحات: الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر، ط1، القبة القديمة، الجزائر، 2008، ص.08.

[5]. ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص.48.

ويقدم أيضاً المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس أموال وقدرات من اجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفتها".[1]

نلاحظ من خلال هذين التعريفين أنهما أكثر اتساعا من سابقيهما، حيث يحدد فيهما هدف المؤسسة من نشاطها. إلا هذين التعريفين لم يتطرقا إلى الناحية القانونية للمؤسسة والتي نجدها في التعريف التالي لصاحبه (M. lebreton) كلٍ شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق إذن نلاحظ أن هذا التعريف يركز على استقلالية المؤسسة.

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكننا استنتاج التعريف التالي:

"المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل: إنتاج/تبادل السلع أو خدمات مع أعون اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه."

2. تطور مفهوم المؤسسة الاقتصادية كنظام

من اهم الباحثين الأوائل الذين برزوا في ميدان التنظيم والإدارة نجد تايلور وفايول اللذين يعتبران المنظمة كنظام مغلوق وعقلاني تماما، ذلك ان المؤسسة لها أهدافا واضحة سهلة التحديد. غير انه في العشرينيات وبظهور المدرسة السلوكية اكتشف التن مايو أهمية العامل البشري في المؤسسة والذي يعتبره عونا اجتماعيا. وبعد الحرب العالمية الثانية، وبظهور مشاكل إعادة هيكلة وتكوين المؤسسات، تطورت تقنيات بحوث العمليات وكذا نظرية النظم، وأصبح ينظر الى "المؤسسة على انها نظام مفتوح عقلاني"[2]. وقد أكد أصحاب المدرسة الاجتماعية من بعد على أن المؤسسة هي أولا وقبل كل شيء عون اجتماعي، وفي النهاية خلص بعض الباحثين إلى أن المؤسسة نظام مفتوح اجتماعي وعقلاني في نفس الوقت.[3]

ويمكن تلخيص تطور اراء ونظريات الباحثين فيما يخص مفهوم المؤسسة كنظام في الشكل التالي:

[1] .Romain Dumas : Intelligence économique d'entreprise, éditions Francis lefebvre, Paris, 2011. P.150.

[2]. Paul Baan : Enterprise Information management, springer new york, london, 2013, P. 43.

[3] . Damien Goy : Socrate Un Philosophe au secours de L'entreprise, maxima édition, Paris, 2012, P.24.

الشكل رقم 1: تطور مفهوم المؤسسة كنظام

Source: C .Lesnard et S.Verbrugghe: Organisataion et gestion de l'entreprise, Dunod, Paris, 1996, P.230.

من خلال الشكل نجد ان تايلور وفايول اعتبرا المنظمة كنظام مغلوق وعقلاني تماما، بعدها اكتشف التن مايو أهمية العامل البشري في المؤسسة والذي يعتبره عونا اجتماعيا ضمن النظام المغلق، وبعدها تطورت تقنيات بحوث العمليات لتطور نظم تسيير المؤسسات اين أصبح ينظر كل من شورشمان وغيره الى المؤسسة الاقتصادية كونها نظام عقلاني مفتوح، ليتوصل كل من امري وترست ودروكير، ويليام سون الى كون المؤسسة الاقتصادية نظام مفتوح اجتماعي عقلاني.

انطلاقا من كل ما سبق وبالاعتماد على تعريف الباحث "Bertalamffy" الذي يعتبر اب نظرية النظم الحديثة، اذ يعرف النظام المفتوح:' النظام المفتوح يعرف عن طريق تبادله المستمر للعناصر مع محيطه'[1]يمكن ان نقول أنه اذا انحصر عمل المؤسسة ضمن محيطها الداخلي فقط، واذا لم تتأقلم مع بيئتها الخارجية فإنها تصبح بمثابة النظام المغلق الذي يخضع الى تغيرات داخلية تؤدي الى تقليص علاقاته وجعلها محدودة مما يؤدي الى إعاقة وظيفته وبذلك يتعرض للزوال.

[1] . Luduing Von Bertallanffy: théorie générale des systèmes, Dunod, Paris, 1996, P.118.

3.خصائص المؤسسة الاقتصادية كنظام مفتوح:

ان المؤسسة الاقتصادية أو أي مشروع اقتصادي عبارة عن تفاعل مجموعة من الأنظمة الجزئية التي تؤدي الى خلق نظام قائم بذاته، كفيل بتجميع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالظروف المختلفة والتغيرات المحتملة والتكيف معها في أقصر وقت ممكن. وعليه فهي تعتبر نظام مفتوح يستمد مدخلاته من البيئة المحيطة به ويتفاعل معها تحت قيود تفرضها عليه، ويمكن تطوير علاقاته بتطوير ادارته التي تعمل على الربط والتنسيق بين مختلف النشاطات مدعما بعدة خصائص تسمح له بممارسة مختلف الوظائف الضرورية والتي نذكر منها:[1]

التمايز: يميل النظام المفتوح الى الاختلاف والتمايز، فيبدأ بشكل بسيط، ثم يتطور وينمو حتى يصبح على درجة أكبر من التعقد والتخصص، فكلما تطورت المؤسسة مالت الى درجة أكبر من التخصص في أداء العمليات.

الشمولية: النظام المفتوح هو وحدة شاملة ومتكاملة، أي لا تعتمد فقط على الرؤية الجزئية للنظام باعتباره مجموعة من الأجزاء المستقلة عن بعضها وانما يجب الالتفات الى نوع العلاقات التي تربط هذه الأجزاء.

الأهداف: يعمل النظام المفتوح على تحقيق مجموعة من الأهداف، فالمؤسسة كنظام مفتوح لا تعمل من اجل تحقيق هدف واحد، بل من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف في آن واحد.

التوازن الحركي: يتميز النظام المفتوح بحالة من التوازن الحركي، فالمؤسسة تستورد المدخلات من البيئة وتقدمها الى البيئة في شكل آخر بعد تحويليها، ويتحقق هذا التوازن من خلال الاستمرار في النشاط مقابل الحصول على عائد من المحيط والبيئة.

الاستمرار والتكيف: يقصد بالاستمرار قابلية المؤسسة للحفاظ أو العودة إلى وضعها السابق إذا ما تعرضت لطارئ خارجي مفاجئ، ويقصد بالتكيف قابلية المنظمة لاستيعاب التغيرات التي تحدث في المحيط او في أحد مكوناته.

4. خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها:[2]

1.4. المؤسسة مركز للتحويل (Centre de transformation): ان المؤسسة هي ذلك المكان التي يتم فيها تحويل الموارد (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات)، وتتمثل الموارد في المواد الأولية، رؤوس الأموال، المعلومات، الافراد، والشكل رقم (2) يبين لنا المؤسسة كمركز للتحويل.

[1] . سونيا فهد البكري: نظم المعلومات الإدارية، دار الاشعاع للنشر، مصر، 2003، ص. 167.

[2] . غول فرحات: الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر، ط1، الجزائر، 2008، ص. 10.

الشكل رقم 2: المؤسسة مركز للتحويل

المصدر: غول فرحات: الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر، ط1، الجزائر، 2008، ص.10

2.4. المؤسسة مركز للتوزيع (centre de répartition): تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات، وذلك تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الاعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية، مثل:

- الأجور التي توزع على العمال الاجراء.
- الأرباح ومداخيل أخرى التي توزع على الملاك الذين خاطروا برؤوس أموالهم سابقا.
- مستحقات الايجار الخاص بالمقرات والمعدات الخاصة بالمؤسسة.
- الفوائد التي تدفعها المؤسسة للبنوك تعويضا للأموال المقترضة.
- دفع مستحقات الموردين.
- تسديد الضرائب والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

3.4. المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية: تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا من اجل الوصول الى تحقيق اهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة، حيث يقضي أغلبية العمال ثلث او أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي الى ترسيخ العديد من المظاهر بين العمال: صراعات، محبة، خيبة امل، رضاء .... وعليه فإن المسير في المؤسسة يحاول التكيف مع الاختلافات في اتجاهات العمال وأفكارهم وأيديولوجياتهم وأهداف تواجدهم في المؤسسة، وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بأكبر فعالية.

4.4. المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية: تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتجات، كمية المنتجات، الأسعار التوزيع، التصدير، الاتصال، .... تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، ذلك لان المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة) وحسب درجة أهميتها (استراتيجية، تكتيكية، عملية).

ان اتخاذ القرارات من مسؤوليات الإدارة في المؤسسة ويترتب عليها نتائج مختلفة، وعليه لابد من مراعاة العوامل التي قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار (المؤهلات، الأهداف، الموارد، البيئة)، حتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ القرار السليم الذي يسمح لها بتقليل حالات عدم التأكد ويزيد من فرص النجاح وذلك في ظل ضغط المنافسة والمساهمين والمستهلكين والاجراء.

5.4. المؤسسة شبكة للمعلومات: ان اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية عن المؤسسة)، وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على انتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويليها الى المقررين (نظام اتصالات) من أجل انجاز المهام المنوطة لهم على أكمل وجه، وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.

6.4. المؤسسة مركز للمخاطرة: ان المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن ان تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، ولهذا نجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة ومن جهة ثانية تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.[1]

ومنه نخلص الى أن المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة الى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي تساهم كذلك في حل المشاكل الاجتماعية مثل القضاء على البطالة وغيرها.

المطلب الثاني: اهداف المؤسسة الاقتصادية ومستوياتها

يسعى أصحاب المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ولهذا فهي تتداخل وتتشابك فيما بينها.

1. أهداف المؤسسة الاقتصادية: تعبر الأهداف عن النتائج والغايات التي ترغب المؤسسة بلوغها، وحسب الكاتب سكوت(Scott) يمكن تعريف الأهداف على انها[2]:" تصورات لنهاية مرغوبة- ظروف وحالات- يسعى العاملون لتحقيقها من خلال أداء واجباتهم"، كما عرفها الكاتب بيرو(Perrow) على أنها:" تمثل المخرجات المحددة التي تضعها المؤسسة وتسعى الى تحقيقها"[3]، حيث تعتبر هذه الأهداف بمثابة بيانات عامة لما يجب ان تفعله المؤسسة، هناك العديد من الأهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول اليها من خلال القيام بنشاطاتها(سواء كانت عمومية او خاصة)، مع اختلاف هذه الأهداف باختلاف نشاط المؤسسة ونزعها وحجمها، ونلخص أهم هذه الأهداف في العناصر التالية:

1.1.**الأهداف الاقتصادية:** تتمثل اهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:[4]

أ. تحقيق الربح: يعتبر الربح من اهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا الى حاجة المؤسسة الى أموال من اجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث ان تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة، تجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون، وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح باختلاف المؤسسة من العمومية الى الخاصة.[5]

---

[1] . عمر صخري، مرجع سابق، ص. 25.

[2] . حسين رحيم: إدارة منظمات منظور كلي، دار حامد للنشر، ط1، عمان الأردن، 2003، ص. 76.

[3] . نفس المرجع، ص. 76.

[4] . بوعبد الله عيسى: الوظيفة الالية في المؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص. 16.

[5] . خالص صافي صالح: رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص. 20.

ب. تحقيق متطلبات المجتمع: ان تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي(السلع) وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع.

ج. عقلنة الإنتاج: يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع انتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة الى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والارباح وتدنية التكاليف.

ومنه نجد أن المؤسسة الاقتصادية على المدى البعيد تسعى الى تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة (المادية، البشرية، المالية، والتقنية) خلال ممارستها للنشاط الذي تتخصص فيه، في محاولة إلى تحقيق التراكم وخلق الثروات، أما على المدى المتوسط والقصير فإن المؤسسة تحاول أن تنتج منتجاتها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات المستهلك وتدفعها لزيادة الطلب على منتجاتها أو خدماتها، وتوسيع حصتها في السوق الذي تعمل فيه، مما يؤدي إلى زيادة رقم أعمالها وحجم أرباحها وتحقيق معدل الربحية المطلوب.

2.1. الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

– ضمان مستوى مقبول من الأجور مقابل المجهودات المبذولة من العاملين، وهو ما يسمح بتحسين مستوى معيشة العمال في ظل التطور السريع للمجتمعات تكنولوجيا، مما جعل رغباتهم تتزايد باستمرار(منتوجات جديدة،...)، وبالتالي ما على المؤسسات إلا تحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامل.

– الدعوة الى تنظيم وتماسك العمال من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص رغم اختلافاتهم في المستوى العلمي، الانتماء الاجتماعي والسياسي، لان ذلك هو السبيل الوحيد لضمان الحركية المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، او بعبارة أخرى ترسيخ ثقافة المؤسسة لدى عمالها.

– توفير التأمينات والمرافق للعمال (التامين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...)، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم.[1]

– تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها.

– إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عامة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سوءا لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية غالبا ما تكون في صالح المؤسسة.

– امتصاص الفائض من العمالة.

ونجد ان المؤسسة الاقتصادية تركز في أهدافها الاجتماعية على العمال بتوفير الدعم الاجتماعي من تامين وغير ذلك من جهة والمستهلكين بتوفير المنتجات حسب اذواقهم من جهة أخرى.

[1] بوعبد الله عيسى، مرجع سابق، ص. 17.

3.1. الأهداف التكنولوجية: من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لها مبالغ كبيرة.

– البحث والتنمية: تطور المؤسسات أدى إلى توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطور الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل على نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المر دودية الإنتاجية.

بينما صنف الكاتب جرينلي (G.E.Greenley) اهداف المؤسسة الى أربع مجموعات رئيسية:[1]

- الأهداف التوجيهية: تتمثل فيما يلي:

– قيادة السوق وتقاس ب: الوضع التنافسي، درجة الابداع، التقدم التقني.

– الانتشار السوقي ويقاس ب: عدد الأسواق، عدد الجماعات الاستهلاكية، عدد الصناعات، عدد البلدان.

–خدمة المنتفعين وتقاس ب: فائدة(قيمة) المنتوج، جودة المنتوج، موثوقية المنتوج.

- اهداف ادائية: وتتمثل فيما يلي:

– النمو(التوسع) ويقاس ب: عائدات المبيعات، حجم الإنتاج، هامش الربح.

– الربحية وتقاس ب: العائدات على راس المال، العائد على الموجودات، هامش الربح على عائد البيع، العائد على أموال المساهمين.

- الأهداف الداخلية: تتمثل فيما يلي:

– الكفاءة وتقاس ب: المبيعات على مجموع الموجودات، دوران المخزون، فترة الائتمان، السيولة.

– شؤون العاملين وتقاس ب: علاقات العاملين ومعنوياتهم، معدل راتب العامل، عائدات البيع لكل عامل.

- اهداف خارجية: تتمثل في العناصر التالية:

– المسؤولية الاجتماعية تقاس ب: صورة المؤسسة، العلاقة بين السعر/الربح، استخدام الموارد، النشاط العام، رفاه المجتمع المحلي.

في الأخير يمكن القول بأن هناك تباين بين اراء المفكرين فيما يتعلق بأهداف المؤسسة، فمنهم من يرى بأن الهدف الوحيد للمؤسسة هو تعظيم الربح، وهذا طبعا باختلاف النظام الاقتصادي السائد في البلد (اشتراكي، ليبرالي)، كما نجد بعض المؤسسات في حالات معينة تفضل البقاء على تحقيق الربح وذلك من اجل ضمان استمرارها، كما ان الوقت الراهن وفي ظل ازدياد الاهتمام بالبيئة وما يسمى بالتنمية المستدامة فما على المؤسسة الا وضع اهداف واضحة تبين اهتمامها بالبيئة وحمايتها لها. ومنه يتحتم على المؤسسة وضع سلم للأهداف أو أولويات حسب إمكانيات المؤسسة الداخلية والعوامل البيئية المؤثرة عليها والعمل على تحقيقها تدريجيا.[2]

[1] . ناصر دادي عدون: المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها، دار المحمدية للنشر، 2008، ص. 26.

[2] Romain Dumas: Intelligence économique d'entreprise, editions Francis lefebvre, Paris, 2011, P.128.

2. مستويات المؤسسة الاقتصادية:

يختلف عدد مستويات المؤسسة حسب الأنظمة التي تتفرع اليها وحسب أهداف التحليل ويمكن أن تتوزع الى ثلاثة مستويات أساسية كالتالي:[1]

– مستوى الاستغلال: ودوره ضمان استعمال مستمر لعوامل النظام المادي لتحقيق المهام الموكلة اليه من المستوى الأعلى او التسيير، وفي إطار أهداف الاستغلال يجب ان يتكيف مع الإطار العام للمؤسسة، ويصحح الانحرافات المؤقتة، ويعمل نظام الاستغلال حسب الوقت الحقيقي، أي في نفس الوتيرة للعملية الإنتاجية والتجارية التي تقوم بمراقبتها.

– مستوى التسيير: ودوره يتمثل في التسيير وتحديد الإجراءات المطلوب تنفيذها في مستوى الاستغلال، والتي تكون مناسبة لوسائله ثم مراقبتها في التنفيذ، وعند ظهور عوامل غير مأخوذة في الحسبان تؤثر على نشاط الاستغلال، وان هذا الأخير لا يملك إمكانيات كافية لإعادة الحركة الى أصلها، بتدخل نظام التسيير.

– مستوى الإدارة: في هذا المستوى يتم تحديد الأهداف طويلة الاجل، تغيير الهياكل، اتخاذ قرارات الاستثمار، ومن جهة أخرى إعادة النظر في نظام الاستغلال في حالة الحاجة الى ذلك.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية تظهر تبعا لمقاييس محددة ومتنوعة.

1. معايير تصنيف المؤسسات:

لقد تم وضع العديد من أنظمة التصنيف، للتمييز بين الصناعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والكبيرة التي لم تصل إلى تحديد تعريف شامل متفق عليه من طرف الأسرة الباحثة. فالمشكل الذي يطُرح يَكُمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات، إذ أنّ الصغر والكبر والوسط هي في الحقيقة مفاهيم نسبية، لها علاقة مباشرة بمجموعة من المؤشرات نذكر منها ما يلي:[2]

1.1.اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي: إن التفاوت في درجة النمو يقّسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل دولة وأيضا على متوى وزن الهياكل الاقتصادية من مؤسسات ووحدات اقتصادية، يُترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنّع أخر يُمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو في المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى.

---

[1] . عمر صخري، مرجع سابق، ص.25.

[2].عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، الجزائر، 2004/2003، ص.ص.4-5.

2.1.اختلاف النشاط الاقتصادي: تصنف المؤسسات حسب النشاط الذي تمارسه إلى ثلاث قطاعات رئيسية: قطاع أولي والذي يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي عوامل طبيعية، كالزراعة والصيد...، أما القطاع الثاني فيشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل وإنتاج السلع، في حين يمثل القطاع الثالث قطاع الخدمات كالنقل والتوزيع، فباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري تتّضح الاختلافات، فبينما تحتاج المؤسسات الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدّات...، فإنّ المؤسسات التجارية تحتاج عكس ذلك، فهي تحتاج إلى العناصر المتداولة من المخزونات والبضائع والحقوق، لأنّ نشاطها يَرتكز أساسا على دورة الاستغلال، أمّا على مستوى التنظيم الداخلي فإنّ طبيعة نشاط المؤسسات الصّناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتّخاذ القرارات على عكس المؤسسات التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، لهذا يُمكن اعتبار المؤسسة الصّناعية الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم الاستثمارات وعدد العمال وطريقة تنظيمها مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، وعليه فمن الصعب الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تنوع النشاط الاقتصادي.

3.1.اختلاف فروع النشاط: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فمثلا ينقسم النشاط الصّناعي إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد كبير من الفروع الصناعية منها الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، الصناعة الكيماوية وصناعة الورق ...الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب الفرع الذي تنتمي إليه من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتّطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشُط في صناعة الحديد والصلب، تختلف عن مؤسسة أخرى تنشط في الصناعة الغذائية أو النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة.

2. تصنيفات المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني: تصنف الى:[1]

1.2. المؤسسات الفردية: هي المؤسسات التي يمتلكها شخصا واحد، ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا منها:

- ✓ صاحب المؤسسة هو المسئول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.
- ✓ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة

ولها أيضا عدة عيوب نذكر منها:

- قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة لوحده يمدها بعنصر راس المال.
- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.
- قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسئول عن كافة ديون المؤسسة.

[1] نفس المرجع السابق ص. 20.

– الشركات: وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، واقتسام ماقد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيمها إلى شركات الأشخاص، وشركات الأموال.

أ. شركات الأشخاص: وهي، شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ولهذا النوع من الشركات مزايا وعيوب:

- **المزايا:**

– سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عدة شركاء.

– نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.

– من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من اجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.

– زيادة القدرة الآلية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء، كما تسهل إمكانية الحصول على القروض.

- **العيوب:**

– حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.

– مسؤولية غير محدودة للشركاء.

– وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.

– في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة الشركاء.

2.2.شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

- **المزايا:**

– مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم وسنداتهم.

– إمكانية الحصول على الروض بشكل أسهل وأسرع.

– حياة المؤسسة أكثر استقرارا.

– إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

- **العيوب:**

– تخضع إلى رقابة حكومية شديدة.

– بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين.

وهناك أيضا من يقسم المؤسسة الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى:

✓ مؤسسات خاصة: وتندرج ضمنها: المؤسسات الفردية والشركات.

✓ المؤسسات العمومية: وتندرج ضمنها المؤسسات التابعة للوزارات والمؤسسات النصف عمومية أو المختلطة.

3. تصنيفات المؤسسة حسب معيار الحجم:

حيث يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة.[1]

أ. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهي التي تضم اقل من 250 عامل وقد قسمت إلى:

- مؤسسات مصغرة من 1 – 9 عمال.
- مؤسسات صغيرة من 10 إلى 49عامل.
- مؤسسات متوسطة من 50 إلى 250 عامل.

ب. **المؤسسات الكبيرة:** وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عامل ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

4. تصنيفات المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي: تصنف الى:[2]

أ.**المؤسسات الصناعية:** تنقسم إلى نوعين وتشترك كلها في خاصية الإنتاج.

- مؤسسات الصناعة التقليدية.
- مؤسسات الصناعة الخفيفة.

ب.**المؤسسات الفلاحية:** هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقديم منتجات نباتية وحيوانية وسمكية.

ج.**المؤسسات التجارية:** هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري البحت، ويتمثل نشاطها في نقل السلع وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

د. **المؤسسات المالية:** هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين...الخ

ي. **مؤسسات الخدمات:** هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

[1]. خبابة عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص. 19.

[2]. ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 55.

المبحث الثاني: تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

شهد تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر منذ استرجاع السيادة الوطنية عدة محطات، استمدت كل محطة مضمونها من متطلبات داخلية وخارجية، ولقد ابرزت من خلالها السلطات العمومية الإصلاحات التي طبقتها لحصر المشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسة الاقتصادية. لذلك سوف نتطرق الى تطور المؤسسة الاقتصادية في مرحلتين:[1]

- مرحلة ما قبل 1980 وقوامها 18 سنة.
- مرحلة ما بعد 1980 الى الآن.

المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية في مرحلة ما قبل 1980

اعتمدت عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة على ما يسمى بالريع النفطي الذي يعتبر الينبوع المتدفق في تغذية وتعويض ميزانيات المؤسسات العمومية ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى عشريتين:

1. الفترة الأولى (1962-1970): ويمكن تقسيمها الى مرحلتين:

أ. مرحلة التسيير الذاتي: التي أعقبت الاستقلال مباشرة وامتدت الى حوالي 1965 "المؤسسة المسيرة ذاتيا" وتعتبر هذه التجربة للمؤسسات الاقتصادية تكريسا لتوجهات سياسة معينة، ذلك ان الأساليب والتقنيات المعتمدة لضمان التنمية الاقتصادية قد سادتها وطغت عليها فكرة الأيديولوجية الاشتراكية.

ب. مرحلة التسيير البيروقراطي: والتي امتدت حتى سنة 1970، حيث تقلص حجم المشاركة العمالية الى درجة كبيرة، وتعتبر هذه الفترة فترة هيمنة الدولة على القطاع العام والاستمرار في إضفاء الطابع الاشتراكي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري.

كما عرفت هذه المرحلة تراكمات كثيرة من التجارب والإصلاحات المتكررة في خضم سيرة التنمية الوطنية، بحيث بادرت السلطة السياسية آنذاك الى ذلك الارتباط بالفرنك الفرنسي قصد تقليص التبعية اتجاه الخارج، وبعث قطاع اقتصادي تابع للدولة يأخذ في عاتقه عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي.[2] تميزت هذه الفترة بخصوصية المبادرة بمجموعة من التأمينات للشركات الأجنبية العاملة بالجزائر آنذاك، والتي كانت فرنسية في معظمها وباعتبار ان سنة 1965 نقطة الانطلاق والاساس، حيث تمت صياغة الأهداف المتوخاة من البناء الاقتصادي والاجتماعي ضمن استراتيجية تنموية تهدف بالدرجة الأول الى:

-العمل على استغلال الثروات الوطنية التي تزخر بها البلاد؛

- قطع دابر التبعية الاقتصادية من خلال بعث قطاع صناعي قوي يأخذ على كاهله انتاج الصناعات المختلفة؛

- بعث تكامل منسجم بين القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني، لاسيما فيما بين القطاع الصناعي والزراعي.

من اهم نتائج الفترة الأولى (1962-1970):

---

[1] . بن عنتر عبد الرحمان: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثاني، بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص. 109.

[2]. نفس المرجع، ص. 110.

– التوسع في عمليات التأميم للاحتكارات الأجنبية وخاصة في المجال الصناعي باعتباره المتعامل الرئيسي لعملية التصنيع المستهدفة المستهدفة آنذاك.

– بعث مؤسسات وطنية بديلة عن هذه الاحتكارات، تضطلع بعمليات البناء والتشييد لمواكبة مخططات التنمية الوطنية عن كثب.

– اعتبار المؤسسات الوطنية العمومية الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفرض نفسها، لاسيما تبنيها نموذج منفرد للتنمية المستقلة.

– التركيز على اظهار المؤسسة الوطنية العمومية الى حيز الوجود باعتبارها هدفا في حد ذاته.

– الاعتماد على الأسلوب التقليدي التلقائي في تنظيم وتسيير المؤسسة، وذلك لاعتبارات قلة الإطارات الكفؤة والمؤهلة، انعدام التجربة الكافية لها.

2. الفترة الثانية (1971–1980):

وهي فترة أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات، فترة الانتقال من شكل المؤسسة العامة او المشروع العام، الى شكل المؤسسة الاشتراكية، وكان هذا بتأثير عوامل عدة أهمها اعتبار تجربة التسيير الذاتي بكل ايجابياتها وسلبياتها باعثا على ضرورة إيجاد صيغة لتجسيد المشاركة الفعالة في التسيير، وكذلك تحول تسيير المؤسسة الوطنية العمومية من الأسلوب التقليدي الى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة تضطلع بمهام التسيير والرقابة من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك، إضافة الى ذلك تتجسد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الوطنية العمومية، وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، من خلال المجلس المنتخب الذي يسهر على حسن تسيير المؤسسة، وعلى زيادة الإنتاج وعلى التحسين المستمر للجودة، وعلى القضاء على التبذير ومراعاة النظام في العمل وتحقيق اهداف المخطط.[1]

اعتمد النموذج أساسا على المشروعات المصنعة واعتبرت المؤسسة الاقتصادية العمومية بمثابة المحرك الذي يضمن دفع النموذج لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة، حيث يسعى النموذج الى بناء جهاز انتاجي عصري مملوك من طرف الدولة، وهو النموذج الشائع في تلك الفترة والمعتمد على الصناعات المصنعة بالدرجة الاولى، حيث ورثت الجزائر عن فرنسا غداة الاستقلال 450 مؤسسة أغلبها ذات طابع فلاحي إلا انها كانت تعاني العديد من العراقيل والمشاكل، كهجرة الإطارات المؤهلة للتسيير وشح الموارد الملية التي تضمن التسيير العادي لتلك المؤسسات، ومن هنا تمثلت إجراءات النموذج المتبع، في استرجاع المؤسسات التي تحقق السيادة وتحقق التنمية الاقتصادية على حد سواء.

[1] .بن عنتر عبد الرحمان، نفس المرجع، ص.111.

ان المشاركة العمالية في الجزائر هي نتيجة مباشرة للتسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي ينظم وظيفتين رئيسيتين لمصلحة هؤلاء العاملين والتي تتمثل في المساهمة في اتخاذ القرار من جهة، والرقابة على سير المؤسسة من جهة أخرى. ولقد عرفت هذه الفترة عوائق عديدة يمكن الوقوف عليها على مستويين:[1]

– على مستوى المحيط الداخلي للمؤسسة؛

– على مستوى المحيط الخارجي للمؤسسة.

أولا: المحيط الداخلي للمؤسسة: يمكن تلخيص هذه النقائص والتناقضات التي اتسمت بها عملية تسيير المؤسسة الوطنية العمومية في النقاط التالية:

– تعدد مراكز اتخاذ القرار: ان الأسباب التي أدت الى الثنائية في التسيير وتعددية مراكز القرار والقيادة الشيء الذي أدى الى ظهور توترات أخرى بحسب سير المؤسسات ترجع أساسا الى ما يلي:

- جهل العامل لأسس وميادين التسيير وقلة ثقافته ونقص تكوينه التقني.
- بروز نوع من العلاقة التنافرية بين المسيرين والعمال.
- تأثر المسؤولين المسيرين بنماذج التسيير المستوردة، سعيا منهم لتطبيقها دون الاخذ بعين الاعتبار حقائق وخصوصيات الاقتصاد الوطني وطبيعة المحيط السائد الذي ولد نوعا من الثنائية على مستوى تنظيم المؤسسة الوطنية العمومية وتسييرها.

– تعدد المهام والوظائف: ان تعدد المهام الثانوية وتبعثر مجهودات المؤسسة الوطنية العمومية صوب اهتمامات أخرى ذات طابع اجتماعي. اذ حظيت مشاكل الصحة والسكن والنقل والرياضة والترفيه باهتمامات وانشغالات بالغة اثرت بشكل او بآخر على سير العمل الإنتاجي للمؤسسة ومواردها المالية، وانعكست آثار ذلك على الإنتاج والإنتاجية وبالتالي على أداء المؤسسة وفعاليتها.

– ضخامة حجم المؤسسة: ان اضطلاع المؤسسات العمومية بعدد كثير من المهام الثانوية والتقليدية من تموين وتوزيع وإنتاج، أفرز تضخما في جهازها الإداري وفي هياكلها ووسائلها، مما سبب تبذيرا في الجهود، وتكرار في العمل، وتشابك المسؤوليات، وتشعبا مفرطا لوحداتها ووظائفها وأدى الى صعوبة التحكم في تسييرها، وعدم القدرة على ضبط تكاليفها، واختلال وقصور نظام المعلومات بداخلها ومركزية القرار. الشيء الذي أدى الى تحقيق خسائر كبيرة في نهاية العملية الإنتاجية لمعظم المؤسسات.

– نقص تأطير الكفاءات وتهميش الإطارات: نقص التأطير وعدم الاستيعاب للمهارات وعدم التحكم في سير العمل الإنتاجي بالصورة المطلوبة، والتهميش العمدي للإطارات الوطنية من طرف الشركات الاجنبية المنفذة لمشاريع التنمية الوطنية في هذه

[1] . حمين شريف: التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، طبعة النور، 2001، ص. 130.

الفترة، وهذا رغم المساعدات الفنية لاكتساب المهارات والتجربة من الخبرات الأجنبية مما حال دون الاندماج الفعلي للإطارات لا سيما في المجال التطبيقي لكي يتمكنوا من ابراز قدراتهم وكفاءاتهم وفق اختصاصاتهم وميولاتهم الذهنية والمعرفية.

– التضخم المفرط للعمالة: ان تكدس العمالة وعدم احترام حجمها من طرف مؤسسة إنتاجية ولا سيما منها الصناعية حيث وصلت أكثر من 30% من الحجم الكلي للعمالة في بعض الحالات راجع الى انعدام الدراسات الاقتصادية المرجعية.

ثانيا: المحيط الخارجي للمؤسسة: تتمثل نقائص المؤسسة الوطنية العمومية خلال هذه الفترة في مجموعة من الإجراءات والقوانين المنظمة للعلاقات المتولدة بين المؤسسة وجهات متعددة أسندت اليها مهام الوصاية والاشراف والرقابة في بعض الأمور، كما عرفت هذه الفترة بالمركزية المفرطة للعلاقات قيدت المؤسسة العمومية واعاقتها عن أية مبادرة للنهوض بهذا النشاط أو تطويره ومن بين هذه الإجراءات ما يلي:[1]

– تدخل الجهة الوصية في كل صغيرة وكبيرة داخل المؤسسة مما أدى بالمشرفين الإداريين الى اعتماد سياسة المراوغة واخفاء الحقائق عند اعداد تقارير الأداء الموجهة اليها، كما أن الإطارات البشرية الموكل اليها مهمة تحليل ومتابعة هذه التقارير على مستوى الجهة الوصية ليسوا في أغلب الأحيان من ذوي الاختصاص التقني أو الاقتصادي الذي يؤهلهم للإلمام بمحتويات تلك التقارير ومواكبة المشاكل المستجدة على مستوى مواقع التنفيذ.

– إعادة تقنين الدور المنوط بالمؤسسة وفق منظور جديد يأخذ على عاتقه ما يلي:[2]

- التكليف الحقيقي بالاحتياجات الاجتماعية، قصد تدارك النقص المسجل فيه وتحسين ظروف المعيشة في ظل التحديات القائمة.
- الرفع من مستوى الكفاءات الإنتاجية للاستفادة من الطاقات المتاحة.
- توجيه النظام الإنتاجي الوطني نحو الاستخدام الأمثل والأفضل عبر تحسين ظروف الأداء والتكفل بضمان الانسجام والتكامل والتأمين لقنوات هذا النظام.
- اعتماد إطار تنظيمي يرمي بالدرجة الأولى الى رفع القيود واكتساح العوارض والمعوقات من خلال انهاء الوصاية البيروقراطية ذات المشارب المتعددة والسعي لتوفير المحيط المناسب والكفيل بتجسيد الغايات السابقة الذكر، اخذا في الحسبان واقع التجربة المحققة.

[1] . المرجع السابق، ص. 132.

[2] . بن دعيدة ع: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 365.

المطلب الثاني: مرحلة استقلالية المؤسسات (ما بعد سنة 1980)

كانت المؤسسة العمومية بحكم التجربة المتحققة المستهدفة آنذاك لعملية اصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية والكفاءة، أو المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة وتحفيزها على النشاط الموكل اليها الى مستوى الأهداف المرجوة في هذه المرحلة، وهذا ما أكده الميثاق الوطني لسنة 1986 في صنع المزيد من الاستقلالية الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشاملة خاصة عن طريق احترام معاير الإنتاج والإنتاجية، وعن طريق تحكم افضل في قواعد التسيير. ومما تجدر الإشارة اليه انه سبق عملية استقلالية المؤسسات اجراءان في عام 1980تمثلا فيما يلي:[1]

1. إعادة الهيكلة العضوية:

وكان الغرض منه هو تحويل مؤسسات القطاع العام الى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة. ولقد كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة وتعداد المؤسسات الجهوية والمحلية 526 مؤسسة، وكان العمل المستهدف هو تفتيت الأولى الى 145مؤسسة والثانية الى 1020مؤسسة. ولقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة الناتج الوطني كما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم1: معدل زيادة الناتج الوطني

السنوات	1981	1982	1983
مقدار الزيادة	%2.4	%4.3	%7.3

المصدر: عمر صخري: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2003، ص. 54. (بتصرف)

ويتوقع ان ترتفع زيادة إنتاجية القطاع العام ارتفاعا ملحوظا بعد التطبيق الكامل لاستقلالية المؤسسات وتزداد بذلك الطاقة الإنتاجية للمؤسسات العامة بنسب كبيرة.

2. إعادة الهيكلة المالية:

وتعتبر بمثابة إعادة توزيع جغرافي لمراكز اتخاذ القرار وتتويج لإعادة الهيكلة العضوية وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة وراس المال وتصفية الذمم بين المؤسسات. كما يهدف هذا الإصلاح (استقلالية المؤسسة) الى ما يلي:[2]

- إعادة تنظيم المؤسسات الوطنية العمومية وتجنبها التشوهات والنقائص والانحرافات التي واكبت المرحلة السابقة.
- إعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة بالمؤسسة في إطار هذا التوجه الجديد. كما يرتكز هذا الإصلاح على مبادئ نوجزها فيمايلي:

[1]. Boussoumah, M: L'entreprise Socialiste en Algérie, O.P.U, Alger, 1992, P.34.

[2]. بن عنتر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 114.

- استغلال الطاقات البشرية: يعتبر العنصر البشري بالغ الأهمية للمؤسسة لذلك انصب السعي على النظر في توزيع واستغلال هذه الطاقات البشرية على مستوى الوحدات والفروع الإنتاجية عوضا ان تتمركز في مقراتها الرئيسية وتهمش عن اختصاصها ومنصب عملها الفعلي.
- كفاءة التسيير: لتحقيق اهداف المؤسسة وبلوغ غاياتها المخططة، وذلك برد الاعتبار الى المعايير والمؤشرات الاقتصادية الكفيلة بتمكين المؤسسة من قياس مدى فاعليتها وكفاءتها.
- اللامركزية في التصرف: وذلك بالنظر في أسلوب اللامركزية المفرطة للموارد المالية سواء الداخلية منها او الخارجية وبعث ميكانيزمات جديدة لتمكين المؤسسة من التصرف في مواردها المتاحة بسهولة وبحكمة، وإلغاء تمركز الإطارات والكفاءات البشرية بالمقرات الرئيسية.
- تفادي سلبيات المرحلة السابقة: وذلك من خلال إعادة النظر في المواضيع التالية:

– تعدد المهام وكثرة الوظائف الملحقة بالمهام الرئيسية للمؤسسة.

– كبر الحجم من خلال إعادة تقسيم العمل الى مجموعة الوحدات المشكلة للمؤسسة الواحدة.

– استيعاب التكنولوجيا وذلك بإرساء هياكل تكوين وتدريب كفيلة بذلك.

–التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع، والاعتماد على الخارطة الاقتصادية للوطن والتنويع في المشاريع الجهوية وتوزيع الكفاءات البشرية عبر ارجاء البلاد.

3. مشاكل إعادة الهيكلة:

لقد نالُقدت إعادة الهيكلة من طرف الكثير من الاقتصاديين الجزائريين، لأن المشكل في رأيهم يعود إلى طرق التسيير وليس إلى حجم المؤسسة. فإذا كان هناك تحكم في التخطيط الاستراتيجي، التنظيم، إدارة الموارد البشرية وأنظمة المراقبة، فإنه يمكننا تحقيق النجاح مهما كان حجم المؤسسة كبيرا أو صغيرا، لكن عدم التحكم في هذه المجالات، لن يؤدي إلى النجاح بمؤسسة بها بضع عشرات من العمال.

كما نتاج عن إعادة الهيكلة هذه عدة مصاعب تكمن أساسا في:[1]

- ندرة الإطارات والتقنيين ذوي الكفاءة، لأن الزيادة في عدد المؤسسات تتطلب المزيد من الإطارات ذوي الخبرة وهو ما كان مفقودا في السوق الجزائرية.
- الإسراع والإفراط في إعادة الهيكلة، حيث تم تعميمها على جميع مؤسسات القطاع العمومي.
- ارتفاع تكاليف إعادة الهيكلة، والتي كانت من نوع التكاليف الثابتة المرتبطة بالإدارة.
- عدم مراعاة الجانب المالي قبل الشروع في تطبيق إعادة الهيكلة.
- مشاكل ونزاعات تقييم الوسائل الموجودة في المؤسسة الأم وبين مختلف وحداتها.

[1].Belaïboud.M*:* De la survie a la croissance de l'entreprise, O.P.U, Algérie, 1995, p17.

لقد استوجب هذا الوضع البحث عن إصلاحات أخرى في ظروف اقتصادية صعبة، بغرض تحقيق الكفاءة الاقتصادية والفعالية. لأنه لا يمكن حل مشكلة المؤسسات الاقتصادية عن طريق ضخ الأموال فقط وتصحيح أوضاعها المالية، بل يجب الاتجاه نحو إعادة النظر في عمليات اتخاذ القرارات وفتح المجال للمؤسسة لتتكفل بأمورها بعيدا عن تدخل الوصاية. لهذا فإن إعادة الهيكلة بنوعيها لم تكن سوى مرحلة أولية للدخول في مرحلة أخرى من الإصلاحات الاقتصادية.

4. استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:

انطلاقا من الوضعية التي آلت إليها المؤسسات قبل وبعد إعادة الهيكلة، رأى المسؤولون ضرورة اتخاذ تدابير جديدة للخروج من الوضعية الحرجة للمؤسسات والاقتصاد الوطني. وبالفعل تم تبني إصلاحات جديدة في نهاية الثمانيات تمثلت فيما يسمى بالاستقلالية.

إن عملية استقلال المؤسسات العمومية، تُعد انقطاعا عن مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات الذي تميز به الاقتصادي الوطني في الفترات السابقة، ومنعطفا وبداية مرحلة انتقالية جديدة، لإعادة المؤسسة لعملها وتأقلمها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

1.4. مفهوم وأهداف الاستقلالية: يقوم مبدأ الاستقلالية على إعطاء المؤسسة العمومية قانون ووسائل عمل تجعلها تتمتع بحرية المبادرة والتسيير، من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح استقلالية المؤسسات إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري الذي يحملها المسؤولية سلبا أو إيجابا. هذا ما يظهر في القانون رقم 01/88 الصادر في 12 جانفي 1988، المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية. الذي جاء ليوضح الاتجاهات التالية:[1]

– تعتبر المؤسسة العمومية الاقتصادية كشركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، بحيث تصبح الدولة تلعب دور الوسيط الائتماني بمعنى أنها مالكة ومساهمة في رأسمال المؤسسة، إلاّ أنها لا تباشر التسيير بنفسها بل تمارسه من خلال هياكل تسمى صناديق المؤسسة، التي تنوب عنها في أداء دور المالك في رأس مال المؤسسة. وبعبارة أخرى، إن المؤسسة تصدر أسهما لفائدة الدولة وتقوم هذه الأخيرة بتحويلها إلى صناديق المساهمة مقابل سندات.

– الفصل بين مالك رأس مال المؤسسة وبين مهام التسيير والإدارة.

– المؤسسة العمومية شخص معنوي، يخضع للقانون العام والقانون التجاري، بهذا فهي حرة في اتخاذ القرارات وعقد الاتفاقيات دون استشارة الوصاية.

–لا مركزية التخطيط عن طريق إعداد خطط سنوية للمؤسسات، بالتنسيق مع خطط القطاعات الأخرى والاقتصاد الوطني ككل.

على هذا الأساس تتمثل الاستقلالية في حرية اتخاذ القرارات والفعل ورد الفعل، وذلك باعتبار جميع الأخطار التي ترتبط بكل من المحيط والمؤسسة.

[1].Mehaylovs:le diffiicile apprentissage de l’autonomiede gestion,problems économiques, N:2701,2001,p.6.

إن الأهداف المرجوة من الاستقلالية تتمثل في:[1]

-إحياء هوية وشخصية المؤسسة بما فيها البنوك.

-إعادة مهمة التكفل المباشر للمؤسسة بأعمالها بنفسها وتنظيم علاقاتها الاقتصادية واختيار عملائها، وكذا تسيير ثرواتها البشرية بما فيها اختيار الرجال.

-إعادة تأهيل الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة وتشجيع التكفل بمستقبلها، والتعبير عن طموحها بواسطة مخططات متوسطة الأجل.

-القضاء على الاختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني، وإنتاج الثروات ووضعها في خدمة الأمة والاقتصاد.

-تعميق ديمقراطية الإدارة والتسيير.

ومن أجل تجسيد استقلالية المؤسسات العمومية، تم إنشاء ثمانية صناديق مساهمة، كل صندوق يشمل مجموعة من المؤسسات حسب طبيعة نشاطها، هي:

-صندوق مساهمات الصناعات الغذائية.

-صندوق مساهمات المناجم، المحروقات والري.

-صندوق مساهمات سلع التجهيز.

-صندوق مساهمات البناء.

-صندوق مساهمات الكيمياء والبتروكيمياء والصيدلة.

-صندوق مساهمات الإلكترونيك، والاتصالات والإعلام الآلي.

-صندوق مساهمات الجلود والنسيج.

-صندوق مساهمات الخدمات.

ومن المهام الرئيسية لصناديق المساهمة نذكر:

- صندوق المساهمة مكلف بتسيير حقيبة القيم المنقولة، وتطبيق حق الملكية على المؤسسات العمومية الاقتصادية لحساب الدولة.
- لصناديق المساهمة مهمة القيام بدراسة ووضع كل الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والمالي للمؤسسة العمومية.
- القيام باستثمارات اقتصادية لصالح الدولة.

وعلى هذا الأساس، فإن أهمية صناديق المساهمة تكمن في لعب دور المراقب والموجه للمؤسسة العمومية الاقتصادية، مراقب من ناحية حضوره عن طريق ممثليه بالجمعيات ومجالس إدارة المؤسسات، وموجه عن طريق القرارات التي يتخذها في تحديد استراتيجيات هذه المؤسسات من خلال الجمعيات العامة والمجالس الإدارية. إضافة إلى لعب دور المسير للمؤسسة العمومية

[1]. Ibid, p.11.

الاقتصادية بطريقة غير مباشرة بتحفيزها على اتخاذ قرارات ملائمة، عن طريق ممثلي الصناديق في الجمعيات العامة والمجالس الإدارية للمؤسسات العمومية الاقتصادية[1].

2.4. شروط المرور إلى استقلالية المؤسسات العمومية: تندرج الاستقلالية في إطار قوانين 1988، التي تحدد مقاييس المرور إلى الاستقلالية. وقد تم تصنيف المؤسسة على أساس رأس المال العامل والحالة الصافية للأصول، إلى أربعة أصناف:

- مؤسسة من الصنف (أ): تضم المؤسسات التي تتميز بحالة صافية موجبة ورأس مال عامل موجب، وهذا معناه أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموال دائمة.
- مؤسسة من الصنف (ب): تضم المؤسسات التي تتميز بحالة صافية موجبة ورأس مال عامل سالب، وهذا يعني أن المؤسسة تغطي جزءا من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل، وهذا ناتج عن عبء التكاليف الثقيلة.
- مؤسسة من الصنف (ج): تضم المؤسسات التي تتميز بحالة صافية سالبة ورأس مال عامل موجب.
- مؤسسة من الصنف (د): تعتبر المؤسسات من هذا الصنف مؤسسات مفلسة.

المجموعتان الأولىوالثانية انتقالها يتم مباشرة إلى الاستقلالية، أما المجموعتان الثالثة والرابعة فتُتخذ إجراءات تطهيرية بشأنهما لتحسين وضعيتها تحضيرا لدخولها إلى الاستقلالية. وقصد توفير شروط متماثلة لكافة المؤسسات لاسيما العاجزة، تم إنشاء صندوق تطهير المؤسسات العمومية لدى الخزينة يتمثل دوره في تكوين رأس مال هذه المؤسسات والبحث عن الاستقرار النقدي، بعد حصوله على إيرادات من ميزانية الدولة وموارد الاقتراض. ويقدر المبلغ الذي خصصته الحكومة لعملية التطهير ابتداء من سنة 1991 وإلى غاية 1996 بحوالي 600ملياردج.

إن القراءة الأولية لعملية التطهير المالي توحي بعدم تحقيق الهدف المنشود، بل أدت إلى أعباء إضافية تحملتها الخزينة العمومية، والدليل على ذلك هو التزايد المستمر من سنة لأخرى للمبالغ المخصصة لعملية التطهير. فقد قفز المبلغ من 16.91 مليار دج سنة 1990 إلى 68.10 مليار دج سنة 1991، كما قفز المبلغ من 83.4 مليار دج سنة 1993 إلى 122.10 مليار دج سنة 1994.[2]

3.4. المشاكل التي واجهت الاستقلالية: إن الإصلاحات الاقتصادية التي تم إدراجها، أتاحت لـ 400 مؤسسة عمومية التوجه إلى الاستقلالية. إلا أن هذا التوجه واجهته جملة من المشاكل يمكن حصرها في:

– استقلالية المؤسسات بقيت متأرجحة من حيث التطبيق، لاسيما وأنها لم ترس على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق، نتيجة لتعاقب الحكومات مع مطلع التسعينات برؤى مختلفة وبين مؤيد للقطاع العام ومعارض له.

---

[1].DEBBOUB.Y: le nouveau mécanisme économique en Algérie, O.P.U, Algérie, 1999, p16.

[2] .وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة: تصحيح الاقتصاد الوطني وسياسة لإعادة الهيكلة الصناعية، 1994.

* صافي الأصول سالب: معناه أن نشاطات المؤسسة ممولة بالديون.

* رأس المال العامل موجب: معناه أنه رغم صافي الأصول السالب إلا أنه لديها ديون تتوافق مع دورة الاستغلال.

– غياب روح المسؤولية من طرف المسير والعامل على حد سواء، فلم يشعر أحد بالمسؤولية الملقاة على عاتقه فيما يخص سيرورة الجهاز الإنتاجي.

– الفهم الخاطئ لبعض المؤسسات لمفهوم الاستقلالية، حيث راحت تزاول نشاطات غير نشاطاتها الرسمية بهدف تحقيق المردودية المالية.

– ثقافة التسيير للمؤسسة العمومية قبل الاستقلالية هي نفسها الثقافة المسيرة لها بعد الاستقلالية.

المطلب الثالث: المؤسسة الاقتصادية في ظل التحرير الاقتصادي.

نتيجة للقيود المفروضة على الاستقلالية وضعف أداء الاقتصاد الجزائري، مع تزايد المطالبة بالإصلاح الجذري، اتخذت السلطات العمومية العديد من الإجراءات في عشرية التسعينيات من القرن الماضي، تهدف في مجملها الى بناء أسس اقتصاد السوق، وتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، هذه الأخيرة حظيت بالعديد من الاهتمامات والإجراءات مست حتى شكل ملكيتها، ومن هنا لم يصبح الاقتصاد الجزائري يتشكل من المؤسسات العمومية فحسب، بل سمح التشريع بنشأة المؤسسات الخاصة، المختلطة، برؤوس أموال محلية أو أجنبية، كما مست الإجراءات التنظيمية والتشريعية حتى المؤسسات الخاصة، كالدعم الفني والمالي، الشراكة الأجنبية والتأهيل.

1. خوصصة المؤسسات العمومية:

اعتبرت الخوصصة من بين أهم الإجراءات الأساسية في برامج الإصلاحات الهيكلية، كما لقيت العديد من الاهتمامات في الدول السائرة في طريق التحرير الاقتصادي، والانتقال نحو اقتصاد السوق، نظرا للدور الفعال الذي تساهم به في تخفيف عبئ التسيير والرقابة عن الدولة ومؤسساتها، ومع ابرام اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة1995 والذي اعتبر الخوصصة جزء هاما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وذلك لخلق الاستقرار والتوازن بعيدا عن تدخل الدولة[1]، وتوجهت تلك المساعي بإصدار مرجع تشريعي لتنظيم عملية تحويل المؤسسات الاقتصادية،[2]اين عرف الخوصصة على انها تحويل ملكية كل الأصول او جزء منها، او تحويل ملكية رأس المال بالكامل او جزء منه، او تحويل تسيير المؤسسة العمومية، من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القطاع العام الى القطاع الخاص.[3]

تهدف عملية خوصصة المؤسسات العمومية الى الارتقاء بالمؤسسة وعصرنتها، حيث اشترط لتطبيق عملية تحويل الملكية ضرورة تحقيق عدة شروط منها:

– مراعاة الكفاءة الاقتصادية، حيث اشترط الامر 95-22 ان الخوصصة لن تتم الا إذا كان الهدف منها تحديث المؤسسة.

– مراعاة الأهداف الاجتماعية المتمثلة أساسا في الحفاظ على كل من العمالة او جزء منها على الأقل لمدة خمس سنوات.

---

[1]. القاضي أنطوان: الخوصصة التخصيص، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2000، ص. 64.

[2] . الامر95-22 الصادر في 26 اوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

[3] . المادة 2 من الامر 95-22

– الحفاظ على نشاط المؤسسة، بهدف الحفاظ على أداة الإنتاج التي اكتسبتها الجزائر عبر سنوات طويلة، وتمكين العمال على التأقلم مع الظروف الجديدة لسوق العمل.

– إتمام البيع والتحويل وفقا للشروط المحددة قانونيا، ويتم ذلك باللجوء الى السوق المالي او عن طريق البيع بالتراضي.

ومع نهاية سنة 1996 تمت تصفية 826 مؤسسة، منها 464 بيعت لصالح العمال، اما المؤسسات الكبرى التي يزيد عددها عن 400 مؤسسة، فقد تم الإبقاء عليها بعد إعادة هيكلتها ماليا، في نهاية 1997 تم تصفية 76 مؤسسة منها وكانت معظمها في قطاع البناء والانجاز، اما برنامج الخوصصة لسنة 1997 فقد تضمن 250 مؤسسة تساهم بنسبة 30% من اجمالي اليد العاملة في القطاع العام.[1]

وتواصلت عملية خوصصة المؤسسات العمومية بوتيرة ضعيفة بعد سنة 1998 ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى الوضعية الصعبة لتلك المؤسسات وخاصة التقادم التقني لمعداتها. فمن بين 1.112مؤسسة قابلة للخوصصة في سنة 2003 أكدت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ان 731 مؤسسة منها في وضعية صعبة، كما يمكن ارجاع أسباب ضعف العملية الى صعوبة تقييم المؤسسة بغرض الخوصصة. اما برنامج الخوصصة لسنة2005، فقد تضمن قائمة ب 942 مؤسسة تضم 1280 وحدة إلا ان العملية أيضا لم تتحقق كما كان ينتظر منها لكونها مست بالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.[2]

والجدول التالي يبين حصيلة الخوصصة في الفترة 2003 –2007

جدول رقم 2: حصيلة الخوصصة في الفترة 2003–2007.

نوع العملية	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية أكثر من 50%.	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية أقل من أكبر من 50 %.	0	3	1	1	6	11
لاستعادة من طرف الأجراء.	8	23	29	9	0	69
الشراكة المضافة.	4	10	4	2	9	29
التخلي عن الأصول للخواص الذين سيشترونها من جديد.	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: موقع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار: www.mipi.dz

من الجدول رقم 2 نجد أن عملية الخوصصة تسيير ببطئ كبير، كما ركزت السلطات العمومية على الخوصصة الكلية للمؤسسات حيث سجل هذا النوع من الخوصصة 192 عملية وهو ما يمثل 46% من اجمالي عمليات الخوصصة للفترة، اما سنة 2008 فقد عرفت خوصصة 39 مؤسسة عمومية بهدف الحفاظ على العمالة سعت الدولة إلى تحويل 69 مؤسسة الى العمال الا أن تلك المؤسسات كانت كلها مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

[1] . النشاشيبي ك. واخرون: الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص. 133.

[2]. SADI N. E: la privatization des entreprises publiques en algérie, objectifs, modalités et enjeux, O.P.U, Alger, 2005,p .207.

ومنه أصبحت المؤسسات الاقتصادية بعد البرامج المتعددة للخوصصة تتكون من مؤسسات القطاع الخاص، وبصفة خاصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى هذا الأساس وسعيا من السلطات العمومية في رفع أداءها ووعيا منها بالدور الفعال الذي تلعبه في الاقتصاد، فإن الدولة عمدت إلى وضع العديد من الإجراءات التي تتماشى وتوجيهاتها بغض النظر عن شكل ملكيتها، منها من تزامن مع عمليات الخوصصة، ومنها من جاء بعد تلك العمليات.

2. تأهيل المؤسسة الاقتصادية:

اعتبرت التدابير المتعلقة بتأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، بمثابة السياسة المساندة للأهداف المرجوة من طرف السلطات العمومية والمتعلقة أساسا بالتحرير الاقتصادي وانشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي بعد سنة 2017، والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وعند تحقيق تلك الأهداف تظهر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عاجزة عن مواكبة تللك التطورات والمنافسة مع مثيلاتها الأجنبية، خاصة بعد عمليات الخوصصة أين أصبحت معظم المؤسسات العاملة بالجزائر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولهذا الغرض قامت السلطات العمومية بوضع برنامجا لتأهيل المؤسسة الاقتصادية، يهدف الى تحسين وترقية فعالية أدائها على مستوى منافسيها في السوق المحلى والاجنبي.[1]

كما يسعى برنامج التأهيل الى تحديث المحيط الصناعي والتقني للمؤسسة الاقتصادية، تطوير كفاءة الأفراد، تحسين طرق الإنتاج، واعتمدت الجزائر على عدة برامج للتأهيل أهمها:

- البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي: تم وضع هذا البرنامج من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية، وكلفت العديد من الهيئات بتنفيذه مثل:

– المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية(DGRI) وهي الهيئة المكلفة بتسيير البرنامج الخاص بالتأهيل، قوم بعدة مهام كتحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل، والتنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، كما تتولى تطوير وترقية برامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل.

– اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI): تتكون من عدة ممثلين من مختلف الوزرات كوزارة المالية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، فهي تتولى وضع الشروط المتعلقة باستفادة المؤسسات من عملية التأهيل ودراسة الملفات المقدمة وتحديد المبالغ المخصصة لكل مؤسسة كما تقترح اللجنة كل اجراء من شأنه تحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية.

– صندوق ترقية التنافسية الصناعية: أنشئ الصندوق بموجب قانون المالية لسنة2000، يتمثل دوره في في تقديم الدعم المالي للمؤسسات وهيئات الدعم والمرافقة، حيث تستفيد المؤسسات من دعمه بهدف تغطية جزء من التكاليف المخصصة لتقييم وضعيتها العامة ووضع مخطط التأهيل.

[1]. Lamri A, la mise a niveau, revue des sciences commerciales et de gestion, n2, école supérieur de commerce, Alger, juiliet 2003, p. 41.

- برنامج ميدا *MEDAهو عبارة عن برنامج بين الجزائر والاتحاد الأوربي لدعم المؤسسات الخاصة القائمة لمدة ثلاث سنوات على الأقل والتي لا يقل عدد مستخدميها عن 10 عمال ولا يزيد عن 250 عامل، مع اشتراط أن يكون نشاطها الصناعي في قطاع المواد الصيدلانية، المواد والصناعات الغذائية ومواد البناء، كما اشترط البرنامج في المستفيد أن يكون جزائري الجنسية ويملك حصة 60 بالمائة من رأسمال المؤسسة[1]، يهدف البرنامج بدوره الى ترقية محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحسين الظروف المالية وخلق التعاون المستمر.
- برنامج GTZ: يهدف البرنامج الى تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة جدا المنشأة من طرف هيئات دعم خلق المؤسسات المتوسطة في قطاع صناعة الحديد والصلب، الصناعات الغذائية، الصناعات الكميائية والصيدلانية، صناعة مواد البناء.

حققت برامج التأهيل نتائج مهمة من حيث الأهداف وعدد المؤسسات المستفيدة منها، حيث أصبحت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب اللجنة الاوربية تتمتع بتنافسية مرتفعة، الا انها كانت ضعيفة من حيث الالتزامات المالية بالمقارنة مع بعض الدول التي تتميز بقدرة كبيرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتيجة لضعف المبالغ المرصودة لتمويل برنامج التأهيل خلال الفترة 1995-2005، تم وضع برنامج موحد بين وزارة المؤسسات الصناعية وإعادة الهيكلة في سنة 2009 لتأهيل المؤسسات الصناعية، كما تم ابرام اتفاق ثنائي بين الاتحاد الأوربي والجزائر خصصت له 45 مليار أورو للفترة 2008-2017 تاريخ انشاء منطقة التبادل الحر بعد فشل مساعي انشاء تلك المنطقة سنة2013، وتسعى تلك البرامج الى ترقية المؤسسات بهدف التوصل الى احترام المعايير الاقتصادية الدولية، ومساعدتها على التكييف مع الشروط الجديدة للسوق.[2]

المبحث الثالث: التحول من نموذج المؤسسات الكبرى الى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف نقوم من خلال هذا المبحث بتسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع إبراز ملامح تكفل الدولة بهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها:

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في التنمية، إلاّ أن مفهومها مازال لحد الآن يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحد لها، إلا أنّ محاولاتهم انصبت حول الاهتمام بمجموعة من المعايير الكمية والنوعية لإعطاء مفهوم واضح ومحدد لها.

ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم النقاط التي نراها ضرورية لاستكمال البحث.

*[1] . MEDA 1 : Mise à Niveau Euro Développement Algérie (2003-2007) et MEDA2 : Mise à Niveau Euro Développement Algérie (2008-2013) , Commission Européenne, note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME, PMI, UGP, avril2002,p.6.

[2] . Bentabet B : les effets des accords euro-mediterraneens, un modèle d'équilibre général calculable appliqué à l'economie algérienne, colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe »,sousse, Tunise, 2002.

1.التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في هذا المجال ظهرت العديد من التعاريف لجهات وهيئات على المستوى الحكومي والخاص، تحدد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه التعاريف نذكر ما يلي:

– **تعريف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** اعتمدت الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعريف هذه المؤسسات على المعايير النوعية، إذ عّرفتها بأنّها مؤسسات يكون فيها رئيس أو مدير المؤسسة هو المشرف شخصيا وبطريقة مباشرة على تسيير الوظائف المالية، التقنية والاجتماعية، للمؤسسة مهما كان شكلها القانوني.[1]

– **تعريف منظمة العمل الدولية:** تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنّها تضم وحدات صغيرة الحجم تنتج سلعا وخدمات، تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية.[2]

– **تعريف الاتحاد الأوربي:** عّرف الاتحاد الأوربي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريل 1996، باتفاق معظم الدول الأعضاء على أنّها: مؤسسات تنتج سلع أو خدمات مهما كان شكلها القانوني، وتشغل من 1 إلى 250 عامل، حيث المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 7 مليون أورو وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 5 مليون أورو، في حين المؤسسات المتوسطة هي بدورها توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 27 مليون أورو.[3]

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم 3.تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية:

المعايير/نوع المؤسسة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	أقل من 50 عامل	50< عامل <250 عامل
رقم الأعمال السنوي	أقل من أو7 يساوي مليون أورو	7< مليون <40 مليون أورو
مجموع الميزانية	أقل من أو يساوي 5 مليون أورو	5< مليون <27 مليون أورو

Source : V.Allegnde;D.Bacchi;R.Said Landaour .Gestion Administrative,BTS, Assistant de gestion de PME et PMI, édition Hachette technique, France,1999 .p.4

– **التعريف المعتمد في اليابان:** تميز اليابان بين المشروعات حسب طبيعة النشاط إلى صناعية وأشغال البناء والنقل والتجارة بالجملة والتجزئة والخدمات، ولكل نشاط حدد أقصى عدد من العمال ورأس المال المستثمر كما هو مبين في الجدول أدناه:

[1]. Oliver Torres, des PME, Dominos Flamarinos, France, 1999. p.16.

[2]. Edward Elger : International Entreprenrurship in small and medium size enterprise, McGill University, Canada, 2004, P.9.

[3] . عبد الرحمان يسري أحمد: تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996، ص.17.

الجدول رقم 4.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

القطاع	عدد العمال	رأس المال المستثمر
الصناعة وأشغال البناء والنقل	**300 عامل أو أقل**	**300 مليون ين أو أقل**
تجارة الجملة	**100 عامل أو أقل**	**100 مليون ين أو أقل**
تجارة التجزئة	**50 عامل أو أقل**	**50 مليون ين أو أقل**
الخدمات	**100 عامل أو أقل**	**50 مليون ين أو أقل**

Source : 2éme conférence de l'OCDE (Organisation de coopération et de développement économique) des ministres chargés des PME, 3-4 juin 2004,p.11.

نلاحظ ممّا سبق أنّ المعايير التي يعتمد عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا راجع إلى أنّ كل دولة تنظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتلاءم مع واقعها من كافة الجوانب، وكذلك ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2.المعايير الكمية والنوعية:

إنّ التنوع في شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها، يُصعّب من مهمة الباحث في إيجاد تعريف دقيق وواضح، ونلمس هذا التنوع من خلال ثلاث مستويات:

– **على مستوى الحجم**: لأن تحت هذه التسمية تجتمع مؤسسات ذات أحجام مختلفة، فهي تضم من عامل واحد إلى 250 عامل.

– **على مستوى السوق والمنتوج**: فالمؤسسة الصغيرة المتواجدة في السوق المحلي تختلف عن المؤسسة المتخصصة التي تعمل في قنوات دولية.

– **على مستوى الشكل القانوني المعتمد**: فإلى جانب المؤسسة المستقلة أو الحرة توجد أشكال أخرى كشركة التضامن وشركة المساهمة.

وأمام هذا التنوع الاقتصادي والقانوني تجب الإشارة إلى أهم المعايير التي يُمكن من خلالها التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

1.2.المعايير النوعية: تركز المعايير النوعية على إبراز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق وتضم كل من:

أ.المعيار التنظيمي:تُصنّف المؤسسة صغيرة أو متوسطة وفقا لهذا المعيار، إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:[1]

– الجمع بين الملكية والإدارة؛

– قلة مالكي رأس المال؛

– صغر حجم الطاقة الإنتاجية والميل للتخصص في إنتاج سلعة أو خدمة محددة؛

– التركيز على السوق المحلية والاعتماد على مصادر تمويل داخلية.

[1].السعيد بريبش: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2007. ص.64.

ب.حصتها في السوق: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإنّ حصتها في السوق محدودة.[1]

ج.الاستقلالية: هذا النوع من المؤسسات يتميز بالاستقلالية المطلقة وعدم تدخل الأطراف الخارجية في تسييرها أو مراقبة أعمالها.

د.الملكية: إنّ طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معظمها تابعة للقطاع الخاص، إلاّ في بعض الحالات التي تكون فيها تابعة للقطاع العمومي (مثلا الجزائر) وتعتبر الملكية جد ملائمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هـ.التكنولوجيا المستعملة: تعتمد معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقنيات تكنولوجية بسيطة وغير معقدة، فهي مؤسسات كثيفة العمل نسبيا ونادرة رأس المال نسبيا.[2]

ولقد لخصت الكنفدرالية الفرنسية بعض هذه المعايير فيما يلي:

- مدير المؤسسة هو المالك، يخاطر بأمواله الخاصة، إذ أنّ معظم هذه المؤسسات مملوكة من طرف الخواص؛
- يقوم مدير المؤسسة بإدارة جميع الأقسام على عكس المؤسسات الكبيرة؛
- هناك علاقة مباشرة بين صاحب المؤسسة والموظفين في جميع المستويات.

يركز هذا التعريف على دور صاحب المؤسسة، الذي يُعتبر المدير والمالك والمنشّط للمؤسسة في آن واحد.

من خلال ملاحظة المعايير السابقة نجد أنّها ركّزت على إبراز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث طبيعة الملكية والإدارة والتسيير ومدى تواجدها في السوق، في حين نجد أنّها أهملت وضع حدود تفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، لأنّنا قد نجد مؤسسة كبيرة لها نفس الخصائص المذكورة آنفا.

2.2.المعايير الكمية: إذا كانت المعايير النوعية تهتم بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية، استنادا إلى عناصر التشغيل الأساسية، مثل نمط الإدارة والملكية والتقنية المستخدمة، فإنّ المعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكّمية التي تُبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة وقيمة الأصول.

أ.عدد العاملين: بالرغم من سهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة في المشروعات وثباتها لفترة من الزمن، وعدم تأثرها كثيرا بالمتغيرات الاقتصادية كالتضخم والانكماش وتقلبات أسعار الفائدة، إلاّ أنّ هذا المعيار تعّرض لانتقادات عدة نذكر منها ما يلي:

- العمالة ليست العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، فمثلا نجد رأس المال، حجم الإنتاج، نوعية المعدات المستخدمة ومدى تطورها؛
- استخدام التكنولوجيا المتقدمة يؤدي إلى التخفيض من العمالة؛

---

[1]. المرجع السابق، ص.64.

[2].ذهبية لطرش: اتفاقية التجارة في السلع وآثارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2004. ص.ص.64-65.

– مشكلة العمالة الموسمية أو المؤقتة وكذا العمال الغير مصرح بهم، إذ نجد أنّ الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يلجئون إلى إخفاء العدد الحقيقي لعدد العمال، لأسباب تتعلق بالتزامات أصحاب العمل اتجاه العاملين أمام الدولة (التهرب من أداء حقوق العاملين وخاصة العمالة المؤقتة)؛[1]

– مستوى تكوين العمال ومهاراتهم؛

–وفقا لهذا المعيار سنصنّف مؤسسات الدول المتقدمة على أنّها صغيرة أو متوسطة، في حين مؤسسات الدول النامية ستكون كبيرة، لهذا لا يصلح هذا المعيار وحده لتصنيف المؤسسات.[2]

ب.حجم رأس المال المستثمر: يُعتبر من أهم المعايير الشائعة الاستخدام في تحديد حجم المؤسسة، فهو عنصر أساسي في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وهذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي لآخر، فمثلا في الدول الأسيوية (الهند،كوريا الجنوبية) فإنّ حجم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتراوح مابين 35- 200 ألف دولار، في حين يصل إلى 700 ألف دولار في الدول المتقدمة، ونجد بعض الدول لا تكتفي بمعيار واحد وإنّما تجمع بين عدة معايير، فمثلا في فرنسا تُعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 500 عامل ، ورأسمالها المستثمر أقل من مليون فرنك أو ما يعادلها بالدولار.

ج.كمية وقيمة الإنتاج: ينصَب اهتمام هذا المعيار بشكل رئيسي على تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصغر إنتاجها حجما وقيمة، وذلك لعلاقتها مع أسواق صغيرة أصلا.[3]

د.رقم الأعمال: يعتبر رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدملقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إذ تصنّف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، إلا أنّ هذا المعيار تشوبه بعض النقائص، ولا يُعبِر بصورة صادقة عن أداء المؤسسة، نظرا لأنّه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأنّ ذلك كان نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يتم استخدام الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ هناك العديد من التعاريف التي تحاول تحديد الخصائص الكمية والنوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في شكل قوائم تضم نقاط عديدة تصل إلى حد إهمال ميزة التنوع التي يعرفها القطاع، بغرض الوصول إلى تعريف يُعتمد عالميا، لذا يجب على التعريف أن يضم المعايير الكمية، باعتبارها تسهل العمل التطبيقي، أما المعايير النوعية فتحيط

[1].توفيق عبد الرحيم يوسف: إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002. ص.20.

[2].أحلام فرج الله: طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2008/2007.ص.10.

[3]. زين الدين بروش؛ عبد القادر عطوي: التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، ملتقى دولي حول تأثير الانكسار الرقمي شمال/ جنوب على تسيير PME بسكرة جامعة محمد خيضر، الجزائر، 14-15 أفريل2007. ص.4.

بشكل أفضل بالموضوع المدروس، إذ تقترب بشكل واضح من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبين مدى تنوعها. ويمكن الخروج بنتيجة مفادها أنّه من الصعب الوصول إلى تعريف موحد متفق عليه لمعايير تقسيم المؤسسات بين جميع بلدان العالم، فعلى سبيل المثال تشير دراسة أجريت في معهد جورجيا للتقنية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ هناك أكثر من خمسين تعريفا في خمس وسبعين بلدا.

3.أهمية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة:

يتعين على كل دولة أن تضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل:

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها؛
- ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها إلى الهدف؛
- تقييم أداء وتصحيح مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- سهولة التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال الدعم والمساندة.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تهتم الجزائر على غرار الدول الأخرى بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد عرفت في السنوات الأخيرة تطورا ملموسا، وسوف نقوم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على النقاط التالية:

1.التعريف المعتمد في الجزائر:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تشريع لآخر، ولقد استقى المشّرع الجزائري تعريفه لهذا النوع من المؤسسات من التعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في أفريل 1996 المشار إليه آنفا، وعلى هذا الأساس عّرفها القانون الجزائري في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصادر في ديسمبر 2000، بأنّها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية:[1]

- تشغل من 1 إلى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري(2) دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية:[2]

– الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل الموسمي؛

– السنة التي يعتمد عليها: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل؛

[1] . خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص. 18.

[2]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، الصادر في ديسمبر 2001، ص.5.

– **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا؛

– **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد ميّز المشرع الجزائري ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 5: معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.

المعايير	العمالة	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	1–9	20مليون دينار	لا يتجاوز 10 مليون دينار
المؤسسة الصغيرة	10–49	لا يتجاوز 200مليون دينار	100مليون دينار
المؤسسة المتوسطة	50–250	200مليون–2مليار دينار	100– 500 مليون دينار

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 2001، ص.6.

ولكن تبقى المسألة الحاسمة في التمييز النوعي بين المؤسسات تبعا لاستخداماتها التقنية والمعرفية المكثفة، بحيث تطرح من جديد إشكاليات متعلقة بنوعية العمالة وطبيعة المهارات والخصائص التكنولوجية للأصول الإنتاجية، فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل إنتاج كثيفة رأس المال وكثيفة المعرفة، أهم من مؤسسة كبيرة تستخدم أكبر من 250 عامل، وتعتمد على المهارات البسيطة العادية وتستخدم وسائل إنتاج كثيفة العمالة.[1]

2.مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل أساسية:

1.2.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة الممتدة من 1962–1979: قبيل الاستقلال كانت حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة من طرف المعمرين الفرنسيين، أما النسبة المتبقية والمملوكة من طرف الجزائريين فكانت محدودة سواء من حيث العدد أو من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة،...، وبعد الاستقلال مباشرة أصبحت معظم المؤسسات متوقفة بسبب الهجرة الجماعية للمعمرين، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تصدر قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها، وأصبحت تابعة للدولة، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي واعتماد سياسة الصناعات المصنعة، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من طرف الخواص.

2.2.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1980–1993:[2]شهدت هذه المرحلة العديد من الإصلاحات للتخفيف من حدة الأزمات، وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1980–1984) والثاني (1985–1989) يجسدان

[1]. صالح صالحي: أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، كلية العلوم اقتصادية، سطيف ،2004، ص.25.

[2]. المرجع نفسه، ص.ص.26–28.

مرحلة الإصلاحات في ظل الاختيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة، فصدرت بذلك العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة(القوانين المتعلقة بالاستثمار، والقوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات) كما قامت الجزائر بتطبيق العديد من الإصلاحات التي تعد بداية التوجه نحو اقتصاد السوق اعتبارا من سنة 1989، بسبب زيادة حاجتها للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية.

وقد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبيا، وخاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير أسعار الصرف وما رافقها من انخفاض قيمة العملة الوطنية، وتزايد خسائر المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وصدور قانون الاستثمار في سنة 1993، والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب، والتقليص من آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود و تسريع التحويلات...،كل هذه التحولات أثرت تأثيرا هاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.2.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1994–2009: شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال إلى اقتصاد انفتاح، يلعب فيه القطاع الخاص دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى(1995/03/31 إلى 1998/04/1) وعقد اتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998، كل هذه العلاقات ساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المجالات وتخفيض أزمة المديونية الخارجية...، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تتخذ جملة من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي: [1]

أ. استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كأول معلم في مسار تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في سنة 1994؛

ب. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو للفترة 2000– 2004: هذا البرنامج الذي شكّل منعرجا حاسما في مجال تأطير وهيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين تم تكريس ما يلي:

– صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001، والذي كرّس نهائيا دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي وحدّد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيتها؛

– إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2002؛

[1] .عبد الكريم بوغدو: واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار نحو تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار ، لجزائر، 2010/03/14، ص.ص.2-3.

– في سنة 2003 تم إنشاء كل من المشاتل، مراكز التسهيل، المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، إحداث المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن.

ج. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2004–2009: تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم ووضع حيز التنفيذ للبرامج الترقوية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي جواري خاصة على مستوى الولايات الداخلية للوطن، وقد تم خلال هذه المرحلة تكريس ما يلي:

– انعقاد الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، والتي انبثق عنها إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2004؛

– إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2005؛

– إعطاء إشارة انطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2007؛

– تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير جسور الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى تحسبا للتعاون والتكامل في 2008؛

– تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2009.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر:

مع تزايد الانفتاح الاقتصادي تمّ إعطاء القطاع الخاص أهمية قصوى، وانعكس ذلك بوجه الخصوص على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة مع إنشاء وزارة خاصة بهذا النوع من المؤسسات، التي تهتم بشؤونها وترعى مصالحها، ويظهر ذلك جليا من خلال القوانين التي سُنّت لترقية هذا القطاع وإنشاء مؤسسات تتولى عمليات التمويل، وعليه سوف نقوم من خلال هذا المطلب بإبراز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة مع إظهار أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.

1.مكونات وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سيتم الاعتماد في هذا العنصر على تلك الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الرسمية، خاصة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

1.1.مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2013: يمكن تلخيص مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6.مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب إحصائيات 2013.

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة المئوية
خاصة	**578586**	**77.36**
عامة	**547**	**0.07**
حرفية	**168801**	**22.57**
المجموع	**519526**	**100**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 23 ،2013 ، ص.8.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو سيطرة القطاع الخاص على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنسبة تقدر بـ 77.36% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي الصناعات الحرفية بنسبة 22.57% مع ملاحظة ضآلة ما يمثله القطاع العام 0.07 %من المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1.تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تلخيص تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 7: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2005-2013.

نوعية المؤ	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الخاصة	189552	207949	225449	392013	455389	618515	500854	511856	578586
العامة	778	778	778	626	591	557	599	572	547
حرفية	71523	79850	86732	126887	169080	135623	141460	146881	168801
المجموع	261853	288577	312959	519526	625069	754695	642913	659309	747934

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرات المعلومات الإحصائية، الأعداد 16-182-19-20-23.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ المؤسسات التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر وهي تمثل غالبية تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما المؤسسات التابعة للقطاع العام فهي تمثل جزءا ضئيلا إذ تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 572 مؤسسة في نهاية سنة 2012، ومن الواضح أنّ هذا التراجع ناتج عن جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

- أدت عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى إلى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها، تتمتع بالاستقلالية التامة فهي قابلة للخوصصة والشراكة؛

- كما ساهمت عمليات الخوصصة بأشكالها المختلفة (الجزئية والكلية) في تخفيض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغيير طبيعة الملكية؛

وعلى العموم يمكن القول أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر إذ وصل عددها في 2013 إلى 747934مؤسسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي:[1]

– ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات والاتصال، الشيء الذي شجع على ظهور المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الخدمي.

– ارتفاع الابتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية.

– النمو السكاني: والذي أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات السوق خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق.

– زيادة نشاط الأعمال الخاصة بسبب خوصصة المؤسسات العمومية.

3.1.تطور قطاعات النشاطات المهيمنة: يمكن إبراز ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 8.أهم قطاعات النشاط التي تتركز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 2013/2010.

قطاع النشاط	2010		2011		2012		2013	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفلاحة والصيد البحري	3806	1.03	4006	1.02	4142	1.02	4458	1.01
المحروقات الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	1870	0.51	1956	0.50	2014	0.49	2217	0.50
البناء والاشغال العمومية	129762	35.14	135752	34.65	139875	34.30	147005	33.26
الصناعات التحويلية	61228	16.58	63890	16.31	65859	16,15	70840	16.03
الخدمات	172653	46.75	186157	47.52	195889	48.04	217444	49.20

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية العدد 20-23، 2011-2013، ص.17-18.

يتضح من الجدول أعلاه، سيطرة قطاع البناء والأشغال العمومية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، خلال أربع سنوات الأخيرة، إذ تمثل نسبة33.26 %وذلك راجع لما يتميز به القطاع من مردودية عالية وسهولة الاستثمار فيه.

2.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

يمكن إبراز هذا الدور من خلال معرفة مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في كل من:

– القيمة المضافة؛

– التشغيل؛

– الناتج الداخلي الخام.

[1].نعيمة برودي: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 17-18 أفريل 2006. ص.116.

1.2.مساهمة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في التشغيل: يمكن توضيح هذه المساهمة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 9: تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2013.

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		2010	2011	2012	2013	معدل التطور 2011	معدل التطور 2012	معدل التطور 2013
خاصة	الأجراء	958515	1017374	1041221	121976	6.14	6.43	7.46
	أرباب العمل	618515	658737	686825	747387	6.50	7.95	8.82
عامة		48656	48086	48415	46132	1.17-	6.32-	4.72-
المجموع		1625686	1252707	1776461	1915495	6.05	9.19	7.83

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشريه المعلومات الإحصائية رقم 20-23، 2011-2013، ص. 17، (بتصرف).

إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر انتشارا، وهذا يعني أنّها الأكثر استعابا لليد العاملة، ممّا قد يشير إلى الدور الفّعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، وإذا أمعنا النظر في المناصب المحدثة والمحققة في هذه المؤسسات وفقا للمعيار القانوني، نجد أنّ القطاع الخاص هو الأكثر أهمية في تحقيق مناصب الشغل في الجزائر، وهذا بطبيعة الحال يتوافق مع منطق الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق، الخوصصة...).

2.2.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: يمكن توضيح هذه المساهمة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10.تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني 2011-2013.

الوحدة: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2011		2012		2013	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع العام	651.0	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20
القطاع الخاص	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80
المجموع	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 23، ص.51.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص والممثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يساهم بشكل بارز في تشكيل الناتج الداخلي الخام على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث وصلت مساهمته إلى 80.80% في نهاية 2013 وهي نسبة جد معتبرة.

3.2.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل القيمة المضافة: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول المبين أدناه.

الجدول رقم 11.مساهمة القطاع الخاص في تشكيل القيمة المضافة للفترة 2008- 2013. **الوحدة:** مليار دينار جزائري.

الطابع القانوني	2010		2011		2012		2013	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القطاع الخاص	2038.84	85.53	2239.56	85.90	2605.68	86.63	2986.07	87.64
القطاع العام	344.89	14.47	367.54	14.09	401.86	13.36	420.86	12.35
المجموع	2383.73	100	2607.1	100	3007.54	100	3406.93	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 23، ص.52.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص يساهم وبنسبة كبيرة في تشكيل القيمة المضافة مقارنة مع القطاع العام، إذ وصلت هذه النسبة إلى 86% بالنسبة للسنوات محل الدراسة.

خلاصة الفصل الأول:

شمل هذا الفصل على شرح واف لمفهوم المؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق الى تطور ظهور المؤسسة الاقتصادية وخصائصها واهم تصنيفاتها، ثم التركيز على تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وذلك بالتطرق الى كل المراحل التي مرت بها من الاستقلال الى يومنا هذا وركزنا على نموذج التحول من المؤسسات الكبرى الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تطرقنا الى كل مرحلة بالتفصيل، حيث قسمنا المراحل الى ما قبل 1980 ومرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية ما بعد 1980، ولقد وجدنا ان السلطات العمومية لم تتوقف عن تكثيف اهتماماتها من أجل النهوض بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتبين ان الإصلاحات الاقتصادية قد تميزت باختلاف المضمون من مرحلة لأخرى، ففي مرحلة الاقتصاد المخطط استمدت تلك الإصلاحات جوهرها من طبيعة الأهداف الرامية الى تجسيد المساعي الاجتماعية على المساعي الاقتصادية، مما أدى الى تدهور الوضعية المالية والأداء الاقتصادي لها، كما أدى الى ابتعاد المؤسسة الاقتصادية عن الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وتبقى المؤسسة الاقتصادية خاضعة للتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية وهي مجبرة على مواكبة التطورات الحاصلة في فترة نشاطها، وتعتبر التنمية المستدامة كظاهرة اقتصادية حديثة تبقى المؤسسة الاقتصادية كعنصر مؤثر في ظهورها، فكيف ظهرت التنمية المستدامة؟ وما هي الأطراف المؤثرة فيها؟ وهو ما سوف نتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: مفاهيم أولية حول البيئة والتنمية المستدامة

تمهيد:

شغلت قضية التنمية المتواصلة بيئيا اهتمام الكثير من المفكرين في جل التخصصات العلمية بسبب الآثار السلبية الناتجة عن التنمية المنتهجة خاصة في المجال الصناعي، والتي أثرت بشكل كبير على صحة الإنسان وحياته وحياة الكائنات الحية الأخرى، نتيجة للتلوث الهائل الحادث في التربة والهواء والماء.

وتيقن العالم اليوم أكثر من ذي قبل أن المشكلات البيئية والاجتماعية تولدت كنتيجة حتمية للطريقة التي انتهجت لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في إطار المناهج التنموية المتبعة، مما تطلب التفكير في نوع جديد من التنمية يراعى شروط المحافظة على البيئة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في إطار متوازن، وهي ما تسمى بالتنمية المستدامة.

لذا أصبحت مقاربة التنمية المستدامة تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات، وبالتالي انشغلت بها جميع الدول وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، واهتم بها الكثير من المفكرين والعلماء فالمنظمات الدولية تسعى لتحقيق التنمية المستدامة كل حسب نشاطها ومهامها

وللإلمام بالموضوع سوف نتطرق من خلال هذا الفصل للنقاط التالية:

- البيئة أنظمتها وأساسياتها وعلاقتها بالتنمية؛
- التنمية المستدامة وابعادها؛
- التنمية المستدامة والاطراف المؤثرة فيها.

المبحث الأول: البيئة أنظمتها وأساسياتها:

يتباين اهتمام الإنسان بالمشاكل التي يواجهها وفقا لمدى التأثيرات المترتبة عليها، وقد تنامى مؤخرا اهتمام كافة المجتمعات البشرية بالبيئة حيث أصبح تعريف الكوارث بالنسبة للإنسان لا يقتصر على الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والبراكين والأعاصير وإنما يتضمن مفهوما شموليا جديدا يعرف بالكوارث البيئية، وعليها فقد حظي هذا المفهوم الجديد باهتمام الدارسين في مختلف المجالات التنظيمية، وفي هذا السياق تم تبني الكثير من التعليمات الدينية والممارسات الاجتماعية التي تؤكد ضرورة تقنين السلوك اتجاه البيئة، ولذا سوف يتم في هذا المبحث تسليط الضوء على النقاط التالية:

- مفهوم البيئة؛
- البيئة ومشكلاتها في إطار النشاط الاقتصادي؛
- المشكلات البيئية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم البيئة: قوانينها ومكوناتها

1.مفهوم البيئة ومكوناتها:

1.1. مفهوم البيئة:

البيئة في الفكر المعاصر: يمكننا أن نحصر المفاهيم المتنوعة والمتباينة لعلم البيئة في قسمين رئيسيين: الأول يختص بالمفهوم الإيكولوجي للبيئة، الذي يرتكز على الطبيعة المحيطة بالإنسان؛ والثاني هو المفهوم الواسع للبيئة، والذي تبناه مؤتمر استكهولم 1972.

تعرف البيئة إيكولوجيا "بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة والغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية"، وعرفها البعض بأنّها " الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان". في حين يعرفها البعض الآخر بأنها " المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها".[1]

يتكون الإطار البيئي من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها هي: البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات.[2]

من خلال ما سبق نستخلص، أنّ البيئة بمنظار الفكر المعاصر تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وينشط فيه، كما أنّها مستودع لموارده المتفاعلة فيما بينها، لتحدث التأثير في الإنسان وتتأثر هي به.

أما المعنى الاصطلاحي للبيئة، فإنه لم يختلف كثيرا عن المعنى اللغوي فجلُ التعريفات تشير"إلى أنّ البيئة هي ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر". [3]

---

[1] Sara.Singh : Environmental Economics, AhP Publishing corporation, New Delhi, 2012, P. 54.

[2]. راتب سعود: الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص.18.

[3] .فراس أحمد الخرجي: الإدارة البيئية، دار الكنوز للنشر،ط1، الأردن، 2007، ص. 15.

2.1. مكونـات البيئـة:

من خلال مؤتمر استوكهولم 1972، نجد المفهوم الشامـل والواسـع للبيئة وقد قام بعض الباحثين بتقسيم البيئة إلى قسمين مميزين هما:[1]

– **البيئـة الطبيعية:** وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها: الصحراء، المناخ، التضاريس، الماء والحياة النباتية والحيوانية وغير ذلك.

– **البيئة المشيدة:** وتتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدّها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها.

وقد قُسم الإطار البيئي إلى أربع مجموعات هي:[2]

– **البيئـة الطبيعية:** الأرض، الظروف المناخية، النبات والحيوان، موارد الطاقة، المجاري المائية، بالإضافة إلى مستويات التلوث الطبيعية ومصادرها المختلفة وعلاقتها بالحياة.

– **البيئة الاجتماعية:** وتشتمل على الخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه، علاوة على الخدمات الاجتماعية (النقل، الثقافة، السياسة، الصحة)، تشمل كذلك " التوقعات الاجتماعية وأنماط التنظيم الاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى وبوجه عام، تتضمن البيئة الاجتماعية أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات التي ينتسب إليها المجتمع، تلك الأنماط التي تؤلف النظم الاجتماعية والجماعات في المجتمعات المختلفة"، بالإضافة إلى: المنتزهات العامة، والمناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.

– **البيئة الاقتصادية:** وتشتمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة عناصر الإنتاج المختلفة مثل: رأس المال والتكنولوجيا والعمالة والأرض، ومـا يترتب على ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية.

– **البيئـة الثقافيـة:** ويعني بها الوسط الذي خلقه الإنسان لنفسه بما فيه من منتجات مادية وغير مادية من أجل السيطرة على بيئته الطبيعية، وخلق الظروف الملائمة لوجوده.

وبالتالي يمكن القول أن البيئة ومكوناتها هي مجموع العوامل الطبيعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر في الكائنات الحية وتتأثر بها.

2.قوانيـن البيئـة واساسيات النظام البيئي:

1.2.قوانين البيئة: إن للبيئة ثلاثة قوانين طبيعية ثابتة تعرف بالقوانين الايكولوجية وهي:

أ.قانون الاعتماد المتبادل: إنّ العلاقات الغذائية صورة لسلسلة غذائية، بحيث ينتقل الغذاء من المنتج إلى المستهلك وتتكون هذه العلاقات الغذائية بين الأحياء وتكون متداخلة، تعطي للمستهلك الكثير من فرص الاختيار.

---

[1]. نفس المرجع السابق، ص. 16

[2]. صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية، مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الأردن، 2002، ص.19.

ب.قانون ثبات النظم البيئية: المحيط الحيوي كما هو معروف، نظام كبير الحجم، كثير التعقيد، متنوع المكونات، محكم العلاقات، يتميز بالاستمرارية والتوازن. ومن أمثلة هذه النظم البيئية الصحراء، والمنطقة العشبية والمنطقة القطبية والغابات والأرض المزروعة والمناطق المائية وغيرها.

ج.قانون محدودية الموارد البيئية: وتمثل مكونات هذا الإطار موارد متاحة لقيام الإنسان بنشاطات العملية والاقتصادية المختلفة[1].

والخلاصة أن هناك ثلاثة قوانين إيكولوجية تنظم المكونات الطبيعية للبيئة ويبقى التعامل مع البيئة، في إطارها، بعقلانية وترشيد وضبط في الاستهلاك.

إلا أنّ واقع الحال لا ينبئ بذلك، إذا استقوى الإنسان على البيئة، وتجاهل قوانينها الإيكولوجية وأسرف في استخدام مكوناتها واستنزف مواردها المتجددة وغير المتجددة. وهذا ما أدى إلى إتلاف الموارد الدائمة، وظهور مشكلات بيئية تهدد الإنسان في حاضره ومستقبله.

2.2. أساسيات النظام البيئي:

أما أساسيات النظام البيئي فيجب التطرق الى مفهوم النظام البيئي:

أ. مفهوم النظام البيئي: هو عبارة عن أي وحدة تنظيمية أو مكانية تشمل كائنات حية، ومواد غير حية متفاعلة بحيث تؤدي إلى تبادل للمواد بين الأجزاء الحية وغير الحية.[2] ويتكون النظام البيئي إجمالا في أبسط صورة من مكونات غير حية "ABIOTIC COMPONENTS" ومكونات حية" BIOTIC COMPONENTS" تشكلان معا نظاما ديناميكيا متزنا.[3] تتمثل المكونات الحية في (البدائيات، والطلائعيات والتوالي النباتية والحيوانية) في حين تمثل المكونات الغير الحية (تركيب التربة، الرياح، طول النهار، الرطوبة، التلوث...)[4] وهو ما سوف نتناوله ببعض التفصيل.

ب. مكونات النظام البيئي: يتألف النظام البيئي من مكونات غير حية ومكونات حية (الكائنات الحية).

المكونات غير الحية: وهي مكونات لا تتمتع بمظاهر الحياة وتتكون من المواد العضوية (مخلفات الأحياء والجثث) وغير العضوية، وتقسم إلى ثلاثة أجزاء:[5] جزء مائي وجزء غازي، وجزء صلب.

- الجزء المائي (الماء): يشكل الوسط الذي تتم فيه التفاعلات والوظائف الحيوية للكائن الحي (التغذية، الإطراح)؛
- الجزء الغازي (الهواء): يتألف الهواء من مزيج من الغازات أهمها غاز الآزوت 78% والأوكسجين 20.9 % وثاني أوكسيد الكربون بنسبة 0.003 %، بالإضافة إلى بخار الماء وغازات أخرى نادرة؛

---

[1]. راتب سعود، مرجع سابق، ص، ص. 24-26.

[2] . فتحي دردار: البيئة في مواجهة التلوث، نشر مشترك المؤلف ودار الأمل، الأردن، 2006، ص.17.

[3] .علياء حاتوع، بوران محمد حمدان أبودية: علم البيئة الإصدار الرابع، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2003، ص.21 .

[4]. فراس أحمد الخرجي، مرجع سابق، ص.19.

[5] Tabet Aoul Mahi: Developpement Durable & Environnement 'contrainte et enjeux au maghreb', Edition Ben marabat, Oran, Alger, 2012, P. 54.

– الجزء الصلب (اليابسة): تتألف اليابسة من الصخور والرواسب والأتربة التي تتواجد وتعيش بها كائنات مختلفة والعناصر المعدنية والعضوية الموجودة في التربة لها دور هام في حياة الكائنات الحية وفي تكوين مادتها.[1]

– المكونات الحية: وتشمل الكائنات التي تتمتع بمظاهر الحياة من تغذية وتنفس وحركة وتكاثر، أو تقسم بحسب شكل حصولها على الغذاء إلى كائنات منتجة ومستهلكة ومحللة.[2]

فالمكونات الحية تشمل النباتات كالأشجار والحيوانات: كالحشرات والفقاريات والكائنات المجهرية (الميكروبات) كالبكتيريا والفطريات. تحتاج جميع الكائنات الحية إلى الغذاء بوصفه مصدرا للطاقة والنمو والتكاثر وكل الأفعال الحيوية.[3]

المطلب الثاني: البيئة ومشكلاتها في إطار النشاط الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المطلب الوصول إلى معرفة مدى قيام علاقة بين اختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول، وبين مشكلات البيئة العالمية، كما سنحاول التعرف على مدى تأثير هذه المشكلات في كل الدول المتقدمة منها والمتخلفة، وهذا ما يستدعي التعرف على مشكلة البيئة في إطار النظم الاقتصادية.

1.المشكلات البيئية وطبيعة النشاط الاقتصادي

لقد أدرك المجتمع الدولي الارتباط الوثيق بين النشاط الاقتصادي والبيئة ولتوضيح مظاهر هذا الارتباط علينا إيراد بعض الأمثلة. بالنسبة لاستهلاك الطاقة على سبيل المثال فإن مختلف مظاهر الصناعة، أين يتم استهلاك الطاقة كالصناعات الكيماوية وتصنيع المعادن، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية نفايات صلبة خطيرة تؤثر على صحة وسلامة الإنسان.[4] فزيادة كميات الكربون تلوث الغلاف الجوي، حيث أكّدت معظم الدراسات أنه لا بد من بذل جهود عالمية لخفض استهلاك الطاقة، لأن انبعاثات الكربون في العالم ستصل إلى 10– 12 بليون طن سنويا في عام 2020، وهذا يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، وما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية.[5] ونستطيع حصر المشكلات البيئية من حيث أهميتها وخطورتهما إلى ثلاث مشكلات هي:

– مشكلة الانفجار السكاني؛

– التلوث بمختلف أنواعه؛

– استنزاف موارد البيئة.

ونضيف إلى ذلك مشكلة الضجيج الذي يعتبر عدو الإنسان الأول.

---

[1] . فتحي دردار، مرجع سابق، ص. 19.

[2] . محمد صالح الشيخ، مرجع سابق ، ص. 20.

[3] . فتحي دردار، مرجع سابق، ص. 21.

[4] . سامح غرايبية، يحي الفرحان: المدخل إلى العلوم البيئية، الإصدار الثاني، ط3، 2002، ص. 191.

[5] Ghosh Roy : Sustainable Development ‘Environment, Energy and water Resources, Ane book Pvt, Ltd, India, 2011, P.132.

أ.مشكلة الانفجار السكاني: إنّ المشكلة السكانية كما يراها المالتسيون (المنظور البيئي الايكولوجي) تعبر عن سياق غير متكافئ بين نمو السكان من جهة وبين الموارد المحدودة من جهة أخرى، في حين أنّ أصحاب المنظور الاقتصادي السياسي يرون بأنّ المشكلة السكانية عبارة عن سباق بين النمو السكاني المرتفع وبين الجمود.

وتخلف التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في البلاد النامية التي عجزت عن تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي لشعوبها على النحو الذي يوفر الغذاء والكساء والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل الشريف لكل مواطن قادر على العمل، فالمشكلة السكانية بهذا المعنى قضية صراع ضد هذه التشكيلات ومؤسساتها وعلاقتها الداخلية والخارجية.

ب.مشكلة التلوث: إذا حاولنا دراسة هذه المشكلة في إطار النشاط الاقتصادي فإنّ العلاقة بين هذا الأخير والبيئة هي أمور تتغير بصورة مستمرة، ومن ثم فإنّ الابتكار التكنولوجي والتغير الهيكلي اتجاه الحد من الضرر البيئي وإذا كان بطبيعة الحال يؤدي إلى التوسع والزيادة في النشاط الاقتصادي، إلا أنّه في الوقت ذاته تجعله قادرا على التصدي لهذا الضرر. فالنشاط الاقتصادي يمكن أن يتسبب في إيجاد مشكلات بيئية، كما أنه يمكن أن يساعد على التصدي لهذه المشكلات.[1]

ج.استنزاف موارد البيئة: لقد أدى تزايد عدد السكان في العالم وبالتحديد في دول العالم النامي في سعي الإنسان للحفاظ على حياته فقد اتجه إلى استنفاد واستنزاف ما في البيئة من مواد وطاقات، وبخاصة استنزاف الموارد البيئية غير المتجددة، وقد تنبهت معظم المجتمعات البشرية والهيئات الدولية والمحلية الحكومية والأهلية والمحافل العلمية البيئية إلى خطورة، مشكلة الانفجار السكاني واستنزاف الثروات البيئية بطريقة عشوائية غير منظمة.[2]

هـ.مشكلة الضجيج: إن أكثر من 65 مليون شخص في الدول الصناعية يعانون من أعراض صحية خطيرة جدا أثبت أنّ سببها الرئيسي هو الضجيج الذي يفوق طاقة الإنسان على التحمل، ويكثر انتشار هذه المشكلة في الدول الصناعية الكبرى وفي المناطق الصناعية، واليابانيون هم الأكثر تأثرا بالضجيج الصناعي، والناتج عن النقل البري والجوي كما أنّ الطائرات الأسرع من الصوت تتسبب بموت الآلاف من سكان الأرض سنويا. [3]

خلاصة حديثنا عن هذا العنصر نقول إنّ التكنولوجيا المنظفة للبيئة، قد هيأت في الآونة الأخيرة مناخا للتطور الاقتصادي أقل ضررا للبيئة ممّا كان ممكنا من قبل.

---

[1] Arun Kumar : Environmental Economics Various Dimensions, Regal Publications, New Delhi, India, 2013, P.76.

[2] . راتب سعود، مرجع السابق، ص.43،47.

[3] . عادل الشيخ حسين: البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص. 107.

2. المشكلات البيئية والنظم الاقتصادية:

تختلف أسباب المشكلة البيئية بين بلدان اقتصاد السوق وبلدان اقتصاديات التخطيط المركزي ولكن النتيجة واحدة وهي أضرار وتدمير بيئي في كلا المجموعتين، ففي تنظيم اقتصاديات السوق فإنّ أسباب المشكلة البيئية تكمن في سعي المنشآت الخاصة للاستغلال الواسع للموارد وتعظيم الربح إلى أقصى حد ممكن، فأصحاب الأعمال يسعون لتخفيض التكلفة وتعظيم الربح وذلك باستغلال البيئة إلى أقصى حد ممكن وما ينتج عنها من نتائج وخيمة بالتخريب البيئي الذي يحتمل تبعاته كل المجتمع بالإضافة إلى ظهور الشركات الاحتكارية التي تفترض أن استغلال البيئة للتخلص من النفاية أو للحصول منها على المواد الخام عامل أساسي لنجاحها فهي تعتدي على البيئة بحجة أن هناك صعوبة للاستجابة للاعتبارات البيئية التي من شأنها أن تضعها في وضع تنافس سائر الشركات الأخرى. وعند الحديث عن الشركات الاحتكارية، لا يفوتنا التعرض للمنافسة الاحتكارية، التي تتميز بحرية في الدخول إلى النشاط وفي الخروج منه، ممّا يقود إلى ربح اقتصادي يساوي إلى الصفر في المدى الطويل كما هو الحال مع المنشأة في المنافسة.[1]

أما في النظم الاقتصادية المخططة مركزيا: فأن المشكلة البيئية في هذه البلدان هي أقل حدة مما هو عليه في البلدان ذات النظم اقتصاديات السوق وذلك نظرا لان الدولة تسيطر على الإنتاج وتؤثر بشكل كبير في الاستهلاك وبالتالي يمكن أن تأخذ البيئة بعين الاعتبار من خلال حسابات التكلفة وإجراءات الحماية وذلك باعتبار أنه لا يعتبر هدفا بحد ذاته في هذه البلدان غير أنّه في الواقع تسعى هذه البلدان جاهدة لجعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى ما يمكن، وباعتبار أنّ معدل النمو هو مقياس لنجاح الخطة ويكون كل ذلك على حساب البيئة والمنشآت في هذه البلدان.[2]

3.المشكلات البيئية العالمية:

لقد تفاقم الإحساس بأخطار التلوث البيئي والمشكلات البيئية عند دول العالم، مما دفع العديد منها إلى وضع ضوابط الروادع للحد من أخطار العبث بالبيئة ففي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت سلسلة من القوانين والتشريعات كان من أبرزها قانون الهواء النظيف الذي صدر عام 1946 وفي حين ظهرت بعض القوانين في النمسا منذ عام 1811 وفي ألمانيا في الأعوام 1909 و 1920 وفي إيطاليا عام 1912 وفي فرنسا 1932، وعلى الرغم من جميع هذه التشريعات، لكنها لم تكن من الصرامة، حيث تمنع حدوث الكوارث البيئية أو تحد بشكل واضح من مخاطر التلوث.[3]

[1] . إبراهيم سليمان قطف، علي محمد خليل: مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص. 242.

[2]. محمد عبد المولى: البيئة والتلوث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2005، ص. 26.

[3] . حسين علي السعدي: أساسيات البيئة والتلوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص. 289.

بعض المشكلات البيئية العالمية: في هذا السياق سنتعرض لأهم المشكلات البيئية العالمية وأكثرها خطرا حدة والتي أصبحت كلها تقع تحت اسم " تلوث البيئة"، ولعل أهم هذه المشاكل ارتفاع حرارة الأرض وتآكل طبقة الأوزون، وتدمير الغابات الاستوائية بوصف هذه المشكلات صورا لمظاهر التلوث البيئي.

ومن أهم المشاكل التي تعاني منها البيئة العالمية نذكر النقاط التالية:

أ. ارتفـاع حـرارة الأرض: إنّ ظاهرة الاحتباس الحراري تعنى بتركيز غاز CO_2 في الغلاف الجوي، ونسبته في الهواء تقدر بـ: 300 جزء بالمليون في الهواء الجاف وهذا الغاز يزداد تركيزه بصورة مستمرة، والخطر يكمن في أنه يؤدي إلى الإقلال من انتشار الحرارة في جو الكرة الأرضية إلى الفضاء الخارجي بفعل تأثير البيت الزجاجي، مما يسبب ارتفاع معدلات درجات الحرارة على سطح المعمورة. [1]

ويتوقع بعض العلماء أن من آثار هذه الغازات أن ترتفع درجة حرارة العالم بحلول منتصف القرن القادم بين درجتين و5 درجات مئوية وهذا الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة سيخلف حالة من الفوضى البيئية المدمرة بما في ذلك ذوبان القمم الجليدية، وارتفاع مستويات البحار، وتوسع المحيطات واندثار آلاف الجزر، وتهديد المدن والموانئ والمنشآت الساحلية، كذلك سيؤدي إلى تعرض مناطق للجفاف ومناطق أخرى في العالم إلى فيضانات وسيول مما يؤدي إلى اختفاء مساحات واسعة من الأرض الزراعية، وسوف يترتب على هذه التغيرات البيئية آثار اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية، قد تتمثل في انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني العالمي، وتتمثل أيضا في تشريد أعداد هائلة من السكان وخلق عشرات الملايين من اللاجئين البيئيين الجدد في العالم، والذين يلجئون إلى أماكن أخرى من العالم تكون آمنة بيئيا.[2] هذا وإن الارتفاع في درجة حرارة العالم، قد ارتبط بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والتصنيع المتسارع بصفة خاصة، والذي انتشر مع تزايد مجال التصنيع في كافة دول العالم.

تسعى دول العالم إلى تقليص مجموع الانبعاث العالمي لغاز ثاني أُكسيد الكربون واستخدام التقنيات النظيفة بيئيا وتحسين إدارة الغابات والمساحات الخضراء والحفاظ عليها وهذه الجهود التي ظهرت في الآونة الأخيرة من قبل الدول الكبرى – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية– تطلب العديد من الدراسات والأبحاث في إطار تطور قضية تغير المناخ دون إبداء إسهام فعلي في هذه القضية، وقد لا تستطيع الدول الأخرى أن تتنصل من هذه المشكلة البيئية داخليا ودوليا، ويرجع ذلك إلى ما تشهده هذه الدول من تزايد كبير في استخدام الآليات والمركبات واستهلاك الوقود الأحفوري، الذي يعد المصدر الغني بالكربون والنيتروجين كما أنّ هذه الدول اتبعت نمطا تصنيعيا يقتفي أثر ما اتبعته الدول الصناعية المتقدمة.

ب. تآكـل طبقــة الأوزون: يشكل الأوزون درعا واقيا يحيط بالأرض ليحمي الحياة فوقها من الأشعة فوق البنفسجية ذات الطبيعة الضارة، وبامتصاص هذه الأشعة يصبح الأوزون المصدر الحراري الوحيد في الأجواء العليا للغلاف الجوي الذي يكون منطقة دافئة على ارتفاع 40 – 60 كلم من سطح الأرض ويؤدي نقص تركيز

[1] . حسين السعدي، المرجع سابق، ص، ص. 322-324.

[2] . محمد صالح الشيخ، المرجع السابق، ص.52.

الأوزون في المجرة السماوية إلى سلبيات شتى، فالأوزون هو غاز له وظيفة هامة، لأن وجوده في طبقات الجو العليا بمثابة حام للكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية تعرف باسم UV-B، فمن بين المركبات الكيماوية التي تتسرب إلى الغلاف الجوي غاز فلوريد الكربون، وقد بدأ الإنتاج العالمي لهذا الغاز منذ الثلاثينات من هذا القرن ثم ازداد إنتاجه بسرعة منذ الخمسينات، وقد أّدى تراكم تسرب هذا الغاز في الغلاف الجوي إلى تقليل تركيز الأوزون.[1]

وتتمثل بعض الأخطار في زيادة تعرض البشر للأشعة فوق البنفسجية في زيادة في إصابات سرطان الجلد والوفيات نتيجة هذا المرض، وخاصة في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية أيضا فإنه يؤثر على جهاز المناعة بجسم الإنسان، وغير ذلك من تلك المخاطر. ولم تسلم طبقة الأوزون البعيدة عن سطح الأرض من إفساد الإنسان لها، وقد بدأ الإنسان ينتبه إلى مخاطر تناقص الأوزون منذ عام 1975 حيث أثارت تقارير الأقمار الصناعية إلى وجود ثغرة في طبقة الأوزون متمركزة فوق القطب الجنوبي، وأمكن قياس اتساعها بالطائرات في عام 1978، وقدرت مساحتها بما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وأن تناقص الأوزون فيها بنسبة 40 - 50 %، وقد لوحظ زيادة اتساع ثغرة سنة بعد سنة[2]. حتى أصبحت قريبة من جنوب الأرجنتين وأستراليا ونيوزيلندا، وفي عام 1988 رصد العلماء وجود فجوة أخرى في طبقة الأوزون فوق القطب الشمالي، حيث تتمركز في سماء النرويج بتناقص قدر بحوالي 20%، وبحثا عن الأسباب التي تحدث نضوب غاز الأوزون في طبقات الجو عامة، وفي الفجوتين المرصودتين خاصة يمكن القول أن من أهمها ما يلي:(العبوات الرذاذة، الطيران النفاث، صواريخ الفضاء، التفجيرات النووية)، أما بالنسبة للأضرار التي يسببها هذا المشكل في الاختلال العالمي ضارة في مناخ الأرض علما بأن مركبات الكلور، وكلورو كربونات، هي ضمن غازات الاحتباس الحراري المحتملة.[3]

هذا ما أّدى إلى القيام بالعديد الدراسات والجهود العلمية التي تركزت على مراقبة طبقة الأوزون خلال منظمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب UNEP)، وكذلك معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي لعام 1963،[4]وصدرت اتفاقية "فيينا" لحماية الأوزون عام 1985، و بروتوكول "موتنريال" الخاص بالمواد الكلورية الفلورية الكربونية التي تستنفذ طبقة الأوزون عام 1987. وتبعا لمؤتمر "هلنسكي" 1989 ومؤتمر لندن 1989 و1990 وتشير هذه اللقاءات الدولية إلى حماية طبقة الأوزون من خلال منع الإنتاج وتداول المركبات التي تؤدي إلى تناقص هذا الغاز مثل مركبات الكلور وفلور وكربونات كغاز الفريون، علما أن لهذا الغاز استخدامات عديدة منها سوائل دفع عبوات وسوائل التبريد في الثلاجات، ومكيفات الهواء، وسوائل التنظيف، وتعقيم الأدوات الجراحية وغيرها.[5]

---

[1] . محمد صالح الشيخ، المرجع السابق، ص.55.

[2] . راتب السعود، المرجع السابق، ص.72.

[3] .عادل الشيخ حسين، المرجع السابق، ص. 103.

[4]. ابتسام سعيد الملكاوي: جريمة تلويث البيئة دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الإصدار الثاني، ط1، 2009، ص.120.

[5] .حسين السعدي، المرجع السابق ،ص. 326.

ج.تدمير الغابات الاستوائية: تعد الغابات أكثر المنظومات البيئية انتشارا على البيئة البرية من الأرض وهي تغطي نحو 30 % من إجمالي المساحة اليابسة، إلا أنّ الدراسات قد أكّدت على أن إزالة الغابات قد ارتفعت إلى ما يقدر بـ: 17–20 مليون هكتار سنويا مقارنة بحوالي 11.4 مليون هكتار عام 1980، لذلك فمن المقدر أنه لو استمرت المعدلات الحالية لقطع أشجار الغابات فإنّ ما بين عشرة وخمسة عشر في المائة 10 و15% من الغابات الاستوائية ستكون قد اختفت بحلول عام ألفين.[1] ومع ازدياد مخاطر التصحر على الأراضي العربية أخذت البرامج العربية لمقاومة هذه الظاهرة تتفاعل وتترسخ تحت مظلة الجامعة العربية وتحت رعاية الحكومات والمنظمات المعنية إن حالة استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير الآلاف من الأشجار والغابات وتقهقر الثروة النباتية بسبب النشاط البشري والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، وعدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة، وضعف القدرات والمهارات الفنية اللازمة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها تكاد تكون سمة منتشرة في كثير من بلدان العالم الساعية إلى النمو.

المبحث الثاني: التنمية والبيئة

في ظل المتغيرات المعاصرة، تتسابق المجتمعات إلى وضع الخطط التنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد نتج عن مشاريع التنمية التي قامت بها تحسين حياة الفرد، وتطويرها نحو الأفضل وهذا في ظل استخدام الموارد والوسائل اللازمة لذلك التحسين، كما أحدثت هذه المشاريع إنجازات كثيرة مثل زيادة معدلات الناتج وتحسين مستوى المعيشة من خلال ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي. إلا أن النمو السريع وغير المتوازن غالبا ما يؤدي إلى مشكلات بيئية تاركة أثارا سلبية على المجتمع، نتيجة الزيادة المتنامية لاستنزاف الموارد وأنواع التلوث في خضم الاستمرار في إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على صحة ونوعية الحياة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يميل البعض إلى المساواة بين التنمية والنمو أي استخدامهما كمرادفين، حيث كلاهما يعني التغير إلى الأحسن، ويميل البعض إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الأصح والذي نتفق معه هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين لهذا فإنه من المفيد أن نوضح تفصيلا مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

1.النمو الاقتصادي:

أ.مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2]، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أنّ نمو

[1] . محمد صالح الشيخ، المرجع السابق، ص.5.

[2]. إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دار الشروق للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص.18.

السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا انه لم يحقق نموا اقتصاديا[1].

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[2] هذا التعريف يتكون من ثلاث مكونات رئيسية هي:

– أن استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي؛

– التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري؛

– لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

ب. مراحل النمو الاقتصادي: إن النمو في أي مجتمع يسير بموجب مراحل محددة ومتتابعة صنفها " والت روستو" بخمسة مراحل وهي:[3]

– مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة بغلبة الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية، سيطرة التقاليد والأعراف الاجتماعية التي تعمر طويلا، غلبة النظرة البيئية الضيقّة النطاق، سيادة الجماعات الأولية ذات النفوذ والسيطرة الإقطاعية، ويتطور هذا المجتمع ببطء شديد إلا في حالات استثنائية كنتيجة للتجديدات الفنية المصادفة أو قيام الحروب والكوارث والهزات الطبيعية؛

– مرحلة التهيؤ للانطلاق: تمثل مرحلة انتقالية للمجتمع للتخلص التدريجي من مرحلته التقليدية استعدادا لاستقبال مرحلة الانطلاق، مع توفر شروط اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة لتهيئة مرحلة التهيؤ، فيتحول المجتمع من نظام الاقتصاد المعيشي الزراعي المتخلف إلى نظام معاملات اقتصاد السوق المتقدم؛

– مرحلة الانطلاق: يتعبأ فيها طاقات المجتمع بزخم قوي، ويشترط "روستو" توفر شروط أساسية لهذه المرحلة، منها ارتفاع معدل الادخار ومعدل الاستثمار عند المواطنين بنسبة 5% –10% من صافي الدخل القومي، ثم تنمية قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرائدة حتى ينشط الإنتاج في قطاعات أخرى ويزدهر النمو الاقتصادي القومي؛

– مرحلة النضج: تتميز هذه المرحلة بزيادة نسبة الاستثمار من 10%–20% من الدخل القومي بحيث تصبح زيادة معدل الإنتاج تفوق نسبة الزيادة في معدل نمو السكان، ثم يبدأ الاقتصاد يزدهر في المجال التجاري الدولي، فتزداد الصادرات وتزداد طاقة أفراد المجتمع الشرائية، وتستغرق هذه المرحلة قرابة الأربعين عاما؛

---

[1]. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 51

[2]. ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض،2006، ص.175.

[3]. حلمي شحادة محمد يوسف: إدارة التنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، 2001، ص، ص. 32–36. (بتصرف)

– **مرحلة الاستهلاك الوفير**: في هذه المرحلة انتقال النشاط الاقتصادي إلى قطاع الخدمات وإنتاج السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية وصناعة التكنولوجيا المتقدمة في مختلف المجالات، وتقل نسبة العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي التقليدي، وتشهد المجتمعات المتقدمة في هذه المرحلة ارتفاع متوسط دخل الفرد.

2. نشأة مفهوم التنمية وتطورها:

برز مفهوم التنمية « Développement » بداية في علم الاقتصاد حيث أستخدم للدلالة على حدوث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بالصورة التي تكلف زيادة درجات الإشباع للحاجات الأساسية عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد الاستغلال.

يعرف البعض التنمية بأنّها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يتطلب إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[1]

وعُرفت التنمية بأنّها تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدّرة الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة، وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية. ويعني تغيير البنية الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج الوطني، ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية.[2]

التنمية الاقتصادية هي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وطويلة والتي غالبا ما تتحقق بصورة شاملة. إن عملية التنمية تتألف من التغيرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وفي المجتمع في المهارات التكنولوجية لسكان البلد وفي القدرة التكنولوجية للشركات والمؤسسات التي تسمح لهم بتبني واستيعاب المنافسة والتغيير.[3]

التنمية الاقتصادية هي التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج.[4]

---

[1]. مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص.122.

[2].محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003،ص.20.

[3]. محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاد التنمية، مكتبة إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص.41.

[4]. وداد أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الاقتصادية، بيروت، 2002، ص.103.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف التنمية:

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في حديث وإدخال أفكار جديدة في داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية.

1.أنواع التنمية: تعددت أنواع التنمية حسب طبيعة المجالات، نذكر منها:[1]

أ.التنمية الاقتصادية: هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية؛

ب.التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛

ج.التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية؛

د.التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه؛

هـ.التنمية البيئية أو المتواصلة: هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية. [2]

2.أهداف ومتطلبات تحقيق التنمية : تهدف التنمية إلى تحقيق ما يلي :

– تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية؛

– إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛

– الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة؛

---

[1]. إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص، ص. 29-31.

[2]. المرجع نفسه، ص. 31.

– تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع؛

– تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة؛

– إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي؛

– تهدف التنمية الإسلامية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية.[1]

ومن أهم متطلبات تحقيق التنمية نذكر:[2]

– ضرورة توافر شبكة ملائمة من رأس المال الاجتماعي، وهي عبارة عن البنية الأساسية من طرق وجسور وشبكات المياه والصرف الصحي والاتصالات والكهرباء...الخ؛

– ضرورة الاهتمام بقضايا التعليم والتدريب وتنمية مهارات القوى العاملة؛

– ضرورة الاهتمام بقضايا التطوير التكنولوجي والبحث العلمي؛

– ضرورة تطوير البنية الأساسية للمجتمع بما يضمن مشاركة جميع الأفراد في صنع القرارات، بالإضافة إلى ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري بشكل يسمح للاستثمارات الأجنبية بالتدفق وذلك لضمان نقل الخبرة والمعرفة لفنية في مختلف المجالات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا مع هذه الاستثمارات ومنها التكنولوجيا النظيفة للمحافظة على البيئة، فنجد أن الاهتمام بالبيئة ضمن عملية تحقيق التنمية فأين تكمن علاقة التنمية بالبيئة؟ وهذا ما سوف نجيب عليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية

العلاقة بين التنمية والبيئة تظهر من خلال الموارد الطبيعية، في كيفية استعمالها والمقادير المناسبة في المشاريع التنموية، فإذا تمت بطرق جائرة ستؤدي إلى تدهور البيئة مستقبلا والمتمثل في فقدان بعض الموارد أو قلتها، وعدم خصوبة الأراضي وزيادة التصحر، وتلوث المياه والهواء وغيرها من المشاكل السالفة الذكر.

لأن الدراسات الاقتصادية والتنموية اهتمت بالموارد النادرة وأهملت الموارد الحرة كالماء والهواء، واعتبرتها هذه الأخيرة ليست لها قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا) ومن ثم فهي تستهلك دون قيود أو ضوابط، وكان الاقتصاديون يرون بأن السعي لتحقيق المعطيات من العمل، النقود، حجم التبادل، معدلات البطالة، هو سعي

[1]. إبراهيم حسين العسل، المرجع السابق، ص، ص.27 ،28.

[2].عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط2، القاهرة، مصر، 2004، ص. 283.

حكيم لتحقيق النمو الاقتصادي[1]، لكن بعد ذلك تغيرت النظرة إلى هذه الموارد، لما سببت أضرارا جسيمة للكائنات الحية (خصوصا الإنسان) من جراء الاستعمال المفرط لها، وتغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد الحرة، إذ أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية نظرا لأن التلوث يسبب انخفاضا كبيرا لهذه القيمة مما يترتب عليه تكاليف باهظة سواء لإزالة التلوث أو لإيجاد البديل لهذه القيمة.

وقد ظهرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة منذ أكثر من ثلاثين سنة (في الثمانينيات من القرن الماضي) لكن مفهوم البيئة المستدامة ظهر بوضوح أكثر سنة 2002 من خلال قمة "جوها نزبورغ".

وأعدت جامعة الدول العربية دراسات عن برامج التنمية المتواصلة مثل: برنامج مكافحة التلوث الصناعي، وبرنامج التوعية والتربية والإعلام البيئي، المستوطنات البشرية وتأثيرها على البيئة،كما تناول الاتحاد الأوروبي التنمية المستدامة لحماية البيئة في معاهدة أمستردام والتي من خلالها وضعت أوروبا نموذجا لتقويم تأثير التنمية المستديمة. وعلى الرغم من المناداة بضرورة إدراج موضوع حماية البيئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجمل الندوات والمؤتمرات الدولية إلا أن معظم الاستجابات بقيت ذات شكل مؤسسي في سياسات الحكومات ووكالات التنمية ونُظم التخطيط، إذ لم تولي سوى بلدان قليلة اهتماما بالاعتبارات البيئية عند وضع سياساتها أو خطط تنميتها، فالمنتجون يتسببون في تلويث البيئة ويتحمل أضرارها المستهلكون الذين لم يكونوا طرفا فيها، من خلال تكاليف العلاج والوفيات وغيرها، وكان من المفروض أن يتحملها المتسببون في تلويثها، ومن ثم فالعلاقة بين التنمية والبيئة علاقة طردية، حيث كلما ازدادت معدلات التنمية ازدادت المشاكل البيئية فهل نضحي بجزء من التنمية (بتخفيض وتيرتها) من أجل المحافظة على البيئة حتى نسلمها إلى الأجيال القادمة سالمة؟ أم نقوم بتطبيق برامج حماية البيئة (بتحمل نفقات الحماية) ونترك للتنمية بأن تتعاظم كما نريد لها دون إعاقتها؟

ونكون بذلك أمام جدل احتدم بين فئتين (المحافظين والاقتصاديين)، فالمحافظون يرون وجود جهاز مركزي (الدولة مثلا) يمتلك الموارد ويستخدمها بطريقة انتقائية حماية للبيئة من التلوث إذ أن السوق تخفق في تخصيص الموارد وتوزيعها بعدالة وكفاءة، بسبب المؤثرات الخارجية واهتمام القطاع الخاص بالربح فقط، لذلك فالبيئة في غياب الدولة ستتلوث حتما.

أما الاقتصاديون فيرون أن السوق قد تحدث فيه بعض التشوهات بفعل المؤثرات الخارجية لكن يمكن تصحيحها بالسياسات النقدية والمالية، أو قد تحدث لكن قصيرة الأجل تزول بمرور الزمن وعليه فإنه لا يمكن منع تلوث البيئة بصورة نهائية (100 %) مع تزايد التنمية، باعتبار أنه كلما ازداد الإنفاق على الحماية البيئية، فإنه سوف نصل إلى مرحلة تفوق تلك النفقات منافعها أي أن التكاليف الحدية للمزيد من السلامة البيئية بعد حد معين ستكون أعلى من العائدات الحدية ومن ثم فالوصول إلى حد التلوث الأمثل هو الأفضل، وهذا ما يتلاءم مع وجهة النظرة الإسلامية التي تدعو إلى استخدام الموارد ولكن بدون إسراف أو تقصير، وذلك كله للمحافظة على التنمية المستدامة.

[1] .Frédéric Malaval: Développement durable, assurances et environnement, Edition Economico, 1999, P. 256.

ومن خلال ما سبق وبعد عرضنا للبيئة والعلاقة بين التنمية والبيئة والمشكلات البيئية التي ظهرت والتي عجلت بظهور مصطلح التنمية المستدامة، وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثالث :التنمية المستدامة

سعت الكثير من الدول بعد حصولها على استقلالها السياسي، إلى البحث عن تحقيق تطورها ونموها الاقتصادي من خلال التنمية الاقتصادية، ولكن التركيز على التنمية الاقتصادية دون التفكير في عواقبها على الجانب الاجتماعي والبيئي أدى إلى حدوث كثير من الأزمات الاجتماعية والبيئية، فتغير المفهوم من التنمية الاقتصادية إلى مفهوم أوسع التنمية المستدامة الذي يجمع بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني.

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لا بد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم.

1.السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة ليست فكرة جديدة، وقد حدث تطور سريع في أطرها وسبل تنفيذها منذ ثمانينات القرن الماضي، فكان البنك الدولي السبق في وضع منهج متكامل للنمو الاقتصادي، والآن يخطو البنك بهذا المنهج إلى مستو جديد، حيث يتم التركيز على استمرارية تحقيق النمو وتحسين جودته النوعية وتمخض عن الفكر الجديد التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة التي ترتكز عليها وهي قاعدة الموارد الطبيعية والبيئية، البعد الاجتماعي والاقتصادي. وذلك بعد أن تطور الفكر من مجرد النظر إلى بيئة الإنسان (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو قمة الأرض، "ريودي جانيرو" 1992)، وأخيرا إلى فكرة البيئة المستدامة (مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة "جوهانسبورغ" 2002)، هذا التطور كان نتيجة للمعرفة الكبيرة التي اكتسبت خلال الفترة 1972-2002 والتي مازلت تكتسب.[1]

لعل أول ظهور للاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، وهو عندما أُنشئ ما أطلق عليه نادي روما سنة 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[2]

- في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100 ولعل من أهم نتائجه، هو أنّه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها. كما تم نشر دراسة "جاي فوستر" بعنوان "حدود النمو" والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية،

[1].عصام الحناوي: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص. 31.

[2]. محمد عبد البديع: اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر، مصر، 2000، ص. 294.

النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على كوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

– خلال الفترة الممتدة من 5– 16 جويلية 1972 تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، ضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية. وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية وضرورة تضييق الفجوة مابين الدول الغنية والفقيرة.[1]

– في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها للانقراض، وأن ألوف غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 ففي الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.

– وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم النشاط البشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[2].

فأستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة للبيئة إلى شبابها تحت رئاسة "قرو هارلم بريتلاند" (Gro Harle Brundtland) وزيرة نرويج التي أصبحت في سنة 1990 الوزير الأول، أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط والأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية[3].

– في 27 أفريل 1987 قدمت الجنة الدولية للبيئة التابعين للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنّه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

– بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكد بأن كوكب الأرض أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره.

---

[1]. عماري عمار: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول،7_8 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو–مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ص.36. وكذلك الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير 2007، ص.25.

[2]. المرجع نفسه.ص.37.

[3]. Lavoisier, Revue Française de gestion, le développement durable, N152, HERMES, 2004, P 118.

وهكذا، على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تنعقد قمة الأرض في "ريودي جانيرو" بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، مابين 3-4 جوان 1992، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا. وقد خرج المؤتمر بستة نتائج:[1]

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار؛
- جدول أعمال(أجندة) القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض؛
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛
- إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

التعريف بالأجندة21: تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى. الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد استراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل، وتتضمن حوافز وتدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا[2]. إنّ برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، الشباب والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين، ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعية والمنظمات الغير حكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة.

الأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية، التي تم بحثها و التفاوض بشأنها والموافقة عليها الأكثر تعقيدا، ورغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبية وعملية، ولعل قوتها الحقيقية تكمن في أنّها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات، ولكنها نوقشت وتم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها إضافة إلى ذلك، لقد أوصت القمة بعدد من المبادرات الأساسية في ميادين

[1]. عماري عمار، مرجع سابق، ص. 38.

[2]. http://www. Escwa .org.lb/arabic/divisions/sdpd/main.asp

أخرى رئيسية للتنمية المستدامة التي تخص أساسا بعقد ندوة عالمية حول الدول الصغيرة التي تقع في الجزر والتي هي في طريق النمو.

– وفي سنة 1997 أي خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوكب الأرض، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة تم إقرار بروتوكول "كيويتو"، حيث عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق " الأجندة"21، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنّها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ" الأجندة " 21 يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى. ففي الوثيقة النهائية للدورة، أُعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض وهي أساسا: المصادقة على أهداف الرامية إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة، العمل أكثر وبكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، والتوزيع، واستخدام الطاقة، والتركيز على القضاء على الفقر، هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

– من جانب آخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:[1]

- ✓ تقويم التقدم الحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛
- ✓ استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛
- ✓ تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

2. مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا، فالدافع وراء مخاوفنا الحالية يرجع إلى آلاف السنين، ولكن التنمية المستدامة كمصطلح، فعدد قليل نسبيا سمح به قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992.[2]

فقد تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فثم ما يزيد عن ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، ونجد أن أصل مصطلح الاستدامة يعود إلى علم الإيكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي لحدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي أستخدم مصطلح الاستدامة للتعبير طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجي.[3]

---

[1].عماري عمار، مرجع سابق، ص. 38. والموقع www .islamfin.go-forum.net تاريخ الاطلاع: 20/02/2013

[2]. دوجلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1، القاهرة، 2000، ص.13.

[3]. ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم: التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص. 23.

إن التنمية كلمة مثقلة بالقيم ولا يوجد هناك إجماع بشأن معناها، فهي تعرف بطريقة معيارية، لكونها قوة موجهة نحو أهداف اجتماعية مميزة وهذه القوة موجهة تشتمل على قائمة من الصفات التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها أو بلوغ حدودها القصوى. أما التنمية المستدامة تطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الإنسانية عن طريق زيادة الإمكانات الإنتاجية وتأمين الفرص المتساوية للجميع على حد سواء، غير أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم ما لم تنسجم التطورات السكانية مع الإمكانات الإنتاجية وفقا لما يخدم مصلحة البيئة ويحافظ عليها.[1]

تعتبر رئيسة وزراء النرويج" Gro Harlem Bruntland" أول من أستخدم مصطلح التنمية المستدامة ولقد توصل تقرير "بروندتلاند" الشهير في عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالتالي:" التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"[2].كما عرفت بأنها تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي لتدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وانتهت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون" بمستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا للمستقبل البعيد.[3]عرفها الاقتصادي روبرت سولو"Robert Solow" أنّها تعني عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي.[4]

كما نجد من التعريفات المتفق عليها لتعريف التنمية المستدامة هو أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنماط هي: نظام حيوي للموارد، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي، بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد.[5]

وينظر إلى التنمية المستدامة أنها تساوي النظام البيئي لأن نتيجة ظهورها هو ظهور المشاكل البيئية العالمية.[6]

ويعرف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.[7]

---

[1]. سحر قدوري الرفاعي: التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006، ص. 22.

[2]. Corinne Gendron: Le développement durable comme compromis, Publications de l'université , Québec, 2006 , p 166.

[3]. ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، المرجع السابق، ص. 25.

[4].عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكي: قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة الإسكندرية، مصر، 2005،ص.205.

[5]. بوعشة مبارك: التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، مداخلة في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول،7_8 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو–مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ص،54.

[6] . Sylvain Allemand: Les Paradoxes du développement durable , le Cavalier bleu édition, Paris, 2007, p 31.

[7] . Corinne Gendron ,op.cit, p167.

وتعرف التنمية المستدامة كذلك على أنها سيرورة تغيير، بواسطة استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، والتغيرات التقنية والمؤسساتية التي تحدث التناسق أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية والمستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية.[1]

نجد أن الإطار العام للتنمية المستدامة يتناول اهتمامين رئيسيين سلامة البيئة (من خلال البيئة والموارد بالمعنى الدقيق)، ورفاهية الإنسان (من خلال السكان والتكنولوجيا والمؤسسات)، وسوف يتعين تتبع عدد من المؤشرات التي يضم كل منها أكثر من متغير واحد؛

- الثروة من الموارد بما في ذلك الوفرة والتنوع والصمود؛
- البيئة وذلك ممثلا بالإشارة إلى حالتها الأصلية؛
- التكنولوجيا من حيث قدرتها فضلا عن تأثيراتها على البيئة؛
- المؤسسات؛
- الجوانب البشرية بما في ذلك المنافع (الغذاء وفرص العمل والدخل) واقتصاديات الاستغلال (التكاليف والعائدات والأسعار)، والسياق الاجتماعي (الاتساق الاجتماعي والمشاركة والامتثال).[2]

3 . تمويل التنمية المستدامة:

عند قمة كوكب الأرض لقد تقرر أن تمويل" الأجندة 21 " سيقوم به أساسا القطاعات العمومية والخاصة لكل بلد، إلا أنه اتضح أن الإعانات التي قد تأتي من الصناديق الخارجية الإضافية قد تكون ضرورية لمساندة البلدان النامية في المجهودات التي تقوم بها للمصادقة على التطبيقات من أجل التنمية المستدامة وحماية بيئة الكوكب.

إن الصندوق من أجل البيئة العالمية(FEM) الذي أنشأ في سنة 1991 وأعيد هيكلته في سنة 1994 قد كلف وللمرة الثانية بإدارة هذه الصناديق، وفي سنة 1994 هناك 34 دولة التزمت لتقديم مليارين من الدولارات، وفي سنة 1998حوالي 36دولة أعلنت عن 2.75 مليار دولار من المساهمات الإضافية إن موارد الصندوق تعتبر الوسيلة الأساسية التي من شأنها أن تسمح بتحقيق وبصفة مجسدة أهداف الاتفاقيات المتعلقة بالتغيير البيولوجي والمناخي.

إن(FEM) يمول حاليا تقريبا 700 مشروع في 140 بلد نامي وفي طريق التحويل الاقتصادي، لقد منح 3 ملايير دولار وتحصل على 8 ملايير دولار إضافية بصفة التمويل المشترك لدى الحكومات المستفيدة، الهيئات الدولية للتنمية، القطاع الخاص الصناعي والمنظمات الغير حكومية.[3]

[1] .Beat Burgenmeier:Economie du développement durable , 2 édition, Boeck Université, Bruxelles, 2005, p.38.

[2] .بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص . 55.

[3] . زرنوخ ياسمينة: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة لجزائر، 2006، ص.126.

المطلب الثاني: مقومات وأبعاد وأهداف التنمية المستدامة

إنّ التنمية المستدامة نتاج لتفاعل عدة مقومات وأسس ولا يمكن تحقيقها إلا بتكامل أبعادها الثلاثة هذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب.

1. مقومات وأُسس التنمية المستدامة: من المقومات والأُسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة نذكر:[1]

أ. الإنسان: وهو المسؤول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة 21 أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، لقد كان عدد سكان العالم أقل من 5,5 بليون عام 1993م ومن المتوقع أن يصل إلى 8 بليون عام 2025 وينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي، ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة، كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية والسعي لنوعية حياة جديدة متضمنة تحسين أوضاع المرأة، وتأمين الحاجات الأساس مثل الغذاء والمأوى، والخدمات الأساس مثل التعليم وصحة الأسرة، وإعادة تشجير الغابات، وتوفير فرص العمل، والرعاية البيئية، كما ينبغي أن تكون اهتمامات السكان جزء استراتيجيات التنمية المستدامة. وتطالب أجندة القرن الحادي والعشرين من الدول أن يتعرفوا على القدرات الاحتمالية لمواردهم، مع إعطاء اهتمام خاص للموارد الحرجة مثل المياه والأرض، والعوامل البيئية الأخرى كصحة النظام البيئي، والتنوع الإحيائي(والقدرة الاحتمالية تعني مقدرة الموارد على إعالة وتقديم احتياجات البشر بدون إهدارها أو استنزافها)،كما تنبه أجندة القرن 21 إلى أن العالم يحتاج لدراسات جادة للتنبؤ بالنتائج المحتملة للأنشطة البشرية، متضمنة اتجاهات السكان، ونصيب كل فرد منهم من الناتج الإجمالي للدخل، وتوزيع الثروة، والهجرات المنتظرة نتيجة للتغيير المناخي.

ب.الطبيعة: وهي المحيط الحيوي، وهو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة، وترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة نقيض استنزافها، أي تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، وهذا الترشيد هو التنمية المتواصلة أو المستدامة أو المطردة. وحاليا في عهد الثورة العلمية الثالثة بعد أن كانت مقومات الاقتصاد في عهد الثورة الصناعية هي الأرض بمواردها: العمالة ورأس المال والآلات، أصبحت حاليا في عهد الثورة الثالثة هي الفكر والعلم والابتكار، فقد أصبحنا نتكلم الآن عن زراعة بلا زراع وبلا مزارع، وعلى سبيل المثال مادة الفانيليا التي تبلغ قيمة إنتاجها السنوي عالميا ثلاثة بلايين دولار ويزيد إنتاجها كل سنة بنسبة تصل إلى 3% ، وتكسب معظم الأغذية الطعم والرائحة، استطاع العلماء أن يفصلوا الجين الخاص بالفانيليا، واستطاعوا أن ينتجوه بكميات تجارية، في حمامات بكتيرية، عن طريق جزء من الهندسة الوراثية بطريقة نقل الجينات، وهذا يعني أننا نتجه نحو عالم فيه الزراعة بلا زراع وبلا مزارع، وصناعة تدخل فيها المعرفة والعلوم، بدلا من النفط، والأيدي العاملة، والأرض والمواد الخام.

[1]. سلامة سالم سلمان: تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006، ص، ص.54،55.

ج. التكنولوجيا: لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشئ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء. فقد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، بريئة الضرر، ومع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية تبين أن لها أضرارا جسيمة خفية علينا مثل مركبات الفريون (الكلور وفلوروكربون) والتي اكتشفت عام 1928، وطبقت عام 1930، كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد، وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة، وبعد خمسين عاما علمنا أن هذه المركبات قد تكون سببا في واحدة من قضايا البيئة العالمية وهي تضر بطبقة الأوزون في الأستراتوسفير.

2. أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وتعبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعة المفهوم متعدد الاختصاصات بشكل واضح. وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

أ.البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنبؤ لها قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية. ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في:[1]النظم الإيكولوجية؛ الطاقة؛ التنوع البيولوجي؛ الإنتاجية البيولوجية؛ القدرة على التكيف.

تتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والتي سبق وأن تطرقنا إليها بالتفصيل في المبحث الأول.

ب.البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. ووفقا للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، الطبيعية وكذا النباتية.[2] وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي:[3] النمو الاقتصادي المستدام؛ كفاءة رأس المال؛ إشباع الحاجات الأساسية؛ العدالة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة توفق بين هذين البعدين، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار بضرورة المحافظة على الطبيعة، هذا من جهة وضرورة تقدير نتائج الأفعال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

---

[1]. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 40.

[2]. أحمد عبد الفتاح : التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات العالمية العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 2013، ص.72.

[3].عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 39.

ج.البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة–النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل–والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد. وأهم عناصر البعد الاجتماعي:[1] المساواة في التوزيع؛ الحراك الاجتماعي؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات. الشكل التالي يوضح التداخل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:[2]

الشكل رقم 3: أبعاد التنمية المستدامة

Source :Emilie brun et Clémentine Mc Millan, Développement durable de le stratégie à l'opérationationnel , Afanor, Paris, 2007,p.7.

فتحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الإيكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع.

3. أهداف التنمية المستدامة والأطراف المؤثرة فيها:

تواجهه التنمية المستدامة عدة تحديات، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، وفيما يلي استعراض أمثلة

لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:[3]

– المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للغالبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

[1]. عثمان محمد غنيم واخرون، المرجع السابق ، ص. 40.

[2]. Emilie brun et Clémentine Mc Millan, Développement durable de le stratégie à l'opérationationnel , Afanor, Paris, 2007.p12 .

[3]. رزاي سعاد: إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص.50. (غير منشورة)

– **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم التصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

– **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

– **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

– **الدخل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

بعد عرضنا لأهم أهداف التنمية المستدامة ولأبعادها فإن لهذه التنمية بعدا عالميا فحتما أن الأطراف المؤثرة فيها والتي تكون حتما متأثرة بها هي أطراف عديدة، سوف نذكر أهمها فقط.

تعتبر الهيئات والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية كل الكيانات ذات البعد العالمي يحكمها القانون الدولي، عددها كبير وكذلك مجالات تخصصها مختلفة منها(الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولية، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي،...)، لذلك سوف نتطرق لأهمها والتي تؤثر على إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة سلبا أو إيجابا[1].

– **الأمم المتحدة** التي تعتبر الداعية لإحلال الحكم الراشد والديمقراطية في البلدان النامية بدءا بنفسها وفي نظامها ولجانها عبر قراراتها فتسهم بذلك في تحقيق التنمية المستدامة، كما أنها صاحبة أغلب البرامج التنموية الرائدة في العالم، كما تعتبر الراعية لقمم الأرض التي تعنى بتحقيق التنمية المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤخذ المنظمة الأممية كوسيلة هيمنة تستخدمها الدول المتقدمة لفرض سيطرتها على العالم.

[1].العيشاوي صباح: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 112 (بتصرف).

– **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي** تعتبران هيئتان اقتصاديتان تهتمان بشؤون الاقتصادية العالمية، يركز الأول على الأمور النقدية الدولية ويتيح الصندوق الموارد للدول التي بحاجة اليها، كما يوجه نظام النقد العالمي، أما البنك فهو مؤسسة مالية دولية يقوم بتقديم القروض للدول النامية من رأس المال المكتتب فيه وكذلك من الأموال التي يتم توفيرها من أسواق راس المال العالمية[1]، فهما يلعبان دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي ومنه تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أم الانتقاد الموجه لهما كونهما وسيلتان من وسائل العولمة الاقتصادية التي تؤثر سلبا على الدول النامية.

– **المنظمة العالمية للتجارة:** أن هذه المنظمة قد تأسست بعد سنتين من انعقاد قمة الأرض بريو دي جانيرو والتزمت بالسعي لتحقيق التنمية المستدامة وما جعل دورها حساسا لنجاح التنمية المستدامة كونها تختص بالعلاقات الاقتصادية الدولية وبالأخص التجارة الدولية التي لها أثار على كل المستويات وخاصة المستوى البيئي، حيث تم إنشاء لجنة التجارة والبيئة على مستوى المنظمة التي تهتم بموضوع البيئة، وبالتالي ضرورة الترابط بين طرق تنفيذ الأجندة 21 التي تمت المصادقة عليها في قمة الأرض سنة 1992 وبين النظام التجاري متعدد الأطراف، ومن المؤكد أن قضايا البيئة في إطار متطلبات التنمية المستدامة ستكون في صلب اهتمامات المنظمة العالمية للتجارة.

– **المؤسسات الاقتصادية:** بالرغم من أن بلورت مفهوم التنمية المستدامة قد جاء على المستوى الكلي، أي تحقيق التنمية المستدامة هو من مسؤولية الدول، إلا أن هذا لا يعفي المؤسسات الاقتصادية من هذه المسؤولية، فهي الأخرى معنية بتبني هذا المفهوم باعتبارها واحدة من أهم العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية، العمل على إدماجه ضمن كل قراراتها، نشاطاتها، وظائفها [2]...من خلال التوفيق والتنسيق بين الأهداف الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية والأهداف البيئية معا. إن تبني المؤسسات الاقتصادية لمفهوم التنمية المستدامة يقتضي تحقيق أداء عال في المجالات الثلاثة أو الأبعاد الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لهذه الأخيرة، التي عادة ما تترجم على مستوى المؤسسة الاقتصادية في المجالات التالية؛ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، تبني أسلوب الحوكمة الرشيد ومراعاة احتياجات كافة أصحاب المصالح.

[1]. مورد خاي كريانين: الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2007، ص. 37.

[2] . Karin Boras : Développement durable : l'avenir des PME, Afnor éditions, France, 2011,P.53.

خلاصة الفصل الثاني:

يتجلى مما سبق؛ أن مفهوم التنمية المستدامة قد اقتحم المجال الاقتصادي، وفرض نفسه على كافة المؤسسات الاقتصادية حيث باتت هذه الأخيرة معنية أكثر من أي وقت مضى بمراعاة كل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وكذا المساهمة في تجسيد مختلف مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني ممارسات تخدم هذه التنمية بأبعادها الثلاثة، والتخلي عن الممارسات التي تتعارض وأهدافها. مع تنامي هذه الضرورة؛ وبغية تحقيقها عمدت المؤسسات الاقتصادية على إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن رسالتها، رؤيتها الإستراتيجية، أهدافها، مختلف استراتيجياتها، أي إدراج التنمية المستدامة ضمن مختلف مراحل الإدارة الإستراتيجية من صياغة، تنفيذ، متابعة وتقييم، بالاستعانة بكل الأدوات والنماذج المناسبة والكفيلة بترشيد نشاطات وممارسات هذه المؤسسات الاقتصادية وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة

تمهيد

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره يفرض نفسه على جميع الأوساط والكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... وغيرها، وينتشر في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وتتبناه هيئات رسمية وغير رسمية.كما تتكاتف الجهود العالمية ممثلة بالمنظمات والهيئات الدولية من اجل المناداة والإشراف على تطبيق التنمية المستدامة والمساعدة في تجسيدها، من خلال عقد المؤتمرات وكبح التجاوزات، والحرص على تنفيذ الالتزامات وإصدار القوانين والتشريعات والمواصفات، وتقديم المعونات والمساعدات التي تمول المشاريع الساعية لحماية البيئة وتحقيق المساواة والرفاهية. وباعتبار المؤسسة الاقتصادية أحد أهم الأطراف الفاعلة في هذه الأوساط، من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي المتواصل، ولأنها من بين الأطراف الرئيسية المسببة للتدهور البيئي الحاصل في العالم، لم تبقى في منأى عن هذه التطورات، وأصبحت مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى المساهمة في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة على أرض الواقع، مما قد يعطيها المرونة اللازمة في التعامل مع المتطلبات الجديدة المفرزة في محيطها، والتي تشكل مركز الاهتمام والمصدر الجديد للميزة التنافسية في الأسواق الحالية والمستقبلية، المحلية والعالمية، وخاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي لدى المستهلك وبروز جماعات الضغط التي تؤثر على المؤسسة.

ولإدماج المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة(البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) في المؤسسة الاقتصادية، توجهت هذه الأخيرة إلى التخلي عن بعض الممارسات التي تتعارض مع أهداف التنمية المستدامة(تلويث البيئة، تبديد الموارد، الاستغلال الغير إنساني لليد العاملة والمتعارض مع حقوق الإنسان،...الخ)، وتبني مجموعة من المفاهيم الجديدة مثل: المسؤولية الاجتماعية، الإدارة البيئية، حوكمة الشركات، الوظائف الخضراء... وغيرها، إضافة إلى اعتماد وتبني لبعض المبادرات والمواصفات القياسية التي تضعها المنظمات الدولية (منظمة الايزو، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،...) الساعية لتحقيق التنمية المستدامة.

ومنه سوف نعالج في هذا الفصل أهم القضايا التي من شأنها أن تربط التنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية، من خلال التطرق للنقاط التالية:

- التنمية المستدامة كأحد متطلبات المؤسسة الاقتصادية؛
- مواصفات الايزو العالمية لتجسيد ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية؛
- دور الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: التنمية المستدامة كأحد متطلبات المؤسسة الاقتصادية

إن العلاقة التي تربط التنمية المستدامة بالمؤسسة هي علاقة وطيدة ووثيقة ولا يمكن تجاهلها أبدا، إذ تتحمل هذه الأخيرة مسؤوليتها الكاملة إزاء التنمية المستدامة حيث تقيم علاقات كثيرة ومتعددة أثناء مباشرة نشاطها مع ما يطلق عليهم بالأطراف المعنية لذلك نجدها تفترض جملة من الحقوق والواجبات والتي عبرها تفرض شروط للتبادل مع شركائها الأمر الذي يحول دون تملصها منها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

أصبحت اليوم مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة تقع على عاتق المؤسسة كونها تعد أداة أولية لتطبيق أهداف هذه التنمية، والمتمثلة أساسا في الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والمحافظة على موارد البيئة وحسن استغلالها.

حيث أن تحديد مفهوم التنمية المستدامة، وفق ما جاء به تقرير برنتلاند فيما يتعلق بالمؤسسة، تشوبه بعض النقائص، فهو بسيط وشمولي في تعريفه إذ يفتح المجال لقراءات مختلفة، كما أنه يتخذ الأجيال القادمة كمرجع الأمر الذي جعل تطبيقه على مستوى المنظمة يكتنفه الكثير من الغموض، ولذلك تم ضبط تعريف للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسة.

عرفت التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة" هي عملية ضمان تنمية عبر مقاربة كلية للأداء، محاطة بزمن، تقاوم المخاطر، تحترم نظاما صريحا وجليا من القيم، تتطلب عدة ممثلين فاعلين داخليين وخارجيين في ظل منطق تنموي دائم"[1]

1. امتيازات المؤسسة في ظل تطبيق التنمية المستدامة:

تكسب المؤسسة جملة من الامتيازات نظير تطبيق فعال للتنمية المستدامة، فبتطبيق التنمية المستدامة تصبح المؤسسة المسئولة والمواطنة التي تساهم في خدمة الفرد والمجتمع في جميع الميادين ويكون دورها هذا مساعد مكمل لدور الدولة، هذه الامتيازات يمكن إيجازها في العناصر التالية:[2]

– **التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء:** إن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر. يسمح لها مع مرور الزمن الحصول على آثار ايجابية تسمح بتحقيق وتلبية والاستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

– **الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر في انتهاج التنمية المستدامة:** تعتمد التنمية المستدامة على الإدارة الشاملة والطويلة الأجل وهذه الأخيرة ترتكز على مبدأ التحسين المستمر.

– **تثمين جميع موارد المؤسسة:** لا يمكن أن تعمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامع لكل الموارد بحيث يكون هذا الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة. وعليه، على مسيري المؤسسات أن يحددوا الأهداف التي من شأنها أن تشبع رغبات كل العمال ورغبات المؤسسة.

---

[1].Stéphany.D : développement durable et performance de l'entreprise, édition liaisons, Paris, 2003, p.33.

[2]. الشريف بقة، العايب عبد الرحمان: التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدي للطباعة والنشر، سطيف، الجزائر، 2008، ص. 149-152.

ويكون ذلك بتطوير وتنمية التكوين المتواصل، تشجيع روح المبادرة، تشجيع الابتكار، تثمين وتحويل الخبرات للآخرين. كل هذه الأمور من شأنها أن تساعد على تحسين الأداء بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية فقط.

–التنمية المستدامة عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة: تسعى بعض المؤسسات مهما كان شكلها إلى الاهتمام بتطبيق التنمية المستدامة، وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب ويكون ذلك بمحاولة الاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة عن اللزوم أو الاعتماد على التمويل الذاتي. بتطبيق سياسة للتنمية المستدامة، تهتم المؤسسة باستدامتها وكذلك باستدامة المؤسسات التي تنشط معها في محيطها. ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها والتي من شأنها أن تحقق لها بقاءها ما يلي:

– الاقتصاد في استهلاك الطاقة وللموارد الطبيعية؛

– التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات المجتمع والأداء البيئي والاجتماعي.

– التحكم في التكاليف: إن المؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية، هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية. ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة، مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك.

إن الإدارة الجيدة في المخاطر تكون من خلال مراجعة المصاريف الناجمة عن التامين عن المخاطر. إن التحكم في التكاليف تتعدى الجانب البيئي، فالمؤسسة التي تنخرط في منهجية التنمية المستدامة بإمكانها أن تتحكم فبالتكاليف الاجتماعية ويكون ذلك بمحاربة حوادث العمل بالاعتماد على التحسين المستمر.

– التنمية المستدامة عنصر من عناصر الاندماج: إن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزء ا فاعلا في هذا المجتمع وعليه يجب أن تتصرف تصرفات مسئولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تجاه كل الأطراف ذات المصلحة، وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي. فالمؤسسة بهذا الشكل لا تقييم فقط على أساس المعايير المالية التقليدية ولكن على أساس مجموعة من البيانات (المعايير) واسعة المجال أهمها: المساهمة في خلق مناصب العمل، المساهمة في الحياة الاجتماعية خاصة المحلية منها وغيرها...الخ

– مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات: تحاول الهيئات المالية خاصة منها المقرضة مراعاة الاهتمامات البيئية والاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل معها، وهذا إضافة إلى تحليل المعطيات المالية المستمدة من المحاسبة للتأكد من الصحة المالية للمؤسسة، بل هناك مؤسسات مالية تعاقب المؤسسات التي تراعي الاهتمامات البيئية والاجتماعية وهناك أيضا من يشجع ماليا المؤسسات التي تسعى إلى احترام ذلك. كما أصبحت بعض المؤسسات المالية تمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تهتم بالتنمية المستدامة وظهرت ما يسمى بصناديق النزاهة. ففي فرنسا مثلا هناك حوالي 60 صندوق من هذا النوع وهذا في أكتوبر 2002.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن المؤسسة التي تتجاهل التنمية المستدامة سوف تعاني من تدهور نتائجها الاقتصادية والمالية وفقدان مكانتها الاجتماعية، ومن ثم سوف تشهد تراجعا في تنميتها واستمرارها.

2. أثر التنمية المستدامة على المزايا التنافسية في المؤسسة الاقتصادية:

إذا كانت المؤسسة الاقتصادية تكتسب مزايا تنافسية عديدة في الجانب الاقتصادي من خلال المنافسة بالتكلفة(السعر)، المنافسة بالنوعية أو المنافسة بالتقنية، فإنه في حال تطبيق المؤسسة للتنمية المستدامة وفق أطر صحيحة، فإنها ستكسب مزايا تنافسية جديدة ومتعددة في الجانبين الاجتماعي والبيئي تزيد من تنافسيتها في مجال نشاطها، كما ستجد من العيوب التنافسية التي قد تواجهها عندما تأخذ بمفهوم التنمية المستدامة والشكل التالي يبين أهم المزايا التنافسية في الجانبين الاجتماعي والبيئي.

الشكل رقم 4: أثر التنمية المستدامة على المزايا التنافسية في المؤسسة

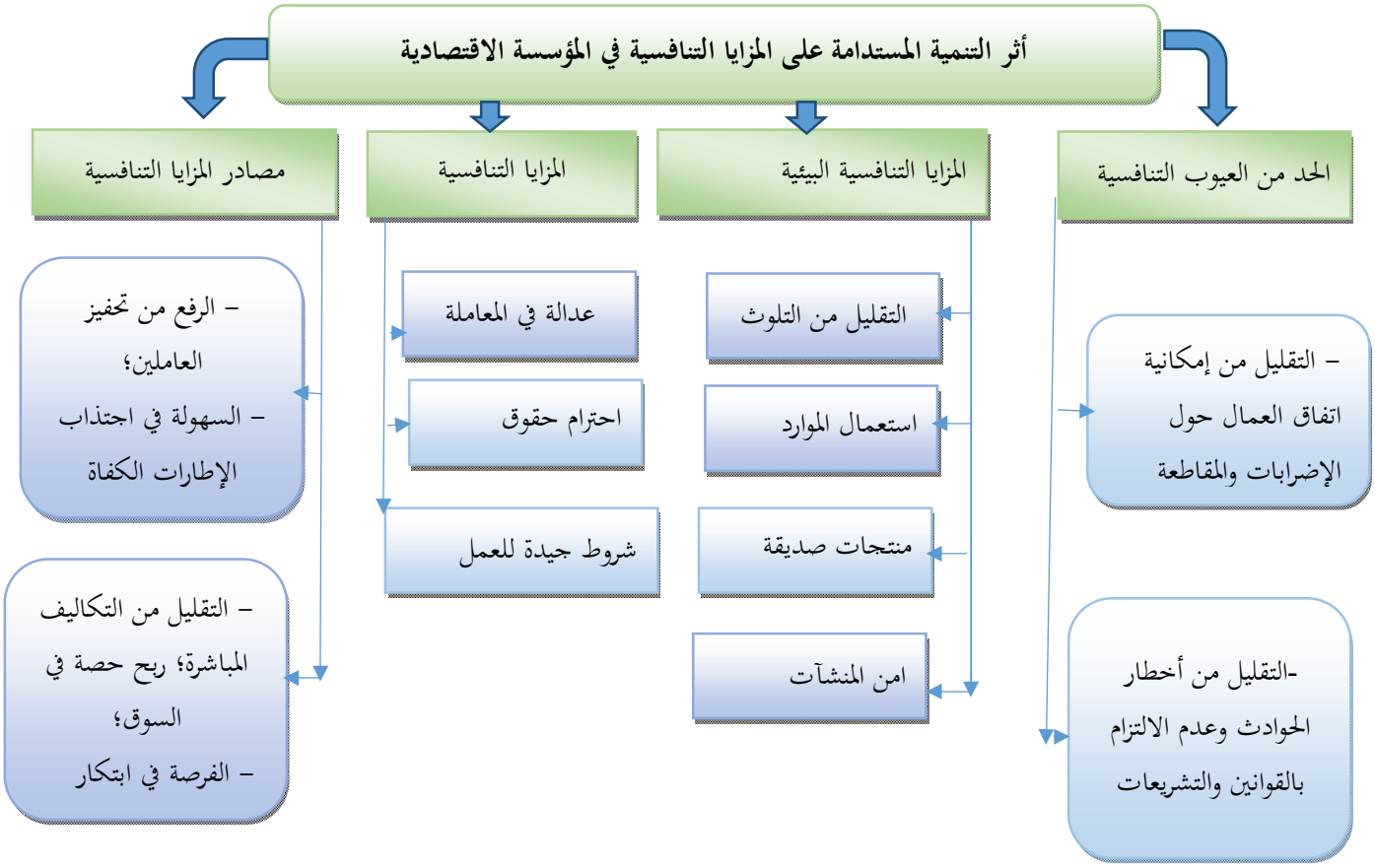

Source : Alain Charles Martinet et Emmanuelle Reynaudm Entreprise durable, finance et stratégie, Lavoisier revue française de gestion, n° 152, 5/2004,p.127.article est disponible en ligne en format html à l'adresse : http:// www.cairn.info/article.php?id_revue=rfg&id_numpublie=rfg_152&id_article=rfg_152_0121

3. الحوار مع الأطراف ذات المصلحة في ظل التنمية المستدامة:

إن أهم ما يلاحظ على المؤسسات أنها لا تعطي لعمليات الاتصال الكافي فهناك نوع من التقصير من جانبها في هذا المجال. فهي بذلك لا يمكنها أن تتعرف على مدى الاهتمام الذي يخص به الغير للمؤسسة. إن ممارسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية يجب إن يحفزها على التحاور والإعلام، فهي بذلك مطالبة على إشراك الأطراف ذات المصلحة في هذه العملية. إن المقصود بهؤلاء الأطراف هم كل الأشخاص والجهات التي تربطها بالمؤسسة

مصلحة، سواء كان بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. وهم العمال والزبائن والموردون والنقابات والمستهلكين والبنوك والمجاورين للمؤسسة، والشكل الموالي يبين الأطراف ذات المصلحة التي تتعامل معها المؤسسات.

جدول رقم12: أمثلة عن توقعات مختلف أصحاب المصلحة

الأطراف ذات المصلحة	الجانب الاقتصادي	الجانب الاجتماعي	الجانب البيئي
المساهمون والملاك	النتائج المالية	التحكم في المخاطر المرتبطة بصورة المؤسسة، توقع وتسيير المخاطر	التوقع والتحكم في المخاطر، الشفافية
السلطات العمومية	المساهمة في الثروة الوطنية والمحلية	احترام القوانين المتعلقة بتشريعات العمل	احترام التشريعات والقوانين
البنوك وشركات التامين	الاستمرارية، ضمان الإمداد بالاحتياجات من راس المال المتداول، رسوم الترميم	توقع الاحتياجات بإعادة التصنيف لأجل التقليل من التكاليف، حوادث العمل	التحكم في المخاطر البيئية وتأثيراتها المالية وحوادث العمل بما في ذلك المقاولين من الباطن
العمال والنقابات	العدالة الاجتماعية، الأجور	التحفيز، الاستشارة الداخلية، التكوين، تطوير قدرات ومهارات العمل	احترام البيئة المحلية
الزبائن	الضمان، الجودة	الأخلاق، الآداب، التجارة العادلة	استهلاك الموارد
الموردون	علاقات شراكة طويلة الأمد	التمسك بالحاجات الاخلاقية	نموذجة الخصائص الفنية
المناولون	المكافأة العادلة، الإعلام بتوجيهات وأفاق التطور واستمرارية التعاون	نمذجة المتطلبات المتعلقة بشروط الإنتاج وطرق الرقابة والمراجعة	التعريف الواضح بالمتطلبات البيئية بخصوص المنتجات وسيرورة العمل
الموزعون	التحكم في تكاليف الإنتاج والهوامش	تطوير المنتجات الأخلاقية	اختزال نفايات التغليف أثناء النقل، والاخذ في الحسبان الجوانب البيئية
المنافسون	المقارنة الرجعية	احترام شروط المنافسة، الاخلاق، غياب الإغراق الاجتماعي	احترام قواعد الحماية
الهيآت المحلية والاقليمية	بقاء واستمرارية المؤسسة	الأخذ في الحسبان احتياجات المجتمع المحلي والمشاركة في الحياة المحلية، توفير فرص العمل	الاعلام والشفافية، الحد من الأضرار البيئية
المنظمات غير حكومية	عدم تبيض الأموال، العمولات والرشوة	احترام حقوق الانسان، المواثيق الدولية والشفافية	الالتزام بالحد من الأثار البيئية

Source : Marie-Françoise Guyonnaud, Frédérique willard : synthèse documentaire sur : le développement durable du management environnemental au développement durable des entreprises, agence de l'environnement et de le maitrise de l'énergie ADEME, mars 2004, pp.10-11.

من خلال الجدول فالأطراف ينتظرون من المؤسسة أسلوب جديد في الاتصال، ويكون ذلك بالحصول دون عناء على المعلومات، وبذلك يمكن للمؤسسة أن تستفيد من ذلك بحيث تعلن للجميع أن نشاطها يخدم مصلحتهم في ظل تطبيق المؤسسة للتنمية المستدامة، فتحقق بذلك الشراكة والثقة في آن واحد.

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية

ان اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية يتعدى مسؤوليتها الاقتصادية لتشمل بيئتها التي تعيش فيها، كما أنه (والى جانب التقارير المالية التقليدية التي تعكس النتائج الاقتصادية للمؤسسة)، أصبح هناك "تقرير حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية" تعده المؤسسات، والذي يعكس النشاطات والمساهمات التي قامت بها في سبيل خدمة المجتمع وحماية البيئة، ومن شأن هذا الاهتمام أن يجعل المؤسسة ترتقي لتصبح "مؤسسة مواطنة" تهتم بالتطوير وتنمية المجتمع والبيئة.

1.المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

لقد ظهرت المسؤولية الاجتماعية في ظروف اتسمت بتزايد حدة المشاكل التي لحقت بالمجتمع وأثرت في أداء المؤسسات بشكل عام، وكان لهذا التأثير الدافع القوي نحو تبني المؤسسات في الوقت الراهن لنماذج معينة من المسؤولية والتي تنصب بالأساس في خدمة الفرد، وضمان سلامة البيئة. ولما كانت المسؤولية الاجتماعية جوهر عمل كل المؤسسات باختلاف أنواعها وقد أدى ذلك إلى تنوع الجوانب التي تناولتها والتعاريف التي أعطيت لها.

1.1. تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: ان عدم تحديد تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بشكل محدد يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية او دولية، ذلك ما جعل المسؤولية الاجتماعية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية، ومن هنا تعددت المبادرات والفعاليات بحسب ما تتمتع به كل مؤسسة من قدرة مالية، بشرية وفنية.[1]

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص بأنها «التزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".[2]

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على انها" التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".[3]

وتعرف أيضا بأنها " مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها مع تعظيم القيمة للمساهمين".[4]

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المسؤولية الاجتماعية تعني بأن المؤسسة يجب أن تأخذ التأثيرات البيئية والاجتماعية في نشاطاتها، وألا ينصب اهتمامها على المردودية والنمو، ويجب أيضا أن تأخذ انشغالات كل الأطراف المتعاملة معها.

---

[1]. عبد الله صادق دحلان: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد 49، بيروت، مارس 2004، ص. 21.

[2].http://www.bag.com.sa/social-work/default.asp? 25/05/2014

[3]. Marie Françoise Guyonnaud ET Frédérique Willard: du management environnemental au développement durable des entreprises, France, ADEME, 2004, p. 05.

[4].Alain Chauveau et Jean Jacques Rosés, l'entreprise responsable, édition d'organisation, Paris, 2003, P 48.

كما ان المسؤولية الاجتماعية عبارة عن ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الإدارة العليا تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2.1. أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في حدود معينة، تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسة الاقتصادية في علاقتها بمجتمعها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، وبتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية تحقق عدة مزايا وأهمها ما يلي: [1]

– تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين، والتأثير الإيجابي على قدرة المنظمة على توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم؛

– تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛

–من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تحسين مناخ العمل، كما تؤدي الى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

– تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

– كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور وتحسين ممارسات إدارة المخاطر من جراء تبني هذه المسؤولية.

3.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: تتضمن المسؤولية الاجتماعية ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل فيما يلي:[2]

أ. البعد الاقتصادي: البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لايشير الى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير الى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسة مثل حوكمة الشركات، منع الفساد وحماية حقوق المستهلك والاستثمار الأخلاقي. وضمن هذا السياق فعلى المؤسسات الاقتصادية أن تقوم بتبني وتطبيق مبادئ المساءلة والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها.

ب. البعد الاجتماعي: لابد للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها، بما ينعكس إيجابا على زيادة انتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم.

ج. البعد البيئي: لابد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقل قدر من الكفاءة الإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على حق الأجيال القادمة في هذه الموارد. وعلى المؤسسة الاقتصادية ان تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة

[1]. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال، عمان، الأردن، 2005، ص. 52.

[2]. فؤاد محمد حسين الحمدي: الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، جمهورية اليمن، 2003، ص. 37.

في تأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي. ومن الجوانب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها ان تكون شاملة، موثوقة ومعمول بها.

4.1. مبادئ المسؤولية الاجتماعية: تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الى المبادئ الأساسية التالية: [1]

– مبدأ الاذعان القانوني: أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها؛

– مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية؛

مبدأ القابلية للمسائلة: أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات المخولة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وامينة وإلى حد ملائم للسياسات والقرارات والإجراءات–من ضمنها الإجراءات التصحيحية–التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وكذلك الاثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.

– مبدأ الشفافية: أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وانشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة؛

– مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: ان تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

2. المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية:

تبحث المؤسسة الاقتصادية يوما بعد يوم عن الوصول إلى مستوى جيد للأداء البيئي من خلال التحكم في التأثيرات التي قد تحدثها نشاطاتها البيئية. وقد ظهرت هذه الانشغالات في ظل التزايد المستمر للضغوطات (الرسمية وغير الرسمية) المفروضة عليها من طرف المجتمع والمتعلقة بالحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد تبنت العديد من المؤسسات فلسفة جديدة تفاوض من خلالها: أهدافها وسياستها الاقتصادية مع تلك المتعلقة بالحفاظ على البيئة، وهذا من خلال وضع نظام للإدارة البيئية لا يبحث فقط على المستوى الجيد للأداء، بل يسعى دوما نحو الامتياز أو ما يعرف بالأداء المستدام.

1.2. مفهوم الإدارة البيئية:

بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات من تطوير واستخدام إدارة البيئة، والنجاح الذي حققته العديد من المؤسسات نتيجة لتطبيقه، إلا أنه مازالت توجد مشكلات فيما يتعلق بإيجاد تعريف موحد ومقبول دوليا لمصطلح إدارة البيئة.[2]

[1].Nathalie Costa : Gestion du développement durable en entreprise Ellipses Edition marketing S.A, Paris, 2008, P.25-28.

[2] . زين الدين عبد المقصود غنيمي: قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعرف للنشر، ط3، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 93.

ونجد مصطلح إدارة البيئة مستخدم في إطار ISO 14031 المتعلق بقياس نتائج الأداء البيئي، وذلك عند التعرض لتعريف الأداء البيئي ومؤشرات قياسه.

وعلى العموم هناك العديد من التعريفات للإدارة البيئية نلخصها فيما يلي:

"الإدارة البيئية فرع من إدارة المؤسسة والتي تهتم بمتطلبات حماية البيئة، وتسعى لضمان الملاءمة البيئية المستمرة للمنتجات والعمليات من جهة، وسلوك العاملين وأصحاب المصلحة من جهة أخرى".[1]

" الإدارة البيئية: تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد تحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة".[2]

" أما غرفة التجارة الدولية فتشير إلى أن وظيفة الإدارة البيئية تكمن في: "إيجاد وتصميم نوع من الآلية الشاملة التي تضمن عدم وجود آثار بيئية ضارة لمنتجات المؤسسة وذلك عبر جميع المراحل بالتخطيط والتصميم ووصولا إلى المنتج التام".[3]

ومنه يمكننا القول بأن:

"الإدارة البيئية هي الإدارة التي تسعى لإدارة كل المجالات الوظيفية وكل المستويات في المؤسسة بطريقة تتماشى ومتطلبات الحفاظ على البيئة دون المساس بأهداف الإدارة التقليدية".

ومنه يمكن استنتاج العناصر المكونة لإدارة البيئة:

– السياسة البيئية*[4]للمؤسسة مثلا تخاذ الإجراءات المناسبة بيئيا واقتصاديا.

– الحفاظ على البيئة مثلا لإجراءات التقنية التي تقلل من المؤثرات البيئية، تفاديا لأضرار البيئية واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية.

– قياس نتائج المؤثرات البيئية مثلا الانبعاثات بأشكالها المختلفة والمياه القذرة وتلوث التربة.

- احترام وإتباع تعليمات السلطات المختصة والقوانين فيما يتعلق بعدم تجاوز حدود التلوث المسموح بها.

- دعم السلوك البيئي للأطراف ذات المصلحة بتحمل المسؤولية تجاها لمعايير البيئية.

2.2. مفهوم نظام الإدارة البيئية:

يرتبط مفهوم إدارة البيئة بمفهوم نظام إدارة البيئة .ومن هنا ينبغي التعرف على هذا النظام، حيث تعرفه الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة كما يلي:

"يعتبر نظام إدارة البيئة Environmental Management System (EMS)مجموعة من العمليات والأنشطة التي تمكن المنظمة من تخفيض المؤثرات البيئية وزيادة كفاءتها التشغيلية."[5]

---

[1] . إبراهيم بختي والطاهر خامره: المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07، 2008. ص 5.

[2] .Jonquières, Michel: Le Manuel du management environmental. Edition SPA, Paris. 2001. p 38.

[3] .www.socpa.org.sa/Pdf/mohas/socpa_07.pdf

*السياسة البيئية: هي بيان بنوايا المؤسسة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطارا للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية ، وهي بذلك تعتبر الصورة التي تبين مبادئ المؤسسة اتجاه البيئة.

[4]. Michel Jonquières : le mannel du management environnemental, Tome I, Mettre en ouvre un système de management environnemental, Alpin, 2001, p. 68.

[5].THIOMBIANO Taladia: économie de l'environnementet des ressources naturelles, édition l'harmattan, 2004. P. 61.

ويعرفه أ .دروز A. Drews :"جزء من النظام الإداري للمنظمة(مؤسسة، هيئة حكومية...الخ) تحدد وتهيكل من خلاله المسؤوليات والسلوكيات والتدفقات والمعايير لتحقيق السياسة البيئية للمنظمة."[1]

ويتم تعريفه على أنه: "نظام فرعي من النظام الإداري الكلي يشتمل على الهيكل التنظيمي، الأنشطة التخطيطية، المسؤوليات، الأساليب، التقنيات، العمليات والموارد التي تهدف إلى تطوير وتنفيذ وتقييم والعناية بالسياسات البيئية للمؤسسة".[2]

عرفت موسوعة البيئة نظم الإدارة البيئية على أنها: « أداة لتسيير المؤسسة وجماعة من الأشخاص، حيث تمكنها من تحقيق التنظيم الذي يسمح لها بالتحكم في نشاطاتها وتقليص أثارها على البيئة ». [3]

ومنه فنظم الإدارة البيئية، تسمح للمؤسسة، بتخطيط، تطبيق ومراقبة المظاهر البيئية الناتجة عن أنشطتها، وذلك عن طريق:[4]

- جمع وتسجيل المعطيات حول القضايا البيئية؛
- تأمين تسيير مهيكل للجانب البيئي من الإستراتيجية الكلية للمؤسسة؛
- تأمين المتابعة المستمرة للنتائج والتصحيح المستمر، في سبيل تحقيق النجاعة البيئية.

3.2.الأهداف الأساسية لنظم الإدارة البيئية:

إن الغاية التي تم لها وضع نظام الإدارة البيئية (SME)، وإعداد المواصفة القياسية الدولية (ISO14001)، هي تهيئة وإعداد المؤسسات والشركات للتعامل مع القضايا البيئية وإدارتها ضمن سياسة واضحة، تراعي من خلالها الإدارة، الإجراءات والقوانين البيئية السائدة مما يعزز تحقيق الأهداف التالية:[5]

- تمكين المؤسسة من التعامل مع المتطلبات البيئية؛
- احترام القوانين واللوائح وأكثر من ذلك: التحكم في المخاطر؛
- التحكم في تكاليف النفايات عن طريق الاقتصاد في استعمال الطاقة والمواد الأولية.
- تحسين نجاعة نظام التسيير بإدخال نظرة نقدية جديدة لسلوكات المؤسسة.
- التميز بالقدرة التنافسية وتثمين صورة المؤسسة.
- التواصل الشفاف مع المستخدمين، المحيط المجاور، الزبائن، مؤسسات التأمين ... الخ.

---

[1]. محمد صلاح الدين عباس حامد: نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية، دار الكتب العلمية للنشر، ط2، القاهرة، 2006. ص 51.

[2] . المرجع نفسه، ص. 52.

[3]. THIOMBIANO Taladia, op cit. p 61.

[4]. عثمان حسن عثمان: دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07، 2008. ص. 6.

[5]. زكريا الطاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، تقديم محمد القصاص المكتب العربي للبحوث والبيئة للنشر، القاهرة، 2005. ص. 47.

وعليه، تمثل نظم الإدارة البيئية طريقة تنظيم داخلية خصوصية، تسمح بهيكلة عملية التحسين المستمر لنتائج الوحدات المشكلة للمؤسسة اتجاه البيئة. حيث أن المؤسسات تلتزم، تجاه البيئة، بصفة تدريجية خلال مراحل وضعها لنظام إدارة بيئية، بدايتها فحص أولي (تحليل بيئي)، يمكنها من جرد مظاهر أثارها على البيئة، والتي من أهمها:

- إنتاج النفايات العادية والخطرة.
- تلوث الهواء عن طريق انتشار الغازات السامة.
- تلوث المياه.
- التلوث السمعي الناتج عن الأصوات المزعجة.
- التلوث البصري نتيجة المناظر الملوثة.
- استهلاك الطاقة.
- استهلاك المواد الأولية.
- مدى احترام البيئة، الثروة النباتية والحيوانية.

يتم إعداد هذا الجرد ويطبق على كل موقع نشاط إنتاجي أو إداري، ثم يتم تصنيف المظاهر البيئية وتتحدد الأولوية حسب أهمية أو خطورة المظهر البيئي، ومن ثم إعداد برنامج للتدخل والمتابعة.[1]

4.2.فوائد نظم الإدارة البيئية: يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال إتباع السلوك البيئي الصحيح وخاصة في السوق الواعي بدرجة كبيرة بالبيئة.
- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.
- التقليل من الآثار السلبية على البيئة والحد من التلوث.
- التوافق مع القوانين والتشريعات.
- التحسين المستمر في مستويات الكفاءة الداخلية للعمليات.
- الفائدة الملحقة بمنتجات الشركة وخدماتها.
- تحسين قنوات الاتصال بين المؤسسة والجهات الحكومية المتخصصة؛
- اكتساب المؤسسة للسمعة الحسنة واعتراف الجهات العالمية بها، مما يساهم في زيادة وتيرة نشاطها وترقيته.
- تحسين ظروف العمل للموظفين من خلال ضمان بيئة نظيفة، آمنة وخالية من الملوثات؛
- تلافي الخسائر المادية والبيئية وخاصة تلك الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية أو تلك المتعلقة بتكاليف التأمين؛
- زيادة الوعي بأهمية البيئة لدى كل العاملين في المؤسسة وبالتالي المساهمة في الحفاظ عليها؛

[1] . عادل عبد الرشيد عبد الرزاق: نظام الإدارة البيئية EMS والمواصفات القياسية ISO 1400 وتطبيقها في الوطن العربي، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، 2005. ص 12.

[2] . سامية جلال سعد: الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005. ص 91.

– زيادة الأرباح الناتجة عن الفوائد السابقة، حيث أن السعي بكل الوسائل من أجل الحد من الآثار السلبية على البيئة، أقل تكلفة من إعداد وإنجاز برامج الإصلاح فيما بعد.[1]

5.2. العناصر الأساسية لنظم الإدارة البيئية:

- **السياسة البيئية:** والتي تنشر عادة في شكل تصريح كتابي يعبر عن التزام المؤسسة بسلسلة من الأغراض البيئية، حيث تعكس نواياها ومدى اهتمامها بالبيئة؛[2]
- **برنامج أو خطة العمل البيئية:** تترجم الأهداف البيئية المحددة بالتفصيل وكذا تحديد الطرق والوسائل من أجل تحقيقها.[3]
- **تحديد الهياكل التنظيمية:** التي تجمع السلطة والمهام والمسؤولية على مختلف الأعمال.

6.2. إجراءات تدعيم الإدارة البيئية:

بهدف تطوير إجراءات بيئية محددة مثل: [4]

- **إجراءات الإشراف والقياس وحفظ التقارير:** للتحقق من نوعية التطبيق ومدى موافقته لما خطط.
- **العمل التصحيحي:** هو رد فعل على عدم التوافق مع السياسة، خطة العمل، الإجراءات البيئية.
- **التدقيق:** للتحقق من كفاءة التطبيق والوظيفة.
- **المراجعة:** مراجعة ما تم تحقيقه وما تم تخطيطه إذا تطلب الأمر.
- **المعلومات والتدريب الداخلي:** المتعلق بالإعلام بأهداف وظيفة الإدارة البيئية والتكوين في هذا المجال.
- **الاتصال الخارجي وعلاقات المجتمع:** من أجل نقل أهداف وأداء المؤسسة في المجال لبيئي.

7.2.المصالح الإدارية للبيئية: تشكل مع المصالح الإدارية الأخرى للمؤسسة، الهيكل التنظيمي العام، وتتمثل مهامها، حسب أهمية المؤسسة وطبيعة عملها، ودرجة تأثير نشاطاتها المختلفة على محيطها الداخلي والخارجي، في المهام التالية:[5]

. نشر وشرح القوانين واللوائح والقرارات الداخلية المتعلقة بالبيئية؛

. مراقبة تطبيق هذه النصوص من طرف العمال وفي تنفيذ أنشطة المؤسسة المختلفة من تموين، إنتاج، توزيع، تخزين..؛

---

[1]. سحر قدوري الرفاعي: التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس، سبتمبر2006 ، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية،2007 ، ص. 56.

[2]. سامية جلال سعد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[3] . المرجع نفسه، ص. 96.

[4] Alain Cheveau, Jean Jaques Rosé, op cit, p. 56.

[5]. KHODRI Ahmed, Performance (s): de l'entreprise : réflexion autour d'un concept, Le premier séminaire international sur l'importance de la transparence et la performance pour l'intégration actuel dans l'économie mondiale. ElAourassi 2007, p. 21.

. التوثيق، أي مسك الدفاتر واستمارات المتابعة الدورية المتعلقة بالمخزونات من مواد خطرة أو نفايات خاصة، وبإنتاج النفايات؛

. إعداد الموازنات les bilans المتعلقة بالنشاط البيئي والتقارير الدورية.

8.2.أهمية الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

لقد توسع العمل الاستراتيجي على مستوى المؤسسة ليشمل الجوانب البيئية التي تؤثر بدورها في عملية اتخاذ القرار الإداري.[1]

فقد حققت الإدارة البيئية في عدد كبير من المؤسسات الأوروبية منافع اقتصادية تتمثل أساسا في تخفيض التكاليف المباشرة كتكاليف الطاقة والمواد الأولية، إلى جانب الحصول على منافع غير مادية تتعلق بتحسين صورة المؤسسة وسمعتها.[2]

ولقد لخصت الوكالة الأمريكية للحفاظ على البيئة أهمية الإدارة البيئة والفوائد التي تجنيها المؤسسات من خلال إدخال نظام إدارة البيئة في النقاط التالية:

– يحسن الأداء البيئي إن استخدام التخطيط يجنب المؤسسة الكثير من المفاجئات غير السارة ويساعد على التنبؤ بالمشكلات البيئية المتوقعة ويحفز على اقتناص الفرص المتاحة والإيجاد المسبق للحلول.

– يدعم ويرفع من التنافسية: إن تخفيض تكلفة الطاقة أو الاستغناء عن بعض المواد الكيماوية غير الضرورية يؤدي إلى الزيادة الفعلية في الأرباح والتي يمكن استغلالها في عمليات التوسعة أو في التوزيع على حملة الأسهم أو لتحفيز العاملين . كما يمكن أن تساعد المؤسسة في الدخول إلى بعض الأسواق المحددة .فهناك العديد من منتجي السيارات الذين يفرضون على مورديهم من قطع الغيار الالتزام بالمعايير البيئية العالمية والحصول على الإيزو 14001 .

ومن هنا يتضح أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجية واضحة حول أدائها البيئي هي التي ستتحصل على ميزات تنافسية في الأسواق العالمية.

– يوفر الأموال: إن نظام إدارة البيئة يمكن أن يوفر للمؤسسة العديد من البدائل لتحسين الأداء .فهو يساعدها على التخلص من النفايات ومنع التلوث والحفاظ على الموارد وتوفير الأموال. فعلى سبيل المثال يؤدي التحول إلى استعمال تكنولوجيات نظيفة إلى تحسين الأداء وتخفيض تكاليف التشغيل في نفس الوقت. فنظام إدارة البيئة يساعد المؤسسة على تحديد وإدخال التحسينات البيئية ضمن العمل الإستراتيجية الشامل. كما تساعد على تقييم التكاليف والأرباح المرتبطة بالتحسينات وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.[3]

– يحسن صورة المؤسسة: إن تحسين الأداء البيئي للمؤسسة ليست له انعكاسات داخلية فحسب بل تمتد انعكاساتها خارج المؤسسة .فبفضل تقنية الانترنت يمكن لأي مواطن أن يتعرف وعلى المباشر على معدلات التلوث المنبعث من

[1] .Aktof, Omar: Le management entre tradition et nouvellement. 4 édition, Paris 2002, p .46.

[2].Drucker, Peter: L'avenir du management. Pearson education, Paris, 2005, p .96.

[3]. عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

لمؤسسات ومدى تطابقها مع المعايير المسموح بها. ومن هنا فإن نظام إدارة البيئة يحتوي على مؤشرات تساعد على الحكم على مدى تقدم ومتابعة تنفيذ البرامج مقارنة بالأهداف الموضوعة .فالتقارير المنشورة والمتضمنة لهذه المؤشرات والنتائج المتحصل عليها تساعد على كسب مزيد من الثقة والمصداقية لدى الرأي العام .هذه الشفافية تؤثر أيضا على قرارات المستثمرين والمتأثرة بدورها بتقارير المحللين الماليين الذين يهتمون أكثر فأكثر بالأداء البيئي للمؤسسات .وقد تولد شيئا فشيئا جيل من المستثمرين أكثر وعيا بالمشكلات البيئية .كما أن الأداء البيئي للمؤسسات قد امتد ليشمل وضع برامج مشتركة بين المؤسسات والعديد من الهيئات الحكومية والمدنية بهدف تحقيق تحسن ملموس للبيئة في التجمعات السكانية المختلفة مما يؤدي إلى ترقية وتحسين نوعية الحياة فيها.[1]

– يحافظ على الأفراد الحاليين ويشجع على توظيف المزيد: تعتبر مواضيع مثل البيئة والصحة والسلامة من المواضيع التي تستحوذ على اهتمامات الأفراد العاملي. فإدارة البيئة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء في هذه المجالات وبالتالي ترتفع الروح المعنوية ويزداد الرضا والاعتزاز بالعمل، مما يؤدي إلى المحافظة عليهم وتوظيف المزيد عند الحاجة.

– يضمن التسيير الأفضل للالتزامات القانونية البيئي: إن الإدارة البيئة تساعد المؤسسة على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بتطبيق الالتزامات البيئية القانونية وهو ما يضمن لها على المدى القصير عدم الوقوع في التجاوزات وما يترتب عنها من مضاعفات. أما على المدى البعيد فتساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتوقيت وحجم الاستثمارات التي تستجيب للإجراءات المستقبلية.[2]

9.2. مهام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

بعد التعرف على أهم المفاهيم ذات الصلة بالإدارة البيئية، سوف نقوم باستعراض مهام هذه الإدارة، والتي سوف يؤدي القيام بها بفعالية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، وهي مهام لا تختلف عن المهام والوظائف التقليدية للإدارة بصفة عامة، وإن كانت تتميز عنها ببعض الخصوصيات ذات الصلة بالجوانب البيئية.

وبصفة عامة تتضمن الإدارة البيئية مهام يشار إليها في إطار ما يسمى (PDCA) أي Plan-Do-Check-Act حيث:[3]

– التخطيط البيئي ← Plan

– التنفيذ ← Do

– الرقابة البيئية ← Check

– التحسين والتطوير ← Act

[1]. المرجع نفسه، ص. 16.

[2] . المرجع نفسه، ص. 17.

[3] .Paolo baracchini: Guide a la mise en place du management environnemental, En entreprise selon ISO14001, presses poly techniques et universitaires romandes, Italie, 3eme edition, 2007, p .73.

. **التخطيط البيئي (Plan)**: يعني في هذا السياق تحديد الأهداف والعمليات التي تمكن المؤسسة من تنفيذ السياسات البيئية، وفي هذا الإطار يتم الانطلاق من المعايير أو المواصفات المرجعية العالمية المعتمدة من المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للتقييس ISO والمنظمة الأمريكية للاختبار والمواد ASTM... وينبغي على التخطيط البيئي أن يكون شاملا لجميع أنشطة المؤسسة التموينية والإنتاجية والتسويقية، وهذا ما سنتعرض له بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث.

. **التنفيذ (Do)**: وهي المهمة التي تتمثل في تنفيذ العمليات والسياسات البيئية كما هو مخطط لها حيث تشمل جميع أنشطة ووظائف المؤسسة.

. **الرقابة البيئية (Check)**: تتمثل في مراقبة ومتابعة العمليات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية والمتطلبات التشغيلية وأهداف السياسة البيئية، مع العمل على تقييم الأداء البيئي، أي تقييم مدى النجاح الذي حققته الإجراءات والتدابير البيئية من قبل المؤسسة. وفي هذا الإطار تتم الرقابة من خلال ما يسمى بالرقابة البيئية Eco-Controling كنظام فرعي من نظام الرقابة الشاملة في المؤسسة.

. **التطوير والتحسين (Act)**: هذه المهمة تستدعي إذا تطلب الأمر القيام بتصحيح وتقويم العمليات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة البيئية، حيث يتضمن المعيار ISO-14001 التحسين المستمر لهذه العمليات، أي العمل الدائم لتأمين فعاليتها.[1]

ويعتبر مبدأ التحسين المستمر هو أفضل وسيلة تسمح بتطبيق ناجع للتنمية المستدامة من طرف المؤسسات.

يعرف التحسين المستمر على أنه " هي فلسفة تسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحول المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر يطلق عليه التحسين المستمر، وتشتمل هذه العملية على المعدات، الطرق، الخدمات والأفراد، وهذا يستدعي تغيير النظرة التقليدية التي كانت تقصد الصيانة والإصلاح على الحالات التي يصل البعض فيها إلى التعطل والتوقف إلى ضرورة إجراء التحسين والصيانة بشكل دوري ومستمر قبل الوصول إلى حالات التوقف".[2] ولايعتبر مفهوم التحسين المستمر جديدا ولكن لاقى اهتماما كبيرا في الوقت الحالي مما ركز الاهتمام عليه.

ويمكننا الاستنتاج أن التحسين المستمر يشكل في الواقع العمود الفقري للإدارة، فهو" يضمن للمنظمة البقاء ويأخذ هذا التحسين شكل سلسلة ذات حلقات مرتبطة مع بعضها البعض حيث تؤدي كل حلقة فيها إلى الحلقة التالية وهكذا " .

ويعتبر **ادوارد ديمنغ** هو أول من وضع استراتيجية التحسين المستمر ورسمها على شكل دائرة يطلق عليها **عجلة ديمنج** وتعتبر الأساس المفاهيمي لأنشطة التحسين المستمر[3].

ويمكن توضيح بشكل أكثر تفصيل مبدأ التحسين المستمر وكيفية الاعتماد عليه في تطبيق التنمية المستدامة:

---

[1]. عواطف إبراهيم الحداد: إدارة الجودة الشاملة، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص. 53.

[2]. المرجع نفسه، ص. 54.

[3]يوسف حجيم الطائي: نظم إدارة الجودة، دار اليازوردي، للنشر، الأردن، 2008، ص. 89.

شكل رقم5: مبدأ التحسين المستمر وتطبيقه على التنمية المستدامة

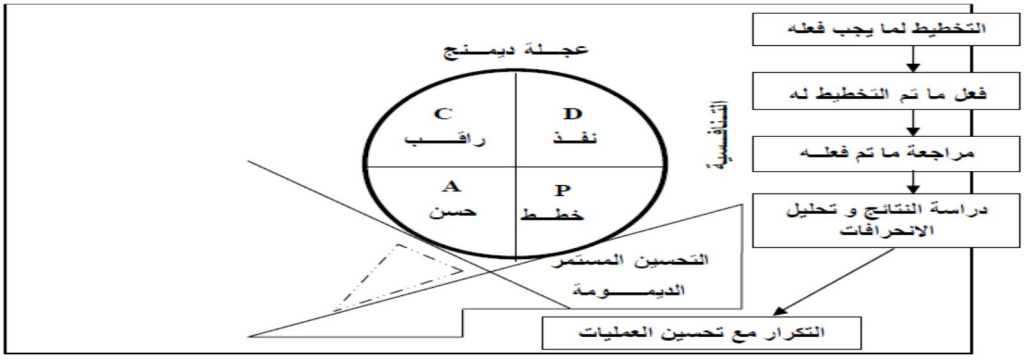

Source : 1. Andrè Chardonnet et Dominique Thibaud on, le guide du PDCA de Deming progrès contenu et management, édition d'organisation, 2003, p. 62.

2.محمد عبد العال النعيمي: إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن،2000، 65. (بتصرف)

وبالتالي، فان لخطوات الواجب اتباعها من طرف المؤسسة في هذا المجال هي:

-تحديد الأهداف: قياسهم وتحديد آجال لتحقيقهم.

- الشروع في تنفيذ الأهداف؛
- تنفيذهم؛
- تقييم تحقيق الأهداف؛
- اتخاذ القرارات اللازمة وتصحيحها.

وبصفة عامة لا يوجد أسلوب واحد بإمكان المؤسسة انتهاجه لإدماج التنمية المستدامة داخلها، لذلك فلكل مؤسسة أسلوب خاص بها يمكن أن تنتهجه. إن أهم ما يوجب الإشارة إليه في هذا المجال هو ضرورة أن يكون الأسلوب المعتمد أسلوب ديناميكي يفتقد للجمود وقابل للتطوير. إن تطبيق سياسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية يجب أن يكون مطابقا لكل عملية تسعى من خلالها للتحسين المستمر.

فمهما كانت الأدوات المتاحة، فالمؤسسة بإمكانها أن تختار أي أداة تراها مناسبة لها شريطة أن تحقق لها التحسين المستمر كما أنه على المؤسسة أن تطبق تلك الأدوات على جزء معين من نشاطها بالتدريج حتى تعمم ذلك على كافة أنشطتها وبذلك تكون قد وضعت منهجية شاملة للتنمية المستدامة، عكس ذلك، بإمكان المؤسسة أن تراعي واقعها وأن تضع برنامجا زمنيا تسعى من خلاله إلى تحقيق منهجية شاملة للتنمية المستدامة.

3. مؤشرات الأداء البيئي للإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

بالرجوع إلى موضوع الرقابة البيئية نجد أن من أهم أهدافها المساعدة في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة، وذلك بفضل تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية والمحاسبية، حيث تستفيد الإدارة البيئية من المعلومات المتحصل عليها لبناء مؤشرات لتقييم الأداء البيئي.[1]

[1]. عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

إن استخدام المؤشرات البيئية يساعد إدارة المؤسسة بالقيام بوظائف معينة، من أهمها:[1]

تحديد مواطن الخلل من خلال العرض الواضح والشفاف للعمليات المختلفة والعلاقات القائمة فيما بينها.فعلى سبيل المثال يمكن من خلال القياس الشهري للكفاءة في استخدام الطاقة التعرف على نقاط الضعف في بعض العمليات المرتبطة باستخدام الطاقة.

•القيام بإجراء المقارنات المفيدة (Benchmarking) بين التجهيزات أو الأقسام أو المؤسسات حيث تعتبر المؤشرات البيئية بمثابة أسس مرجعية مناسبة.

• دعم عمليات التحسين المستمرة في مجالات العمل التي يؤثر فيها سلوك العاملين بشكل مباشر على حجم الاستهلاك والانبعاثات المختلفة حيث تشكل هذه المؤشرات الحافز لتنفيذ الأهداف البيئية ولتحسين وتطوير الأداء البيئي.

•عرض وتحليل الاتجاهات لأغراض داخلية.فالمؤشرات البيئية تساعد على تحديد و متابعة والحكم على هذه الاتجاهات عبر الأشهر والسنوات.

• استعمال المؤشرات البيئية في الاتصالات الخارجية.فبواسطة المؤشرات البيئية يمكن الإشهار والتعريف بالنجاحات التي تحققها إدارة البيئة خاصة بالنسبة للمجموعات ذات الصلة والتي تستهدفها هذه النجاحات.

ولكي تؤدي المؤشرات البيئية دورها بشكل فعال لابد من تحقق المتطلبات العامة والخاصة التالية :

المتطلبات العامة:

. التوجه للهدف: أي الارتباط بهدف تحسين الأداء البيئي من خلال وجود أهداف بيئية محددة.

. الجوهرية والوضوح: نسبة لتعقيد نظام المؤشرات البيئية ينبغي التركيز مسائل محددة وذات قيمة عالية مع اتسام المؤشرات بالبساطة والوضوح.

. الاستمرارية والقابلية للمقارنة: ضمان الاستمرارية باستخدام مؤشرات يتم اعتمادها بناء على قواعد وأساليب حساب موحدة مما يسهل من عمليات المقارنة المطلوبة.[2]

المتطلبات الخاصة:

. مراعاة الظروف الخاصة للمؤسسة: أي ضرورة أن تراعي المؤشرات عند تطبيقها الظروف الخاصة بالمؤسسة والإطار الذي تعمل من خلاله.

. القابلية لقياس الأداء البيئي: أي إمكانية قياس الظاهرة البيئية بنفس الطريقة لكل المؤسسات.ولابد من قياس التكاليف البيئية في إطار المؤشرات للتمكن من إظهار النجاحات المحققة وقياسها.

. الارتباط بالعمليات المعينة: أي استخدام مؤشرات مرتبطة بالعمليات المختلفة داخل المؤسسة نفسها وذلك لمعرفة تأثير

[1] . المرجع نفسه، ص. 21.

[2] .Paul, de Backer: Les indicateurs financiers du développement durable, Édition d'organisation., paris, 2005. P. 112.

كل عملية على حدا على مجمل نشاط المؤسسة وبالتالي العمل على التعامل معها بشكل منفرد.[1]

وتنقسم المؤشرات البيئية إلى مؤشرات مطلقة ومؤشرات نسبية .وتظهر هذه المؤشرات بشقيها في:

التقارير التي تنشرها المؤسسة للتعرف على مدى تقدم المجهودات المبذولة لإدارة البيئة والنجاحات المحققة في هذا الإطار.فعلى سبيل المثال يمكن للتقرير البيئي لمؤسسة ما أن يشتمل على مؤشرات مطلقة مثل الاستهلاك المباشر للطاقة معبرا عنه بـ: Térajoules(TJ). أو استهلاك الورق معبرا عنه بالطن أو استهلاك المياه معبرا عنه بالمتر المكعب..الخ.

أما المؤشرات النسبية فيمكن أن تكون استهلاك الطاقة لكل عامل معبرا عنه بـ Giga /joule.

أو استهلاك الورق لكل فرد معبرا عنه بطن/الفرد... الخ[2]. أما نظام المؤشرات البيئية فيمكن أن يكون حسب Hallay,H على الشكل التالي:

الشكل رقم 6: نظام المؤشرات البيئية على مستوى المؤسسة الاقتصادي

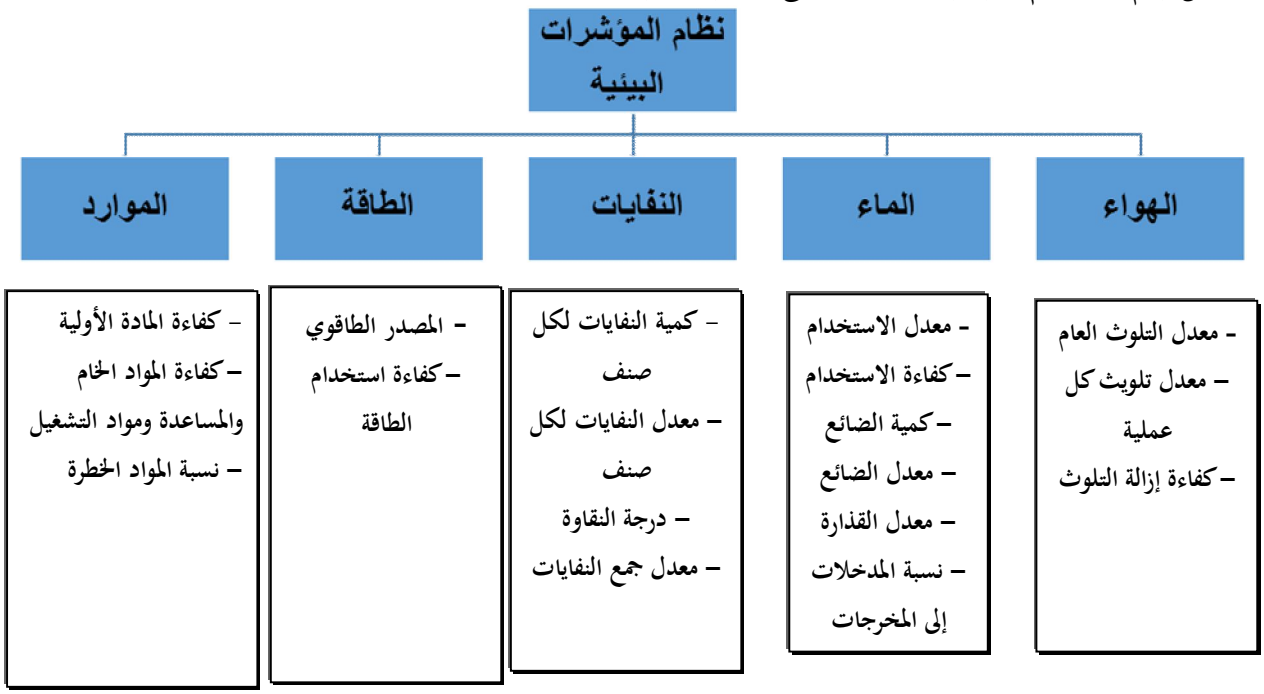

المصدر: عثمان حسن عثمان: دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية. مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 08/07، 2008، ص. 21.

4. آلية الإنتاج الأنظف في المؤسسة:

تعتمد فكرة السياسة البيئية للنشاط الإنتاجي داخل المؤسسة على تطبيق إجراءات صارمة في الإنتاج بإدخال العنصر البيئي كمتغير أساسي في العملية الإنتاجية. وبالتالي الانتقال من مفهوم الإنتاج التقليدي إلى مفهوم الإنتاج المسؤول بيئيا وبالتالي الوصول إلى ما يسمى الإنتاج النظيف او الأنظف كما هو موضح في الشكل:

[1]. عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

[2] . www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

شكل رقم7: آلية الإنتاج الأنظف

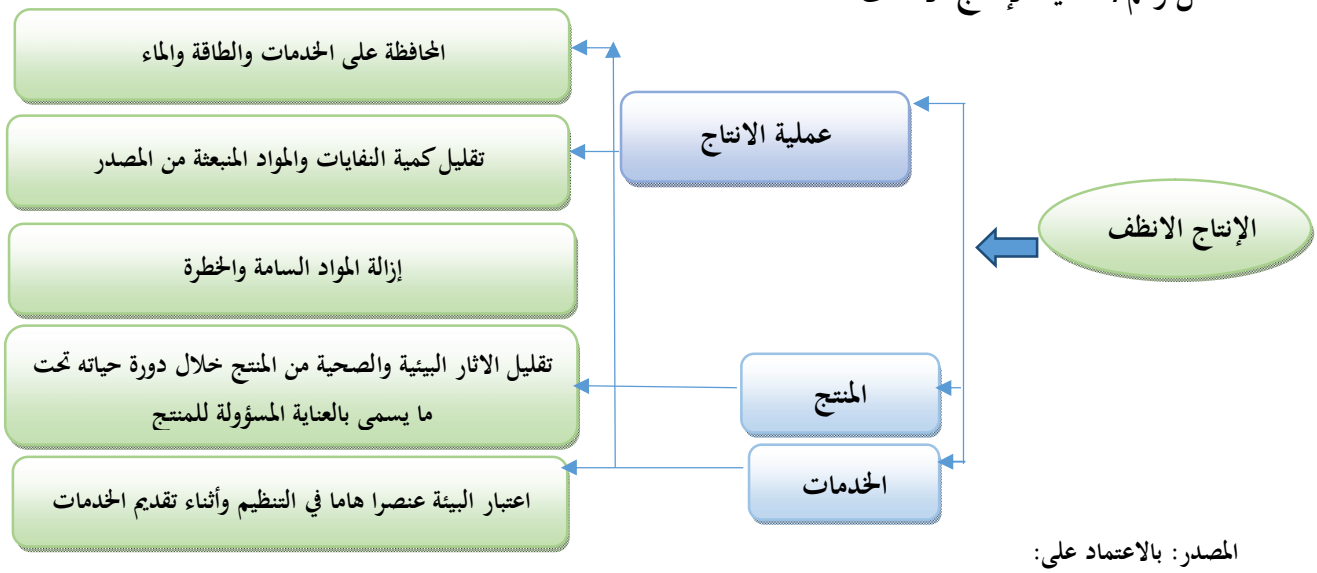

المصدر: بالاعتماد على:

-زكريا طاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الانظف، ط1، القاهرة، 2005، ص. 114.

-صلاح الحجار: التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر للنشر، ط1، القاهرة، 2003، ص. 71.

إن الهدف الرئيسي لمبادرة الإنتاج الأنظف في المؤسسة الاقتصادية هو إمكانية الحصول على وفرات مالية كبيرة وتحسينات بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا وعلاوة على هذا الإنتاج الانظف من شانه أن يحقق للمؤسسة أهدافا أخرى أهمها:

- استرداد الموارد الطبيعية عوضا عن اتلافها أو إهدارها؛
- الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه؛
- زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج؛
- الالتزام بالقوانين البيئية؛
- الحد من التلوث.

فالإنتاج الأنظف أو المسؤول بيئيا يرتكز على تطبيق مستمر لاستراتيجية وقائية متكاملة لتحقيق فوائد اقتصادية، اجتماعية وبيئية، حيث الدافع الأساسي لتبني هذا النوع من الإنتاج هو العائد الاقتصادي-البيئي. حيث نجد أن بعض المؤسسات حققت السمعة البيئية والاقتصادية من خلال تبنيها لفلسفة الإنتاج الانظف. وبرنامج الإنتاج الانظف يقوم على قاعدتين هامتين هما:

- حماية البيئة والمستهلك؛
- تحسين الكفاءة التشغيلية للصناعة أو الإنتاج داخل المؤسسة.

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية بتبني هذه الأخيرة ممارسات أساسية تدخل في لب نشاطها (مثل الترشيد الاقتصادي للموارد والطاقات ومن ثم تقليل الهدر والتكاليف... وغيرها)، وأخرى طوعية اختيارية في تعاملها مع كافة الأطراف التي تربطهم علاقة معها (مثل تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية والأخلاقية)، فأصبحت هذه الممارسات مع مرور الوقت اجبارية فرضتها المستجدات والمتطلبات الجديدة للبيئة الخارجية. كما يصف المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة، "بكونها تلك التي تكون حافزا للتغيير نحو التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية الاقتصادية، وتبني وتعزيز دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاهتمام بالابتكار"[1].

فلقد يسرت عمليات الابتكار التي تحتضنها المؤسسات الاقتصادية في إطار إدارة البحث والتطوير كثير من الأمور التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن بينها الحصول على التكنولوجيا النظيفة المساعدة على ترشيد استهلاك الموارد والطاقة وخلق منتجات صديقة للبيئة.

ومنه يمكن التطرق الى المتطلبات التي يمكن ان تحقق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية في العناصر التالية:

1. الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية: يكمن دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق أداء اقتصادي مستدام من خلال خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة*[2] لكافة الأطراف ذات العلاقة، تزامنا مع الترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد المستخدمة، من خلال أداء متميز لمواردها البشرية لتحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية. وبالتالي سيعود ذلك على المؤسسة الاقتصادية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى الكلي من خلال تعظيم الدخل الوطني الإجمالي والحرص على ديمومته. ومنه يتجسد الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية من خلال:

1.1. خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة: يتم خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة من خلال:[3]

– خلق قيمة مضافة مستدامة للمساهمين من خلال النتيجة على رأس المال العامل وتخفيض تكاليفه واتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة وقليلة المخاطرة؛

---

[1]. Mark Mawhinney : Sustainable development, understanding the green debates, a black well publishing company Editional offices, 2002, P.4.

*القيمة الاقتصادية المضافة عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة(أموال خاصة وديون)، وتعطى بالعلاقة التالية: $EVA= NOPAT-(CI*WACC)$ حيث CI: الأموال المستثمرة في الفترة T؛ WACC: التكلفة المتوسطة المرجحة لراس المال خلال نفس الفترة؛ NOPAT: وهي عبارة عن نتيجة الاستغلال بعد الضريبة وقبل المصاريف المالية ويطلق عليها صافي الربح الاستغلالي بعد الضريبة

[2].انظر كل من:

– مفتاح صالح، رزقي محمد: استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقيم الأداء المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11، ص. 04.

-Octave Gélinier et outre: Développement durable pour une entreprise compétitive et responssable, ESF éditeur, 3éme édition, 2005, P.64.

[3]. انظر كل من:

– خالد عبد الرحيم الهيئ، أكرم أحمد الطويل: التنظيم الصناعي المبادئ، العمليات، المداخل والتجارب، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص. 11.

- Octave Gélinier, op.cit, P. 60.

– تحقيق الرضا المستدام للزبائن من خلال توفير المنتج وجودته، احترام الآجال وتحقيق جودة الخدمات المقدمة للزبائن مثل الاستقبال الاصغاء والحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة وبمنتوجاتها؛

– تبني مفهوم الإدارة الرشيدة(الحوكمة)؛

– تبني مفهوم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق التميز وخلق القيمة الاقتصادية المستدامة؛

– الاهتمام بالموارد البشرية والمحافظة عليهم وتوفير لهم كل الظروف اللازمة للوصول الى النجاعة في أدائهم؛

– يتطلب تحقيق قيمة اقتصادية مستدامة توازن العناصر الأربعة التالية: الجودة، الإنتاجية، التكنولوجيا والتكلفة، لأن توازن هذه العناصر يؤكد أن توقعات واحتياجات أصحاب المصلحة في المؤسسة قد أخذت في الاعتبار، ويطلق على هذا المنهج المتكامل " إدارة التحسين الشامل". الشكل الموالي يبين كيفية خلق قيمة اقتصادية مستدامة.

الشكل رقم 8: نموذج خلق القيمة الاقتصادية المستدامة

Source : Octave Gélinier, op.cit. P.71.

ومن خلال ما سبق فإنه لخلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة يجب على المؤسسات أن تكون أكثر كفاءة وأقل تكلفة، مما ينتج عنه سلع وخدمات بجودة عالية وبأقل الأسعار.

2.1. الترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد: أي توجيه الموارد الاقتصادية – المتاحة منها–نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر. أي التحكم الناجع في إمكانيات المؤسسة المادية والبشرية، مما يضمن أداء أفضل في إطار المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه فالترشيد يرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة والفعالية الاقتصادية*، باعتباره عملية تعبر عن تحقيق زيادة في انتاج السلع والخدمات بنفس عناصر الإنتاج المتاحة وبأقصى كفاءة ممكنة.[1]

وتسري عملية الترشيد الاقتصادي في المؤسسة على كل الأنشطة والاعمال التي تضطلع بها، وعلى كل الوظائف والفروع، باعتبارها عملية شاملة تهدف الى تحقيق الانسجام والتكامل بين كل أجزاء ومهام المؤسسة، بما يضمن رفع مستوى الأداء على جميع الأصعدة، ويحقق الاستغلال الكفء للإمكانيات المتوفرة، لأنه لا يمكن تصور أي ترشيد

[1]. أحمد طرطار: الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص. 08.

*الكفاءة: هي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف وبأمثل استهلاك للموارد. اما الفعالية: تتمثل في تحقيق التقارب بين الأهداف المسطرة والاهداف الحقيقية، أي تقليص النجوة بين ماهو مخطط وما هو واقعي.

للطاقات والعمليات في المؤسسة دون التقليل في التكاليف الإدارية ودون إمداد منتظم، وتخزين محكم، أو دون القضاء على أسباب ومظاهر الاسراف والتبذير في أي مجال، سواء تعلق الامر بالشراء، او التخزين ، او الإنتاج، او الإدارة، او التسويق،...وغيرها.

2. تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة والحفاظ عليه من خلال تفعيل أداء مواردها البشرية:

يلعب أداء الفرد دورا هاما في التأثير على العنصرين السابقين (خلق القيمة والترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد)، وبالتالي على الأداء الاقتصادي للمؤسسة. فالتصرفات والأنشطة التي يقوم بها الفرد في المؤسسة من انتظامه في العمل واتصاله بالأخرين وانفعالاته ورضاه عن العمل وقيامه بأداء مهامه تعتبر حجر الأساس والنواة الأولى لما تحققه المؤسسة من تحسين في الإنتاجية بصورة خاصة وتحسين في الأداء صورة عامة.[1]

المطلب الرابع: مراحل ووظائف ادماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

ان فرض التنمية المستدامة لوجودها في عالم المؤسسات الاقتصادية جعلت من هذه الأخيرة مطالبة بإدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في الإدارة وبصورة متوازنة، ومتكاملة، مما اظهر مجالات جديدة تدرج عند تقييم الأداء الكلي لها والمتعلقة بمساهمتها في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

1. مراحل ادماج التنمية المستدامة وتطبيقها في المؤسسة الاقتصادية: ان ادماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية يمكن أن يمر عبر المراحل التالية:[2]

1.1. ادماج التنمية المستدامة في الاستراتيجية: في هذه المرحلة تفرض على المؤسسة ادماج ومراعاة قضايا التنمية المستدامة في توجهاتها الاستراتيجية من خلال تطبيق الأنظمة والسياسات الوقائية اللازمة، فالمؤسسة الاقتصادية المستدامة ذات رؤية مستقبلية ترى أبعد من فوائد الاستعمال الحكيم للاستراتيجية الخضراء القائمة على ممارسة الأعمال الملائمة للبيئة والمجتمع، والتي تحقق نتائج تفوق التوقعات[3]. كما أن المؤسسة الاقتصادية التي تود المحافظة على قدرتها التنافسية في العصر الحالي عليها ان تدمج وبشكل تدريجي ومستمر كل ما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة وخاصة الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى والتي من شأنها العمل على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة وتحصيل فوائد جمة. ذلك ما بينته أحد الدراسات التي أجريت في فرنسا في 2003 على 6 دول أوربية، بحيث كانت نتائجها تتمثل في الانعكاسات الإيجابية من انتهاج المؤسسة للتنمية المستدامة في استراتيجياتها كما هو موضح في النسب التالية:

- 14% من العينة ترى أن المؤسسة لديها القدرة على استقطاب يد عاملة مؤهلة قصد توظيفيها؛

---

[1]. علاوة عبد الفتاح: تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال أداء مواردها البشرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: أداء فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11، ص. 8.

[2]. انظر كل من: (بتصرف)

- زكريا طاحون: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2006، ص. 286.

- بقة الشريف، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص. 151.

-Bonnet Chantal : Marché et développement durable, Edition Alpha, 2006, P. 39.

[3] . Emmanuelle Reynaud: Le développement durable au Coeur de l'entreprise, Edition Dunod, Paris, 2012, P.61.

- 27% من العينة يرون أنها تحسن العلاقة مع أصحاب رؤوس الأموال؛
- 33% من العينة يرون أنها أداة من أدوات تحفيز العمال؛
- 47% من العينة ترى انها تساعد على تحسين العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة والمنظمات غير الحكومية؛
-56% من العينة ترى أنها تساعد على تحسين العلاقة مع السلطات العمومية؛
- 92% من العينة ترى انها تساعد على تحسين صورة المؤسسة.

2.1. المقاربة التنظيمية: والتي تهدف الى وضع نظام متكامل للإدارة يحمل في طياته مختلف الجوانب المرتبطة بالتنمية المستدامة وذلك يتأتى من خلال حصول المؤسسة وتبنيها للمواصفات القياسية الدولية والمحلية الخاصة بأبعاد التنمية المستدامة مثل نظام الإدارة البيئية ISO14001.

3.1. المقاربة الإنتاجية: والتي تهدف إلى تحديد السيرورة الإنتاجية من خلال تبني مفهوم الإنتاج الأنظف المتأتي من مساهمة الابتكار التكنولوجي.

4.1. المقاربة المالية: يتم من خلالها توفير الأموال اللازمة لتحقيق المقاربات السابقة، مثل تلك الأموال التي توفرها المؤسسة للحصول على شهادة الايزو المتعلقة بالجانب البيئي(ISO14001). إضافة الى منح حوافز مالية للمؤسسات التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة في إطار التنمية المستدامة.

5.1. استخدام آليات تجسيد التنمية المستدامة: مثل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والبيئية.

6.1. مقاربة المؤشرات: وهي معايير الأداء الكلي المستدام للمؤسسة في إطار التنمية المستدامة.

7.1. مقاربة الشفافية: وهي الإفصاح عن الصورة الحقيقية لأداء المؤسسة الداخلي والخارجي يتجلى في إرساء قواعد حوكمة الشركات.

2. وظائف المؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة:

ان ادراج البعد البيئي في مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة في ظل متطلبات التنمية المستدامة، يعد أمرا ضروريا لاستمراريتها واستدامة نشاطها، من خلال تبني سياسة الإنتاج الانظف، وتطبيق مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر وإدراج العنصر البيئي في كل من وظيفتي المحاسبة والبحث والتطوير، تزامنا مع تبني سياسة فعالة لاستقطاب الإطارات المتخصصة في المجال البيئي والعمل على تأهيل وتدريب الأفراد من الناحية البيئية، وهذا ما يندرج تحت إدارة الموارد البشرية.

1.2. المحاسبة الخضراء: جاءت من منطلق انها تعمل على تغطية جميع النواحي المحاسبية والتي من الممكن أن تتأثر باستجابة المؤسسة للأمور البيئية والاجتماعية الداخلية والخارجية. فعرفت على أنها: "عملية توصيل الآثار الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالممارسات الاقتصادية للمؤسسة الى فئات معينة من المجتمع مهتمة بأمور المؤسسة على وجه الخصوص، وكذلك المجتمع على وجه العموم، وبهذا فهي تتطلب توسيع نطاق مسؤولية المؤسسة لتتعدى الدور التقليدي للمحاسبة

والمتمثل بمجرد توفير المعلومات المالية للملاك وعلى وجه الخصوص حملة الأسهم"[1] وتكمن اهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في: [2]

– أن الكثير من التكاليف البيئية يمكن تخفيضها او حتى تجنبها نهائيا، نظرا لكون هذه التكاليف لا تضيف أية قيمة للمنتجات، وهذه التكاليف قد تكون تشغيلية أو استثمارية، أو تدخل في إعادة تصميم المنتجات ذاتها، أو اختيار نظم تشغيلية بديلة؛

– أن هذه التكاليف قد تكون مدمجة ضمنيا في التكاليف الغير مباشرة، أو يتم تجاهلها نهائيا بشكل أو بآخر؛

– أن الادارة المثلى للتكاليف البيئية تؤدي إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، إضافة الى الآثار الايجابية لهذا الاتجاه على صحة المجتمع، اضافة لذلك زيادة نجاح واستمرارية المؤسسة؛

– إن إعادة النظر في نظم التشغيل القائمة وفهم التكاليف البيئية يساعد المؤسسة على توفير معلومات أدق عن التكاليف البيئية وتسعير منتجاتها، ومن ثم تصميم منتجات ذات مواصفات بيئية تحقق ربحية أفضل؛

– تحقيق المنافسة لمنتجات الشركة من خلال الإعلان والترويج لمنتجات ذات مواصفات بيئية أفضل؛

– يساعد فهم التكاليف البيئية في دعم نظام الادارة البيئية التي تسعى الكثير من المؤسسات للتطويره سعيا منها للحصول على شهادة الايزو 14000.

2.2. الإنتاج الانظف: لقد تطرقنا الى عدة تعريفات للإنتاج الانظف سابقا ويمكن ان نجد بانه عملية إنتاجية حكيمة تقوم باستبعاد الملوثات قبل حدوثها، وهذا بدلا من المقاربة التقليدية الباهظة التكاليف والقائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه. وعليه فهو يستند على قاعدتين أساسيتين هما: حماية المستهلك والبيئة؛ تحسين استغلال الموارد والطاقة، وتحقيق الكفاءة التشغيلية للصناعة وفعالية انتاجه داخل المؤسسة. تكمن فوائد الإنتاج الانظف بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في:[3]

– المحافظة على المواد الأولية والطاقة والماء من خلال تحسين كفاءة التصنيع؛

– اجتناب إنتاج نفايات في كل مرحلة من عملية التصنيع أو الخدمة؛

– خفض مستوى السمية في جميع الانبعاثات والتصريفات في مواقع الإنتاج؛

– تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة وصحة وآمان العاملين والمواطنين والتعامل الآمن مع المخلفات واستخدام الأساليب المناسبة لتدويرها أو التخلص منها؛

– إدماج الاعتبارات الصحية والبيئية في كافة عمليات الإنتاج؛

– تقليل النفايات في المصدر ويشمل الترتيب والتنظيم، وتعديل عملية التصنيع، وتعديل المنتجات وتغيير المواد،

---

[1]. محمد عباس بدوي، يسري محمد البلتاجي: المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي للنشر، ط1، مصر، 2013، ص. 32.

[2]. براقي تيجاني: دور نظام المحاسبة الخضراء في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل المتغيرات البيئية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، 19/18 نوفمبر 2009، ص. 3-4.

[3]. بوغوص غوكاسيان: الإنتاج الأنظف ومستقبل الصناعة، مجلة البيئة والتنمية، مجلد 6، العدد 39، بيروت، 2001، ص. 58.

– إعادة تدوير واستعمال واسترداد المنتجات الثانوية والمخلفات إلى أقصى حد ممكن.

ومنه فإن ألية الإنتاج الانظف تعمل على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة عوضا عن اتلافها أو أهدرها بالإضافة الى المساعدة على التقليل من التكاليف، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتج، وتحقيق فوائد اقتصادية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسة، والالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية والوصول الى بدائل وابتكارات تكنولوجية.

3.2. إدارة الموارد البشرية البيئية: يستلزم على إدارة الموارد البشرية تبني نظام متكامل لاستقطاب وتكوين وإعداد الكوادر البيئية المختلفة داخل المؤسسة، حيث يتم صياغة رؤية واضحة للهيكل الوظيفي الذي يتم بموجبه ترقية هاته الكوادر، كما يجب خلق حوافز وظيفية للعاملين في مختلف الأنشطة ذات التوجه البيئي القوي. كما يجب توفر بيئة عمل مريحة للإطارات المتخصصة في مجال البيئة داخل المؤسسة، وذلك لضمان حركتهم وحريتهم، حيث ترفع الإطارات البيئية المسؤولة إلى الإدارة العليا نتائج المراجعة البيئية التي من شأنها زيادة وعي المؤسسة بتبني المسؤولية البيئية في مختلف نشاطاتها المسببة للتلوث.

ومنه يتم ادراج العنصر البيئي ضمن اهتمامات وظيفة الموارد البشرية من خلال السعي لتحقيق:[1]

– وضع خطة طويلة المدى تهدف إلى تكوين الإطارات العليا في المؤسسة وتوعيتهم بأهمية الجانب البيئي عند وضع الاستراتيجية العامة للمؤسسة؛

– تكوين العاملين وتدريبهم على مستوى وظيفتي الإنتاج والتسويق وتحسيسهم بمدى أهمية تبني نظام الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر وأثرهما الإيجابي على سمعة المؤسسة في المدى الطويل؛

– نشر الثقافة البيئية وإدراجها بصفة مؤكدة ضمن ثقافة المؤسسة.

من خلال ما سبق فان وظيفة الموارد البشرية ليس لها علاقة مباشرة بالعنصر البيئي ولكن يظهر دورها من خلال محاولة نشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية بين مختلف الوظائف التي لها علاقة بالعنصر البيئي.

4.2. التسويق الأخضر: ان المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك التي تنشط في المجال الصناعي وتعتبرها المسؤولة الأولى عن التدهور البيئي الحاصل، مما أدى بها الى إعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية والبيئية في أنشطتها المؤثرة على البيئة بشكل مباشر وعلى رأسها ممارساتها التسويقية، لذلك أصبحت تعطي البعد البيئي أهمية في استراتيجياتها التسويقية. من هنا بدأ الاهتمام بنمط جديد في التسويق عرف بالتسويق الأخضر.

اين عرف التسويق الأخضر بأنه:" مدخل نظمي متكامل يهدف الى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة، وتعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك، والعمل على تقديم مزيج

[1]. أنظر كل من:

- Union Syndicale des Travailleurs du Maghreb Arabe (USTMA) et l'Organisation Arabe du Travail, conférance maghrébine sur la responsabilité sociale de l'entreprise, Rapport final et recommandations, Tunis 6/7 mai, 2005.
-Elisabeth laville : L'entrepruse Verte «le developpement durable change l'entreprise pour changer le monde », 3 édition, Pearson education, France, 2009, P.133.

تسويقي متكامل قائم على أساس الإبداع بشكل يرضي هذا التوجه، بحيث تكون المحصلة النهائية الحفاظ على البيئة وحماية المستهلك وإرضائهم وتحقيق هدف الربحية".[1]

وعرف على أنه: "تقديم منتجات تسمح بمصاحبة البيئية والمساهمة في حمايتها وضمان مستقبل أكثر أمنا للأجيال الحالية والقادمة".[2]

ومنه نجد ان التسويق الأخضر هو التزام المؤسسات بالتعامل بالمنتجات غير ضارة بالمجتمع والبيئة والقيام بالأنشطة التسويقية في إطار الالتزام القوي بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. أي ان التسويق الأخضر هو عملية تطوير وتسعير وترويج وتوزيع المنتجات التي لا تلحق أي ضرر بالبيئة والمجتمع في آن واحد.

وتكمن فوائد التسويق الأخضر فيما يلي:[3]

– تحقيق الميزة التنافسية من خلال التوجه البيئي، فالتسويق يشكل فرصة سوقية قد تمنح ميزة تنافسية في ظل تغير معايير المنافسة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وهذا المدخل سيفتح اسواقا جديدة أمام المؤسسة ويضعها في موقع يمكنها من تجنب المنافسة التقليدية ويجعلها تدخل في ميدان جديد كمؤسسة رائدة في تقديم منتجات صديقة للبيئة، مما قد يسهم في تحقيق نمو الأرباح واكتساب سمعة ممتازة تعود على كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

– تحقيق الأمان في تقديم المنتجات وإدارة العمليات أي التركيز على انتاج سلع آمنة وصديقة للبيئة يدفع المؤسسة لرفع كفاءة عملياتها الإنتاجية، مما يخفض من مستويات التلف والتلوث البيئي الناتج عن العملية الإنتاجية.

– ديمومة الأنشطة من خلال تجنبها للملاحقات القانونية وتأييد للمجتمع لها يمكنها من الاستمرار في تقديم منتجات صديقة للبيئة، ودعم عملياتها وانشطتها التجارية.

5.2. البحث والتطوير البيئي: ان المؤسسات الأكثر نجاحا تستخدم استراتيجية البحث والتطوير التي تربط الفرص الخارجية بجوانب القوة الداخلية وبالأهداف.[4] فالبحث والتطوير البيئي هو النشاط الإبداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية بهدف زيادة مخزون المعرفة البيئية في المؤسسة، واستخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي وتحقيق عائد مجزي. ويتأتى ذلك من خلال تطوير المنتجات الجديدة وتحسين المنتجات القديمة وإدخال التكنولوجيات الجديدة في العمليات الإنتاجية للمؤسسة، وكذا تعديل المنتجات لكي تتلاءم مع اذواق ومتطلبات وتطلعات العملاء ومقتضيات حماية البيئة.[5]

ان إدارة البحث والتطوير خاصة من الناحية البيئية تبدأ أساسا بجمع المعلومات عن المحيط الخارجي والداخلي للمؤسسة، ومن ثم تأتي مرحلة تقديم وغربلة الأفكار، والتي تترجم إلى مجموعة من الأبحاث منها أبحاث تهدف للتقليل من التلوث الهوائي عن طريق إيجاد طرق ووسائل تخفض من انبعاث الغازات؛ أبحاث تهدف للحد من المخلفات السامة

[1] . احمد نزار النوري، ثامر البكري: التسويق الأخضر، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص. 47.

[2] Jacquelyn A : Green Marketing, NTC business book, lincolnwood, 2000, P. 17.

[3] . ثامر البكري: التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص. 258. (بتصرف)

[4] . نادية العارف: الادرة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 386.

[5]. نفس المرجع، ص. 387.

وإعادة استعمال وتصفية المخلفات السائلة؛ أبحاث لاكتشاف مصادر جديدة للطاقة النظيفة واكتشاف منتجات جيدة صديقة للبيئة... وغيرها من الأبحاث.[1]

المبحث الثاني: مواصفات الايزو العالمية لتجسيد ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ومواكبة البيئية الاقتصادية العالمية، لذلك تلجأ الى اعتماد أدوات وتقنيات تسييريه حديثة مستمدة من تبنيها واستخدامها بصورة مستمرة لاهم ما هو موجود ومستحدث من المعايير والمواصفات القياسية العالمية الصادرة من منظمة الايزو، التي تخدم وتجسد ابعاد التنمية المستدامة، فيتجسد البعد الاقتصادي بتحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية من خلال حصول المؤسسة على شهادة الإيزو في إدارة الجودة وفقا لمواصفات ISO9000 و يتحقق البعد الاجتماعي بالاعتماد على المواصفة OHSAS18000 وقفا للايزو لإدارة الصحة والسلامة المهنية، وكذلك بالاعتماد على المواصفة الجديدة للمسؤولية الاجتماعية ISO26000، اما البعد البيئي فسعى لإدارته عن طريق تحسين أدائها البيئي من خلال حصولها وتبنيها لمواصفات الإدارة البيئية ISO14000، بالتالي فبسعي المؤسسة لتبني وتحقيق هذه المواصفات مجتمعة واستخدامها بصورة متكاملة ومتواصلة مع بعضها البعض دون ترك احدها، من شانه أن يحقق التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية بجميع ابعادها.

المطلب الأول: إدارة الجودة في المؤسسة الاقتصادية وفقا للمواصفة ISO 9000

أصبحت الجودة تمثل للمؤسسة سلاحا استراتيجيا يضمن لها البقاء والاستمرارية في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة والمتسارعة، وظهور الأسواق العالمية وتزايد طلبات المستهلكين وتطلعاتهم، لذلك باتت إدارة الجودة وفقا للمواصفات الايزو9000 هاجس كل مؤسسة اقتصادية، فحصول المؤسسة الاقتصادية على شهادة المطابقة ISO9000 تعد بمثابة مقياس للمنافسة داخليا وخارجيا، وبالتالي فهي مطلب تجاري وشرط أساسي لتحقيق التميز والبقاء والاستمرارية في بيئة الأعمال الحالية.

1. مفهوم الجودة وإدارة الجودة الشاملة:

اختلفت الآراء والمفاهيم التي أوردها الباحثون والمهتمون بموضوع الجودة يجب التمييز بينها ومن أهمها ما يلي:

يرجع مفهوم الجودة QUALITY الى الكلمة اللاتينية QUALITAS التي تعني طبيعة الشخص أو الشيء، ودرجة صلابته، وكانت تعني قديما الدقة والاتقان.[2]

«الجودة تعني الخصائص المنتجات التي تلبي احتياجات ورضا الزبائن وهي تختلف باختلاف نوع المنتجات والخدمات وطرق استخدامها وفي هذا السياق كلما زادت الجودة زاد رضا الزبائن وبالتالي يزداد دخل وربح المؤسسات المنتجة»[3].

---

[1] . فريد النجار: إدارة الاعمال الاقتصادية والعالمية، مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 438.

[2]. مأمون الدراركة، طارق الشبلي: الجودة في المنظمات الحديثة، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص. 15.

[3]. انظر:

– محمد عبد العال النعيمي واخرون: ادارة الجودة المعاصرة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،، عمان، ص.31.

- PH. Kotler& B.Debois: Marketing management, 10éme édition, Public Union, Paris, 2000, P. 90.

وعرفت الجمعية الأمريكية لضبط الجودة "ASQC" والمنظمة الأوربية لضبط الجودة "EOQC" الجودة بأنها «المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجات معينة»[1].

وعرفتها الجمعية الفرنسية للتقييس AFNOR على أنها: " قدرة مجموعة من الخصائص والمميزات الجوهرية على إرضاء المتطلبات المعلنة أو الضمنية لمجموعة من العملاء".[2]

عرفت الجودة ايضا على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات comformance to Requirements فكلما كانت مواصفات المنتج مطابقة لمتطلبات العميل كلما كان هذا المنتج ذا نوعية جيدة»[3].

وعرفت من خلال قاموس اكسفورد الأمريكي على أنها: «درجة أو مستوى التميز أو التفوق« Adegree or level Excellence »[4].

أما إدارة الجودة الشاملة فتعتبر ثورة إدارية حديثة وتطور فكري شامل، وثقافة تنظيمية جديدة تهدف إلى التطوير المستمر في العمليات، وتخفيض التكاليف، وتحسين الإنتاجية، وتطوير جودة المنتجات.

فقد عرفها هودجا تس ويعرفها هودجا تس على أنها: " عبارة عن نظام للإدارة يعتمد على الموارد البشرية ويسعى إلى التحسين المستمر في خدمة العميل بأقل تكلفة"[5]

كما يراها أو كلاند بأنها:" منهج شامل لتحسين التنافسية والفاعلية والمرونة في المؤسسة من خلال التخطيط والتنظيم، وفهم كل نشاط، وإشراك كل فرد في أي مستوى تنظيمي في المؤسسة"[6].

ومنه ادارة الجودة الشاملة هي نهج اداري للمؤسسة، يركز على الجودة ويعتمد على مشاركة جميع العاملين فيها، ويهدف إلى النجاح طويل الأمد، من خلال إرضاء الزبائن وتحقيق الفوائد لجميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة.

اضافة الى ان تطبيق ادارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحقيق عدة نجاحات تتجلى من خلالها أهمية هذه الأخيرة ومنها: [7]

- زيادة الانتاجية والارباح المحققة، مما يؤدي إلى رفع الحصة السوقية؛
- تحقيق منافع ووفرات متعددة في تكاليف وأجال العمليات الانتاجية، مما يرفع من مستوى جودة المنتجات؛
- تقليص شكاوى المستهلكين وتخفيض تكاليف الجودة، مما يساهم في تحقيق رضا العميل؛
- تقليص حوادث ومشاكل العمل، مما يساهم في رفع الكفاءة الادارية والانتاجية.

2. تعريف مواصفات إدارة الجودة ISO9000: كحصيلة لجهود الهيئة البريطانية للتقييس BIS تم اصدار المواصفة البريطانية BS5750 سنة 1979، والتي تضمنت متطلبات تأكيد الجودة لأغراض التعاقدية، وشروط تسجيل الشركات

---

[1]. محمد عبد الوهاب العزاوي: انظمة ادارة الجودة و البيئة، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن،2000، ص.18.

[2]. Daniel Duret, Maurice pillet: Qualité en Production: de ISO9000 à Six sigma, 2éme edition, edition d'organisation, Paris, 2002, P. 21.

[3]. محفوظ احمد جودة: ادارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص.19.

[4]. مؤيد عبد الحسين الفضل: ادارة الجودة الشاملة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص.24.

[5]. Jean Brihman : Meilleurs pratique de management, 3éme édition, édition d'oranisation, Paris, 2000, P. 217.

[6]. رعد عبد الله الطائي، عيسي قدادة: إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوردي للطبع والنشر، عمان، الأردن، 2008، ص. 75.

[7]. عبد الرحمان بن عنتر: إدارة الجودة الشاملة كتوجه تنافسي في المنظمات المعاصرة، مجلة الباحث، العدد السادس، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص. 178.

طبقا للمواصفة، وتطوير نظام لاعتماد الجهات المانحة لشهادات التسجيل، وبذلك تكون الحكومة البريطانية قد وضعت الاسس لما يطلق عليه جهات الاعتماد (Accréditation) وجهات التسجيل (Certification) وتضمنت المواصفة ثلاثة أجزاء وهي: [1]

– مواصفات الجودة عندما يشترط الزبون المتطلبات الخاصة بالمنتج النهائي أو الخدمة؛

– متطلبات الإنتاج عندما ينتج المنتج أو تقدم الخدمة طبقا لمواصفات الزبون أو المواصفات المنشورة؛

– الفحص النهائي وإجراءات الاختبار بما يصف المطلوب اعتمادها.

مع تعاظم حركة التجارة العالمية وتطور التبادل الدولي للسلع والخدمات والتوسع في ابتكار منتجات جديدة، والاتجاه المتزايد نحو متطلبات أكثر شدة وتعقيد للزبون فيما يتعلق بالجودة، ظهرت الاختلافات في تلك المتطلبات التي تسبب العوائق التجارية الناجمة عن اختلاف متطلبات أنظمة الجودة الوطنية بين الدول، ولأجل إزاحة هذه الاختلافات التي تعوق التجارة الدولية، وذلك بتوحيد انظمة الجودة، سعت منظمة الإيزو وطلب ودعم من المعهد البريطاني للتقييس BIS إلى ايجاد مواصفات دولية تتعلق بالجودة في الشركات والمنظمات الانتاجية والخدمية، لتكون الرابط الأساسي في الصفقات التجارية.

ففي سنة 1984 قامت منظمة الايزو بتشكيل اللجنة الفنية ISO/TC/176 بعضوية 26 دولة مهمتها وضع مسودة مواصفات لإدارة وتأكيد الجودة، حيث قامت هذه اللجنة بنشر الاصدار الاول على شكل مسودة للمناقشة في عام 1985، وتمت المصادقة عليها بالنشر النهائي عام 1987، لتكون أول مواصفة عالمية لأنظمة إدارة الجودة سميت ب: ISO9000، والتي كانت تستند في محتواها الى المواصفة الوطنية البريطانية BS5750 بشكل كبير، لكنها عكست في الوقت نفسه المتطلبات العالمية.[2]

وفي عام 1994 قامت منظمة الإيزو (ISO) بمراجعة المواصفة وإدخال التعديلات اللازمة عليها، ثم بعد التطبيق استمر لمدة خمس سنوات تم إدخال تعديلات أخرى عليها في طبعة جديدة سنة 2000 أخذت هيكلا جديدا يتعلق بمواصفاتها الأساسية وبعض التغييرات في مواضيعها[3]، كما تمت أيضا مراجعة هذه الأخيرة (طبعة 2000) بعد تطبيق دام ثمانية سنوات لتعدل وتحسن وهي الأخيرة في اصدار 2008.

وتعد المواصفة نموذجا لنظام الجودة الذي يؤكد لإدارة المنظمة والعاملين فيها ولزبائنها بأن أنشطة الجودة بالحالة العامة تتم وفقا للمعايير العالمية التي وضعت واعتبرت مقياسا لجودة أداء المنظمات. وعليه يمكن تعريف مواصفات إدارة الجودة ISO9000: عرفت أنها: «سلسلة المواصفات التي تختص بغدارة الجودة الشاملة في قطاع الصناعة والخدمات، والتي

[1]. يوسف حجيم الطائي، مرجع سابق، ص.313.

[2]. عواطف إبراهيم الحداد، مرجع سابق، ص.129.

[3].Piter D. Mauch : Quality Management « theory and Application », CRC Press is an imprint, London, 2010, P.68.

تنقسم على مجموعة مواصفات تختلف حسب درجة شمولية كل منها".[1] كما عرفت " بانها توصيف لسلوك إنساني يشترط اتباع طرق محددة في الإدارة والإنتاج، ومراعاة شروط تتطلبها طرق الإنتاج تحكم الطريق والتصرفات لتؤكد أن الإنتاج على درجة جودة محددة مسبقا"[2]

ومنه فإن سلسة"iso9000": هي مواصفات تحمل في طياتها مجموعة من المتطلبات والارشادات الضرورية لتأسيس أنظمة إدارة الجودة في المنظمات الصناعية أو الخدمية، تهدف الى تقديم منتجات أو خدمات تطابق متطلبات محددة، من خلال إعطاء الحدود الدنيا للضوابط والقواعد الواجب الالتزام بها لضمان التطوير المستمر في مستوى جودة المنتج او الخدمة.[3]

كما يوجد مفهومين يجب عدم الخلط بينهما مفهوم مواصفات iso9000 كنظام لإدارة الجودة مع المواصفات الفنية للسلع والخدمات. فالإيزو 9000 ليست بديلا عن المواصفات الفنية للسلع والخدمات التي تحدد الحد الأدنى لجودة المنتجات، ولكي يتم ضمان وتوكيد ذلك لابد أن يكون إنتاج تلك السلع والخدمات من خلال نظام جودة يتطابق مع مواصفات ومتطلبات محددة. فمفهوم النظام لإدارة الجودة بتطبيق مواصفات الإيزو 9000 على أنه: "ذلك الإطار الذي يضم الهيكل التنظيمي، والمسؤوليات، والإجراءات المتخذة والعمليات الممارسة، والموارد اللازمة لإدارة الجودة.[4]

ان تطبيق نظام الجودة يعطي ضمانا واثباتا، بان للمؤسسة نظام إداري متين يتطابق مع فلسفة ومبادئ الإدارة بالجودة الشاملة، فيتم تطويره بشكل مستمر لمواجهة التطورات المتسارعة في أذواق المستهلكين، لمواكبة التطورات التقنية الحديثة.[5]

3. العلاقة بين مواصفات ISO9000 وإدارة الجودة الشاملة : ان إدارة الجودة الشاملة تعتبر بمثابة مدخل او أسلوب لاستغلال الموارد من خلال مجموعة من الأنشطة المتكاملة، لإنتاج سلع وخدمات تحقق احتياجات وتطلعات العميل والأطراف ذات المصلحة. أما مواصفات الايزو 9000 فهي بمثابة متطلبات إجرائية أساسية، ممثلة في اتباع مجموعة من الإجراءات الإدارية والفنية، والمواصفات الموثوقة التي تساهم في ضبط جودة أداء الأنشطة المختلفة، ومنه فإن هذه المواصفات تعتبر دليل قد يأخذ شكل إرشادي او إلزامي في المؤسسة.[6]

---

[1] .سملالي يحضية: إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، 22/23/ 04/ 2003، ص. 186.

[2] . حيدر محمد أمين طرابيشي: المرشد الطريق ISO9000 وتطبيقاته، دار السلام للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص. 31.

[3] . Suresh Prakash : Theory and Practice of Quality Management, First Edition, Centrum Press, India, Delhi, 2013, P.65.

[4] . احمد سيد مصطفى: الجودة الشاملة والإيزو9000 ، مطبوعات جامعة الزقازيق، مصر، 2000، ص. 82.

[5] . حميد عبد النبي الطائي، واخرون: إدارة الجودة الشاملة TQM والايزوISO، الورق للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2003، ص. 118.

[6] . محمد إبراهيم محمد: إدارة الجودة من المنظور الإداري مدخل متكامل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص.120.

فالعلاقة التي تربط بين ISO9000 وإدارة الجودة الشاملة استند الى اللجنة الفنية ISO/TC/176 المكلفة بإصدار مواصفة إدارة الجودة ISO9000 في المنظمة الدولية للتقييس، والتي قامت بتحليل معمق ومتكامل لأساسيات ومفاهيم وفلسفة إدارة الجودة الشاملة لاختيار أفض الممارسات الادارية الواجب تنفيذها، لتصبح مبادئ هذه الأخيرة هي الأساسيات والمرتكزات المعتمدة عند اجراء التعديلات والتغييرات في سلسلة مواصفات إدارة الجودة ISO9000 وتفصح عن التقارب النسبي مع متطلبات الإصدارين 2000 و2008.[1]

الجدول رقم13: التقارب بين إدارة الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو 9000 للإصدار 2000أو 2008

إدارة الجودة الشاملة	ISO9000 : اصدار 2000 أو 2008
تهتم وتركز على الزبون بشكل كبير	يبدأ نموذج إدارة الجودة بمتطلبات الزبائن وينتهي بتحقيق الرضا لهم.
تركز على التحسين المستمر وتعده أساسي من مبادئها.	تؤكد على تحسين فاعلية نظام إدارة الجودة باستمرار من خلال استخدام سياسة الجودة وأهدافها ونتائج التدقيق وتحليل المعطيات والأعمال التصميمية والوقائية.
استخدام الأساليب الإحصائية والعلمية في إدارة وتحسين الجودة.	التأكد من تحديد إجراءات المراقبة والقياس التي سيتم تنفيذها وتحديد الأجهزة اللازمة لذلك.
يتطلب تحسين سياسة الجودة والالتزام بها من قبل الإدارة والعاملين في المؤسسة.	تحديد مسؤولية الإدارة من خلال تحديد السياسة الخاصة بالجودة والالتزام بها، ووضع إطار لمراجعتها، والتأكد من تنفيذها.
يتطلب تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة وضع دليل للجودة.	حددت متطلبات التوثيق وأعدت دليل خاص بالجودة.
تسعى إلى مشاركة العاملين بشكل واسع وكبير	تحديد الأفراد الذين يقومون بأعمال تؤثر على جودة المنتج من ذوي الكفاءات والخبرة والمهارة، مدركين أهمية نشاطاتهم في إنجاز أهداف الجودة.
الاهتمام بالتصميم الفعال للسلع والخدمات لتحقيق رصا الزبون.	التأكد من مراقبة وقياس خصائص المنتج، لتثبيت من أنه قد تمت تلبية متطلبات المنتج والمحافظة على المطابقة لمعايير القبول.

المصدر: بالاعتماد على:

– قاسم نايف علوان: إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو9001:2000، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2005، ص.32.

– محمد عبد الوهاب العزاوي: إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص80 .

---

* تتمثل إصدارات مواصفات أدارة الجودة ISO9000: قامت المنظمة بعد الإصدار الأول سنة 1987 بإجراء 3 مراجعات افرزت ثلاث تعديلات وهي: الإصدار الثاني: 1994: فقد ركز على تأكيد الجودة أي التركيز أساسا على منع وقوع الأخطاء أي الوقاية منها وليس كالإصدار الأول تصحيح الأخطاء بعد ترك المجال لحدوثها. اما الإصدار الثالث سنة 2000: الذي ركز على نظام إدارة الجودة حاملا مضمونه والاساسيات والمتطلبات والارشادات الأساسية المتعلقة بإدارة نظام الجودة. وأخيرا اصدار رابع 2008جاء كامتداد وتحسين لإصدار 2000 اين يوظف المزيد من الوضوح لمتطلبات نظام إدارة الجودة الشاملة وتحسين التوافق مع معايير الجودة البيئية ISO14000.

– انظر كل من:

– محفوظ احمد جودة: إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص.307.

– Anne Gratacap , op cit , p.418.

[1] . قاسم نايف علوان: إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو9001:2000، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2005، ص.32.

4. مرتكزات نظام إدارة الجودةISO9001 :

استمدت مرتكزات مواصفة إدارة نظام الجودةISO9001 من المبادئ الأساسية لإدارة الجودة الشاملة، وتتلخص هذه المرتكزات فيما يلي:[1]

– العملاء هم محور عمل المؤسسة وقوتها الدافعة فينبغي على المؤسسة ان تحدد متطلبات واحتياجات العملاء، وتعمل على تلبيتها وتصور توقعاتهم المستقبلية، وتحقيق التوازن بين هذه الاحتياجات ومصالح الجهات الأخرى التي تربطها علاقة مع المؤسسة.

– القيادة: تقع على عاتق الإدارة العليا للمؤسسة، وهي مسؤولة عن تحديد الأهداف الخاصة بالجودة، وخلق المناخ التنظيمي الملائم، ودفع العاملين وتحفيزهم لتحقيقها.

– المشاركة الكاملة: مبدأ مشاركة العاملين في تحقيق الأهداف من خلال تحقيق رضاهم وفتح المجال أمام الإبداع والابتكار.

– أسلوب المؤسسة المتكاملة: تتكون المؤسسة من مجموعة من العمليات تكون منظومة متكاملة ومترابطة بشكل منسق ومنظم، لتحقيق سياسة وأهداف الجودة المسطرة بكفاءة عالية وفاعلية.

– التحسين المستمر: تطبيق أساليب التطوير، واعتماد التقييم الدوري للأداء من خلال تطوير أداء العمليات والتدريب للعاملين واعتماد معايير علمية لحل المشاكل والوقاية من الانحرافات.

– اتخاذ القرارات بناء على حقائق ودراسات واقعية (المدخل الواقعي لصنع القرار): يجب أن تبنى القرارات في المؤسسة على قاعدة معلومات وحقائق واقعية، مما يفرض وضع مقاييس وأساليب لازمة لجمع المعلومات الدقيقة وتحليلها واستخدام التقنيات الإحصائية اللازمة.

– العلاقة مع الموردين: لا يمكن تجاهل دور وأهمية الموردون في تطوير المؤسسة، ولهذا يجب دراستهم وتقييمهم باستمرار، والاحتفاظ بسجلات تبين مدى التزامهم وكفاءتهم من خلال التعاملات السابقة.

المطلب الثاني: الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية وفقا للمواصفة ISO 14000

تبنت العديد من المؤسسات الاقتصادية –على وجه الخصوص–فلسفة إدارية حديثة منبثقة ومستمدة من إدارة الجودة الشاملة، تعتبر الوجه الجديد للإدارة البيئية وتسمي: بإدارة الجودة البيئية الشاملة، حيث تتفاوض من خلالها الأهداف والسياسات الاقتصادية للمؤسسة مع تلك المتعلقة بالحفاظ على البيئة، وهذا من خلال وضع نظام إداري متكامل وشامل بيئي لا يبحث فقط عن المستوى الجيد للأداء، بل يسعى دوما نحو الامتياز. ويعرف هذا المفهوم بشكل تفصيلي كما يلي: فالإدارة هي: تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة كافة النشاطات والموارد المتعلقة بتطبيق السياسة والأهداف البيئية للمؤسسة. أما الجودة البيئية فهي: تحقيق متطلبات حماية المجتمع والطبيعة من خلال المساهمة في تقليل المؤثرات السلبية علىالبيئة ومنع وقوعها وتقديم منتوج لا يؤثر سلبيً ا على المستهلك النهائي ويكون صديق للبيئة.

[1] . عواطف إبراهيم الحداد، مرجع سابق، ص.163.

أما الشاملة فهي: تتطلب مشاركة واندماج كافة موظفي المؤسسة، وبتالي إجراء التنسيق الفعال بينهم لحل مشاكل البيئة وإجراء التحسينات المستمرة[1].

1. وظائف الإدارة البيئية لتحقيق التحسين المستمر:

تحتوي الإدارة البيئية على مجموعة من الوظائف المستمدة من مهام الوظائف التقليدية للإدارة بصفة عامة، وإن كانت تتميز عنها ببعض الخصوصيات ذات الصلة بالجوانب البيئية .والتي يؤدي القيام بها بفعالية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة. بصفة عامة فإن وظائف الإدارة البيئية مستمدة منISO14000 والذي يعمل في إطار نموذج أو دورة ديمنك لتحسين المستمر، التي تطرقنا لها في المبحث السابق، حيث تم إسقاط حلقة ديمنك على الإدارة البيئية في إطار دورة (PDCA) الجودة تحسين الأداء البيئي . والشكل الموالي يوضح هذا النموذج بالتفصيل.

الشكل رقم 9: يبين حلقة ديمنك وعلاقتها بوظائف الإدارة البيئية الشام

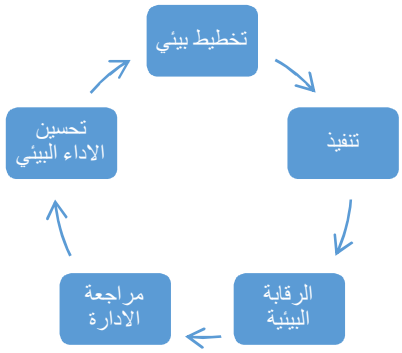

من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

– عثمان حسن عثمان، مرجع سابق، ص. 527.

– Source: John Stans & Maarten A. Siebel، Environnemental management systèmes، Basic concepts of ISO 14001, UNESCO - IHE, Delft, The Netherlands, P:12, This document was downloade frome : www.e-textile.org. Day : 21/07/2014.

إن استخدام هذه الحلقة يعتبر كأداة لوظائف لإدارة البيئية لتحقيق التحسين المستمر وغير المحدود القائم على منهجية حل المشكلات، وتصحيح الانحرافات، وإيجاد البدائل .

من التعاريف السابقة التي ذكرناها في المبحث السابق عن الإدارة البيئية يمكن القول بأن المواصفة ISO14000 عبارة عن مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المنظمات، ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة، ليؤدي في النهاية إلى تحسين أداء المؤسسة البيئي من خلال تجسيد سياستها وتنفيذ أهدافها البيئية ولا تهتم سلسلة ومواصفات الأيزو 14000 بالخواص البيئية للمؤسسة فقط، ولكن تهتم بالمنتجات الخاصة بها أيضًا، لهذا فإن اللجنة الفنيةISO TC 207 الخاصة بهذه المواصفة في منظمة الإيزو قد قامت بتطوير أدوات إضافية ليتم من خلالها دمج هذه الخواص البيئة للمنتجات من البداية إلى النهاية، أي منذ استخدام

[1] . انظر كل من:

- Paolo Baracchini: Guide à la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001, 3édition Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, 2007, P. 11.

- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2007 ، ص.248 .

المدخلات في العملية حتى خروج المنتج النهائي، وكيفية التخلص من المخرجات والفضلات الزائدة، وهنبلاء ً ا على نموذج دورة حياة المنتج.[1]

وهي بذلك تعبر عن التزام المؤسسة الاقتصادية بأداء دور فاعل في تفحص عملياتها بشكل شامل مع دمج الاعتبارات البيئية، والبحث عن وسائل لزيادة فاعلية العمليات، وإقامة الدراسات الكفيلة بالحد من إنتاج النفايات في مرحلة مبكرة من مراحل الإنتاج، والبحث عن فرصة لتحويل منتجاتها الثانوية غير المطلوبة إلى مواد يمكن إعادة استخدامها، بما يقدم للزبائن والمساهمين فيها والجهات ذات العلاقة بالقضايا البيئية ضمانات تعزز الثقة وبمنتجاتها.[2]

ألزمت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية ISO14000 المؤسسات الاقتصادية التي ترغب في تبني هذه المواصفة على إدخال أسسها ضمن هيكلها التنظيمي، وأن تحدد سياسة واضحة تجاه حماية البيئة والحفاظ عليها، وتطبيق ذلك بشكل فعلي، مما يوفر دليلا تجاه كافة عملائها على سعيها الجدي في سبيل حماية البيئة، مما قد يمهد الطريق للمؤسسات لتخطي الحدود السياسية والجغرافية والمساهمة في السوق العالمية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقدم طريقة مشتركة لنظام الإدارة البيئية على المستوى الدولي يهدف إلى ما يلي: [3]

-وضع مجموعة من الإجراءات يجري بموجبها التحديد والرضوخ والالتزام بالأنظمة والتعليمات الاجتماعية؛

- مساعدة المؤسسات في إدارة وتقويم الفعالية البيئية الخاصة بأنشطتها ومنتوجاتها وخدماتها وتحسين الأداء البيئي؛

- تحقيق الانسجام بين المقاييس الوطنية والإقليمية تهدف تسهيل التبادل التجاري بين مختلف دول العالم؛

- تحسين الميزة التنافسية والدخول السريع للأسواق العالمية؛

- إيجاد لغة مشتركة للإدارة البيئية على مستوى الدولي.

2.مكونات ISO14000 الإصدار المحدث سنة2004

إن الإصدار المحدث لمواصفات ISO14000 الدولية سنة 2004 أصبح يحتوي على 16 مواصفة بدل 21 مواصفة في إصدار1996* ، وهذا راجع إلى دمج بعض المعايير مع عائلة المواصفة القياسية لإدارة الجودة المحدث الذي تعرضنا له سابقا ISO9000/2000 على اعتبار أن أغلب المؤسسات سائرة في تبني المواصفتين نتيجة وجود ما يشترك بينهما فيما يخص عمليات التوثيق والتدقيق البيئي، وهذا يعني أن المواصفة ISO14000 متجددة لتواكب التطورات الحاصلة.[4]

---

[1]. صلاح محمود الحجار، داليا الحميد صقر: نظم الإدارة البيئية والتكنولوجيةISO14000 منهجياته، تقنياته واستدامته، دار الفكر العربي للنشر، ط1 القاهرة، مصر، 2006، ص.231.

[2] . ميسر إبراهيم احمد: تدقيق الأداء البيئي في الشركات الصناعية العربية وأثره في تقليل المخاطر البيئية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على الموقع: www. iefpedia.com

[3]. Stapleton, philip J, Glover, Margaret A ,and davis, Spetie : Environmental management systems, 2nd ED, NSF published New York, 2001, P. 6.

[4]. يوسف حجيم الطائي وأخرون، مرجع سابق، ص.338.

* ISO14000 مرجع 1996: التي تقدم للمؤسسات المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية، وبلورة سياسة بيئية واضحة تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة. أما بقية المقاييس فهي إرشادية تستخدماها المؤسسات للتأثير على جوانب العمل المتعلقة بمسؤولياتها البيئية والمتمثلة في التدقيق البيئي، وتقويم الأداء البيئي، وتحليل دورة حياة منتوجاتها أو خدماتها أو أنشطتها، وتوفير المعلومات اللازمة للعاملين والجمهور. حجيم الطائي، مرجع سابق، ص.386.

ومكونات المواصفة الجديدة2004 /ISO14000وملحقاتها التي نشرت بعد 2004 موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم14: مكونات المواصفة الدولية الجديدةISO14000 الإصدار المحدث سنة2004

الحالة	تاريخ ورقم المواصفة	العنوان
ISO	2004 :ISO14001	نظم الإدارة البيئية :مواصفات مع مرشد للاستخدام.
ISO	2004 :ISO14004	نظم الإدارة البيئية :إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة والتقنيات المساندة
ISO	2001 :ISO14015	تدقيق نظم الإدارة البيئية :التقييم البيئي للموقع.
ISO	2000 :ISO14020	الملصقات والإعلانات البيئية :مبادئ عامة.
ISO	1999 : ISO 14030	تقويم الأداء البيئي :الإرشادات والمؤشرات ودراسة حالة لتوضيح الاستخدام
ISO	2006 :ISO14040	تحليل دورة حياة المنتج :المبادئ وإطار العمل.
ISO	2006:ISO14044	تحليل دورة حياة المنتج :الإرشادات التوجيهات.
ISO	2003 :ISO14047	تقييم تأثير دورة حياة المنتج
ISO	2000:ISO 14049	أمثلة عن تأثير دورة حياة المنتج تطبيق
ISO	2002:ISO14050	2002الإدارة البيئية : المصطلحات والمفردات الأساسية.
ISO	2002:ISO14060	تساعد في وضع مواصفات تأخذ بالاعتبار الجوانب البيئية وتأثيراتها منذ البداية، مما يعمل على تحسين الملف البيئي للمنتوج.
ISO	2002:ISO19011	تعليمات لتدقيق نظم الإدارة البيئية وإدارة الجودة.

Source : Paolo Baracchini: Guide à la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001, 3édition Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, 2007, P. 25.

من الجدول نجد ان المواصفة مست كل الجوانب المتعلقة بالمنتجات، وبالتالي فبحصول المؤسسة على مثل هذه المواصفة فهي تنتج منتجات صديقة للبيئة.

المطلب الثالث: إدارة الجانب الاجتماعي في المؤسسة وفقا لمواصفات الايزو18000 ISO و26000 ISO

بناء ً ا على أن المورد البشري في الوقت الراهن أصبح الرأسمال الاستراتيجي لمؤسسات الأعمال، فإن إدارة شؤونه التي تمثل الجوانب الاجتماعية في المؤسسة، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع، أصبحت من الأهداف التي تحقق التميز .لهذا تبنت معظم المؤسسات الرائدة مواصفات لإدارة الجانب الاجتماعي الصادرة عن المنظمة الدولية للمواصفات القياسية الإيزو، للمحافظة على مواردها البشرية .ومن بين هذه المواصفات ISO18000 لإدارة السلامة والصحة المهنية والمواصفة الجديدة للمسؤولية الاجتماعية ISO26000.

1. مفهوم إدارة الصحة والسلامة المهنية:

يمكن تعريف الصحة والسلامة المهنية بأنها"توفير ما يلزم من الشروط والمواصفات الفنية والإجراءات التنظيمية في بيئة العمل لجعلها أمنة وصحية، بمعنى أن لا تقع فيها حوادث ولا تنشأ عنها إصابات مهنية".[1]

[1]. سنان الموسوي: إدارة الموارد البشرية وتأثير العولمة عليها، دار مجدلاوي للطبع والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص.2.

وتعرف السلامة والصحة المهنية على أنها:"تحقيق الأداء الآمن في بيئة العمل، والذي يضمن عدم وقوع الحوادث أو الإقلال منها قدر الإمكان وإلى المستوى الأدنى أثناء العمل .كما يجب تأمين بيئة عمل خالية من المؤثرات الضارة بالصحة المهنية للعاملين مثل ملوثات الهواء، الضوضاء، الحرارة والرطوبة...وغيرها".[1]

لذا قامت العديد من المؤسسات الاقتصادية الرائدة بتبني إدارة تعنى بهذا الجانب، سميت بإدارة السلامة والصحة المهنية التي تقع على عاتقها مسؤوليات وواجبات التسيير والتوجيه والتخطيط والتنفيذ والمتابعة لكل ما يتعلق والسلامة والصحة المهنية في المؤسسة، ووضع القواعد والتعليمات الفنية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان سلامة العاملين والممتلكات والبيئة، ووضع برامج تدريبية وتثقيفية لتحقيق الوعي اللازم الذي يمكن من خلاله الارتقاء بمستوى أداء العاملين، والارتقاء بمستوى وضع السلامة والصحة المهنية للوصول إلى معاير الجودة في هذا المجال.

من هذا المنطلق يمكن تلخيص مفهوم إدارة الصحة والسلامة المهنية فيما يلي:

-مجال يهدف إلى حماية العنصر البشري بالدرجة الأولى، إلا أن مهمته تتعدى ذلك إلى حماية بقية عناصر الإنتاج من مختلف الأضرار؛

-مجال يعمل على البحث عن الأسباب الحقيقية لحوادث العمل، والأمراض المهنية من مصادرها الإنسانية والمادية، والعمل على معالجتها و منع تكرارها؛

-فرع جديد يعنى بالعلاقة بين المكونات التالية: الإنسان والمادة وبيئة العمل، ويهتم بتنسيق هذه العلاقة لخدمة الأفراد العاملين والمؤسسة والمجتمع ككل.

2. أهمية إدارة السلامة والصحة المهنية في المؤسسة:

تكمن الأهمية التي تنطوي عليها إدارة السلامة والصحة المهنية تنطلق من الأهداف التي تتوخى بلوغها المؤسسات المعنية سيما وأن هذا المجال أصبح من مرتكزات التي تحقق النجاعة والتميز في الأداء بالنسبة للأفراد ومن ثم للمؤسسة ككل من خلال توفير بيئة عمل أمنة ونظيفة، تضمن عدم الوقوع في الحوادث ولا تؤثر على صحة العاملين. وتكمن الأهمية في:[2]

---

[1] . زكريا طاحون: السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل، شركة ناس للطباعة الاردن، 2006، ص.18.

[2] . أنظر كل من:

– خيضر كاظم حمود، ياسين كاسب الخرشة: إدارة الموارد البشرية، دار المسيرة، ط2، عمان، الاردن، 2009، ص.225.

– .عمر وصفي عقيلي: إدارة الموارد البشرية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2005 ، ص.570.

– عبد الفتاح بوخمخم، على موسى: أثر الصحة والسلامة المهنية على الكفاءة الإنتاجية في مؤسسةhenkel الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسلية، الجزائر، 10-2009/11/11.ص. 6.

* OHSAS180001: أنشئ نظامOHSAS18001 وفقا للمواصفة OHSAS ISO18000 عبر تضافر جهود العديد من الهيئات العالمية وهيئات المعايير الوطنية المختصة فى إدارة نظم السلامة والصحة المهنية، وهيئات إصدار الشهادات وهيئات الاستشارات المتخصصة فى هذا المجال، وباقتراح من منظمة الإيزو للمواصفات العالمية من أجل تحقيق المتطلبات اللازمة في السلامة والصحة المهنية، والذي يعتبر من بين أهم الأنظمة الحديثة التي تسعى المؤسسة لاعتمادها في سياساتها التنافسية، لضمان أفضل ظروف للعمل وزيادة أداء الأفراد، مما يعود على مستويات الإنتاجية Management de la santé et de la sécurité au travail, site: http://www.iso.org.

– **الاعتبار الإنساني:** يعد العامل الإنساني أهم سبب يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية، بسبب الآثار الجسدية النفسية والاجتماعية المترتبة عن مختلف الحوادث والأمراض التي يمكن أن تصيبه في عمله. حيث قد يترتب عن حوادث العمل والأمراض المهنية آثار غير مستحبة على العامل، مثل الإصابة بعجز جزئي أو كلي، أو بمرض مزمن ... وغيرها من الإصابات الجسدية والنفسية والعقلية التي تكلف العامل معاناة كبيرة لا يساويها أي تعويض، كما أن الأضرار الصحية والوفيات تحدث انعكاسات سلبية على الحياة الاجتماعية والأسرية.

إن الاعتبار الإنساني الذي يدخل ضمن متطلبات إدارة الصحة والسلامة المهنية يعتبر من أولويات التنمية المستدامة التي جاءت من اجل تحقيق الرفاه للبشرية.

– الاعتبار الاقتصادي: يستدعي الاعتبار الاقتصادي ضرورة الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية لما لها من انعكاسات على المؤسسة وعلى الاقتصاد الوطني كما يلي:

أ. بالنسبة للمؤسسة: يترتب عن الحوادث والأمراض المهنية آثار عديدة تؤدي إلى انخفاض إنتاجية المؤسسة، وارتفاع تكاليف التشغيل المباشرة وغير المباشرة فيها، هذه الأخيرة التي تعد عبئا ثقيلا واهتلاك غير عادي لعناصر الإنتاج، مما يؤثر سلبا على الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة وعلى ربحيتها، كما يهدد بقاءها مع مرور الزمن.

ب. بالنسبة للاقتصاد الوطني: إن انخفاض الإنتاج في المؤسسات، وزيادة الوقت الضائع، وزيادة تعويضات الحوادث والأمراض، وفقدان اليد العاملة الماهرة و المدربة...، كلها عوامل تؤثر على الناتج الوطني الخام لأي بلد بالإضافة إلى ان الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية ضرورة لنمو وتقدم أي بلد.

3. نشأة المواصفة ISO18000، تعريفها، ومكوناتها:

1.3. النشأة: وترجع نشأة مواصفات نظام إدارة الصحة وسلامة العملISO18000 الى سنة 1996، باقتراح من المنظمة للتقييس ISO، وانطلقت أشغال إعداد مواصفات ومرجعيات هذا النظام على شكل دليل توضيحي، والتي تمت متابعتها في فرنسا من طرف المنظمة الفرنسية للمواصفات AFNOR سنة 1996، وقد شملت مواصفاتBS8800 بإنجلترا، ENE81900 بإسبانيا، NPR –5001 بهولندا...، وفي سنة 1999 شرعت المنظمة العالمية للمواصفات القياسيةISO بناء على اقتراح من بريطانيا في إعداد مواصفات نظام إدارة الصحة وسلامة العمل ISO18000 مطابق تماما لنظام OHSAS18001*، ليتم في سنة 2001 إصدار دليل لنظام إدارة الصحة وسلامة العمل، وفي سنة 2002تم تطوير المواصفة، وهكذا بدأت المؤسسات في اعتماد معايير ومواصفات هذا النظام.

2.3. تعريف المواصفة ISO18000: يعتبر نظام إدارة الصح وسلامة العملOHSAS180001 المعمول به دوليا وفقا للمواصفة ISO18000 كقاعدة أساسية لتمكين الجهات المطبقة له (كل منظمات القطاع الخاص والعام) من التحكم في المخاطر المتصلة بالسلامة والصحة المهنية وتحسين أدائها.

يعرف نظام السلامة والصحة المهنية OHSAS18001 على أنه:"ذلك الجزء من نظام الإدارة المتكامل الذي يشمل، الهيكل التنظيمي للمؤسسة والتخطيط والأنشطة والمهام والمسئوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد اللازمة لتطوير وتطبيق وإنشاء وخدمة وصيانة سياسة السلامة والصحة المهنية[1]."

ويتم منح شهادة المطابقة لمواصفة إدارة السلامة والصحة المهنية للمؤسسات بناءً على تطبيقها وتبنيها لمتطلبات وإجراءات نظام إدارة السلامة والصحة المهنيةOHSAS18001 في كافة مواقع العمل، كما يبرهن الحصول على هذه الشهادة على أن نظام إدارة السلامة الذي تقوم به المؤسسة يتوافق مع أرقى المعايير الدولية المعترف بها في هذا المجال. وتؤكد الشهادة كذلك على أن كافة الموظفين والعملاء على دراية تامة بأهداف السلامة والصحة المهنية، وأنه قد تم تدريبهم عليها بهدف توفير بيئة صحية وآمنة للجميع.

3.3. مكونات المواصفة ISO18000: تقسم المواصفة إدارة السلامة والصحة المهنية وفقا للإيزو إلى معيارين هما:[2]

- OHSAS18001: وهي المواصفات التي تحتوي على المتطلبات الأساسية لهذا النظام والتي يتم من خلالها منح الشاهدة للمؤسسة بناء على مراجعة مدى تطبيق المتطلبات بالإضافة للمصطلحات الرئيسية؛

OHSAS18002: التي تقدم إرشادات بشأن تنفيذ متطلبات نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية كما يعتمد هذا النظام في المراجعة على مواصفة مراجعة نظام الجودة والبيئة ISO19011 لأنها نظم متكاملة.

4. إدارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في ضوء المواصفة ISO26000

لم تبقى منظمة التقييس العالمية في منأى عن التطورات فما يخص المسؤولية الاجتماعية، لقد بادرت بإعداد أول مواصفة عالمية تحت اسم المواصفة العالمية للمسؤولية الاجتماعيةISO26000 سنة 2009 بموافقة 79 في المائة من الدول الأعضاء في المنظمة.[3]

5. خصائص المواصفة ISO26000:

كما أن منظمة الإيزو وضعت خصائص معينة للمواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية لكي تتمتع بالمرونة اللازمة عند اعتمادها من بين أهمها ما يلي[4]:

-المواصفة تستخدم كدليل إرشادي اختياري حول المسؤولية الاجتماعية ولا يقصد منها الإلزام والاعتماد، فليس لها شهادة معتمدة كبقية المواصفات القياسية، فالمواصفة تقدم المبادئ والتوجيهات فقط؛

-لا يقصد من المواصفة أن تكون دليلا على نشأة قانون دولي جديد، وإن كان لا يلزم امتناع ذلك مستقبلا؛

-لا يمكن للمواصفة الدولية بشكل من الأشكال أن تحل محل مسؤولية الدولة أو تغيرها، بل إنها تحث على احترامها

---

[1]. الشريف بقة، عبد الرحمان العايب: التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن في الجزائر، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 08أفريل 2008، ص.155.

[2] .Bernard Froman, Jean-Marc Gey, Fabrice Bonnifet : Qualité- Sécurité- Environnement, Construire un système de management intégré, AFNOR, 2002, P. 111.

[3]. عوض سالم الحربي: المسؤولية الاجتماعية في ضوء المواصفة العالمية ISO26000 على الرابط:

http://www.aleqt.com/2013/03/21/article_366761.htm

[4].Jean Marie Courrent: RSE et développement durable en PME, Group de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2013, P.87.

واحترام المواثيق الدولية المتعارف عليهاعالميً ا فيما يخص المسؤولية الاجتماعية؛

-إيزو 26000 يتضمن المتطلبات التي تعبر عن المبادئ التوجيهية، ومن ثم لا يدخل فيها طرف ثالث للتصديق على المطابقة كما هي مختلف المواصفات الأخرى للإيزو.

المبحث الثالث: دور الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر إدارة الجودة والإدارة البيئية وإدارة السلامة والصحة المهنية وإدارة المسؤولية الاجتماعية والمستمدة مواصفات الإيزو9000، والايزو 14000والايزو 26000 على الترتيب من التقنيات التسييرية والإرشادية الحديثة التي تلعب دوًرا هاًما وبارزًا في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية، إذ أن هذه الأخيرة باعتمادها لهذه المواصفات بصورة متكاملة دون ترك إحداها، تكون قد أخذت بعين الاعتبار أبرز الجوانب التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة، وهو ما سوف نتناوله في هذا المبحث من خلال التطرق الى:

– البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية وإدارة الجودة وفقا للمواصفة ISO9000؛

– البعد البيئي والإدارة البيئية للمؤسسة الاقتصادية وفقا للمواصفة ISO14000؛

– إدارة الجانب الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمواصفات الايزو ISO18000، ISO26000.

المطلب الأول: مواصفات ISO 9000 كمدخل لتحقيق البعد الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية

تسعى معظم الشركات جاهدًة للحصول على مواصفات إدارة الجودة الايزو 9000 لما تدره هذه من فوائد جمة ومزايا عديدة من أبرزها :خلق السمعة الجيدة للمؤسسة في الأسواق المحلية والدولية، وزيادة الطلب على منتجاتها، مما يؤثر على الربحية، علاوة على تحسين العلاقات الداخلية والخارجية، والتحسين المستمر للعلاقة القائمة بين الإدارة والعاملين فيها.

يمكن إجمال أهم الفوائد التي تقدمها مواصفات إدارة الجودة الايزو 9000 للمؤسسة الاقتصادية فيما يلي:[1]

– المساهمة في زيادة قدرة المؤسسة على المنافسة، مما يساعدها على تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية وخاصة أن هذه الأخيرة تعتبر حصول المؤسسة على شهادة المطابقة كشرط أساسي لدخول منتجاتها إليها؛

– إمكانية الحصول على حصة سوقية معتبرة على الصعيد المحلي والعالمي .حيث ان شهادة المطابقة للإيزو 9000 من شأنها أن تحقق للمؤسسة أفاق سوقية جديدة، تجني من خلالها زيادة في حجم المبيعات، مما يعود ذلك على الربحية؛

– تحقيق ميزة تنافسية من الممكن أن تؤثر على الربحية وقيمة السهم؛

---

[1]. انظر كل من:

– عمر وصفي عقيلي: المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001 ، ص.67.

– رحيم حسين، مناصرية رشيد: مواصفات الإيزو كمعيار لقياس كفاءة الاستعمال المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول :التنمية المستدامة، والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مرجع سابق، ص.17.

– التحسين المستمر لجودة المنتجات أو الخدمات؛

– المساهمة في ترشيد استغلال الموارد والطاقة؛

– تحقيق ثقة ورضا العملاء أو الزبائن بالمؤسسة، والمحافظة عليهم من خلال التركيز على متطلباتهم وتلبية حاجياتهم بشكل مستمر، وتسليهم المنتجات في الوقت والمكان المحددين وبالجودة اللازمة التي تستجيب للخصائص المطلوبة كما أن بعض العملاء يعتبرون أن حصول المؤسسة على شهادة المطابقة للمواصفة ISO9000 يعتبر شرطًاأساسيً ا للتعامل معها.

– تحسين الأداء الإنتاجي من خلال رفع الكفاءة وزيادة الفعالية لكافة الأنشطة التشغيلية، وتحسين العمليات وزيادة إنتاجية العاملين، وتحسين جودة المواد الأولية المشتراة الداخلة في العملية الإنتاجية، من خلال التركيز على عملية تقييم الموردين واختيارهم على أساس مقدرتهم على تلبية المتطلبات المحددة؛

– تخفيض التكاليف بتقليل نسبة المعيب والهدر وتقليل تكاليف الصيانة والتكاليف الناتجة عن التوقفات...وغيرها؛

– أداء أفضل في عملية صنع القرار، حيث يعد نظام الجودة نظامًا للمعلومات .فالمرجعات الداخلية، ومراجعات الأداء الإداري، والتوثيق السليم للبيانات ومراقبتها، تعد مقومات أساسية للإيزو 9000 تمد إدارة المؤسسة بما تحتاجه من معلومات لصنع القرارات الصحيحة؛

– المساهمة في تحسين أداء العاملين والرفع من معنوياتهم من خلال رفع كفاءتهم بالتوجيه، والتدريب، وتطوير القدرات الشخصية، وتوضيح مسؤولياتهم وصلاحياتهم بالاعتماد على نظام الجودة الموثق، مما ينعكس ذلك بالإيجاب على الإنتاج ويساهم في تكوين سياسات عمل واضحة ومحددة تساعد في خلق وعي وإدراك أكبر للجودة؛

– تحقيق زيادة في الأرباح نتيجة زيادة المبيعات وتحسين العمليات الإنتاجية وتقليل التكاليف.

هناك دراسة قامت بها منظمة (لويدز لتأكيد الجودة) مركز بريطاني يمنح شهادات الإيزو 9000 تدعم وترسخ فوائد المؤسسة المتأتية من تبني وتطبيق الإيزو 9000 ، حيث أصدر هذه المنظمة دراسة في شكل تقرير تضمن نتائج مسح أجرته على 400 شركة، والتي سجلت لديها باعتبارها حاصلة على الإيزو 9000 في بريطانيا .وكانت بعض نتائج تلك الدراسة فيما يلي[1]:

– 73%من الشركات مكنتهم نظم جودة الإيزو 9000 من تقديم خدمة أفضل لعملائهم، وأكدت الانسجام بين ما قدم للعملاء وبين توقعاتهم؛

– 69%من مجموع الشركات حسنت الإنتاجية؛

– 86%من مجموع الشركات حسنت السيطرة الإدارية؛

–67%من مجموع الشركات كان مدخل الإيزو 9000أساسيً ا للتهيئة والحفاظ على نظم جودة فاعلة،

– 69%منها أوضحت أن الحصول على شهادة المطابقة قد فتح أمامهاأسواقًا كانت مغلقة قبل ذلك.

[1]. أحمد سيد مصطفى: دليل المدير العربي إلى سلسلة9000 ISO مراجعة عبد العزيز جميل مخيمر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1997 ص.18.

ومنه أن مواصفات إدارة الجودة وفقًا للإيزو 9000 تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة من الناحية الاقتصادية، من خلال ما تقدمه من فوائد كبيرة لخدمة هذا الجانب، ومن أهمها :تحسين الأداء الإنتاجي وزيادة الإنتاجية، وتحسين أداء الأفراد، وتخفيض التكاليف، وترشيد استخدام الموارد والطاقة، وتحقيق الميزة التنافسية، وزيادة الحصة السوقية (أسواق محلية ودولية)، وتحقيق ثقة ورضى العملاء ومسايرة تطلعاتهم، وبالتالي زيادة الربحية .وعليه تساهم تلك الفوائدمجتمعةً في تحقيق قيمة مضافة مستدامة للمؤسسة تعود على الاقتصاد الوطني (المساهمة في الناتج الإجمالي وزيادة الدخل القومي...وغيرها).

المطلب الثاني: مواصفات ISO 14000 كمدخل لتحقيق البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية

إن الغاية الأساسية التي من أجلها تم وضع إدارة بيئية وفقًا للمواصفة القياسية الدولية ISO14000 هي تهيئة وتأهيل المؤسسات للتعامل مع القضايا البيئية وإدارتها، ضمن سياسة واضحة تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة، وبما يعزز تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تمكين المؤسسة من التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة؛
- مساعدة المؤسسة على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بالإدارة البيئية؛
- إرشاد المؤسسة بمتطلبات واشتراطات وكذا القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالبيئة؛
- تشجيع المؤسسة للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بالسلامة البيئية؛

بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم دوافع المؤسسة في الحصول على شهادة الإيزو 14000 وهي:[2]

-المتطلبات التعاقدية: تعد علاقة المؤسسة بالموردين عنصرًا مهمًا للإدارة البيئية الخارجية وفقا لمواصفات الإيزو 14000 حيث تقيم المؤسسة الأداء البيئي للموردين لتحديد احتمال وجود مسؤولية في إدارة العمل معهم، وتستطيع تشجيع المورد أو الطلب منه في تحقيق أداء بيئي محسنوغالبًا ما يتم إشراك الموردين في عملية التصميم .وبذلك أصبحت ضرورة الضغط على الموردين وسيلة لتحسين أدائهم البيئي واثبات مسؤوليتهم تجاه البيئة.

- المتطلبات الحكومية: تؤدي الدولة دورًارئيسيًا ومهمًا في تعزيز تحسين الأداء البيئي من خلال الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والأنظمة البيئية والتحفيزات، وعلى سبيل المثال إعطاء تحفيزات كبيرة للمؤسسات التي تراعي حماية البيئية، وتضيق بالضرائب على التي تلوث البيئة، كما تدعم الحكومات الشركات للحصول على شهادة المطابقة لمواصفة الإدارة البيئية الايزو 14000 بسب الدور الذي تلعبه كبديل عن الأنظمة والتشريعات المتشددة والمكلفة .وفي

[1]. انظر كل من:

- صلاح الدين عباس: نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية أيزو14000، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص.149.

- Paolo Baracchini : guide de gestion environnementale pour l'entreprise, Quels sont les avantages possibles d'une certification ISO 14000?, Ressources entreprises, canada, 2008, P. 19.

- Cabinet Paul, L'impact Economique et L'efficacité Environnementale de la Certification ISO14000 des Entreprises Industrielles, Service économie, ADEME, France, 2000. P. 70

[2]. صلاح الدين عباس، مرجع سابق، ص. 180.

الدول النامية على وجه الخصوص فإن استخدام هذه المواصفة يعتبر كطريق لتعزيز الأنظمة والتشريعات التي قد لا تكون موجودة في الأصل.

-تقليل التعددية والتكرار: نتيجة لزيادة الاهتمام بالجوانب البيئية، وزيادة عدد الأنظمة والتعليمات البيئية، أضحى التوجه طريقًا نحو قبول المواصفة الدولية الايزو 14001لتقليل عدد مرات التدقيق البيئي التي تجري على المنتوجات والخدمات، فضلا عن تجنب المتطلبات المتعارضة، مما يؤول إلى تحقيق وفورات في الكلفة للفحوصات المتعددة، والالتزامات التي تفرض على المؤسسات نتيجة تباين القوانين والتعليمات والأنظمة، وذلك للمخاطرة التي تكمن في المقاييس المحلية ضمن المجال البيئي، والتي تشكل عائقًا في وجه التجارة الدولية؛

– التوجه نحو أسواق بيئية أساسها المنتجات الصديقة للبيئة ومستهلك سلوكه الشرائي بيئي؛

– تحقيق مزايا داخلية للمؤسسة تساعد على تحسين الأداء من الناحية البيئية.

إن حصول المؤسسات الاقتصادية على شهادة المطابقة لمواصفات ISO14000 يترتب عليه إنشاء نظام إداري متكامل لضبط كافة العمليات، مع بيان آلية المراجعة والمراقبة والقياس وتعزيز فرص التحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية للمؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الفوائد والمزايا التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

– تحسين صورة المؤسسة، مما يزيد من سمعتها الحسنة؛

– زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية وتحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج، حيث تحقيق المؤسسة ذات السلوك البيئي الصحيح ميزة تنافسية على الآخرين في السوق الواعي بدرجة كبيرة بسلامة البيئة وحمايتها؛

– دمج الاعتبارات البيئية ضمن الإدارة وعمليات صنع القرار في المؤسسة؛

– تسهيل التعرف على مدى تطبيق المؤسسة للالتزامات والمعايير البيئية المحددة سلفًا؛

– الاقتصاد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛

– الاستعداد والاستجابة للطوارئ التي من المتوقع حدوثها؛

– التحسين والتطوير المستمر لنظام أداء العمليات المختلفة بالمؤسسة للمحافظة على البيئة؛

– تحسين قنوات الاتصال بين المؤسسة والجهات الرسمية الحكومية المتخصصة، والجهات غير الرسمية المتمثلة في جماعات الضغط المتعددة ومن أبرزها جمعيات حماية المستهلك والبيئة؛

– اكتساب تقدير واعتراف الجهات الإقليمية والدولية، مما يفتح أسواق التصدير؛

– تحسين الأوضاع البيئية للعاملين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات؛

– رفع وزيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة.

– تفادي الخسائر المادية والاقتصادية خاصة تلك الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية أو تلك المتعلقة بتكاليف التأمين؛

– التقليل من حدة مراقبة وكالات حماية البيئة للمؤسسة، لأن اعتمادها لهذا النظام يدل على أنها تحترم قوانين البيئة، وهذا ما يساعد أيضا في التقليل من نسبة الضرائب المفروضة على المؤسسة والاستفادة من ذلك ماليا؛

– زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التطابق، والذي يقود إلى تقليل الهدر، والوقاية من التلوث وإحلال المواد، وتقليل التكاليف، من خلال إعادة الدورة والبرامج الأخرى المشابهة، وكذلك الإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات الشركة؛

– زيادة الأرباح والناجمة عن الفوائد السابقة، حيث أن منع المشاكل البيئية عن طريق نظام الإدارة البيئية وفقًا للإيزو 14000أقل تكاليف من إعادة الإصلاح؛

– ضمان تمويل تنمية المشروعات الجديدة، والحصول على رأس مال بكلف منخفضة من طرف المؤسسات المالية المناحة، حيث أنه في العديد من بلدان العالم وخاصة المتقدمة منها، لا يتم تقديم القروض إلا بعد التأكد من مطابقة أنشطة المؤسسة للبيئة؛

– تحسن الأداء البيئي من خلال تقليص معدل الانبعاثات للهواء، وتقليل كمية النفايات المضرة بالمياه والتربة، وترشيد استخدام الطاقة والموارد الطبيعية، وإعادة استخدام المخلفات.

– تعزيز التوافق مع التشريعات والالتزام بالقوانين :إذ ان الالتزام بمواصفات الإيزو 14000 يعمل على التحسين من إدارة التوافق مع التشريعات والتعليمات والقوانين ذات العلاقة بالمؤسسة، ويشكل شبكة أمان تحميها من المسؤولية القانونية لاسيما فيما يخص الجوانب البيئية بسبب تنامي وتصاعد التشريع البيئي في إطار متطلبات التنمية المستدامة .وقد كشف مسح أجري على المؤسسات الأمريكية المتحصلة على شهادة الإيزو 14000 ، أن معظمها قد خفضت من كلف التدقيقات والغرامات التي كانت تقوم بها الوكالات الحكومية، بالإضافة إلى الحصول على تحفيزات بفضل توافقها مع التشريعات والتعليمات والقوانين البيئية؛

كما بينت إحدى البحوث أن تبني وتطبيق مواصفات الايزو 14000 في المؤسسة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية يمكن تقسيمها إلى بيئية واجتماعية واقتصادية:[1]

-الآثار البيئية : وتتضمن حماية الأنظمة البيئية الطبيعية، والاستخدام العقلاني والكفء للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة...وغيرها، والتقليل من كمية النفايات وإعادة استخدام المواد مما يساهم في تخفيف حدة التلوث البيئي الحاصل والمتزايد.كما قد يساهم تبني الإدارة البيئية وفقًا لمواصفات الإيزو 14000 بالمؤسسة في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة، وذلك من خلال توفير الأسس الداعمة لتلك الجهود؛

– الآثار الاجتماعية: وتشمل تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان والناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الصناعية، ومنع الإصابات بأمراض أضرار تلوث البيئة الداخلية للمؤسسة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف علاج الأفراد من هذه الأمراض، وتحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة ما يمكنها من كسب ودهم ودعمهم.

[1]. رغد منفي الدليمي: إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفة الدوليةISO 14000 ، دراسة حالة مصافي الوسط العراقية، جامعة بغداد، العراق، 2001، ص. 91.

– الآثار الاقتصادية: تتمثل في تحقيق وفورات في التكاليف، منها الوفورات الناتجة عن تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الأخرى، والوفورات الناتجة عن إعادة دوران المنتجات، والتخفيض في تكاليف التخلص من النفايات، والتقليل من الغرامات التي تفرض على المخالفات، والتخفيض في الجزاءات التي تتكبدها المؤسسة عن أنشطة مسببة للتلوث، وتخفيض في معدلات المسؤولية التأمينية والمخاطر، فضلا عن تخفيض التعويضات القانونية نظير الأضرار البيئية والحصول على تحفيزات مالية من الحكومة نظير حرصها على حماية البيئة وصيانة مواردها. بالإضافة إلى ذلك يمكن تحقيق زيادة في الإيرادات من خلال زيادة في أسعار المنتجات الخضراء لانها تباع بسعر أعلى من سواها.

كذلك توجد أيضًا فوائد ملحقة بمنتجات المؤسسة وخدماتها (المنتجات الصديقة للبيئة)، حيث يعتبر طلب السوق على المنتجات أو الخدمات المسؤولةبيئيً ا أو مقاطعة الضارة منها سببا مباشرا لزيادة الوعي البيئي لدى المؤسسات، والذي يدفعهم للعمل على تقليل المؤثرات البيئية، وذلك من خلال الاهتمام الجدي بالجوانب البيئية في تصميم المنتوج وإنتاجه وتغليفه وتوزيعه، حتى إمكانية إعادة استخدام مخلفاته بعد الاستهلاك. وهذا ما تساعد في تحقيقه مواصفات الإدارة البيئية وفقًا للإيزو 14000 من خلال تطبيق أسلوب إدارة وتقييم دورة حياة المنتج **Product Life – Cycle** الذي يمكن استخدامه أثناء تحليل الجوانب البيئية الخاصة بمنتجات أو خدمات المؤسسة، مما يؤدي إلى التحسين المستمر في مواصفات المنتجات من حيث الجودة البيئية.

وبالتالي فإن حصول المؤسسة على شهادة المطابقة للمواصفة قد يجعل من منتجاتها أو خدماتها غير مضرة بالبيئة، وهذا ما يمثل ميزة تنافسية لها كونها تبين مقدار اهتمامها بالجوانب البيئية، مما يجعل المستهلكين يقبلون على منتجات المؤسسة، وذلك ما من شأنه أن يعطيها الحصة السوقية الأكبر، حيث تشير أحد الدراسات الألمانية إلى أن الحصة السوقية في ألمانيا لشركة SONY العالمية انخفضت بنسبة 11%في مجال التلفزيونات مقابل زيادة بنسبة 57 %لشركة NOKIAوذلك بسبب نشر مجلة المستهلك الألمانية تقييمًا حول التلفزيونات كانت فيه المنتجة من طرف NOKIA الأفضلبيئيً ا.

وفي هذا المجال أيضًا تشير معظم الدراسات الدولية إلى أن الجمهور يفكر بالحماية البيئية بشكل ايجابي، كما أظهرت أن أكثر من 80 %من الزبائن يستخدمون معيارًابيئيً ا ضمن سلوكهم الشرائي، مما يدعم فكرة ان السلع المتوافقة مع البيئة أصبحت مؤشرًاأساسيً ا لسلوك الشراء[1].

بالإضافة إلى ما سبق، فإن مواصفات الإيزو ISO14000 تعمل على تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء، مما يعني أن تلك المؤسسات سوف تدير الموارد البيئية بشكل يقلل الهدر والإستنزاف، ويجسد الأهداف البيئية المخططة.

كذلك فإن عملية الرقابة التي تفرضها تلك المواصفات على سلوك العاملين في المؤسسة سوف يرسخ التزام المؤسسة بالأخلاق البيئية، من خلال السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرائق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل، والمساعدة على تدريب العاملين قدر تعلق الأمر بدورهم في حماية البيئة.

---

[1]. انظر كل من:

– رغد منفي الدليمي، مرجع سابق، ص.53.

- Corbett Lawrence, Culter Denise : Environmental Management Systems in the New Zealand Plastics Industry, international journal of operations and protection management, 2000, P. 2.

هناك دراسة أخرى نشرتها الوكالة الفرنسية للتقييس Afnor سنة2008 ، والتي استهدفت تقييم العشر سنوات التي تلت من صدور المواصفة القياسية ISO14000 وأثارها على المؤسسات التي تبنتها، وكانت من أهم نتائج هذه الدراسة الوقوف على الفوائد التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم10: يبين أهم فوائد التي تجنيها المؤسسة من حصولها على شهادة التقييس ISO14000

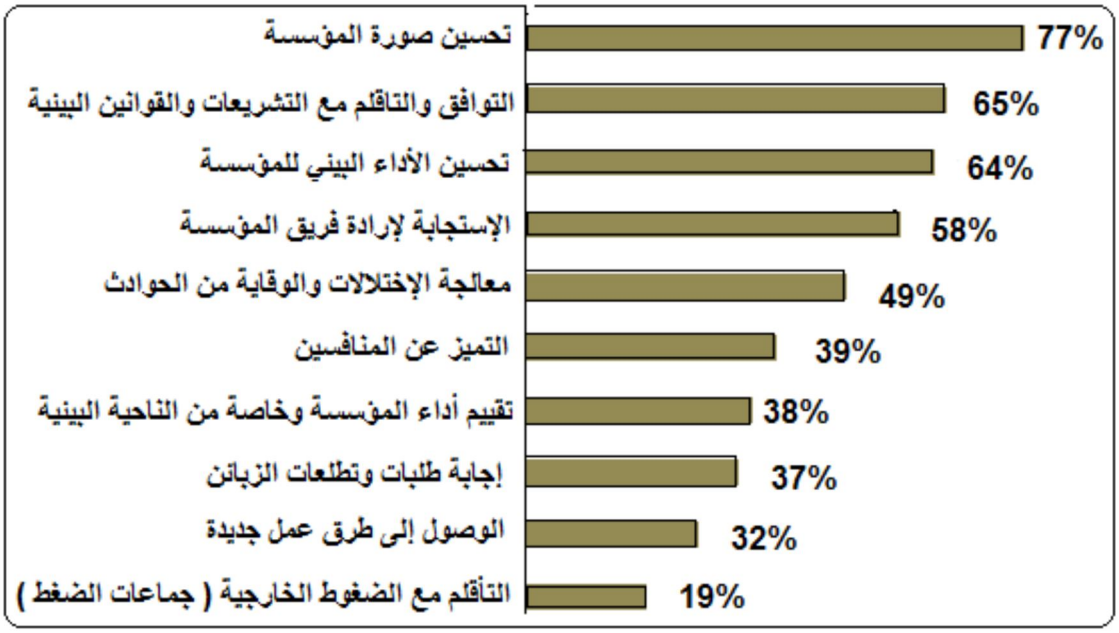

المصدر: www.afnor.fr

من الشكل وبناء على ما تقدم يمكن القول إن لمواصفات الإدارة البيئية وفقًا للإيزو 14000 مساهمة جلية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية- وهذا طبعًا بعد حصولها على شهادة المطابقة- ، وذلك من خلال ما تقدمه من مزايا كبيرة أهمها :المساهمة في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، ومحاولة التقليل من التلوث البيئي، وإدماج الاعتبارات البيئية في دورة حياة المنتج، والمساهمة في إعادة استخدام المخلفات، ومساعدة المؤسسة في التوافق والتأقلم مع التشريعات والالتزامات القانونية سوى كانت محلية أو إقليمية أو دولية تخص حماية البيئة. هذا بالإضافة إلى ما يقدمه نظام الإدارة البيئية ISO14000 من أسس تبدأ بوضع السياسة البيئية ومن ثم الأهداف والغايات مرورًا بضبط العمليات والقياس والتقييم وصولا إلى المراجعة، وهذه العملية كلها تتم بصورة دورية ومستمرة، مما يؤدي إلى التحسين والتطوير المستمرين للأداء البيئي للمؤسسة.

المطلب الثالث: مواصفات ISO 18000 وISO 26000كمدخل لتحقيق البعد الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر كل من مواصفتي الايزو 26000و 18000 كأساس لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال:

1. منافع المؤسسة المتأتية من تبني المواصفة الإرشادية للمسؤولية الاجتماعية ISO26000

عند تبني المؤسسة لمجالات المسؤولية الاجتماعية وفقًا للمواصفة ISO26000 ستحقق العديد من الفوائد المهمة، والتي من أبرزها: [1]

- جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- تعزيز سمعة المؤسسة وتحقيق ثقة أكبر للجمهور بتعزيز الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتحسينه؛
- تحسين وتنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية؛
- تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين والاهتمام بحقوقهم المختلفة؛
- تحسين اعتمادية ونزاهة التعاملات من خلال المشاركة السياسية المسؤولة، والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد؛
- منع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات؛
- المساهمة في حيوية المؤسسة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية؛
- المساهمة في المصلحة العامة، وتحقيق رفاهية المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك أشارت العديد من الدراسات إلى الفوائد المتزايدة التي ستجنيها العديد من المؤسسات جراء تبنيها للمسؤولية الاجتماعية وفقًا للمواصفة الايزو 26000 في عملها ضمن استراتيجيتها التنظيمية استجابة للضغوط والتحديات الخارجية والداخلية التي تواجهتها.

لقد أظهرت معظم الدراسات الأكاديمية في مختلف البلدان المتقدمة وجود ارتباط حقيقي وإيجابي ما بين ممارسة النشاطات المسئولةاجتماعيً ا وبين الأداء المالي الجيد للمؤسسات .ولاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1999 أن المؤسسات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية واجتماعية محددة قد فاقت في أدائها المؤسسات المثيلة ممن لم تعلن مثل هذا الالتزام، بمقدار 2 إلى 3 مرات، وذلك بالقياس إلى قيمة أسهمها السوقية.

واتخذت دراسة أخرى مؤشًرا آخر هو حجم المبيعات السنوية أو الأرباح، حيث تبين أن المؤسسات التي تبنت والتزمت بمسئوليتها الاجتماعية قد حققت إنجازًاماليً ا أفضل من تلك التي لم تتبنى مثل هذه السياسات.

وكانت جامعة هارفرد قد قامت بصورة متكررة بإجراء دراسة مقارنة للشركات، حيث أظهرت أن تلك التي تولي اهتمامًا متوازنًا بمختلف فئات المستفيدين Stakholders قد حققت معدلات نمو أكبر بأربع مرات من تلك المؤسسات التي

[1] .عوض سالم الحربي: المسؤولية الاجتماعية في ضوء المواصفة العالمية ISO26000، مرجع سابق، ص.3.

حصرت اهتمامها بالمساهمين، وبالمثل فقد حققت معدلات نمو في التوظيف بلغ ثمانية مرات أعلى من المؤسسات التي ركزت على المساهمين فقط[1].

إن تعاظم تأثير الإعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر، فإن المستهلكين باتوا أقدر على تمييز المؤسسات ذات السمعة الجيدة في مجال المسئولية الاجتماعية، وهو ما يعني أن المؤسسات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبةجتماعي ًا تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية مبيعاتها وخلق التزام أقوى لدى الزبائن بسلعها وخدماتها.

وعليه يمكن القول أن المؤسسات إذا ما تبنت فلسفة المسؤولية الاجتماعية وسعت إلى اعتماد المتطلبات الإرشادية لها وفق معايير الإيزو 26000 فإن ذلك من شأنه المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع، وسيعزز من سمعتها وعلامتها التجارية، كما أن ذلك سينمي درجة الرضا لدى الأفراد العاملين لديها، وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح والاستماع لآراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة تعزز من ريادتها في الأسواق.

2. فوائد المؤسسة المتأتية من تطبيق مواصفة الإيزو 18000 لإدارة الصحة والسلامة المهنية:

تلجأ هذه المؤسسات لكافة السبل الكفيلة بتجنب هذه الحوادث وتقليص المخاطر والأمراض المهنية التي يتعرض لها العمال في إطار أدائهم لمهامهم المختلفة، بغية التحكم ولوجزئي ً ا فيها .حيث نجد من بين أهم السبل التي تسعى العديد من المؤسسات لاعتماد معايير نظام إدارة الصحة وسلامة المهنية OHSAS18000 وفقًا للإيزو رغبة منها في تحقيق العديد من الفوائد التي يمكن تلخيصها في العناصر الموالية:[2]

– تحديد الأخطار المهنية وتقديرها؛

– التجاوب مع القوانين والأنظمة والتشريعات الحكومية ولوائح العمل وغيرها من القوانين الدولية التي تفرضقانوني ً ا على المؤسسة لتوفير متطلبات السلامة والصحة المهنية، وخاصة منها المعايير الدولية التي تصدرها منظمة العمل الدولية؛

– مساعدة المؤسسة على توفير إطار قانوني يفصل المتطلبات الضرورية، ويساعد على تحديد الأخطار العملية ومسبباتها، والعمل على تفاديها؛

– التخفيف من الضغوطات الواسعة من الاتحادات والنقابات العمالية التي تسعى دائما نحو توفير الأجواء المهنية والصحية لأعضائها، من خلال الاتصال المباشر بالإدارة واستخدامها أسلوب المساومات الجماعية في إقرار سبل تأمين بيئة العمل المناسبة والملائمة للعاملين؛

– حماية أفراد المؤسسة من حوادث العمل، بالتخفيض من نسبة حدوث هذه الأخطار، وضمان حقوقهم بتوفير إطار قانوني يقوم بمعالجة هذه الحوادث والأمراض المهنية؛

---

[1].Paul H. Dembinski: Responsabilité sociale des PME – un retour du "paternalisme"?,des 41es Journées romandes des arts et métiers, PME ET RESPONSABIILIITÉ SOCIIALE, Champéry, suisse , 23 et 24 juin 2008, .P. 5.

[2] مليكة علالي: أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو في تنافسية المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة الكوابل ببسكرة، رسالة ماجيستير في علوم التسيير منشورة جامعة بسكرة، الجزائر، 2004، ص.71.

– اتخاذ الاحتياطات اللازمة التي تهيئ بيئة عمل آمنة بالوقاية من المخاطر والتلوث الناجم عن العمل؛

– المحافظة على سمعة المؤسسة أمام العاملين لديها وجمهور المتعاملين معها، من خلال توفير بيئة عمل ملائمة وأجواء مناسبة في مزاولة نشاطاتها الإنتاجية أو الخدمية؛

– إن توفير بيئة عمل أمنة وصحية في المؤسسة يمكن أن يؤدي إلى جدب المهارات والكفاءات العاملة واستقرارها وتقليص دوران العمل، مما قد يخلق هذا الجانب ميزة تنافسية للمؤسسة في الأسواق؛

– زيادة شعور العاملين بالانتماء للمؤسسة التي تعمل على المحافظة عليهم، مما يدفعهم للعمل بإخلاص للوصول إلى مستويات عالية من الأداء، وبالتالي زيادة إنتاجية المؤسسة، وتحقق بذلك تميز تنافسي؛

– تحسين أداء المؤسسة في مجال الصحة وسلامة العمل، بتوفير تعليمات وتوجيهات لإدماج مبادئ إدارة الصحة وسلامة العمل في إدارة الجوانب الأخرى للأداء؛

– التحسين المستمر لإدارة الصحة والسلامة المهنية للعاملين؛

– مساعدة المؤسسة على تخفيض التكاليف التي قد تنشأ عن الخسائر المادية والبشرية الناجمة عن الحوادث العملية؛

– خفض وقت الأعطال الناتجة عن الإصابات والحوادث، وبالتالي زيادة في مستوى الإنتاجية؛

– خفض استهلاك الطاقة أثناء العمليات الإنتاجية وغيرها؛

– خفض تكاليف تخزين المواد وتداولها ونقلها؛

– منع أو تقليل تكلفة الأنشطة المتعلقة بتفريغ أو تداول أو نقل أو التخلص من النفايات؛

– حماية مقومات الإنتاج المادية بالمحافظة على الآلات والأجهزة والمواد من التلف والضياع نتيجة لحوادث العمل؛

– الاقتصاد في نفقات إصلاح وإعادة بناء المعدات والمنشآت التي تتعرض للتلف من جراء الحوادث؛ تحسين الصورة العامة للمؤسسة.

لقد برهنت معظم الدراسات على أن جهود المؤسسات في مجال تحسين ظروف العمل وإشراك العاملين في عملية صنع القرار تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الأخطاء، ووجدت كذلك أن برامج الرعاية الصحية تزيد إنتاجية العاملين وتخفض كلفة التغيب عن العمل أو تركه، وتقلل دعاوي الإصابة بالإعاقة أو الدعاوي الخاصة بالرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات التي ترتبط سمعتها بممارسات ملتزمةاجتماعي ًا من ناحية السلامة والصحة المهنية تكون في موقع أفضل لاجتذاب الكفاءات والعمالة الماهرة، كما أنها تكون أقدر على الاحتفاظ بالعمالة، مما يعفيها من التكاليف المرتبطة بسرعة دوران العمل مثل إعادة التوظيف والتدريب.

إذن ما يمكن استنتاجه من خلال ما سبق ذكره، هو أن مواصفات الإيزو 18000 لإدارة الصحة والسلامة المهنية تحتوي على نظام للتسيير، يسعى لحماية أفراد المؤسسة من الحوادث والأمراض المهنية، وتوفير بيئة عمل نظيفة من الملوثات وآمنة من الحوادث، وضمان حقوقهم في حال تعرضهم للحوادث والأمراض المهنية، الشيء الذي سيساعد من دون شك على تحسن ورفع مستوى أداء العمل بالمؤسسة .وبالتالي فهذه المواصفة تساهم تحقيق سلامة وأمن ورفاهية الأفراد داخل المؤسسة، والتي تدخل ضمن مسؤوليتها الاجتماعية في إطار مقتضيات وأولويات التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: التحسين المستمر كآلية للاستخدام المتكامل لمواصفات الايزو لتحقيق التنمية المستدامة.

إن التحسين المستمر هو التغيير للأفضل والتحسين المتواصل، حيث ينصب عمله في جعل كل مظهر من مظاهر العمليات محسناً، ومحاولة الوقوف على كافة التغييرات التي تحدث أثناء العمل، وما هي العمليات او المشاريع التي تحتاج إلى التحسين والتطوير لذلك يسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحاول المدخلات إلى مخرجات على أساس متواصل، فهو عملية شاملة تتضمن كافة أنشطة المؤسسة سواء المدخلات أو عمليات التحويل أو المخرجات وحتى انتقال المخرجات إلى العميل، حيث قد ينتج عن عملية التحسين المستمر تخفيض في المدخلات أو زيادة في المخرجات أو تحسين جودتها أو ارتفاع في مستوى رضا العاملين أو رضا العملاء، بالإضافة إلى ذلك فإن الهدف من التحسين المستمر هو زيادة مستوى رضا الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء الداخليين أو الخارجيين. كما تقوم فلسفة التحسين المستمر على مواصلة التطوير مرة تلوى الأخرى، فهو يأخذ شكل سلسلة ذات حلقات مترابطة مع بعضها البعض، فالكثير من الأفكار البسيطة في العمل تؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير مكاسب كبيرة للمؤسسة وهناك عناصر عديدة تتفاعل فيما بينها لتعمل ضمن طريقة التحسين المستمر في المؤسسة، أهمها التركيز على العملاء وروح التعاون وعمل الفريق، التزام الإدارة، علاقات الإدارة مع العاملين واستخدام التكنولوجيا.

إن منهج التحسين المستمر هو قاعدة وآلية أساسية لأسلوب عمل الاستخدام المتكامل لمواصفات الإيزو المعنية بتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، ذلك لأن أنظمة مواصفات الإيزو ISO9000، ISO14000، ISO18000، المدعمة بالمبادئ التوجيهية للمواصفة ISO26000 تسعى من أجل التحسين المستمر.[1]

فنظام ISO9000 يعمل من أجل التحسين المستمر لاستغلال الموارد وتقليل الفاقد وتحقيق الجودة المطلوبة التي تلبي متطلبات وتطلعات الزبائن ومن ثم تحقيق رضاهم، أما نظام ISO14000 يسعى من خلال متطلباته إلى التحسين المستمر للنواحي المتعلقة بحماية البيئة بالتقليل من التلوث وتحسين الأداء البيئي، أما بالنسبة لنظام OHSAS18001 وفقا للايزو فهو يعمل لتحقيق التحسين المستمر في إدارة الصحة والسلامة المهنية للعاملين من خلال تقليل الحوادث والمحافظة على صحة الأفراد التي هي جزء مهم من الجوانب الاجتماعية في المؤسسة[2].

كما أن عملية التحسين المستمر تتطلب تفاعل ثلاث عمليات رئيسة هي مراجعة الإدارة ونظام التدقيق وأعمال التصحيح، وهذا ما تحتويه متطلبات أنظمة المواصفات الايزو 9000، الايزو 14000، الايزو 18000.

والشكل الموالي يمك توضيح فلسفة التحسين المستمر ودورها في التنمية المستدامة.

[1] . الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص.163.

[2] .Pascal Robert, Mathieu Weil : LES FONDEMENTS DE LA QUALITE, Séminaire International, Qualité en Recherche et en Enseignement Supérieur, IAV Hassan II – Rabat, Maroc 31 mai et 1er juin 2007, P. 20.

الشكل رقم11: ألية التحسين المستمر واستخدام المتكامل لمواصفات الايزو لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة

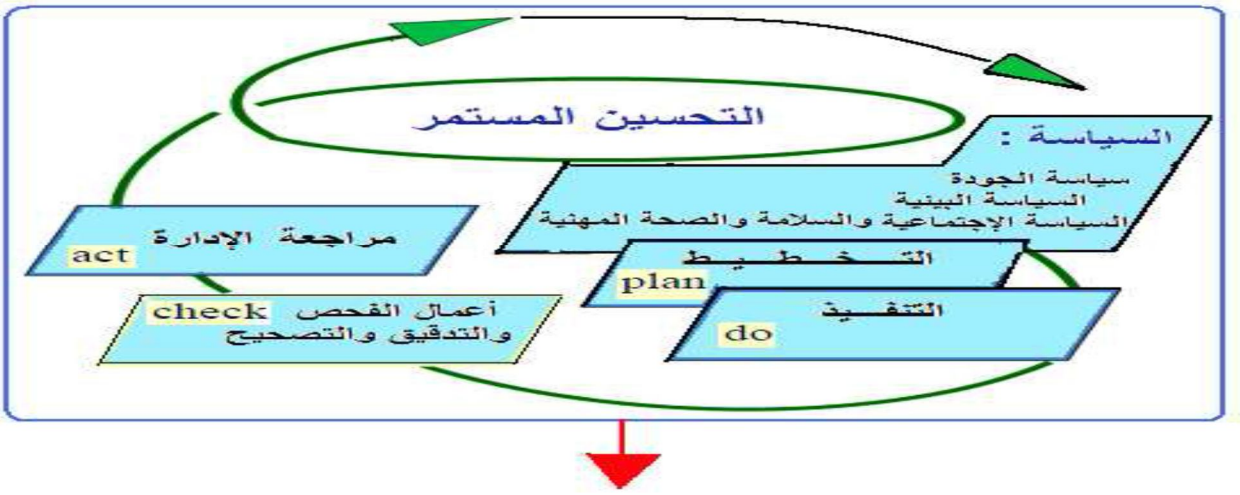

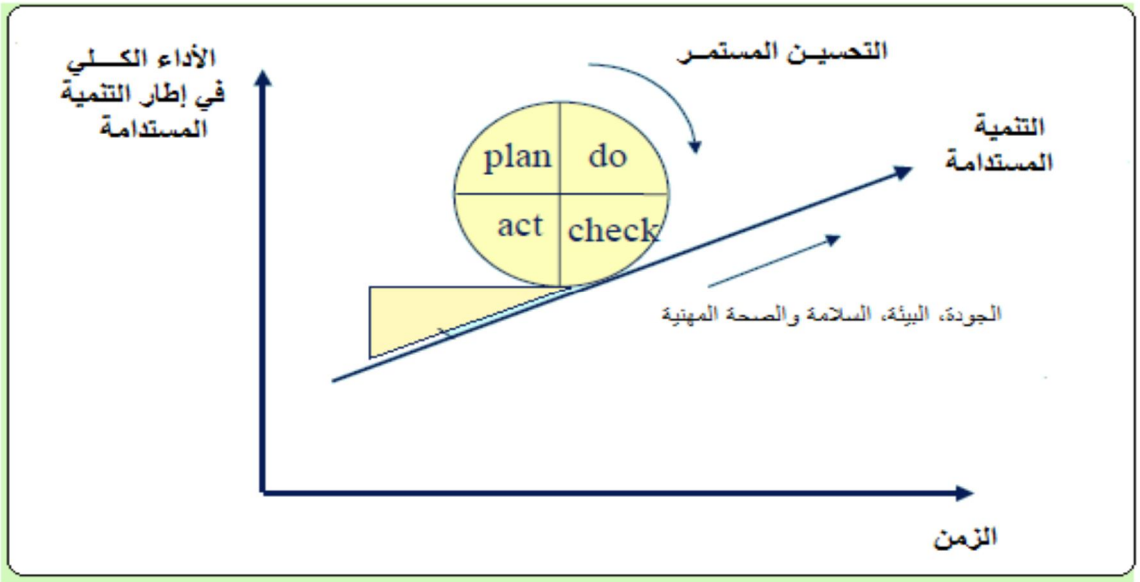

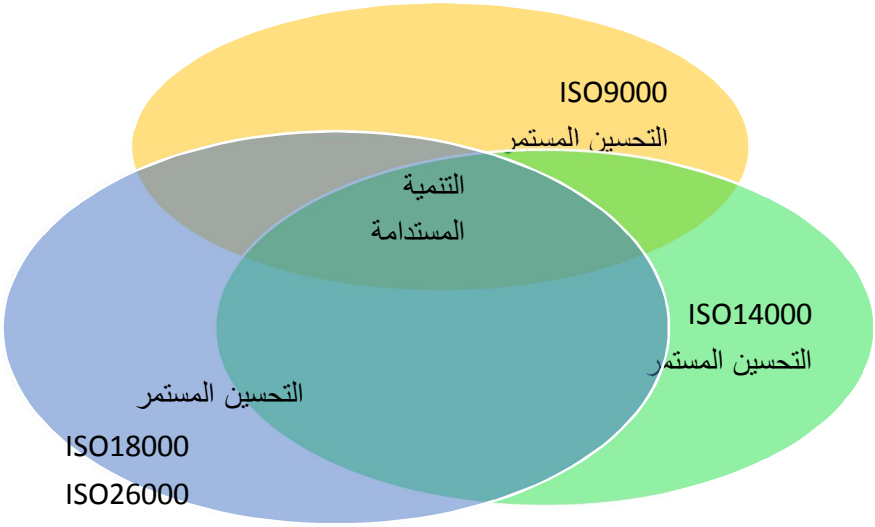

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

– Stéphane MATHIEU, Zoom sur l'approche développée au travers de l'ILO-OSH 2001, Atelier Santé, Sécurité et Développement Durable : un management qui « assure » CCI des Deux-Sèvres, Niort, AFNOR, 2008, P. 23.
- Groupe AFNOR, Développement durable et entreprises, Op.cit, P. 81.

وبالتالي فالأنظمة ISO9000، ISO14000، ISO18001، تعمل جنبا إلى جنب من أجل أن تشكل مجتمعة نظام متكامل في المؤسسة يعمل على التحسين والتطوير المستمرين لأبرز مرتكزات التنمية المستدامة، من ثم يساهم في تحقيقها.

خلاصة الفصل الثالث:

إن استخدام المؤسسة الاقتصادية للمواصفات والمعنية بتجسيد وتكامل أبعاد التنمية المستدامة فيها يساهم في بناء نظام متكامل للإدارة ناتج عن تطبيق أنظمتها (OHSAS18001، ISO14001، ISO9000) يعمل على إدماج الاعتبارات والرهانات البيئية والاجتماعية علاوة عن الاقتصادية للتنمية المستدامة ضمن الأولويات الإستراتيجية والاهتمامات التسييرية للمؤسسة. بالإضافة إلى أن هذا النظام الناتج يعمل وفق منهجية التحسين المستمر، والتي بدورها تساهم في تحقيق التطوير والتحسين المتواصل لجوانب التنمية المستدامة في المؤسسة.

ومنه حصول المؤسسة الاقتصادية على شهادات المطابقة لمواصفات الإيزو (إدارة الجودة، ISO9000، الإدارة البيئية ISO14000، إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO18000، المسؤولية الاجتماعية ISO26000)، الالتزام بالاستخدام والتطبيق المتكامل والمستمر لها، من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. إذ أنها باعتمادها لهذه المواصفات تكون قد أخذت بعين الاعتبار أبرز الجوانب التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة. والشكل رقم 11 قد لخص لنا علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة.

الفصل الرابع: المؤسسة الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية

تمهيد

في ظل تفاقم عبء الديون الأجنبية التي أرهقت كاهل الخزينة العمومية للجزائر بعد انخفاض أسعار البترول و على إثر ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية العالمية و بروز التقسيم الدولي للعمل، اتجهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى اتخاذ عدة تدابير إصلاحية هيكلية تجسدت معالمها منذ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 وما تبعها من تطبيق لسياسات مالية ونقدية انكماشية أدت إلى تحقيق التوازنات الكلية سنة 1998 على الرغم من بقائها مرهونة بعدة تحديات جديدة خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ووصول الجزائر الى مرحلة متقدمة في مفاوضات انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه و بحكم أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تشكل قاطرة التنمية في كثير من دول العالم لما تتميز به من مرونة الإدارة و القدرة على التحكم في شروط الإنتاج والسيطرة على قوى العرض والطلب فإننا نرى أنّ المدخل الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الأسواق الدولية خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة الاوروجزائرية حيز التطبيق، يتمثل في الاهتمام البالغ بتأهيل هذه المؤسسات ومنحها الدور القيادي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين و دعم قدرتها التنافسيةإكسا ِ بها عناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي والارتقاء بالإنتاج الوطني إلى أعلى معايير الجودة العالمية. وسوف نتطرق في هذا الفصل الى العناصر التالية:

- التكتلات الاقتصادية؛ بالتركيز على تكتل الاتحاد الأوروبي؛
- برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي MEDA[1].

[1]MEDA 1 : Mise à Niveau Euro Développement Algérie (2003-2007), MEDA2 : Mise à Niveau Euro Développement Algérie (2008-2013)

المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية

يشهد عالم اليوم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، حيث جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية، من تطور وتحرير التجارة العالمية، وتعاظم حجم وأنشطة الشركات عابرة القومية، وارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وبروز تكتلات اقتصادية... وبالتالي تعدد أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول المعمورة. كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات، وسرعة تحريك رؤوس الأموال. كما جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

ان ابرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي كان وعيا منها بان الانفتاح إيجابا على الاقتصاد العالمي، يتطلب دعائم خارجية تساعده على تخطي التحديات التي تفرضها الظروف الاقتصادية الراهنة. وسوف نتطرق في هذا المبحث الى:

-التكتلات الاقتصادية كشكل من أشكال التحالف على مستوى الدول لمواجهة المنافسة؛

- نموذج تكتل الاتحاد الأروبي؛

- اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية.

المطلب الأول: التكتلات الاقتصادية كشكل من أشكال التحالف على مستوى الدول لمواجهة المنافسة

في ظل احتدام حدة المنافسة على المستوى العالمي، تسعى الدول إلى الحفاظ على نصيبها من الأسواق العالمية، وتعظيم مكاسبها؛ من خلال الدخول في تحالفات دولية تأخذ شكل تكامل اقتصادي، وإقامة مناطق للتبادل الحر.

1. معنى التكامل الاقتصادي:

يمكن أن نميز ضمن مفهوم التكامل الاقتصادي ما بين عدة تكاملات، تختلف باختلاف درجة هذا التكامل. فالتكامل يبدأ بإزالة التعريفات والحواجز الجمركية ما بين بلدين أو أكثر، لينتهي بإيجاد سياسات اقتصادية مشتركة ما بين البلدان المنتمية لنفس التكتل.

1.1.تعريف التكامل الاقتصادي:

ليس من السهل حصر مفهوم التكامل الاقتصادي، ذلك أنّ هذا المفهوم قد تعددت تعاريفه. وعموما يمكن تعريف التكامل الاقتصادي بالنظر إلى الوسائل المعتمدة لتحقيقه، في حين يمكن تعريفه من ناحية أخرى بالنظر إلى الأهداف التي يرمي إليها.

فالتكامل الاقتصادي هو اتفاق ما بين دولتين على الأقل لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان.

من التعريف السابق نجد أن التكامل الاقتصادي يمر بمرحلتين:

- مرحلة وضع التراتيب اللازمة، للقضاء على عوامل التمايز بين اقتصاديات الدول المنتمية إلى هذا الاتفاق.

– مرحلة متقدمة من التكامل تتميز بغياب أشكال التمييز المختلفة بين اقتصاديات الدول المنتمية للتكامل الواحد.

يمكن القول أنّ التكامل الاقتصادي يشترط إزالة الحواجز والقيود التجارية والنقدية التي تقوم ما بين دولتين أو أكثر. [1]

ويصبو التكامل الاقتصادي إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصاديات للبلدان الداخلة في التكامل، قصد الحصول على الحد الأقصى للعمل والإنتاج والتطوير في البلدان المتكاملة. [2]

2.1.شروط التكامل الاقتصادي: إنّ نجاح التكامل الاقتصادي ما بين مجموعة من البلدان، يشترط مجموعة من الشروط؛ نلخصها في النقاط التالية:

– الانتماء لنظام واحد أو إيديولوجية واحدة. هذا الأمر ظهر جليا في أشكال التكامل التي عرفتها البشرية. فدول الكوميكون سابقا، كانت تحمل توجها سياسيا، اقتصاديا وثقافيا واحدا، وكذلك الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة.

– تقارب مستوى تطور النشاط الاقتصادي في الدول المنتمية للتكامل الواحد، وهذا بالنسبة لمختلف القطاعات.

3.1.أشكال التكامل الاقتصادي: لقد أظهرت التجارب المختلفة أنّ التكامل الاقتصادي ما بين البلدان يمر بدرجة دنيا، ليصل إلى درجات واسعة. فهذا التكامل قد يبدأ بتخفيض التعريفات الجمركية على السلع المتبادلة بين دولتين أو أكثر، ليصل إلى إزالة كافة القيود بينها، وصولا إلى حالة من تنسيق سياساتها الاقتصادية.

يرى المفكر الاقتصادي بيلا بلاسا أن التكامل الاقتصادي يتخذ خمسة أشكال، هي:[3]

– منطقة التجارة الحرة: وهي وضع تكون فيه التجارة حرة ما بين البلدان المنتمية للتكامل الاقتصادي، وفي ظل هذا الوضع تلغى القيود الجمركية والكمية ما بين أعضاء هذا التكامل، علما بأن كل دولة من الدول المنتمية لمنطقة التجارة الحرة تتعامل بطرق مختلفة مع بقية الدول التي لا تتبع لهذا التكامل. وكمثال على منطقة التجارة الحرة نذكر منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو ما يعرف اختصار بالنافتا (NAFTA).

– الاتحاد الجمركي: في هذه المرحلة المتقدمة من التكامل، تلجأ الدول زيادة على الأمور المحددة في إطار منطقة التجارة الحرة إلى تنسيق جهودها مع بقية العالم الخارجي، وذلك بتوحيد تعريفتها الجمركية تجاه بقية الدول.

– السوق المشتركة: في هذا الإطار يتم إلغاء التعريفة الجمركية والحواجز التي تعرقل انتقال عوامل الإنتاج المختلفة. ويمكن القول أن السوق المشتركة هي عبارة عن اتحاد جمركي متطور، والتطور هنا يخص حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول المنتمية لنفس السوق. فإضافة إلى تحرير تجارة السلع والخدمات، نجد أنه في ظل السوق المشتركة تكون حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال مضمونة. وأحسن مثال على هذا النوع من التكامل الاقتصادي هو السوق الأوروبية المشتركة، قبل أن تصل إلى درجة الاتحاد الأوروبي.

---

[1] .فؤاد أبو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، مصر، 2004، ص. 6.

[2]. سمير التنير: التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، ط2، بيروت، لبنان، 2001، ص. 18.

[3]. نفس المرجع، ص. 27.

– الاتحاد الاقتصادي: بالإضافة إلى الأمور التي تحققت في ظل السوق المشتركة فإن الاتحاد الاقتصادي هو وضع يتميز بلجوء الدول المنتمية لنفس التكامل إلى تحرير حركة السلع ورؤوس الأموال، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية لتلك الدول، وصولا إلى تكامل نقدي وتوحيد للسياسات التجارية والاجتماعية، بالإضافة إلى توحيد سياسات التوزيع.

– الاتحاد الاقتصادي الكامل أو التام: في ظل هذا الشكل من أشكال التكامل تصل البلدان المنتمية لنفس التكامل إلى وضع سياسة اقتصادية واحدة، إضافة إلى توحيد العملة، ويقوم كل بلد بتنفيذ تلك السياسة، خاضعا في ذلك لرقابة هيئة عليا. وأحسن مثال على هذا النوع من التكامل ذلك التكامل الذي تعرفه أوروبا في الوقت الحالي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التنسيق في مجال السياسة الاقتصادية يشمل جوانب الإنتاج، التبادل التجاري والمسائل النقدية، إضافة إلى الأمور التي تحكم الشؤون المالية وحتى الاجتماعية.

هكذا نلاحظ أنّ التكامل الاقتصادي يبدأ صغيرا في شكله، ثم يكتسب مع مرور الوقت في ظل توافق السياسات الاقتصادية للبلدان المهتمة بذلك التحالف، إضافة إلى استفادة تلك الأطراف من منافع التكامل، إلى أن يصل إلى أقصى درجاته، المتمثلة في توحيد السياسات الاقتصادية في إطار اتحاد اقتصادي كامل.

2. النتائج المترتبة عن تطبيق التكتلات الاقتصادية:

1.2. الآثار التحويلية والإنشائية للتكتل الاقتصادي:

يترتب عن تطبيق التكتلات الاقتصادية ما بين الدول المختلفة جملة من الآثار، تمس بشكل خاص الجانب التجاري. فمن المعروف أنّ العلاقات التجارية ما بين دول التكتل الاقتصادي الواحد تقوم على مبدأ الحرية. فالتكتلات الاقتصادية تجعل البلدان المنتمية تتعامل فيما بينها، وهو ما يعني التخلي عن التعامل التجاري مع دول خارج التكتل. هذا العامل بقدر ما فيه من منافع لبعض الأطراف التي تجد نفسها متمتعة بميزة تنافسية، فرضها الاتحاد بين تلك الدول. لكن الملاحظ أن بعض الدول قد تتضرر، في بعض الجوانب، من جراء تطبيق التكتلات. بمعنى أن بعض الدول قد تجد نفسها مضطرة، في إطار التكتل، أن تضحي ببعض المنافع، مقابل حصولها على منافع أخرى. إنّ التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى حالة من التخصيص غير الأمثل للموارد على المستوى العالمي. فعندما يلجأ بلد ما إلى استيراد سلعة من بلد آخر ينتمي إلى نفس التكتل، فإن ذلك الاستيراد قد يتم بأسعار أعلى من أسعار نفس السلع المباعة من طرف بلدان أخرى لا تنتمي للتكتل محل الاعتبار، وهو ما يعرف بالأثر التحويلي للتجارة الخارجية.

من ناحية أخرى نجد أنّ إزالة الحواجز والرسوم ما بين الدول المنتمية لنفس التكتل، من شأنه أن يقلل من تكاليف إنتاج المنتجات؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم المبادلات ما بين تلك الدول، وهو ما يعرف بالآثار الإنشائية (الخلقية).

نستنتج مما سبق ذكره، أنّه إذا كانت الآثار الخلقية (الإنشائية) أكبر من الآثار المترتبة عن تحويل المبادلات التجارية من أطراف خارج التكتل إلى أطراف داخل التكتل، فإنّ ذلك التكتل يكون مفيدا للأطراف المنتمية إليه، وذلك باعتباره يسمح بالاستغلال الجيد للموارد، ويسمح بزيادة الرفاهية الاقتصادية. [1]

جدول رقم 15: مقارنة بين الصيغة التقليدية (*) والحديثة للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

أوجه المقارنة (الخصائص)	الصيغة التقليدية	الصيغة الحديثة
النطاق الجغرافي.	لتكامل بين إقليم يضم دولاً متجاورة.	التكامل بين إقليمين متجاورين أو أكثر.
الخصائص الإقليمية.	التجانس والتقارب للمستويات الاقتصادية.	التباين والتفاوت في المستوى الاقتصادي، حيث توجد دول متقدمة ودول نامية.
الخصائص الاجتماعية والثقافية.	تأكيد التقارب والالتزام بالمزيد منه، لتمكين الوصول إلى الوحدة كهدف نهائي.	تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية، مع العمل على إيجاد قاعدة للتفاهم والحوار.
الدوافع السياسية.	تحقيق الأمن والسلام، وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي، والتقليل من انتشار الجرائم المنظمة والإرهاب.
تحرير التجارة.	يأخذ شكل اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة الحرة، أو اتحاد جمركي؛ وتتدرج للوصول إلى الوحدة الاقتصادية.	تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها ذلك دون هدف محدد، للاتجاه نحو المزيد من التكامل.
نطاق التجارة.	منتجات صناعية أساساً، بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	جميع السلع والخدمات مع تعزيز التوجه نحو التصدير.
عنصر رأس المال.	يتم تحريره تدريجيا.	يتم فرضه منذ البداية من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً في شكل استثمار أجنبي مباشر ومساعدات مالية.

أوجه المقارنة (الخصائص)	الصيغة التقليدية	الصيغة الحديثة
عنصر العمل.	يتم تحريره في مرحلة السوق المشتركة، مع الاهتمام بضرورة تحريره منذ البداية.	غير متاح لمواطني الدول الأقل تقدما، وذلك تخفيفا لضغوط الهجرة من الجنوب إلى الشمال.
تنسيق السياسات.	تدريجي، مع إنشاء سلطة فوق وطنية؛ يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، وعهد بالقيادة للسلطات الرسمية والحكومية.	يتم إعطاء وزن أكبر للأعضاء الأكثر تقدما، حيث تكون القيادة للقطاع الخاص والشركات عابرة القوميات.

[1] منور أوسرير: المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص. 6.

المرحلة النهائية.	وحدة اقتصادية كاملة، تؤدي إلى وحدة سياسية.	مرحلة وحيدة (منطقة تجارة حرة) تقتصر على تحرير التجارة ورأس المال.
عدم اشتراط المعاملة بالمثل.	مجاز، حيث توجد معاملة تفضيلية للدول لأقل نمواً .	غير مجاز، حيث توجد قواعد متساوية مع تعويض للدول الأقل تقدما، ووضع مدد مختلفة للتكيف.
النظام الاقتصاد السائد.	يتم تخصيص الموارد بشكل مخطط وسياسي، وتوضع قيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الاتجاه نحو الانسحاب من الاقتصاد العالمي.	تخصص الموارد عن طريق قوى السوق، ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، والاتجاه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.
مجالات التعاون.	غالباً تقتصر على العلاقات الاقتصادية والتجارية فقط.	تتضمن العديد من مجالات التعاون المختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية.

المصـــدر: محمد محمود الإمام: اتفاقيات المشـــاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، بحوث اقتصـــادية عربية، العدد 7، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 2005، ص. 15.

المطلب الثاني: نموذج تكتل الاتحاد الأوربي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها تطورا، فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم مراحل تطور وتوسع الاتحاد الأوروبي.

1. النشأة والتطور:

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته سبعة وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوربية، وتأكد نجاحه طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل ما ا زلت في أوج نشاطها وتفاعلاتها، وقد أتاح هدا التكتل حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتبادل الخب ا رت واندماج اقتصادياتها* بما يعكس زيادة في الإنتاجية، تدعيم الاستثمارات، توسيع نطاق المعاملات التسويقية، زيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة.

وصول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية* في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار. وفي 28مارس 1957 وقعت الدول اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة).

وكان من أهم البنود التي جاءت في هده الاتفاقية ما يلي: [1]

– إزلة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.

– إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

– توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي.

– وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.

– تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

– التقريب بين التشريعات الإقليمية في الدول الأعضاء.

تم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا على مرا حل، بحيث تبدأ المرحلة الأولى في عام1958، وتمتد إلى غاية عام1970 وفي عام 1968 أنشئ الاتحاد الجمركي بين دول المجموعة ووضعت وطبقت سياسة زراعية مشتركة، بالإضافة إلى تحقيق تقدم هائل في مجال التنسيق والتكامل في كثير من القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل. وفي عقد السبعينات واجهت المجموعة بعض المشاكل، وخصوصا الركود التضخمي التي شهدها الاقتصاد العالمي في نهاية 1973 وانهيار نظام النقد الدولي، ما أثر عليها سلبا، حيث انخفضت معدلات النمو وانخفض نصيب المجموعة من الصادرات الدولية. لدا كان إنشاء نظام النقد الأوروبي في عام 1979 مبادرة مبكرة نحو الوحدة النقدية، وتحقيق استقرار الشؤون النقدية في غرب أوروبا وحماية أوروبا من التقلبات العنيفة في قيمة الدولار. وقد حدث بعد دلك قدر من التقدم نحو الإقليمية حتى تم توقيع القانون الأوروبي الموحد في عام 1986 والدي هدفا هو إنشاء سوق أوروبية موحدة في عام 1992 ومند توقيع القانون الأوروبي الموحد تسارعت الحركة نحو الوحدة الأوروبية.[2]

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي: [3]

– التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

– إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

– سياسة خارجية مشتركة والتحرك نحو إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية.

---

[1]. انظر كل من: (بتصرف)

– سمير محمد عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الاشعاع للنشر، ط1، مصر، 2001، ص. 168.

– صلاح عباس: التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، شباب الجامعة للنشر، مصر، 2008، ص. 33.

* هي: فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا هولندا ولكسمبورغ).

[2]. انظر كل من: (بتصرف)

– علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص. 425.

–حسين عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي للنشر، مصر، 1998، ص. 152.

[3]. Michel Deppler : Au delà de l'intégration, Revue de Finance et Développement, Volume 41, N°=2, Washington, Juin 2004, P. 9-12

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية وتتمثل في:[1]

– **المرحلة الأولى**: 01جويلية–31 ديسمبر1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

– **المرحلة الثانية**:01جويلية1994 – 31دسمبر 1998 ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، وخاصة ما يتعلق بمعدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أسعار الفائدة طويلة الأجل.

– **المرحلة الثالثة**: 01جانفي 1999الى 2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

2. توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وهياكلها:

اتسعت دائرة عضوية الاتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد، ما أدى إلى اتساع نطاقها الجغرافي وازداد عدد سكانها، وارتفاع حجم الناتج المحلي لدول الاتحاد، وفيما يلي الفترات التي تم فيها التوسع:

– **الدول الأعضاء**: بدأ الاتحاد في عام 1951 بستة دول هي فرنسا وألمانيا وايطاليا وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ. وفي العام 1973 التحقت بها كل من المملكة المتحدة، ايرلندا والدانمارك، ثم اليونان عام1981، واسبانيا والبرتغال في عام 1986، ليصبح عدد الأعضاء اثني عشر دولة، ثم انضمت السويد وفنلندا والنمسا في عام . 1995 وابتداء من العام 2004امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث انضمت عشر دول جديدة هي : استونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكية وسلوفينيا ولاتفيا وليت وانيا والمجر، كما انضمت كل من قبرص ومالطا للاتحاد في نفس السنة وفي 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة ليصل الى 28 دولة سنة 2013[2].

– **هياكل الاتحاد:**

أنشأ الاتحاد الأوروبي خمسة هياكل أساسية لتسيير دوالبه وهي:[3]

البرلمان الأوروبي: الذي يتم انتخاب أعضاءه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي، ويتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 5 سنوات، مهمته التصويت على ميزانية الاتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية (يوجد مقره في ستراسبورغ بفرنسا).

المفوضية الأوروبية: وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.

---

[1]. Carl Gaigne: intégration et inégalités régionales, économie internationale, Revue de Cepii N°99, Paris: la documentation française, troisième trimestres 2004, p. 29.

[2]. حسين عمر، مرجع سابق، ص. 153.

[3]. أبحري سفيان: شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وأثرها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص. 103.

مجلس الاتحاد الأوروبي: وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.
محكمة العدل: وهي جهاز قضائي يتكون من 27 قاضيا و9وكلاء يشرفون على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد وتطبيق المعاهدات (يوجد مقرها في لوكسمبورغ).
ديوان المحاسبات: وهو جهاز رقابي يشرف على م ا رقبة مي ا زنية الاتحاد، كما أنشأ الاتحاد عدة أجهزة أخرى على غرار المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار.

3. بعض إنجازات تكتل الاتحاد الأوروبي الاقتصادية:

لقد حقق الاتحاد الأوروبي إنجازات باهرة وضعتها على مشارف الوحدة، وجعلت منها النموذج الذي يحتذى به، ومن الانجازات التي حققتها ما يلي:[1]

– تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومحكمة المدققين.

– تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، والتي تعد أكبر سوق حرة في العالم، وتضم 27 دولة بتعداد سكاني 504 مليون نسمة، يتمتعون بحرية البيع والشراء، وحرية الانتقال والعمل.

– إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة" اليورو "في الأول من يناير2002 ، والتي أدى استقرارها إلى أن أضحت إحدى العملات الرئيسية في العالم.

– تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم" المؤسسة الاقتصادية الأوروبية ."

– زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الاتحاد في إطار" النموذج الوحدوي الأوروبي"، مثل: دولتي ايرلندا، واسبانيا، حيث حققتا معدل نمو كبير في العشرين عاما الماضية بدعم من الاتحاد الأوروبي.

– دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، وخاصة من دول وسط وشرق أوروبا.

– معالجة الأزمات الاقتصادية، والمالية التي عانت بعض دول الاتحاد الأوروبي منها، والتي يأتي في مقدمتها دولة اليونان مؤخرا.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة قد وصلت إلى أعلى مراتب التكامل، حيث تدرجت عبر مراحله بموضوعية وواقعية، واستطاعت أن تتغلب على العقبات التي واجهتها خلال مسيرتها، لتصبح في الوقت الحاضر المثال والنموذج الذي يحتذى به.

[1] . محمد عباس محرزي: نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود والمالية، الجزائر، 2005، ص. 93.

المطلب الثالث: اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية

سنناقش في هذا المطلب مفهوم الشراكة من خلال تحديد المعنى، والأشكال المختلفة التي يمكن أن يأخذها هذا الشكل من أشكال التعاون، لنخلص في الأخير إلى تحديد أثر الشراكة على تنافسية المؤسسة الاقتصادية.

1. مفهوم الشراكة واشكالها:

سنعمل في البداية على توضيح مفهوم التعاون بعض المفاهيم القريبة من مفهوم التحالف؛ وهي مفهوم التعاون، ومفهوم الشراكة.

أ. تعريف التعاون: يمكن تعريف التعاون على أنه مجموعة من العلاقات التعاقدية، التي تقوم ما بين طرفين أو أكثر بغية مواجهة وضع معين، ومن ثم السعي لتحقيق هدف مشترك. وإذا قصرنا تحليلنا على العلاقات التي تقوم ما بين المؤسسات فإننا سنجد أن التعاون يتميز بجملة من الخصائص التي يمكن حصرها في النقاط التالية: [1]

– التعاون يمكن أن يمتد على فترة زمنية طويلة نسبيا، وهذا بسبب أن الأهداف المسطرة لا يمكن أن تتحقق إلا بعد انقضاء زمن طويل نسبيا.

– إن اتفاق الشركاء على التعاون يقتضي توافقا في المصالح، أي في الأهداف المراد بلوغها.

– إن التعاون الذي يقوم ما بين طرفين، هو وضع يتحقق في ظل احتفاظ كل طرف من الأطراف المتعاونة على استقلاليته القانونية، وهو ما يعني أن التعاون يختلف تماما عن حالات الاندماج الذي يتحقق ما بين شركتين، كما يختلف عن الحالة التي يتم بموجبها ابتلاع شركة من الشركات من طرف شركة أخرى أقوى منها.

– إن إبرام اتفاق تعاون ما بين شركتين أو أكثر، يعني استبعاد كل الظروف التي يمكن أن تخل بهذا التعاون. فالتعاون يقتضي إلغاء المنافسة بين الأطراف المتعاونة، لأن وجود هذه المنافسة يعني بالضرورة تضارب المصالح، بشكل يؤدي إلى تجميد أو إلغاء التعاون، أو على الأقل فإن الطرفان المتعاونان يميلان إلى تخفيف حدة المنافسة بينهما.

أن التعاون قد يتم ما بين شركتين أو أكثر، لا تعملان في نفس القطاع، وإنما الظروف تدفع بها إلى التعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة. لكن في الغالب نجد أن هذا التحالف قد يتم ما بين شركات تنتمي إلى نفس القطاع، والظروف تدفعها إلى التعاون فيما بينها، لتجنب المنافسة القاتلة. وهذا الشكل من أشكال التعاون هو الذي يمكن تسميته بالتحالف الاستراتيجي. [2]

[1].Alain Noel et Pierre Dussauge: Perspectives en management stratégique, Economica, Paris, 2000, p. 133.

[2].Raymond Alain Thietart: Stratégie d'entreprise, 2 éme édition. Dunod, Paris, 2004, p.167.

ب. الشراكة كشكل من أشكال التعاون:

–مفهوم الشراكة:

من التعريف السابق للتعاون، نجد أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون. ويجب القول أن مفهوم الشراكة عرف بطرق مختلفة، وهذا بسبب اختلاف زوايا النظر إلى هذا الشكل من أشكال التعاون. إلا أن التمعن في هذه التعاريف يسمح لنا بالقول أن الشراكة شكل من أشكال التعاون، تتجسد في شكل اتفاقية، تقوم على الثقة والتكامل والعمل على بلوغ أهداف مشتركة. وتقوم هذه الاتفاقية على مساهمة الأطراف المتعاونة في رأس المال، وتقديم المعونة الفنية والتكنولوجية.

– أشكال الشراكة:

ويمكن أن نميز ضمن الشراكة ما بين الأشكال التالية: [1]

- الشراكة ما بين أطراف غير متنافسة أو متنافسة: قد تقوم ما بين الشركات العاملة في نفس القطاع علاقات تنافسية تتسبب في إلحاق بعض الأطراف بالمتنافسين، لذا يلجأ الطرفان المتنافسان إلى إبرام اتفاقيات تحالف بينهما، الغرض منها إنهاء حالة التنافس والدخول في حالة تعاون، يعود بالفائدة على الطرفين.

كما قد تقوم الشراكة ما بين طرفين غير متنافسين بغرض الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لكل طرف، قصد تعظيم المنافع المتحصل عليها من كل طرف.

- الشراكة حسب القطاعات: إن أشكال الشراكة السابقة الذكر، يمكن أن تتم داخل القطاع الواحد (صناعة، خدمات...).

فقد تلجأ بعض الشركات إلى إبرام اتفاقيات تعاون في مجال صناعي معين، يتم بموجبها تطبيق بعض اتفاقيات المناولة من الباطن...

ومن ناحية أخرى قد تلجأ الشركات إلى إبرام اتفاقيات تجارية فيما بينها، من خلال إبرام عقود منح الامتياز، اتفاقيات ترخيص، اتفاقيات تموين.

وقد تنصب الشراكة على مجال البحث والتطوير من خلال مكاتب الدراسات التي تعمل على تطوير مشروع معين.

كما يمكن للشراكة أن تمس الجانب المالي، إذ بموجب ذلك تقوم مؤسسة ما بشراء أسهم في شركة ثانية.

2. مجالات الشراكة وآثارها على تنافسية المؤسسة الاقتصادية

يمكن للشراكة أن تمس عدة مجالات، خاصة في المجال التجاري، أو المجال التكنولوجي. [2]

– الشراكة ذات الطبيعة التجارية والتكنولوجية:

---

[1].سليمان بلعور: أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية. حالة مجمع صيدال. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2004. ص 16.

[2]. Jean – Claude Tarondeau et Christine Huttin: Dictionnaire destratégie d'entreprise, Edition Vuibert, Paris, 2001. p. 132.

قد يتفق طرفان أو أكثر للمساهمة برؤوس أموالهم، من أجل التسويق المشترك لمنتوج أو أكثر في سوق واحدة أو أكثر. وكمثال على هذا النوع من الشركة المشتركة نذكر بالاتفاق المبرم ما بين الشركة الفرنسية رونو والشركة المكسيكية دينا، المتخصصة في إنتاج الشاحنات؛ وهو الاتفاق الذي انصب على إنشاء شركة مشتركة، اعتمادا على الإمكانيات المتاحة لكل طرف، إذ أن رونو تمتلك السيارات، والشركة تمتلك القدرات التي تسمح لها بتسويق هذا النوع من السيارات في السوق المكسيكية.

كما قد تنصب الشراكة على المجال التكنولوجي، حيث بالإمكان أن يتفق شريكان على الأقل من أجل توفير رؤوس الأموال لاتباع سياسة تكنولوجية، بمعنى سياسة تقوم على البحث، التطوير، وتسويق التكنولوجيا داخل أسواق جديدة. وأحسن مثال على هذا النوع من الشركة المشتركة، ذلك الاتفاق المبرم ما بين بريتشيس تيليكوم والشركة الفرنسية ديبون دي نيمور، لإنشاء شركة مشتركة، تقوم على الاستفادة من خبرة هذين الشريكين في مجال الاتصال. [1]

– أثر الشراكة على تنافسية المؤسسة:

إن الشراكة كشكل من أشكال التعاون، الذي يمكن أن يقوم ما بين طرفين، يسمح بخلق تكامل في جزء من الموارد والإمكانيات التي يتوفر عليها هذان الطرفان، وهو تكامل يراد منه كسب موقع داخل السوق، يتميز في النهاية بزيادة القدرة التنافسية للطرفين المتحالفين. وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة تولد جملة من الآثار الإيجابية التي تحسن من تنافسية المؤسسات الداخلة في مشروع شراكة، لكنها من جهة أخرى تولد جملة من السلبيات.

أ . المنافع المترتبة عن الشراكة:

تسمح الشراكة بتحقيق الإيجابيات التالية:[2]

– التقليل من حالات اللايقين (عدم التأكد)؛

– الحصول على موارد إضافية تسمح للشركاء بتحقيق الأهداف المسطرة بسهولة أكبر؛

– بلوغ سريع لأدنى مستوى، يضمن فعالية الكيان المتولد عن الشراكة؛

– تسهيل عملية مراقبة المحيط التكنولوجي؛

– توفير مناخ جيد للعمل، مما يخلق حوافز لدى العمال؛

– إمكانية التأثير على الصناعة التي تعمل بها هذه الشركة؛

– الحصول بسرعة على زبائن من النوع الأحسن؛

– التوسع أو التكامل الرأ سي؛

– التحالف مع أحسن العملاء؛

– تقليص عدد المنافسين.

---

[1]. سليمان بالعور، مرجع سابق، ص. 19.

[2]. Jean – Claude Tarondeau et Christine Huttin, op. cit, p.132.

ب . النقائص الملازمة للشركة المشتركة:

يمكن أن يتولد عن إنشاء الشركات المشتركة جملة من السلبيات التي تتمثل في:

– هناك احتمالات ظهور وضعيات تتميز بهيمنة طرف على طرف آخر؛

– إمكانيات تعارض أهداف الأطراف المكونة للشراكة مع أهداف البلد المستقبل مما يؤدي إلى حدوث مشاكل تعرقل السير الحسن لمثل هذه الشركة؛

– صعوبة مراقبة تطور الشركة المشتركة من طرف الشركات الأم، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجال عمل يتميز بتطور تكنولوجي سريع؛

– ارتفاع تكاليف التعاون في مجال الشراكة؛

– إمكانية حدوث نقص في الاستثمار مما يؤدي إلى تدهور القدرة التنافسية للشركة المشتركة، وهذا عندما تعزف الشركات الأم عن الاستثمار في المشروع المشترك.

3. الشراكة الاورو–جزائرية:

لقد وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، واستفادت الجزائر في إطار الأربعة بروتوكولات (1978–1996) من مساعدة مالية قدرت بـ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.[1]

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي: [2]

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1] محمد يوسفي: الشراكة الأورو–متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي، مجلة سداسية تصدر عن إدارة مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، 2000، ص.114.

[2]. Mohamed Ben El Hassan Alaoui: Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panaromique, 3 trimestre, N°41, 2001, P.209.

- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.
- المطالبة بالتحرير التدريجي.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل وهذا بعد سلسلة من الجولات، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. وما يجب الإشارة إليه أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة مابين (1997-2003)، وأما صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة، وهذا يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.

4. محتوى الاتفاقية وبنودها:

لقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على ثمانية (08) محاور تمثلت في الجوانب الآتية: (احتوت على 110 مادة): [1]

- الجانب الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 3،4،5 من الاتفاقية).

- الجانب الثاني: يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE) وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:[2]

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الإستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

---

[1]. شريط عابد: دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية – حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص.98.

[2]. نفس المرجع، ص. 100.

– **الجانب الثالث**: يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات (**Droit d'établissement et prestation de service**)، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ.[1]

– **الجانب الرابع**: الدفع، رأسمال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاتها، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

– **الجانب الخامس**: التعاون الاقتصادي، التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد(50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كمايلي:[2]

- دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني).
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي، وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63).
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية-الغذائية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]. نفس المرجع، ص. 101.

[2]. جمال محمد صيام: تقويم اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية، الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية، (تجربة مصر)، المنظمة العربية للتمنية الزراعية، الجزائر 27-2001/11/29، ص. 65.

- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي (المادة54).
- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية، الرقابة المالية(المواد56-57).
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية (المادة 55).
- كما مس هذا الجانب (التعاون الاقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

– **الجانب السادس**: التعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد (المواد67-68).

كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية....إلخ.

– **الجانب السابع**: التعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

– **الجانب الثامن**: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) وذلك:[1]

- بتقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
- مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات...).

[1] . نفس المرجع، ص. 67.

- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

وانطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية، فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق نوجزها فيما يلي:[1]

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية.
- دعم الاستثمارات الخاصة، وخاصة خلق مناصب الشغل.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه وتشمل هذه القوائم على ما يلي:

الجدول رقم 16: يوضح قوائم السلع والمنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر).

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	23%
2	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2مليار دولار	26%
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10سنوات، أي 10% سنويا	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار.	50%

Source : Revue Mutations, (CACI), accord d'association –européen, N°39 JAN, 2002, op.cit, P.33.

غير أنه يجب التنويه أن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (MEDA) للجزائر، وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل

[1]. Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN2002, p.19.

مؤسساتنا واقتصادنا، وتحمل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات لأجنبية، وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

المبحث الثاني: برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي MEDA

في سبيل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية باشرت السلطات العمومية الجزائرية بتنفيذ برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هدف إلى تعزيز موقع المؤسسات في السوق المحلية والسوق الخارجية، خاصة وأن الجزائر على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يستدعي ترقية تنافسية المؤسسات الجزائرية وعصرنتها، لأن عهد الحماية انتهى والسبيل الوحيد لضمان البقاء والنمو هو التسلح بقدرات تنافسية والمحافظة عليها في الآجال الطويلة، مثل الجودة والمواصفات العالمية، القدرات الإبداعية، الكفاءة البشرية، تقنيات التسيير الحديثة، أساليب التسويق المعاصر،...

إن برنامج التأهيل تصور جديد يختلف عن تصورات إعادة الهيكلة والتطهير المالي، اللذان كانا يقتصران على الاقتصاد الجزئي، حيث يتسم برنامج التأهيل بالتعقيد والشمولية كونه يأخذ وقتا طويلا لتنفيذه، إذ يشمل المؤسسة ومحيطها معا، ويستند أساسا إلى:[1]

-الإنتاج بالمواصفات الدولية؛

-اعتماد المنافسة كمتغيرة يجب مواجهتها؛

-الإنتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة.

وعليه لتنفيذ برنامج تأهيل يجب توفر بعض الشروط الضرورية كالرغبة الشديدة والإرادة القوية للاستمرار، بالإضافة إلى إمكانية إنعاش الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة من أجل تحسين وتطوير قدرتها التنافسية لكسب حصة في السوق المحلي والدولي.

المطلب الأول: ماهية واهداف برنامج التأهيل ميدا

يعود أصل استخدام مصطلح التأهيل إلى[2] التجربة البرتغالية التي تم الشروع فيها سنة 1988 في إطار الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، تحت غطاء البرنامج: الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي، والذي كانت أهدافه الأساسية: [3]

-تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي؛

-تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي؛

---

[1]. قصاب سعدية: الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوربية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص. 9.

[2] JAZIRI Raouf et autre : Le programme de mise à niveau des entreprises tunisiennes, fondements, démarche et impacts, p .3.sur site : www.apreis.org/docs/prog.mise.niv.entr.tun.raouf dernière visite :29/08/2014

[3]. Herve Bougault &Ewa Filipiak : les programme des mises a niveau des entreprises :TUNISIE ,MAROC, SENIGAL , département de la recherche Agence Française de Développement, p .11.sur site : www.ffem.fr/jahia/webdav/site/afd/users/administrateur/public/pubic/publication/motesetdocuments/ND-18.pdf dernière visite: 29/08/2014

-تدعيم وتعزيز قواعد وأسس التكوين المهني؛

-توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن نجاح البرامج البرتغالية والتي يجسدها ظهور وتنامي فروع اقتصادية جديدة في البرتغال، وتطور النشاطات ذات القيمة المضافة العالية وخلق مناصب شغل جديدة، استقطب هذا النجاح اهتمام بعض دول المشرق العربي (مصر والأردن وسوريا)، ودول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) موازاة مع اتفاقيات التبادل الحر، وكل ذلك من خلال مؤتمر برشلونة عام 1995 ، والذي تمخض عنه برنامج MEDAحيث يعد الأداة التمويلية الأساسية للاتحاد الأوروبي لتحقيق الشراكة الأور ومتوسطية، والذي يهدف إلى تقديم إجراءات مرافقة مالية وتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط .

1. تعريف تأهيل المؤسسات الاقتصادية:

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم التأهيل لكن جلها تنصب في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية لمواكبتها تغيرات السوق والتطورات التكنولوجية والتقنية، لذا سنحاول تقديم أهمها:

1.1.تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

عرفت" **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** "التأهيل بأنه عبارة عن " مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية "[1].وحسب هذه المنظمة يهدف التأهيل إلى ترقية قطاع صناعي تنافسي وتطويره ليصبح ذا قدرات وكفاءات تنافسية، ويشترط في ذلك:[2]

-القيام بفترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق (اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوربي ودول المغرب العربي، ينص صراحة على التدرج في التحرير)؛

-لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة؛

-كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرنامج تأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه.

2.1 .تعريف "نورث دوجلاس

يرى " نورث دوجلاس "بأن التأهيل" عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم

[1] . نصيرة قريش: آليات واجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي: 18/17 افريل 2006، ص. 104

[2] .كمال رزيق وعمار بوزعرور: التصحيح الهيكلي وأثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص. 89.

والإجراءات، وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج"، من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه ركز على متطلبات تنفيذ برنامج التأهيل ابتداء من تغيير دهنيات الأفراد وقناعاتهم بأن عملية التأهيل هي عملية صعبة وتستغرق وقتا طويلا لتنفيذها إلى جانب ذلك تغيير السياسات والقوانين التشريعية لتدعيم عملية التأهيل وكذلك توضيح المفاهيم والإجراءات المساعدة لفهم عملية التأهيل، وركز في الأخير على تدخل الدولة في وضع خطة واضحة وصريحة لتمويله بأحسن الطرق.

3.1. تعريف" عبد الحق لميري

يقول" عبد الحق لميري "أن التأهيل يقتصر على زيادة ورفع القيم، وتطبيقات الإدارة والتسيير، وتحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبليين وذلك ضمن آجال محددة ودقيقة"، يشير هذا التعريف إلى أن التأهيل يعبر عن رفع مستوى وأداء المؤسسة إلى مستوى المؤسسات المنافسة لها مستقبلا عن طريق تطبيق أساليب الإدارة والتسيير المتطورة.[1]

مما تقدم يمكننا القول أن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع إنتاجيتها لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة لها حتى تضمن شروط كسب حصة في السوق المحلية و الدولية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات التي يجب أن تستفيد من عملية التأهيل هي المؤسسات التي تتوفر على الحد الأدنى من القدرات التنافسية والتي لها استعداد لمرحلة التصدير، لأن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال المؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل من خلال الشكل.

[1]1Abdelhak Lamiri: Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises, OPU, Alger, 2003, p 171.

الشكل رقم12: ألية برنامج التأهيل

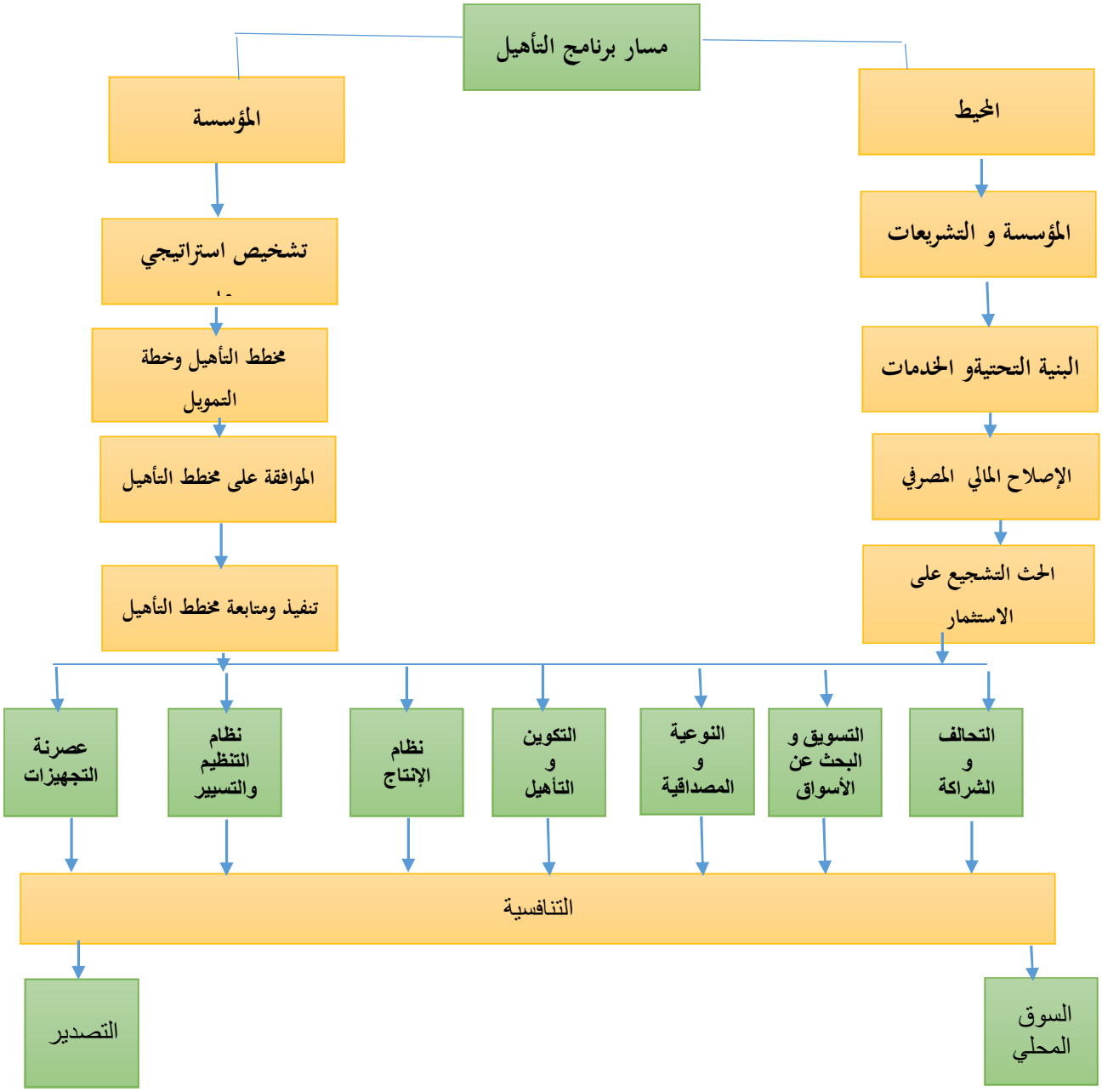

Source: Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi: Restructuration et Mise a niveau d'entreprise, guide méthodologique, Ministère de L'Industrie&ONUDI Alger, 2003, p.7.

نلاحظ من خلال الشكل أن برنامج التأهيل يتعلق بجانبين أساسيين الأول يتعلق بتأهيل المؤسسة، والتي تنطلق من التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل وخطة التمويل، لتصل إلى الموافقة على المخطط ثم تنفيذه ومتابعته، و الجانب الثاني يتعلق بتأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسة، والذي يتضمن تهيئة الجانب القانوني والتشريعي المحفز على تطوير نشاطات المؤسسة، زيادة على توفير البنية التحتية والخدمات اللازمة من أجل الرفع من وتيرة وأداء المؤسسات والتسهيل من مهام المؤسسات على إنجاز مختلف النشاطات والإجراءات اللازمة في إطار عملية التأهيل، هذا مع التأكيد على ضرورة تأهيل القطاع المالي والمصرفي والذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فبدون

مال يستحيل على المؤسسات التحرك وتنفيذ مخططات تأهيلها، وعليه فلابد من إصلاحات على هذا القطاع حتى تستطيع المؤسسات العمل في ظروف محفزة وأكثر ملاءة وشفافية، إلى جانب ذلك تأهيل المحيط الاستثماري والمحفزات التي قد تزيد من إقبال المؤسسات على الاستثمار بفعل القوانين والإجراءات والمحفزات المغرية التي توفرها البيئة الجديدة للاستثمار.

بناء على ما سبق تصل المؤسسة إلى مجموعة من التحسينات على نظام تسييرها وإنتاجها، سواء تعلق الأمر بعصرنة التجهيزات، نظام التنظيم والتسيير والإنتاج، تكوين وتأهيل الموارد البشرية، العمل بمقاييس الجودة العالمية والبحث عن الأسواق وإبرام اتفاقيات الشراكة، ومن خلال ذلك يصبح بإمكان المؤسسة تنمية تنافسيتها في السوق المحلي للوصول إلى التصدير الى السوق الأجنبي.

2. دوافع القيام بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

إن أهم الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها للاندماج في الاقتصاد العالمي، والقيام ببرامج التأهيل تكمن في العوامل التالية:

1.2. التحديات: تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية، نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي، والاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر خاصة الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوربي بعد الاتفاق المبرم في أفريل 2002 في إطار الشراكة الأورومتوسطية بالإضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية.[1]

2.2. ضعف التسيير والتكوين: تتميز المؤسسات الجزائرية بعدم إتباعها للأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة، كما أنه لا تلجأ المؤسسات إلى تدريب وتكوين عمالها نتيجة للصعوبات المالية، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.[2]

3.2. الصعوبات الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية: تتلخص أهم المشاكل الإدارية [3]في إهمال تخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل (المواد، العمال، الآلات والأموال...)،تخطيط ووضع برامج للعمل، صعوبة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة كل هذه تعتبر مقدمات لمشاكل إدارية قد تؤدي إلى فشل المؤسسة وزوالها[4]، ويعتبر" نقص المعلومات الاقتصادية الدقيقة وصعوبة الحصول عليها من المشاكل الخطيرة التي تواجه المؤسسات

---

[1]. نصيرة قريش: آليات واجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي17 – 18 افريل 2006، ص. 148.

[2]. نفس المرجع ، ص. 148.

[3]. توفيق عبد الرحيم يوسف: إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان ، 2002، ص69 .

[4]. رابح خوني ورقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2008، ص. 77.

في رسم سياساتها الإنتاجية والتوسعية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية، ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسات."

4.2. الصعوبات الخاصة بالعقار: من بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية ومناطق النشاط، حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي ما زالت غير مستغلة أو استعملت لنشاطات أخرى خارج القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطاتهم يعانون من هذا المشكل.[1]

5.2.الصعوبات الفنية من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الجزائرية ما يلي:[2]

– ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على خصومات أو تخفيضات تجارية، وهذا ما يؤثر على ارتفاع أسعار تكلفة صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة كالأراضي لإقامة المشاريع، وإن وجدت فقد تجدها بعيدة عن مرافق البنى التحتية (الأراضي غير مهيئة بالماء والغاز وقنوات صرف المياه وشبكات الاتصالات والطرق غير المعبدة) ونقاط البيع ومستودعات التموين بالمواد الأولية مما يكلفها نفقات نقل إضافية، فضلا على مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة، والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية، مع عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأخر في انجازها.

6.2.الصعوبات التسويقية: تتمثل أهم الصعوبات التسويقية التي تواجهها المؤسسات فيما يلي: [3]

– انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها لتوفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

– عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلا عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين .... الخ .الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

– تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

---

[1]. عبد الرحمان بن عنتر :نحو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، اليمن، 25-26 نوفمبر 2007 ، ص .7.

[2].Abadelhak Lamri: Management de l'information redressement et Mise à niveau des entreprises,Office des Publications Universitaires,Paris,2012, P.188.

[3] . رابح خوني، مرجع سابق، ص. 82.

– عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

– تجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو بالبيع لتجار التجزئة الصغار مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

6–نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى المؤسسات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة من شروط ومواصفات السلع المنتجة، وعدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات المحلية في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.

7.2.الصعوبات التمويلية: من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات محدودية التمويل وأسعار الفائدة المرتفعة على القروض وإشكالية الضمانات وشروط سدادها وكذا صعوبة الحصول عليها لارتفاع درجة المخاطرة، ويمثل التمويل محور اهتمام المؤسسات إلى درجة القول أنه يمثل الحد الفاصل بين بقاء أو زوال المؤسسة لذا يتوجب عليها اجتياز عقبة المشاكل التمويلية إن أرادت الاستمرار ونمو أعمالها.[1]

لقد رأينا فيما سبق أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمشاكل التي تعيق عملها والتي تحد من كفاءتها الاقتصادية، وبالتالي من قدراتها التنافسية أمام الوضع الجديد المتميز بسيطرة وتفوق المؤسسات التي تتميز بالكفاءة العالية، والإنتاجية المرتفعة، وقدراتها التقنية والتكنولوجية والإدارية والتسويقية الجيدة. لذا سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على برامج التأهيل التي قامت بها الجزائر من أجل رفع تنافسية مؤسساته وخاصة بعد ابرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي الاقتصادية من خلال التطرق إلى أهدافها وهياكلها وإجراءات تنفيذه بالتركيز على برنامج ميدا.

المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري

هناك " ثلاث برامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الأول برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، الموجه لدعم وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية العمومية والخاصة تحت إشراف وزارة الصناعة ، والثاني برنامج التعاون الجزائري –الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطار برنامج تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليديةMEDA) بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،أما الثالث فهو البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية[2].

[1]. رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

[2] .Boughadou Abdelkrime : Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger , 2006.p 4.

1. برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

بادرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 1996 بإيجاد برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية تزامنا مع بداية التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث باشرت وزارة الصناعة في انطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة 2000 ، بمشاركة كل من برامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ومنظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية (ONUDI) وبعض الدول المقدمة للأموال (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا،...) ، وذلك في إطار" البرنامج المتكامل لدعم ومرافقة إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر. "

حيث نص قانون المالية لسنة 2000 على إنشاء حساب خاص موجه لتغطية المساعدات المالية المباشرة لتأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من أجل ترقية تنافسية الصناعة تحت عنوان" صندوق ترقية التنافسية الصناعية"، وتسير هذا الصندوق"اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية."

1.1. أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط، وعلى مستويات مختلفة كلية (MACRO)، جزئية (MICRO) وقطاعية (MESO)ونلخص هذه الأهداف كما يوضحها الشكل:[1]

الشكل رقم13 : أهداف برنامج التأهيل

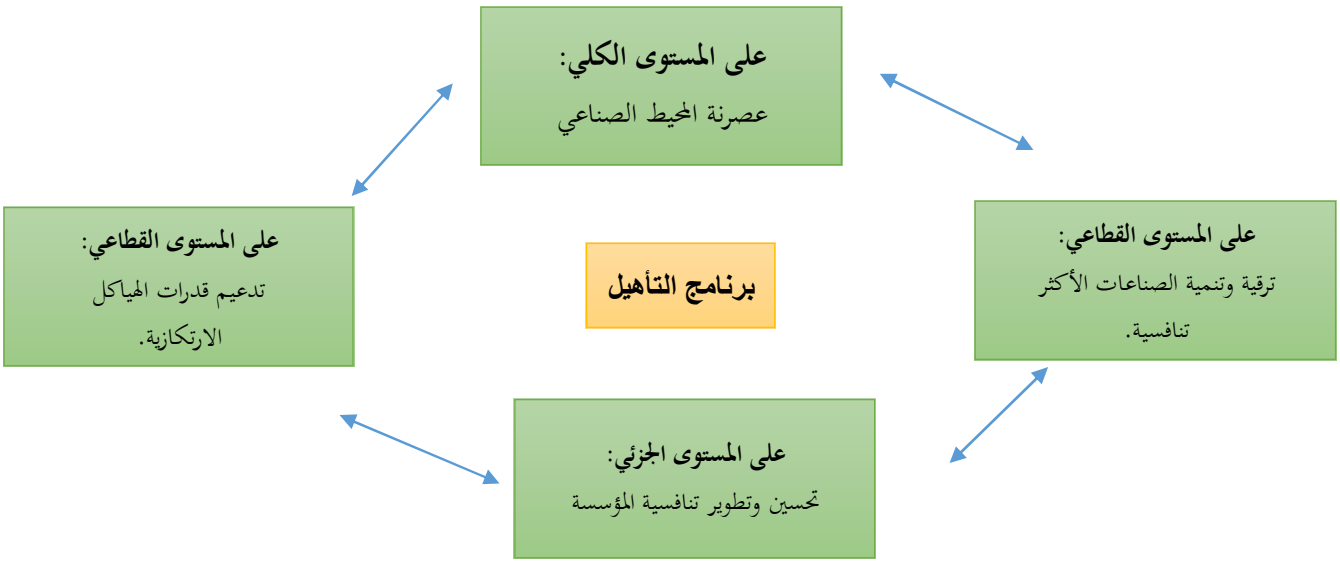

Source: Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi : Restructuration et Mise a niveau d'entreprise: guide méthodologique, Ministère de L'Industrie&ONUDI Alger, 2003, p.75.

[1] Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi : Restructuration et Mise a niveau d'entreprise: guide méthodologique, Ministère de L'Industrie&ONUDI Alger, 2003, p.75.

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

- **على المستوى الكلي**: عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية والتي تهدف إلى البحث عن مصادر القدرة التنافسية على المستوى الكلي، في النقاط الرئيسية التالية: [1]

-إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث، وهذا طبعا بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية؛

-وضع قيد التنفيذ آليات وتوجيهات تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي والجزئي؛

-وضع قيد التنفيذ برنامجا لتأهيل المؤسسات ومحيطها؛

-وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا وإتصاليا من أجل جعل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية وجعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين والوسائل المتوفرة للمؤسسات.

بصفة عامة يتوجب على الدولة الجزائرية المبادرة بمجموعة من التعديلات والتغييرات على المحيط الذي تنشط فيها المؤسسات حتى تتمكن من مسايرة الظروف الجديدة والمنافسة العالمية التي تساهم في تأهيل المؤسسات ورفع قدرتها التنافسية.

- **على المستوى القطاعي**: تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية مرهونا بمدى قوة وقدرة هياكل الأطراف المشاركة والمساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان ترقية وتطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق نجد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة، من حيث مهامها

وإمكاناتها وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل للمؤسسات وترقيتها، وبهذا نستنتج بأن الهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات، ويتعلق الأمر أساسا ب:[2]

-جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية في القطاع الصناعي؛

-هيئات شبه عمومية) تقنيين، مكاتب استشارية والدراسات في الجودة، مدارس ومعاهد التكوين في الإدارة... ؛

-معاهد ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية؛

-منظمات ومراكز التكوين المتخصصة، وهي مكلفة بإعداد إطارات وتكوينهم في الميدان الصناعي وذلك لجعلهم مكونين وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق؛

-البنوك والمؤسسات المالية، تعتبر المرافق المالي للمؤسسات، حيث يجب أن تكون مسخرة لمساعدة ومرافقة المؤسسات المعنية بالتأهيل؛

[1]Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi, op-cit, p 76.
[2] Ibid, p75.

-هيئات تسيير المناطق الصناعية، حيث تعتبر المناطق الصناعية مكانا لتنفيذ المشاريع والاستثمارات خاصة وأنها تواجه العديد من العراقيل الصعوبات.

إذا علمنا بأن هدف تأهيل محيط المؤسسة هو تدعيم قدرات هيئات الدعم للمساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات، من خلال مجموعة من النشاطات التي تقوم بها والتي يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:[1]

-التكوين في منهجية تقييم المشاريع؛

-منهجية تقييم ومتابعة مخططات التأهيل؛

-تشخيص ودراسات الجدوى لإمكانية إنجاز هياكل جديدة؛

-المساعدة في إنشاء و تنفيذ الهياكل الجديدة.

-على المستوى الجزئي: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية، لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في ذلك المسار الذي يعمل على إجراء تحسين دائم يسمح للمؤسسة بتشخيص وحليل أهم النقائص أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة وضعف المؤسسة، وهذا ما يوضح بأن هذا البرنامج لا يعتبر إجراءا قانونيا تفرضه الدولة على المؤسسات، وإنما هو عبارة عن إجراء طوعي يهدف إلى مساعدة المؤسسة التي تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج ، والدولة هنا تلعب دور المدعم لمساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة من برنامج التأهيل.

بصفة عامة يمكن القول بأن برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية لتطوير تنافسيتها، يستهدف تحضيرا جيدا لمحيط المؤسسات من أجل اندماجها في محيط المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية وفضاءات التبادل الحر الأورومتوسطي، ويتمثل ذلك في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال عصرنة أدوات إنتاجها وأنظمة تسييرها التي تحقق من خلالها الجودة في المنتجات للحصول على شهادات المطابقة للمواصفات العالمية والتكوين الإداري، وتطبيق المخططات التسويقية والاتصالية.[2]

2.1. هيكلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

يلاحظ من خلال برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية بأن هناك عدة هيئات ومؤسسات تسهر على تنفيذه بطريقة منظمة ومنسقة وفقا للأهداف المسطرة له، يمكن حصر هذه الهيئات فيما يلي:[3]

- وزارة الصناعة (المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية)؛
- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛
- البنوك والمؤسسات المالية؛

[1] Ibid, p75
[2] Ibid, p.76.
[3]. Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Projet: Dispositife de Mise à Niveau, Ministère de l'industrie et de la restructuration,2000, Alger, p.14.

– مصالح ومكاتب الدعم، بالأخص المراكز التقنية المتخصصة، ومكاتب الدراسات والاستشارات الفنية،...

– وزارة الصناعة (المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية): تتكفل الوزارة متمثلة في المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية بوضع وتنسيق الإجراءات القانونية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، مع تعريف الشروط التقنية، المالية، التشريعية لسير برنامج التأهيل كما أنها تتكفل بتسيير الأمانة التقنية للصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية، فهي المعنية بفحص الملفات المقدمة من طرف المؤسسات التي تريد القيام بعملية التأهيل، وتشكيلها بصفة نهائية لتسلمها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية[1].

– اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: تنشط اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تحت رئاسة وزير الصناعة بصفته المسير والآمر بالصرف لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، فهو الذي ينجز الإشعارات الخاصة بالمساعدات الممنوحة للمؤسسات وتمويل العمليات المرتبطة بمحيطها، وبصفة أدق تتمثل مهام اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية فيما يلي:[2]

–تحديد شروط ملاءة (أحقية) المؤسسات للانضمام إلى برنامج التأهيل، وكيفية الاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة؛

–انتهاج نماذج التقييم للطلبات والإجراءات للاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛

–إعداد الاتفاقية التي تربط بين وزارة الصناعة والمؤسسة المستفيدة من المساعدات؛

–فحص الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في العمليات التي تقوم بها من أجل تحسين تنافسيتها؛

–فحص طلبات التمويل للمصاريف المرتبطة بتأهيل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالصناعة ومحيطها؛

–اقتراح كل عمل من شأنه أن يساهم في تحسين التنافسية الصناعية؛

–تحديد طبيعة ومبالغ المساعدات ومتابعة وتقييم نجاعة المؤسسات المستفيدة.

إذا يمكن القول بأن هذه اللجنة تعتبر بمثابة العقل المدبر لعملية التأهيل حيث تتكفل بعدة أنشطة، منها ما يسبق الحصول على المساعدات المالية، من تحديد شروط الاستفادة والأحقية وفحص الملفات المرشحة للاستفادة وتقييمها لتصل إلى إعداد اتفاقية نموذجية بين وزارة الصناعة والمؤسسة المعنية بالتأهيل، زيادة على ذلك اقتراح العمليات والأنشطة والتحركات التي قد تراها مفيدة في سير برنامج تأهيل المؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه، فاللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مكلفة إذا بمتابعة وتقييم برنامج عمل صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وتتكون اللجنة من الأعضاء الآتي ذكرهم:[3]

–ممثل الوزير المكلف بالمالية؛

–ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛

---

[1]. Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi, op-cit, p 76.

[2] . فاروق تشام و آمال تشام: دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر – تونس –المغرب، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف 17-18 أفريل 2006 ، ص67 .

[3].Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, op- cit p. 18.

-ممثل الوزير مكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات؛

-ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

-ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛

-ممثل الوزير المكلف بالعلاقات الخارجية؛

-ممثل الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي؛

-ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تساعدها أمانة تقنية متمثلة في مديرية تأهيل المؤسسات على مستوى وزارة الصناعة، فضلا عن ذلك فقد تم استدعاء فضاءات جديدة أخرى (جمعيات أرباب العمل، البنوك، النقابات..)، حتى تكون الفائدة أعم والحوار جدي بين مختلف الأطراف، حيث يساهم كل طرف بمعارفه وخبرته في سير برنامج التأهيل وتكييفه مع متطلبات المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات.

-صندوق ترقية التنافسية الصناعية:

شهد قانون المالية لسنة 2000 خلق صندوق ترقية التنافسية الصناعية بهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها ماليا في عملية تأهيلها، ويمكن تقسيم المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق إلى:

- **مساعدات مالية مقدمة للمؤسسات:**

هذه المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات تغطي جزءا من المصاريف التي تتحملها المؤسسة من أجل القيام: [1]

-التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل؛

-الاستثمارات اللامادية، ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية) تكوين المسيرين في المؤسسة، التدريب على استعمال التكنولوجيات الحديثة و تطبيق برامج الإعلام الآلي (..اكتساب المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم التسيير و الإنتاج...) والتي تدخل كلها ضمن إطار برنامج التأهيل؛

-الاستثمارات المادية، وتتمثل في وسائل الإنتاج التي تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال، تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة، تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها للتطورات التقنية والتكنولوجيا الجديدة، اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع المردودية أكثر من خلال التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية والتي تدخل في إطار برنامج التأهيل.

---

[1] . انظر كل من:

- جمال عمورة ، مرجع سبق ذكره، ص.3 .
- نفس المرجع السابق، ص. 4.

-Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi, op-cit, p 80

- **مساعدات مالية مقدمة لهيئات الدعم:**

تقدم المساعدات المالية لهيئات الدعم والهيئات المرافقة للمؤسسات من أجل تغطية المصاريف المرتبطة بما يلي:[1]

-العمليات الموجهة نحو تحسين محيط المؤسسات الإنتاجية والخدمية، خاصة تحسين الجودة والمواصفات والملكية الصناعية، التكوين والبحث والتطوير، مثل المعهد الجزائري للملكية الصناعية والمعهد الجزائري للتقييس...؛

-كل العمليات والإجراءات المرتبطة ببرامج تحسين وتطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛

-الدراسات الخاصة بتأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛

-تنفيذ برامج التكوين الموجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛

-كل الحركات الهادفة إلى تطوير التنافسية الصناعية.

وهناك صناديق أخرى مرتبطة بتأهيل المؤسسة إلى جانب صندوق ترقية التنافسية الصناعية، نذكر منها:[2]

-صندوق التهيئة العمرانية؛

-صندوق تنمية المناطق الجنوبية؛

-الصندوق الوطني للبيئة؛

-صندوق الضبط والتنمية الفلاحية؛

-الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة؛

-صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل؛

-صندوق ترقية التدريب؛

-الصندوق الوطني للحفاظ على مناصب الشغل؛

-الصندوق الخاص بترقية الصادرات؛

-الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

وتسعى المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية مع مسيري هذه الصناديق إلى البحث عن الوسائل التي تجعل المؤسسات تستفيذ من الأموال المخصصة في إطار هذا البرنامج وذلك بعد استيفائها الشروط المطلوبة.

3.1. إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية:

يمكن حصر إجراءات استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل في مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط تأهيل المؤسسة:

وتتمثل هذه المرحلة في مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص استراتيجي عام يسمح بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية[3]، ويعرف" **براون**" "**G. Brown** " تشخيص المؤسسة بأنه عبارة عن" اكتشاف

---

[1]. Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi, op-cit, p 80.

[2].Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, op-cit, p18.

[3]. نجار حياة ومليكة زغيب: إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة : نظرة مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي22 23أفريل 2003 ، ص 136 .

وتحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة لتصحيح الأولى واستغلال أحسن للثانية".[1] أي أن التشخيص يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المؤسسة من أجل تعزيز نقاط القوة ومحاولة القضاء على نقاط الضعف أو محاولة تحويلها إلى نقاط قوة عن طريق تصحيحها.

وبعد القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام، وتلخيص نقاط القوة والضعف، وتكوين الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من القضاء على نقاط ضعفها وتعزيز نقاط قوتها في ظل فرص وتهديدات المحيط الذي تعيش فيه، تقوم بعد ذلك بإعداد مخطط لتأهيلها، حيث يرفقان مع طلب المساعدة المالية إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وبهذا يصبح للمؤسسة الحق في إطار احترام قواعد الأحقية المحددة في وثائق وزارة الصناعة (استيفاء شروط الملاءة في المؤسسة) والاستفادة من الإعانات المالية، وعادة ما تنجز هذه الدراسات والتشخيص الاستراتيجي من طرف مكتب دراسات أومستشارين خارجيين تختارهم المؤسسة بحرية لإنجاز الدراسة.

المرحلة الثانية :تنفيذ إجراءات برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

بعد الموافقة والمصادقة من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية على مخطط التأهيل، يتم تحديد كيفية منح الإعانات، حيث أن تنفيذ الاستثمارات المادية واللامادية المحددة في مخطط التأهيل تعطي للمؤسسة الحق في الاستفادة من المساعدات المالية.

4.1.شروط الاستفادة من المساعدات والإعانات المالية:

هناك مجموعة من الشروط لابد أن تتمتع بها المؤسسة المرشحة للتأهيل من أجل الحصول والاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية للمؤسسات الصناعية وبصفة عامة تتمثل معايير القبول في النقاط التالية:[2]

-أن تكون المؤسسة تابعة للقانون الجزائري، مكونة قانونيا في الجزائر وتنشط منذ أكثر من ثلاث3 سنوات؛

-تنتمي للقطاع الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة، مهما كانت وضعيتها القانونية؛

-تضم المؤسسة أكثر من 30 عاملا دائما، ولكن هذا الشرط تم تعديله سنة 2005 ليصبح كما يلي:[3]

-20عاملا دائما بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية، و 10 عمال بالنسبة لمؤسسات الخدمات التي لها علاقة بالصناعة؛

-أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري؛

-أن تكون لديها قدرة على تحقيق التوازن المالي وما يثبت ذلك هو النتائج المالية (صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة، نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من ثلاث سنوات ؛

-التقدم بطلب مرفق بالدراسة التشخيصية الإستراتيجية الشاملة ومخطط التأهيل بالإضافة إلى شهادة بنكية تثبت الموافقة على التمويل من قبل البنك (رسالة نية من البنك الممول).

---

[1]Kamal Hamdi : Comment Diagnostique et Redresser une Entreprise, Rissalah, Alger, 2001, p 10.

[2]. Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, op- cit, p .21.

[3]Manuel Des Procédures: nouveau dispositif, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Ministère de l'Industrie, p 13.

كما أن المؤسسة الراغبة في الانخراط إلى برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات المالية المقترحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية، عليها أن تختار مكتب دراسات صاحب كفاءة جيدة وقدرة كبيرة للقيام بالتشخيص الاستراتيجي العام وإعداد مخطط التأهيل للخروج باقتراحات وتوصيات وتحديد نقاط القوة والضعف التي تمتاز بها المؤسسة بدقة.

ومن هنا فإن المؤسسة تخبر كتابيا الأمانة التقنية لوزارة الصناعة باختيارها مع الإشارة إلى اسم مكتب الدراسة أو المستشارين المتعامل معهم، كما تتخذ القرار بالخوض في برنامج التأهيل بإرسال وثيقة تعريفية بالمؤسسة تحتوي على:[1]

-معطيات عامة حول المؤسسة (الاسم التجاري، الوضعية القانونية، عنوان المؤسسة، تاريخ الإنشاء، رقم التسجيل في السجل التجاري، رقم التعريف الجبائي، اسم وعنوان بنك المؤسسة، رقم الحساب البنكي،...)

- معطيات مالية، تقنية وبشرية (رأس المال الاجتماعي وتقسيمه، تطور الأموال الخاصة، تطور رقم الأعمال للسنوات الثلاثة الأخيرة، الأجور، عدد العمال الموظفين والاستثمارات المنجزة...)

وبناء على ذلك تتمكن الوزارة والهيئة المكلفة بذلك من معرفة المؤسسة المعنية بالانخراط في البرنامج، إذا فالمؤسسة تقوم بإيداع طلب المساعدات المالية مباشرة إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، مصحوبا بالدراسة التشخيصية الإستراتيجية العامة ومخطط التأهيل ممضيا في نفس الوقت من قبل المؤسسة ومكتب الدراسات ويسلم إلى الأمانة التقنية للجنة، حيث يتكون الملف الخاص بتأهيل المؤسسات من العناصر التالية: [2]

-طلب الانخراط في برنامج التأهيل؛

-بطاقة فنية عن دراسة التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل ممضي من طرف المؤسسة ومكتب الدراسات؛

-مخطط تمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى اتفاقية التمويل المبرمة مع البنك؛

-الوضعية المالية والمحاسبية للثلاث سنوات الأخيرة مصادق عليها من طرف لجنة مكونة من خبراء محاسبيين، محافظي حسابات أو محاسبين معتمدين؛

-نسخة من السجل التجاري للمؤسسة؛

-نسخة من شهادة التسجيل الجبائي؛

-نسخة من شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

وعليه يمكن القول بأن المؤسسة التي ترغب في الترشح للاستفادة من المساعدات المالية الخاصة برنامج التأهيل، لابد أن تتوفر فيها عدة شروط ومواصفات، ولهذا تتقدم إلى اللجنة التقنية بذلك الملف من أجل فحصه بدقة والتأكد ومعرفة مدى قابلية هذه المؤسسة وملاءتها للحصول على المساعدات وفقا للمعايير التي تم تحديدها من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهو ما يتم من خلال تقديم مخطط للتمويل حسب الاتفاق المبرم مع بنك المؤسسة، ومختلف الممولين

[1] Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Questionnaire d'information préalable pour l'adhésion au Programme de mise a niveau , Ministère de l'Industrie, p,p 2,3.
[2] Ibid,p2.

الآخرين (مساهمين وأموال خاصة...)، ومنه إذا تم اكتشاف بأن بعض المعايير والشروط لم يتم احترامها أو أنها غير كافية، فسوف يتم إخبار المؤسسة فورا بالشروط التي يجب أن توفرها أو تضيفها من أجل الاستفادة من مساعدة الصندوق.

ومن هنا فإن قرار الأمانة التقنية حول ملف المؤسسة، لا يخرج عن أحد الحالات التالية:

الحالة الأولى: حالة القبول في هذه الحالة يخضع الملف للتقييم وتكون بطاقة فنية للمؤسسة وترسل إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

الحالة الثانية: حالة التعديل في حالة نقص في الملف، تعلم الأمانة التقنية المؤسسة بذلك من أجل إكمال الملف؛

الحالة الثالثة: حالة الرفض في حالة عدم مطابقة الشروط الموضوعة، تعلمها بقرار الرفض وبالتالي عدم الاستفادة من الإعانات.

بعد المراحل السابقة ودراسة وتحليل الملف، تقوم الأمانة التقنية بتسليم الملف إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مصحوبة بتوصياتها، وبعد المداولة يتخذ القرار حول طلب المؤسسة، علما أن المعلومات الخاصة بالمؤسسة تتميز بالسرية، وعليه فإن الأمانة التقنية لا تقدم للجنة سوى ملخص في شكل متفق عليه من طرف المؤسسة ومكتب الدراسات، بعد ذلك يتم إبلاغ المؤسسة بقرار اللجنة من قبل الأمانة التقنية، مع تقديم اتفاق نمطي (Convention) مع وزارة الصناعة، في حالة المصادقة على الملف، حيث تحدد هذه الاتفاقية الحقوق والواجبات للأطراف المتفقة(مؤسسة – وزارة) فيما يتعلق بالمساعدات المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

إن عملية تأهيل المؤسسات تنطلق من القيام بعملية التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل من قبل مكتب الدراسات أو مستشارين مختصين بالتعاون مع المؤسسة، ليتم بعد ذلك تسليم الملف إلى الأمانة التقنية لوزارة الصناعة واللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية من أجل تقييم الملف واتخاذ القرار أو الموقف من طلب المؤسسة للاستفادة من برنامج التأهيل ومنه المساعدات المالية، وإن كان القرار ب" لا "فلابد على المؤسسة من إعادة النظر في النقائص والسلبيات التي مازالت تحول دون استفادتها من المساعدات المالية في إطار برنامج تأهيل المؤسسات، وإن كان القرار ب "نعم "طبعا سيتم إمضاء الاتفاقية بين المؤسسة والوزارة والتي تتضمن جوانب التأهيل وكيفية دفع المساعدات المالية، ليبدأ التطبيق العملي لخطة التأهيل، وكذلك الحصول على بقية المنح المالية على شكل أقساط من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية والذي يتكفل كذلك بمتابعة ومراقبة دفع المنح وتنفيذ مخطط التأهيل.

2. برنامج التعاون الجزائري – الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (برنامج ميدا)

لقد قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة، ويتمثل هذا الاتفاق في"برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، التي تشغل أكثر من 20 عاملا، والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية لتمكينها من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة خاصة المؤسسات الأوروبية، ويتميز هذا البرنامج بما يلي:[1]

[1]. Abdelkrim Boughadou: Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne, Ce que vous devez savoir, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat ,Octobre2005, p. 3.

– هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و الصناعات التقليدية؛

– تحدد مدة هذا البرنامج ب 05 سنوات بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر2007؛ وقد مدد إلى سنة أخرى أي إلى غاية 2008 بطلب من وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج ب 62.9 مليون أورو، 57 مليون أورو من طرف الاتحاد الأوروبي و 3.4 مليون أورو من طرف الحكومة الجزائرية، والباقي 2.5 من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج؛

– يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الجزائريين والأوروبيين؛

– مقره الجزائر العاصمة وله خمس فروع في :الجزائر العاصمة، عنابة، غرداية، وهران وسطيف.

1.2. أهداف برنامج التعاون الجزائري – الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين وتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بما يسمح لها المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (أي التنمية المستدامة) في الجزائر."ويركز برنامج التعاون الجزائري – الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور:[1]

أ. **تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل من أساليب التسيير، أنظمة الإنتاج، صيغ التمويل، تسيير المخزونات، الإجراءات التسويقية والنشاط التجاري، قوة البيع والتوزيع والتصدير، تكوين الموارد البشرية، إدخال نظم المعلومات والاتصالات، العمل على تحسين النوعية والصيانة وغيرها من الأمور.

فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتدريب وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة، وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

ب.دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها، وهذا لن يكون إلا بتشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج.دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك بدعم هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية، في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين،

---

[1] انظر كل من:

- Programme MEDA: Euro Développement PME, programme d'appui aux petites et moyennes entreprises privées, Commission Européenne&Ministère de la PME et l'Artisanat,juin 2005,p 5.

– نوري منير :أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص.87.

معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات من خلال تنظيم الندوات والملتقيات للتعريف بهذا البرنامج، المعاهد العمومية والإدارات المركزية، ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي: [1]

-تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-دعم تطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

-تغطية ضمانات صناديق الضمان؛

-تعزيز قدرات هياكل الدعم التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية.

2.2.شروط الاستفادة من برنامج التعاون الجزائري –الأوروبي لتأهيل المؤسسات:

يستفيد من البرنامج كل من:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة والتي تتوفر فيها الشروط التالية:[2]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالإنتاج الصناعي والخدمات التي لها علاقة بالصناعة، أي التي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية :الصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية، الصيدلة والصناعات الكيميائية، مواد البناء، السلع المصنعة، صناعة الأحذية والجلود، الصناعة الالكترونية، الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة.
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛
- عدد العمال أكثر من 20 عاملا دائما؛
- يجب أن يكون على الأقل % 60 من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- أن تكون المؤسسة مسجلة على الصعيد الجبائي ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها % 20 من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل الباقي 80% يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

3.2. الهيئات المالية والمشرفين الخواص:

تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار (leasing) ورأس المال المخاطر-capital) (risque أو كل أداة اختيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى تتحصل هذه الهيئات على الدعم من طرف برنامج التأهيل يجب أن تقوم بتقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية، وتكون مطابقة للتشريعات والتنظيمات السارية المفعول، وأن تكون مسجلة على المستويين الجبائي والاجتماعي مع الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية والباقي

80%يدفع من طرف الاتحاد الأوروبي.

---

[1]. Abdelkrim Boughadou, Politiques d' appui à la Compétitivité des Entreprise Algériennes, op-cit ,p11.

[2]. Euro Développement PME, Programme MEDA d'appui aux PME/PMI Algériennes, Commission &Ministère de la PME et l'Artisana. Européenn.

4.2. الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يضم هذا البرنامج كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على ترقية، دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت الأشكال التالية:[1]

-أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي؛

-الإدارات المركزية الاقتصادية؛

-الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة دعم الاستثمار...؛

-غرف التجارة والصناعة؛

-بورصة المناولة والشراكة؛ حيث أنشئت كمراكز للإعلام التقني الصناعي (بنك للمعطيات).

-جمعيات أرباب العمل؛

-مراكز ومعاهد التكوين المتخصصة؛

-ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية؛

-التنظيمات العمومية للتأطير: مثل وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. وحتى يقدم لها الدعم من طرف هذا البرنامج يجب أن تقوم هي الأخرى ب:[2]

-تقديم مشروع موجه لتحسين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قانوني، تجاري، إداري، نقابي ومتخصص؛

-تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية و غير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تحسين العرض بتنويع التكوين ، وتحسين العرض الخاص بالنوعية ؛

-الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول؛

-الالتزام بدفع مشاركة 20 %من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة والباقي 80% يدفع من طرف الاتحاد الأوروبي.

5.2.إجراءات عمل برنامج التعاون الجزائري –الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يملك البرنامج هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجراءات وتنظيمات اتفاق التمويل النوعي الممضى بين الجزائر واللجنة الأوروبية والتي تدعى" وحدة تسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،وتدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني بالإضافة إلى12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات، وتلعب وحدة تسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مركز الدعم لخبرائها، كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي يغطي فترة5 سنوات، ومخططات عملية سنوية في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية والسلطات الوزارية.

---

[1]. طاهر سيلم: إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، يومي 12-15 سبتمبر 2006، ص. 5.

[2]. المرجع نفسه، ص. 6.

ويستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا، وذلك بعد الاتصال بمقر وحدة تسيير البرنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر العاصمة، ولها 12 ملحقة إقليمية، حيث يقوم خبير معين من طرف وحدة تسيير البرنامج بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة وبطلب من المستفيد وذلك من أجل تحديد التدخلات المنتظرة، بعدها يقوم هذا الخبير بتقييمه لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد، بعد ذلك يتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادقة عليها من طرف المستفيد، ثم يدرس ملف طلب التدخل من طرف لجنة المتابعة ، وبعد الموافقة عليه يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام.[1]

3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" *ANDPME ":

يندرج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 01-18المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المادة 18 منه، التي تنص على ما يلي ":تقوم الوزارة المكّلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية".[2]

3.1. أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج إلى ما يلي:[3]

– قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا، والتي تمثل 97% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث لم تحظ بالتكفل من خلال برامج التأهيل السابقة، بادرت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد"برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ."وتم الانطلاق الرسمي لهذا البرنامج في 25 فيفري 2007 من خلال تنفيذ البرامج الإعلامية والتحسيسية؛

– إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى جميع القطاعات الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب تصميم برامج لدعمها ومساندتها؛

– يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات وترقيتها وتأهيلها. ومنه يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مرافقة مجموعة معتبرة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد السماح لها بتحسين ملموس لقدرتها

---

[1]. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج السنوي لسنة 2008، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية، ص5 .

* ANDPME : Programme Agence Nationale de développement de la Petite et moyenne entreprise

[2] نفس المرجع، ص.5.

[3] .Abdelkrim Boughadou, op- cit, p .34.

التنافسية من خلال رفع مستواها إلى مستوى المعايير الدولية للتنظيم والتسيير و كذا العمل على تنميتها المستقبلية ضمن محيط مشجع.

2.3.أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :لهذا البرنامج أهداف عامة وأخرى خاصة نوضحها فيما يلي:[1]

– الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحافظتها على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة في السوق الدولية في ظل مناخ تنافسي، وذلك عن طريق:

-إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر؛

-تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض)؛

-إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات؛

كما سيسمح أيضا للوصول إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة تكون:

-قادرة على اكتساب تقنيات التكنولوجيات الحديثة ومواكبة التطور في الأسواق العالمية في ظل التكتلات العالمية.

-تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع، من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة، والالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية؛

–الأهداف الخاصة: تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التالي:

-تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛

-تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومحيطها؛

-إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة و مخطط تأهيلها؛

-المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية ومخططات التسويق؛

-تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وينتظر من هذا البرنامج أن يحقق تنمية سوسيو- اقتصادية مستدامة على المستوى المحلى والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات قدرة تنافسية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديدة ،وتوفير مناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليل من حدة

[1]. Abdelkrim Boughadou, op- cit, p 34.

الاقتصاد غير الرسمي ووضع وسائل تسيير جوارية تكون في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى يعود ذلك بالنفع على الاقتصاد الوطني.

3.3.محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشمل هذا البرنامج أربع محاور رئيسية تتمثل في:[1]

–المحور القطاعي: تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل، ويتم ذلك من خلال إنجاز دراسات عامة لتحديد خصوصيات فروع النشاط، من أجل تقييم القدرات المتوفرة عن طريق :

–إنجاز دراسات عن فروع النشاطات ؛

–إعداد دراسات حول التموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات؛

–وضع خطة عملية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل قطاع؛

–وضع خطة عملية خاصة بتأهيل محيط كل فرع نشاط.

– المحور الجهوي: توحيد المعايير والمقاييس للولايات، عن طريق القيام بتحاليل ودراسات شاملة بغية التعرف على خصوصيات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية للعمل على ترقيتها، وذلك انطلاقا من:

–تحديد وضع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية، من أجل استنتاج نقاط القوة والضعف وتحديد الإمكانيات المتاحة وغير المستغلة؛

–تحديد النشاطات ذات القدرات العالية من التصدير والنمو وخلق مناصب العمل حسب الولايات؛

–وضع مخطط لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل ولاية.

– محور محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتمثل في المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عن طريق القيام بعمليات البحث والتطوير بغرض الإدماج الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محيطها، وذلك من خلال:[2]

–تدعيم القدرات المعنوية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم و تأطير برنامج التأهيل (اللقاءات المهنية...)؛

–إنشاء مراكز تكوين مهنية متخصصة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل ولاية؛

---

[1]. انظر كل من:

- Agence Nationale de développement de la PME, Programme National de Mise à Niveau des petites et moyenne Entreprises:présentation du programme , 2007,p.6.
-Abdelkrim Boughadou: Politiques d' appui à la Compétitivité des Entreprise Algériennes، op-cit, p 36.
-Ibid, p37.

[2]انظر كل من:

– البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج السنوي لسنة 2008 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص .7.

-Agence Nationale de développement de la PME, op-cit,p6

-تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية والمساعدات المالية اي خلق مصالح خاصة في البنوك تقوم بتمويل عمليات تأهيل المؤسسات وتطوير أجهزة الدعم المالي؛

-إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي وتحسيسي حول البرنامج الوطني للتأهيل (دليل الإجراءات، الأيام التقنية، الورشات والملتقيات)؛

-إصدار مجلات متخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة؛

-نشاطات المتابعة والتقييم حول ملاءمة وأثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق مراكز خاصة لرصد تنافسية المؤسسات ومدى كفاءتها؛

-إصلاح المنظومة القانونية والجبائية بما يتوافق وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-محور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها في المستوى المطلوب، عن طريق القيام بالعمليات التالية:[1]

-الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والتشخيصات الإستراتيجية؛

-إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة؛

-تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة؛

-إعداد دراسات السوق؛

-المرافقة للحصول على شهادة المواصفات لمطابقة الجودة العالمية ISO؛

-دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-أنشطة الدعم في مجال التقييس والملكية الصناعية؛

-دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.3. هيكلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها"مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وتتولى هذه الوكالة المهام التالية:[2]

-تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛

---

[1]. Ali Chouki Boudia : Présentation du Programme National de Mise à Niveau des PME, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger, 2008, p .10.

[2]. المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32 ، الصادرة في 4 ماي 2005 ، ص .28.

-تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛

-ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية؛

-متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛

-انجاز الدراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية؛

-جمع المعلومات حول مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛

-التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة لتنظيم وتسيير الوكالة فهي مزودة بمجلس توجيه ومراقبة، يديرها مدير عام .ويتكون مجلس التوجيه والمراقبة من الأعضاء الآتي ذكرهم : [1]

-ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالمالية؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة وترقية الاستثمارات؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالطاقة والمناجم؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالسكن والتعمير؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛

-ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية؛

-رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] .نفس المرجع، ص.29 .

ويعين أعضاء مجلس التوجيه والمراقبة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على اقتراح من الهيئات التي ينتمون إليها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .أما المدير العام فهو المسؤول عن سير الوكالة بمساعدة أمين عام، ويكلف بتنفيذ مداولات مجلس التوجيه والمراقبة، وهو الآمر بصرف ميزانية الوكالة، وهذه الصفة يقوم بما يلي:

-يعد مشروع ميزانية تسيير وتجهيز الوكالة؛

-يبرم كل الصفقات والاتفاقيات المرتبطة بمهام الوكالة؛

-الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في إطار قانون المالية لسنة 2006 بموجب مادته 71 تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 124-302على مستوى الخزينة الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ويعد الصندوق الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصصت الحكومة الجزائرية ما قيمته 1 مليار دج سنويا لتنفيذ هذا البرنامج الوطني، ويعتبر وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآمر بالصرف الرئيسي، وتغطي نفقات الصندوق نشاطات التأهيل المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، وله كمهام أساسية:[1]

-المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين؛

-تمويل الدراسات القطاعية؛

-تقديم الدعم للمراكز التقنية؛

-المساهمة في كل العمليات التي تهدف إلى تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للمؤسسات التي تستطيع الاستفادة من إعانات الصندوق هي تلك المؤسسات التي تستوفي فيها الشروط التالية:

-أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري؛

-ألا تقل مدة نشاطها عن سنتين؛

-أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية؛

-أن تتوفر على هيكل مالي متوازن.

-اللجان الجهوية للقيادة: اللجان الجهوية للقيادة هي هيئات تقنية تتكون من خبراء ومختصين لهم القدرة الفنية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل بالإضافة إلى مكاتب التسهيلات والتدعيم، وتتوزع اللجان الجهوية للقيادة عبر مناطق جهوية تظم جميع الولايات، وتقوم بالمهام التالية:[2]

---

[1]. انظر كل من:

– عبد الحق بوعتروس و محمد دهان :تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، الملتقى الدولي : حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي22-23 نوفمبر، 2006، ص. 12.

-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التقديري السنوي لسنة 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص.8 .

-المرسوم التنفيذي رقم06- 240 المؤرخ في 8 جمادى الثاني 1427 الموافق ل 4 جويلية سنة 2006 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45، الصادرة بتاريخ 9 جويلية 2006 ، ص.17 .

[2]. عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، مرجع، سابق، ص. 13.

-مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل؛

-تحديد أفضل الطرق لتمويل مخطط التأهيل ؛

-تقديم قرارت التأهيل.

5.3.إجراءات سير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أول خطوة لبدأ البرنامج يقوم صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاتصال بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة باعتبارها المسئولة على برنامج التأهيل الوطني، أما الخطوة الثانية يشرع في التشخيص الأوليPré Diagnostic للتعرف على واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بهدف إدماجها في البرنامج الوطني للتأهيل، بعد تحقق الوكالة من مطابقة شروط قابلية المؤسسة للاستفادة من البرنامج وتتم عملية المطابقة بواسطة ملأ صاحب المؤسسة لبطاقة تعريفية مستخرجة من الوكالة مرفقة بالوثائق التنظيمية التالية:

-نسخة من السجل التجاري للمؤسسة؛

-نسخة من شهادة التسجيل الجبائي؛

-نسخة من شهادة الصندوق الوطني لضمان الأجراء؛

-الحصيلة المالية للسنتين الأخيرتين.

بعد ذلك يتم إعداد التشخيص الاستراتيجي العام بناء على التشخيص القبلي، وينجز التشخيص بنية التعرف العميق بواقع المؤسسة ومن ثم إعداد مخطط تأهيلها (الاستثمارات المادية، الاستثمارات اللامادية، وتحديد المبالغ اللازمة لكل الاستثمارات) ، يسمح هذا المخطط بتنفيذ كافة العمليات الضرورية بحسب طلب المؤسسة وقدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ.ثم تأتي مرحلة إنجاز الأنشطة المسطرة في مخطط التأهيل، حيث تعطي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاق المهمة بحضور الخبراء ورئيس المؤسسة المعنية بالتأهيل، وتقوم الوكالة بمتابعة ومراقبة المهمة إلى غاية المصادقة على التقرير (التشخيص ومخطط التأهيل)، ومن تم الشروع في دفع المساعدات المالية للدراسات المنجزة من طرف مكاتب الدراسات، يتم الانتقال إلى الأنشطة الأخرى بطلب من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. على العموم تتجلى علاقة برامج التأهيل بالمساهمة في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية بالتأهيل، ابتداء من الخطوة الأولى التي تتمثل في القيام بالتشخيص الاستراتيجي العام لتحديد نقاط القوة والضعف التي تتمتع بها المؤسسة وعلى أساس ذلك يتم وضع مخطط التأهيل الذي يضم الاستثمارات المادية واللامادية، ثم تأتي مرحلة تنفيذ برنامج التأهيل للاستفادة من المنح والمساعدات المقدمة في إطار برنامج التأهيل سواء للمؤسسات الصناعية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد التخفيف من أعباء هذه المؤسسات والاستفادة من الفرص المتاحة لتقديم سلع وخدمات مبتكرة تتميز بالجودة العالية وبأسعار معقولة تكون محفزة لاكتساب قدرة تنافسية مقارنة بمنافسيها المحليين والأجانب، كما تستفيد المؤسسات المنخرطة في هذه البرامج من مرافقة الدولة لحصولها على شهادة الجودة العالمية الايزو تعكس رغبة تلك المؤسسات للوصول إلى الأسواق الخارجية وتحسين صورتها أمام زبائنها ، خاصة وأن المستهلك أصبح يدرك جيدا أن المؤسسة الجيدة هي التي تملك هذه الشهادة.

وتشكل برامج التأهيل مجالا رحبا تستطيع المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلاله اكتساب معارف تتعلق بإدخال مجموعة من التغيرات الهامة على طرق التنظيم، التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وما تفرضه من منافسة شديدة، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امام ضرورة مواكبة البيئة الخارجية بهدف تحقيق التنمية المستدامة وهوما سنوضحه في الفصل الموالي.

خلاصة الفصل الرابع:

إن اتفاق الشراكة الأورو –جزائرية، والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، كانا خياران اختارتهما الجزائر قناعة منها بأنهما سوف يتيحان لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ومما لا شك فيه أن لكل منها انعكاساته الايجابية وكذا السلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى قطاع المؤسسات ص و م خصوصا، ولذا وجب على الجزائر أن تعمل ما بوسعها لتعظيم وتكثيف استفادتها من هاذين الاختيارين، وأن تعمل جاهدة على تطوير وتأهيل مؤسساتها ص و م من خلال الدعم المقدم لها في جميع المجالات بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية، والتمويل والتدريب والدعم الفني والإداري والنفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية، لتصبح بهذا قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

إلا أنه يمكن لاتفاق الشراكة أنيخّفِ ف من التحديات الداخلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالتحديات الإدارية والتنظيمية والتحديات التسويقية، والتحديات الفنية، وذلك بنقل المهارات الإدارية والتسويقية وإكساب هذه المؤسسات القدرة التنافسية إضافةً إلى أنه يمكن أنيخّفِ ف من التحديات الخارجية التي تواجهها، كتحديات المنافسة العالمية وتحديات التكتلات الاقتصادية، وتحديات التمويل، وذلك باستفادتها من البرامج والمساعدات المالية التي يتيحها الاتحاد الأوروبي.

الفصل الخامس: دور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل برامج التأهيل

تمهيد

سنتناول هذا في الفصل بالبحث والتحليل تقييم ودور برامج التأهيل الجزائرية، بإيضاح مختلف مراحل الاستفادة من برامج التأهيل التي مرت بها المؤسسات محل الدراسة، ثم التطرق إلى الجهود المبذولة في مجال الجودة والتنافسية بمعرفة هيكل الجودة ضمن استراتيجية متكاملة تتضمن الحصول على شهادات الايزو لتحقيق التنمية المستدامة، وكذا مختلف برامج التنافسية التي تعمل الجزائر على تحقيقها سواء من خلال البرامج المحلية او الدولية.

ولجعل دراستنا ملموسة وواقعية سنقوم بدراسة تطبيقية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي استفادت من برامج التأهيل (**meda1 –meda2**) بالإضافة الى البرنامج التأهيل جزائري–جزائري **ANDPME** الأخير ، حتى نتعرف على دور الاستفادة من البرامج في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في هذه المؤسسات محل الدراسة وكذلك درجة استعداد مؤسساتنا لتبني برامج التأهيل من اجل زيادة تنافسيتها من خلال تطبيقها لإدارة الجودة الشاملة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة ستقربنا من الواقع أكثر، حتى لا نبقى حبيسي النظريات فقط، لكي نتمكن من بناء وتكوين صورة واضحة عن الايجابيات إن وجدت والنقائص إن تمت معاينتها، للوصول إلى اقتراح ما يمكن من خطة أو مقترح لإصلاح الأوضاع، تفعيل استفادة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من هذه البرامج قصد زيادة تنافسيتها من جهة وتحقيق للتنمية المستدامة من جهة أخرى.

ومن أجل ذلك كله فإننا سنقوم بدراسة مؤشرات قياس لأبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة ومن ثم الاطلاع على النتائج من أجل إثبات أو نفي الفرضيات المدرجة في أول البحث.

ولبلوغ هذا الهدف ارتأينا دراسة ما يلي:

– تقييم برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية ودورها في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من الجانب النظري؛

–دور برنامجي ميدا 1 وميدا2 "EDPME"*[1]في مؤسستي كرستور ومبروقاز من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة؛

– دور برنامج التأهيل الجزائري –جزائري" ANDPME "*من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسستي زواوي ومؤسسة النسيج والخياطة cobba؛

– تبني منهج لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج التأهيلCAP-PME* في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

*[1] EDPME : Euro Développement Petite et moyenne entreprise « MEDA 1 : Mise à Niveau Euro Développement Algérie (2003-2007) , MEDA2 : Mise à Niveau Euro Développement Algérie (2008-2013) »

* ANDPME : Programme Agence Nationale de développement de la Petite et moyenne entreprise.

*CAP-PME : Capitalsation des Acquis des Programmes Algérie/ UE « Union Européenne »- PME I/PME II

المبحث الاول: تقييم برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية ودورها في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تحتل المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني وتمثل وزنا يعول عليه في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تعد الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية والاجتماعية للجزائر إلا أن الوضع الراهن الذي يميز الاقتصاد العالمي عموما والوطني خصوصا بما يتميز به من تحول نحو اقتصاد السوق، يفرض على مؤسساتنا لعب الدور المنوط بها مع ضرورة اتخاذ إجراءات تأهيلية على غرار ما يجري في العالم بما ينسجم وهذا الوضع الجديد.

المطلب الأول: تقييم حصيلة سياسات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية

1. تقييم برنامجي ميدا 1 وميدا 2:

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الحكومة الجزائرية، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013.[1]

فلقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية سنة 2008 حوالي321.387 مؤسسة بمعدل نمو يقدر ب 9.34 %مقارنة بالسنة السابقة مع الإشارة إلى أنّه ولأوّل مرةّ دمج المؤسسات التي تنشط في مجال المهن الحّرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت ب 70626 مؤسسة وكانت النسبة الكبيرة من النشاط موّزعة بين فروع قطاع الخدمات لتليها مباشرة نسبة معتبرة في مجال البناء والأشغال العمومية حيث تمركزت النسبة الكبرى خاصة المؤسسات التابعة للقطاع الخاص بالجهة الشمالية للوطن بمعدل 60% تليها منطقة الهضاب العليا بما يعادل 30%في حينّ تسجيل تراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال عام2008 إلى 626 مؤسسة بدلا من 666مؤسسة سنة 2007 نتيجة تغير البنية الهيكلية في إطار الخوصصة إضافة إلى إفلاس بعض المؤسسات[2].

وعليه فإن تطبيق البرامج الحكومية المختلفة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ساهم في تدعيم مساهمتها في الاقتصاد الوطني خاصة منها تلك التابعة للقطاع الخاص باعتبار أنها تحتل حصّة الأسد وذلك من ماتبينه بعض مؤشرات التنمية خارج قطاع المحروقات التي ساهمت في تدعيمها[3]:

- المساهمة في الناتج الداخلي الخام ب 80.80 %سنة2007 .
- المساهمة في تكوين القيمة المضافة ب 86.43 %سنة2007 .

[1] Abdessalam Bouchouareb : Présentation et Plan D'action de l'ANDPME horizon 2014-2017, Atout PME la revue de L'entreprise Algerienne, Ministere de l'industrie et des Mines, Alger, janvier 2015, p.12.
[2]Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Programme de Dispositif de Mise à Niveau des Entreprises Industrielles : Rapport d'étape, janvier 2007, p 09.
[3]Ministère de la PME et de l'Artisanat (avec la collaboration de : Euro développement PME, Entreprise mise à niveau en Algérie), Commission Européenne, Programme d'appui aux PME/PMI Algériennes, Euro développement PME, 2007, pp 01-05.

•في سنة 2008 ارتفعت قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار بنسبة تطور تعادل 41.71 %مقارنة مع نتائج السنة السابقة، أما الصادرات فقد قدرت ب 78.3 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر ب: 30.04%مقارنة بسنة2007

•توفير مناصب الشغل بمعدل 8.2% ما بين 2006 و2007 .

•تحقيق معدلات نمو وصلت في سنة 2007 إلى ما بين 8 و9 %.

•عرف معدل الإنتاج نموا مطردا قدّر بحوالي 11% سنة 2007 مقارنة مع سنة2003.

وبالرغم من المرتبة التي تحظى بها المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنها تبقى دائما رهينة المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، فمنذ بداية تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلة وهي تحاكي المشاكل العويصة التي أدت في بعض الأحيان إلى زوالها وعليه لا نستبعد ظهور كثير من المشاكل المالية في مجال النشاطات الصناعية نتيجة للتحدّيات التي أصبحت تفرضها كثير من الاتفاقات والتطّورات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية. واستنادا للإحصائيات التي قدتمها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة حول حصيلة تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحضيرها للمنافسة المرتقبة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 وتحضير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكن تقديم النتائج التالية:[1]

-تقدمت 406 مؤسسة (منها 235 عمومية و 171 خاصة) بطلبات الانضمام إلى البرنامج.

-290 مؤسسة (منها 155 عمومية و135خاصة) تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

-وقعت 137 مؤسسة على اتفاقيات مع وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة منها: 117 مؤسسة استفادت من الإعانات المرصودة للدراسة التشخيصية، وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية، وغير المادية، بعدد إجمالي يبلغ 1.844 عملية بمعدل يناهز 16 عملية لكل مؤسسة و20 مؤسسة استفادت من إعانة اقتصرت فقط على الدراسة التشخيصية.

- يبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1.864 عملية منها 1102 عملية غير مادية.

2. تقييم حصيلة مساهمة الاتحاد الأوروبي في برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

إن انعكاسات منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية على المؤسسات الاقتصادية تختلف حسب القطاعات الاقتصادية ودرجة الانفتاح ومستوى الكفاءة في الأداء و امتلاكها للقدرة التنافسية، حيث نلاحظ في هذا المجال بأن المنظومة الإنتاجية الحالية للجزائر لا تمتلك قدرة تنافسية عالية لمواجهة المنافسة الدولية والإقليمية، كما أن حرية دخول السلع الأوروبية إلى السوق الجزائرية يمثل تحديا حقيقيا أمام المؤسسات الصناعية الجزائرية خاصة بسبب ما ترتب عنه من تقويض إمكانية تأسيس أو إقامة صناعة تحويلية في ظل استبعاد المحاصيل الزراعية التي تمتلك فيها الدول الجزائر ميزات نسبية من اتفاق الشراكة الموقع.

[1]Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Programme de Dispositif de Mise à Niveau des Entreprises Industrielles : Rapport d'étape, janvier 2007, p 09.

ويرى الكثير من الاقتصاديين الجزائريين أن تعدد برامج التأهيل وتعدد الوصايات عليها يعد عاملا أساسيا في تبذير الموارد وتأخير تنفيذ البرامج، لهذا يجبذ أن يكون برنامجا واحدا تشرف عليه وصاية واحدة خاصة وأن مستوى المتخلين في برامج التأهيل هذه يتميز بالتنوع خاصة وأنه يضم فاعلين أجانب على غرار الشريك الأوروبي.

فإلى جانب تواضع حصة الجزائر من برنامج" ميدا "1 التي قدرت ب 144 مليون أورو أو ما نسبته 4% فقط، فإن خسائر الجزائر الجبائية من جراء التفكيك الجمركي تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار سنويا وهو ما يبين ضعف مقدار مساهمة الشريك الأوروبي في سياسات تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، حيث كشفت التقديرات المقدمة من طرف اللجنة الأوروبية التي أكدها مجلس المحاسبة الأوروبي في أكثر من مرة بأن الطرف الأوروبي خصص 164 مليون أورو للجزائر استهلكت منه 2.30 مليون أورو أي بنسبة 18% مع اختلاف السنوات، حيث استهلكت 32.1% سنة2000 و 82.85 %سنة 2004 مع نفس الملاحظة فيما يتعلق ببرنامج" ميدا"2 ، علما أن الاتحاد الأوروبي خصص 3.534 مليار أورو في البرنامج الأول و 5.53مليار أورو في البرنامج الثاني.كما خصص الجانب الأوروبي عموما ما بين 1995 إلى 2006 حوالي 437 مليون أورو استهلكت الجزائر منها 144 مليون أورو، أي بنسبة % 32.9 وقدرت حصة الجزائر من البرنامج ب 4% مقابل 25% للمغرب و 20% لمصر و 18 % لتونس[1].

فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد خصص برامج لتأهيل المؤسسات موجهة ل 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية في برنامج" ميدا "1 وحوالي 550 مؤسسة في برنامج" ميدا 2 بغلاف مالي يقدر ب 100 مليون أورو، إلا أن هذه البرامج التي تقرر تمديدها إلى 2017 لم تعط النتائج التي ترجوها السلطات الجزائرية.[2]

إنّ سعي السلطات العمومية لتطبيق برامج تأهيل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلك الأوضاع منوط، باكتساب مجموعة من المقّومات المتمركزة حول روح الشفافية والحكم الراشد والانفتاح الحقيقي على المبادلات الدولية خاصة وأن هذه الجهود تصطدم بالواقع الاقتصادي الوطني الصعب الذي يتميز بما يلي:

-ضعف تأهيل البيئة الاقتصادية وقلة فعالية الإصلاحات المطبقة على المنظومةالمصرفيّة خاصة في مجال تمويل المؤسسات الاقتصادية.

-ضعف الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية الوطنية مقارنة بالمقاييس و المواصفات الدولية التي تظهرها تجربة الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاوروميتوسطية وتحضير الانضمام المنتظر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

-تعقيد الإجراءات الجبائية المطبقة على المؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بمعدلات بعض الضرائب و الرسوم التي لا يعرف الاستقرار بسبب مراجعتها بصفة دورية في قوانين المالية السنوية.

-عدم اعتماد دور مراكز التأهيل في إعداد السياسات التأهيلية الموجهة للمؤسسة الاقتصادية مما تسبب في غياب ثقافة التفاؤل كأمر استراتيجي بالنسبة لمستقبل الجزائر نتيجة لغياب مراكز البحوث و التطوير لتحسين تقنيات و أساليب الإنتاج و جودة المنتوجات.

[1] Abdessalam Bouchouareb , op cit, p. 16.
[2]Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, op cit, p37.

-غياب الاستعمال الفعلي لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بسبب إهمال سياسات التأهيل الحكومية لتقوية هذا الجانب في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسّطة وتفعيل إقامة مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت قصد الوصول إلى المستهلكين على المستوى العالمي.

ولقد تم تعويض برنامج" ميدا "منذ 2007 بالآلية الأوروبية للشراكة والجوار حيث تستفيد الجزائر من دعم على شكل هبة بقيمة 58 مليون أورو أي حوالي 5.8 مليار دينار سنويا، على الرغم من إدراكنا بأن الجزائر ليست بحاجة إلى موارد مالية مقارنة ببلدان أخرى بل هي في حاجة إلى مصاحبة تقنية لعصرنة تسيير مؤسساتها الاقتصادية، فالاستثمارات المباشرة الأوروبية التي ارتفعت منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 بانتقالها من 234 مليون دولار 19 " مليار دينار "في 2005إلى 1.5 مليار دولار في 2009 انتقلت من قطاع المحروقات إلى القطاعات الإنتاجية الاقتصادية بنسبة 70%،[1] لم تواصل نموها بنفس الوتيرة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية التي ساهمت في انكماش مشاريع استثمارات المؤسسات الكبيرة ليس في الجزائر فحسب بل عبر العالم. وحتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالنجاح، ينبغي وضع خطة تنموية في إطار تحكم جيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتّمثلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتوجات مع توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي وهياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي باعتبارها مصادر هامة لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية.كما أنّ برنامج التأهيل والترقية يعتمد بالأساس على الإدارة باعتبارها العقلالمدبّر للاقتصاد الوطني، إذ يجب إسناد تسييرها إلى الكفاءات العلمية العالية والمتخصصة التي تؤمن بإمكانية رفع التحدي وتحقيق الطموح التاريخي في الاستغناء عن البترول وبناء اقتصاد يخلق الثروة بأيدي الجزائر وعقولهم.

المطلب الثاني: دور برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

قامت الجزائر بتبني جملة من برامج التأهيل هادفة من ورائها إلى تأهيل وتطوير جانب الإدارة والتسيير وتأهيل المحيط العام المرتبط بالمؤسسات الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى هدفت الى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذن تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:[2]

– ترقية وتطوير محيط المؤسسات الاقتصادية:

[1]Ibid, p37

[2] انظر كل من:

- Critère d'appréciation et évaluation de performance des programmes de micro -finance en France, Rapport intermédiaire, Octobre 1999 , P.9

- Hervé Bougault et Ewa Filipiak , Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc , Sénégal, agence Française de développement , Paris 2005 , P .13

- محمد قويدري: واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية ، لملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، ،جامعة ورقلة ، الجزائر09و 10 مارس 2004 ، ،ص 370.

– منيرة سلامي، منى مسغوني: اشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الاخضر، الملتقى الدولي الثاني حول أداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط9 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،يومي 22و23 نوفمبر. 2011 ،ص12 .

– الأمم المتحدة: المعايير البيئة والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرشيدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا نيويورك 2005، ص9 .

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.

وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تأهيلها لجميع عناصر محيطها الاقتصادي (البنوك، الهيئات الجبائية والجمركية، والسياسات الاقتصادية...)

-تحسين تسيير المؤسسات:

تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية (لانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق، ويتم ذلك ب:

-تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

-ترقية المؤهلات المهنية والابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

-استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها.

-تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر متخصصة بالتعاون مع الجامعات.

-اكتساب التكنولوجيا وتحسين الجودة للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية للإيزو.

- تحسين تنافسية المؤسسات:

إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات ص و م فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص و م، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها .

وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات وهذا بتزويدهم بمفهوم "ثقافة المؤسسة والتفاؤل "من جهة، وبتوفير محيط ملائم لهم من جهة أخرى.

فيترتب على التأهيل زيادة درجة المنافسة للمؤسسات ص و م مما يؤدي إلى توليد حافز على التجديد، وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة المؤسسات.

نتيجة لهذه التغيرات فإنه من المتوقع نظريا أن يتولد على عملية التأهيل زيادة الكفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية، إما في شكل زيادة في الإنتاج باستخدام نفس القدر من الموارد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر في شكل تحسين نوعية الإنتاج.

– العمل بمعايير وقياسات النوعية:

لكي تستطيع مؤسساتنا ص و م تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات "La compétitivité"لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية المواد الأولية المصنعة وكذا مواد التعبئة والتغليف.

– التجديد التكنولوجي:

إن التجديد التكنولوجي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ولاقتصادنا ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية.... وذلك بالتعرف على التكنولوجيا الجديدة في مختلف المجالات عن طريق اتفاق التراخيص، الأبحاث عن طريق التعاون مع مخابر متخصصة أو الجامعات، التحالف مع مؤسسات ذات خبرة عالمية...، ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.

–توفير مناصب الشغل:

تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر ب 11.2 بالمائة سنة 2015 لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.

– الاهتمام بالجانب البيئي:

تعمل المؤسسات الاقتصادية على دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل، يأتي هذا التوجه كون البعد البيئي أصبح معيار من معايير تحقيق تنافسية مستدامة[1]، ويتبلور مستوى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبيئة الطبيعية من خلال السعي إلى وضع أنظمة للإدارة البيئية، حيث أصبحت هذه الأنظمة محل اهتمام كل المؤسسات

الاقتصادية، فكل مؤسسة تحاول أن تكون رائدة في هذا المجال، وذلك بإيجاد مزايا بيئية خاصة لمنتجاتها تعفيها من العوائق القانونية والضريبية، كما تلبي بها الرغبات والحاجات البيئية للمستهلكين.

نخلص من هذا أن تأهيل المؤسسات الاقتصادية أصبح أكثر من ضرورة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية العالمية.

ومن خلال الأهداف السابقة الذكر نجد ان برنامج التأهيل يسعى الى تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة وهذا ما سوف نوضحه في المؤسسات الاقتصادية التي استفادت من برامج التأهيل في المبحث الموالي.

[1]Karin Bora: Développement durable: l'avenir des PME, Afnor edition, Paris, 2012, p.53.

المبحث الثاني: دور برنامج ميدا1 وميدا2 في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة – دراسة حالة مؤسسة كرستور برج بوعريريج – مؤسسة مبروقاز العلمة– سطيف

المطلب الأول: توصيف الدراسة– مؤسسة كريستور–

1. **ظروف اختيار العينة:**

1.1. نظرة عامة حول المؤسسة كرستور: انشات سنة 1997بإسم عبابو للاكترونيات **sarl Ababou CRISTOR"electronics** "متخصصة في تصنيع المعدات الالكترونية والأجهزة المنزلية مقرها سطيف .

كانت تقوم بتركيب أجهزة التلفاز، بعدها سنة 2000 أصبحت تقوم بالإنتاج وفي 2003 قامت بتوسيع منطقة الإنتاج، 2005 قامت بتركب عدة أجهزة الكترونية منها مكيفات الهواء، الثلاجات، غسالات...، وفي 2007 تم إطلاق انتاج الات الغسيل ومكيفات الهواء ليصبح انتاجها محلي، وفي 2009 اطلاق انتاج الثلاجات واستخدام غاز سيكلوبنتان بدلا من غاز B141 الملوث للبيئة تماشيا مع إلتزام الجزائر في بروتوكول مونتريال. كانت مؤسسة متوسطة توظف 154 عامل، اما حاليا توظف أكثر من 800 عامل.[1]

2.1. تحليل ظروف امضاء اتفاقية برنامج التأهيل ميدا 1: فقد تم إعداد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية قصد مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، الجودة، الإبداع...الخ، فلقد وقعت مؤسسة كرستور اتفاقية الاستفادة من برنامج ميدا 1 مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية سنة 2005 لكونها مؤسسة متوسطة، سعيا منها لتحسين منتجاتها وتطويرها وبالتالي رفع تنافسيتها في السوق المحلي والدولي وقامت بمرحلة التشخيص ثم استفادت من استثمارات لا مادية أدرجت ضمن مخصصات برنامج ميدا 1 سنة 2008.(انظر الملحق رقم 1 ص. 232-234).

3.1. اختيار مجتمع وعينة الدراسة:

1.3.1. مجتمع الدراسة: يتكون من جميع أقسام المؤسسة أي كل قسم على حدا، قسم الجودة، الإنتاج، قسم المحاسبة والمالية، قسم العمال، قسم المنتج.

2.3.1. عينة الدراسة: تمثلت في نسبة من عاملي هذه المؤسسة تم اختيارهم.

[1] . معلومات المؤسسة "مدير المالية والمحاسبة"، مؤسسة كرستور.

3.3.1. أداة الدراسة: تمثلت أدوات الدراسة في المقابلة من اجل الحصول على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والوثائق لاستخدامها في إطار الدراسة ثم اعداد مؤشرات قياس من اجل قياس ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية أي كل بعد له مؤشرات قياس خاصة به.

4.3.1. صدق الأداة: تم اعداد المؤشرات بالاعتماد على مصادر ومراجع ذات صلة بكل مؤشر.

5.3.1. توزيع المؤشرات على مختلف الوحدات الخاصة بالدراسة: فلقد تم الذهاب والالتقاء بالمسؤولين كل وحدة من اجل الحصول على المعلومات اللازمة وقد تم الحصول على الوثائق اللازمة للقيام بتحليل النتائج فيما بعد.

2. دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في مؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا1

1.2. المؤشر الاقتصادي:

أ. مؤشرات الربحية، النمو، النشاط، السيولة، الإنتاجية:

نظرا لتعدد أهداف المؤسسات وتنوعها فإن مؤشرات قياس أدائها تتعدد وتتنوع كذلك، فبالنسبة للأداء الاقتصادي يمكن تقييمه بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية منها ما يتعلق بالجانب المالي للمنظمة، أي أدائها العملياتي وذلك خلال فترة زمنية معينة، وفيما يلي يتم تناول اهم المؤشرات:

الجدول رقم 17: مؤشرات الربحية في مؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا **الوحدة: %**

/مؤشرات الربحية[1]	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
هامش الربح	5.79	3.45	4.21	5.09	5.23	5.87	5.89	5.93
العائد على الاستثمارات	11.34	11.46	12.23	13.43	14.87	14.54	14.32	13.89
العائد على حقوق الملكية	8.43	8.98	10.43	11.09	11.59	12.13	12.67	12.86

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة: انظر الملحق رقم 1 ص.235-260

- Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de 06 Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/20 – Bilan Actif et Bilan Passif, 08 – Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2007résultat 31/12/20 Bilan Actif et Bilan – 10 – Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2009Compte de résultat 31/12/20

[1] هامش الربح= صافي العمليات (الربح بعد الضريبة)/قيمة المبيعات

العائد على الاستثمارات= صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الاستثمارات

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية

- Bernard Martory : control de gestion sociale,edition vuibert, 3eme edition, Paris, 2001, p 131-132

Bilan Actif - 2 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2011Passif, Compte de résultat 31/12/201 -4 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2013et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/201

يظهر من خلال الجدول أعلاه ان مؤشرات الربحية للمؤسسة في تزايد مستمر منذ استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل ميدا 1 ودخوله حيز التنفيذ 2008 حيث كانت الاستفادة استثمارات لامادية للمؤسسة أدت الى انتقال العائد على الاستثمارات من 11.46% سنة 2008 الى 14.54% سنة 2011 وفي نفس الوقت انتقل نسبة هامش الربح في 2008 من 3.45% الى 5.93% سنة 2014 اين تبين العلاقة بين زيادة الأموال المستثمرة في ظل برنامج ميدا 1 في المؤسسة أدى الى زيادة الارباح المحققة.

الجدول رقم 18: مؤشرات النمو في مؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا1 **الوحدة%**

/مؤشرات النمو[1]	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الدخل	101.45	101.56	107.12	109.43	114.32	111.67	97.87	103.45
معدل نمو المبيعات	127.16	127.45	129.78	132.12	100.32	98.76	95.87	92.43

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة، (نفس المرجع السابق).ملحق رقم 1. ص.235-260.

اما مؤشرات النمو فتظهر من خلال الجدول في تحسن مستمر اين يتم مقارنة نشاط المؤسسة قبل الاستفادة من برنامج التأهيل ميدا1 وبعده، حيث انتقل معدل نمو المبيعات من 127.16% سنة 2007 قبل الاستفادة من البرنامج لتصل الى 132.12%بعد الاستفادة من الاستثمارات اللامادية في إطار برنامج ميدا1 ثم تشهد حركة نمو المبيعات انخفاض في السنوات الأخيرة راج الى حدة المنافسة في السوق وظهور منافسين، وكذلك بالنسبة لمؤشر نمو الدخل فهو في تزايد مستمر.

[1] معدل نمو الدخل= صافي الدخل للسنة الحالية/ صافي دخل السنة الماضية

معدل نمو المبيعات= مبيعات السنة الحالية/ مبيعات السنة الماضية

جدول رقم 19: مؤشرات النشاط في مؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا1 الوحدة %

/مؤشرات النشاط [1]	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل دوران المخزون	189.13	193.32	209.32	237.23	195.67	184.15	106.98	98.76
متوسط فترة التحصيل	22.43	19.67	16.77	14.98	13.21	15.71	21.32	25.45
معدل دوران الأصول الثابتة	198.54	202.12	235.23	267.51	343.01	216.76	156.43	123.98
معدل دوران مجموع الأصول	94.54	96.76	126.45	134.89	122.45	97.67	89.56	76.98

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق). ملحق رقم 1. ص.235-260.

ومن خلال تحليل لنتائج الجدول رقم (19) نقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية وذلك قبل وبعد الاستفادة من برنامج التأهيل ميدا 1، حيث تبين العلاقة بين مبيعات المؤسسة ومختلف الاستثمارات المادية واللامادية، حيث نجد ان المؤسسة بعد الاستفادة من الاستثمارات اللامادية في اطار مخصصات ميدا 1 أدى الى تحسن جودة منتجاتها وبالتالي زيادة الطلب على منتجاتها واصبح كل ما ينتج يوجه للبيع ولا يبقي الى جزء في المخزون أي أصبح كل ما ينتج يباع فمعدل دوران المخزون انتقل من193.32 % سنة2008 ليصل الى 237.23%سنة 2010 وكذلك بالنسبة لمؤشر فترة التحصيل في تناقص أي أصبحت المؤسسة تحصل جميع مستحقاتها من الزبائن في الوقت المحدد نظرا لجودة منتجاتها وزيادة رضا الزبون، اما مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة فانتقل في سنة 2008 من 202.12% ليصل الى 343.01% سنة 2011 ثم يتراجع في السنوات الأخيرة نظرا لانخفاض حجم المبيعات.

ومن خلال ما سبق فنسب النشاط في مؤسسة كرستور في تحسن بعد الاستفادة من الاستثمارات اللامادية ضمن مخصصات برنامج التأهيل ميدا 1 فهي تدل على تحسن الوضع المالي في المؤسسة.

[1] معمل دوران المخزون= قيمة المبيعات/ قيمة المخزون

*متوسط فترة التحصيل= المدينون/قيمة المبيعات اليومية

وتمثل فترة التحصيل المدة التي تفصل بين عملية البيع وتحصيل الأموال، وتمثل المبيعات اليومية قيمة المبيعات السنوية مقسومة على عدد أيام السنة(360يوم).

*معدل دوران الأصول الثابتة= قيمة المبيعات/ قيمة الأصول الثابتة

*معدل دوران مجموع الأصول= قيمة المبيعات/ قيمة مجموع الأصول

- Ibid, 134.

الجدول رقم 20: مؤشرات السيولة في مؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا1 الوحدة %

مؤشرات السيولة[1]	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة التداول	132.54	127.45	137.38	145.87	153.34	124.16	117.59	109.67
نسبة السيولة	72.78	73.56	62.61	75.23	78.38	59.56	55.18	53.87

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق). الملحق رقم 1، ص. 235-260.

من خلال الجدول نجد أن المؤسسة أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها بعد دخولها في برنامج التأهيل ميدا 1، حيث انتقلت نسبة التداول سنة 2008 من 127.45% لتصل سنة 2011 الى 153.34%، هذا يدل على استطاعة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على راس المال العامل أي بواسطة الأصول الجارية مطروح منه الخصوم الجارية وازدياد هذه النسبة يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة. تعتبر نسبة السيولة كمؤشر عن سيولة المؤسسة أكثر دقة من سابقه، لكونه يستثني قيمة المخزون السلعي من مجموع الأصول عند حسابه فقد انتقل من 73.56% سنة 2008 قبل برنامج التأهيل ميدا1 ليصل الى 75.23% بعد الاستفادة من مخصصات البرنامج الاستثمارات اللامادية لبرنامج التأهيل مباشرة ويتراجع في السنوات الأخيرة ليصل الى 53.87% سنة 2014 راجع الى انخفاض المبيعات وزيادة المخزون.

الجدول رقم 21: مؤشرات الانتاجية في مؤسسة كرستور في ظل برنامج ميدا1 الوحدة%

مؤشرات الانتاجية[2]	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاجية العمل	43	45	53	64	67	51	46	41
الإنتاجية الكلية	97.34	97.56	98.77	99.04	99.78	97.86	96.32	96.09

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق) (ملحق رقم 1، ص. 235-260).

اما مؤشر الإنتاجية في المؤسسة في تزايد مستمر راجع الى تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسة لمختلف عوامل الإنتاج (مدخلات العملية الإنتاجية حيث نقيس إنتاج هذه العوامل للقيمة المضافة بالمقارنة مع تكلفتها حيث انتقلت

[1] نسبة التداول= مجموع الأصول المتداولة/ مجموع الخصوم المتداولة

نسبة السيولة= (مجموع الأصول المتداولة – المخزون)/ مجموع الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة= (مجموع الأصول المتداولة – المخزون – الذمم)/ مجموع الخصوم المتداولة

-Ibid, P.136.

- Bertrand Quélin et Jean Luc Arregle : le management stratégique des compétences, edition ellipses, paris, 2000, p.86.

[2] إنتاجية مدخل العمل= قيمة الإنتاج المحقق(القيمة المضافة)/ الوقت المستنفذ في الإنتاج

الإنتاجية الكلية= إجمالي قيم المخرجات/ قيم المدخلات (رأس المال، العمل، المواد، الآلات)

- Ibid, P.137.

الإنتاجية من 97.56% سنة 2008 لتصل الى 99.78% سنة 2011 لتعرف تراجع في السنوات الأخيرة راجع الى تراجع الطلب على منتجات كريستور اما انتاجية مدخل العمل فوصلت الى 67% سنة 2011 في ظل مخصصات برنامج التأهيل ميدا 1 راجع الى زيادة الإنتاج المحقق وزيادة الطلب على المنتجات التي عرفت تحسن مستمر بعد الاستفادة من الاستثمارات اللامادية.

ب. الحصة السوقية: يعبر هذا المؤشر عن نصيب المؤسسة من السوق بالمقارنة مع المنافسين حيث كانت الحصة السوقية سنة 2008 ب 5% لتصل سنة 2011 الى 8% [1]نلاحظ أن المؤسسة زادت حصتها السوقية بعد استفادتها من برنامج التأهيل ميدا 1 هذا المؤشر يمكن من معرفة مستوى أداء المؤسسة بالمقارنة مع منافسيها وبالتالي معرفة مكانتها في السوق فهي تغطي ولو جزء بإنتاجها للسوق المحلي.

ج. رضاء الزبون: الزبون هو غاية العملية الإنتاجية ووجهة منتجات المؤسسة وعليه فرضاؤه غايتها، وهذا المبدأ هو أحد ركائز تحقيق الجودة الشاملة، ولمعرفة أداء المؤسسة فيما يتعلق بزبائنها نعتمد على المؤشرات التالية:[2]

*تكاليف الفشل الخارجي (كالتعويضات للزبائن). لا يوجد في المؤسسة؛

*عدد الوحدات التي أرجعها الزبائن، لا يوجد؛

*فترة الاستجابة لطلبات الزبائن في الوقت المحدد؛

*وقت التسليم وخدمات ما بعد البيع في الوقت المحدد التسليم عدم وجود شكوى من الزبائن. ويمثل رضاء الزبون كذلك مؤشرا عن القدرة التنافسية للمؤسسة ومكانتها في السوق.

د. شهادة الايزو 9001: وبدخول مؤسسة كرستور في برنامج التأهيل ميدا 1 سعت لحصولها على شهادة الايزو 9001 كأحد اهداف البرنامج وقدتم حصولها على الشهادة في 2013/06/07مواصفات 2008: ISO9001، وبالتالي جودة منتجات المؤسسة وقدرتها على المنافسة المحلية والأجنبية وتعزيز لقدرتها التنافسية[3]. (ملحق رقم 1، ص.261)

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المؤسسة تطور أداؤها الاقتصادي الى الاحسن منذ استفادتها من برنامج التأهيل ميدا 1 وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

[1] معلومات من مؤسسة كريستور"مدير المالية والمحاسبة"

[2] معلومات من مؤسسة كريستور"مدير التسويق"

– قاسم نايف علوان المحياوي: إدارة الجودة في الخدمات، مفاهيم وعمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص. 359-360.

[3] (Certificat, Référentiel ISO 9001 :2008, Enregistré sous le n° 01100125848, TUV Rheinland Cert GmbH, 07-06-2013)

2.2. مؤشرات قياس البعد الاجتماعي:

تقييم الأداء الاجتماعي هو معيار للحكم على مدى وفاء المؤسسة بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية، أي الحكم على الفوائد الاجتماعية لنشاطها الاقتصادي. ولم يعد إصدار التقارير عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات أمرا اختياريا بل أصبح مفروضا عليها، وقد بدأ الحديث عن الأداء الاجتماعي منذ العشرينات من القرن السابق، حيث أن مسؤولية المؤسسة يحددها أداؤها الاجتماعي وما تقدمه من منافع للمجتمع، وبقاؤها مرهون بمستوى هذا الأداء.

جاء في المؤتمر المنعقد بجامعة كاليفورنيا عام 1972م تحت شعار" المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال " أنه يجب التزام جميع المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة المحيطة والمساهمة في تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للأشخاص، والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف رئيسي.[1]

وقد تلت هذه المبادرة عدة دراسات أجرتها معاهد ومدارس وجمعيات أمريكية أفضت إلى التأكيد على ضرورة تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمات والإعلان عن نتائجه.

أثبتت الدراسة التي قام بها (Cochran et wood1984) وأكدها (Waddock et Graves1997) وجود علاقة مباشرة بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة وأدائها المالي، وهو ما جعل دول العالم تلزم االمؤسسات بالإفصاح عن حصيلة أدائها الاجتماعي.

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن اعتمادها لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة يمكن تقسيمها إلى أربع فئات كما يلي:

أ. مؤشرات للأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

تشمل هذه المؤشرات مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة لصالح الأفراد باستثناء الأجر الأساسي الذي يحصل عليه العاملين، وتظم كذلك كل العوامل التي تعتمد عليها المؤسسة لزيادة ولاء أفرادها وخلق التلاحم بينهم وتحسين ظروف عملهم ووضعيتهم الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مراقبة التسيير الاجتماعي للمنظمة.[2]

وقد قامت المؤسسة بتقديم عدة حوافز للعمال في المنسابات والاعياد الوطنية والدنية لتحفيزهم على العمل ولتعزيز انتمائهم للمؤسسة"[3]

ب. مؤشرات الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

وهي تكاليف الأداء الاجتماعية التي تضحي بها المؤسسة في سبيل حماية أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه وصيانتهم، فهي تسعى إلى إبعاد الأضرار التي قد تنتج عن نشاطها الاقتصادي وحماية البيئة منها. ومن بين التكاليف التي تتحملها المؤسسة

---

[1] . السلسلة التوجيهية للأداء الاجتماعي، موجز حول تقدم الأداء الاجتماعي، العدد الأول، الرقم 1، سبتمبر 2006، ص.1.

[2] . حارس كريم العاني: دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية–دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة البحرين، المملكة العربية، 15-16 مارس 2005، ص–ص 2-6.

[3]Protocole D'Accord Entreprise/ Comité de Participation N°152/11, Entreprise ABABOU Electronics Sarl Bordj Bou Arreridj, 2011- N°152/11(2012) –N°01/12(2012)

في هذا المجال تكاليف حماية البيئة من التلوث، والتي تظهر بوضوح من خلال الأداء البيئي للمؤسسة، فإنتاج المؤسسة يعتبر خال من الاضرار البيئية سواء بالنسبة للعامل داخل المؤسسة او بالنسبة للبيئة الخارجية.

ج. مؤشرات الأداء الاجتماعي للمجتمع:

تمثل هذه المؤشرات التكاليف التي تتحملها المؤسسة كمساهمة في خدمة المجتمع كالمساعدات التي تقدمها للجمعيات الخيرية والثقافية والتعليمية وغيرها. ومنه قامت المؤسسة من خلال استفادتها من برنامج التأهيل ميدا 1 من تحسين أداؤها الاجتماعي وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

3.2. مؤشرات قياس البعد البيئي

أ. مؤشرات الأداء البيئي(EPIs) للمؤسسة: هي عبارة نوعين من المؤشرات:

– مؤشرات تشغيلية: وتتصل هاته المؤشرات بالمقاييس الفنية ومجالات الحيازة للمنتج وكانت المؤسسة تحصل على تراخيص باستخدام بعض الغازات الضارة، لكن المؤسسة تقوم بالتخلص التدريجي من استعمال الغازات الضارة في المنتجات وتسعى لاستخدام الغازات النظيفة الصديقة للبيئة وكذلك مقاييس استعمال المنتج والعمليات وتصريف المخرجات، ويعتبر منتج مؤسسة كرستور منتج خال من الضرر البيئي.[1]

– مؤشرات الأثر البيئي: هي عبارة عن مؤشرات يمكن تطبيقها على جميع المؤسسات، وأخرى تطبق على نوع معين من المؤسسات فقط. ويمكن تلخيص مؤشرات الأداء البيئي للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم 22: مؤشرات الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية

مقاييس متعلقة بالعمليات التشغيلية	مقاييس متعلقة بالمنتج
استخدام المواد الانبعاثات	نسبة المكونات القابلة لإعادة التدوير
استخدام الطاقة الانبعاثات إلى المياه	متوسط عمر المكونات غير القابلة للتدوير
استخدام المياه الانبعاثات إلى الهواء	المتوسط الزمني لاستمرار المنتج
استخدام المواد المخلفات الصلبة	عدد البدائل المتاحة
استخدام المواد المخلفات الخطرة	

المصدر: نادية راضي عبد الحليم، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر 2005، ص.13.

وبالنسبة لمؤسسة فهي خالية من الأثر البيئي من خلال استخدامها لمواد الغير الضارة بالبيئة حيث تم استبدال غاز واستخدام غاز سيكلوبنتان بدلا من غاز B141 (الملحق رقم 1، ص. 262-265) الملوث للبيئة تماشيا مع إلتزام

[1]Ministère De l'Energie, Autorisation d'acquisition de matières, de produits chimiques dangereux et de récipients de gaz, N°153/8juin2014

الجزائر في بروتوكول مونتريال وهذا جاء في متطلبات الاستفادة من برنامج التأهيل ميدا1 في عملية الإنتاج، وعدم الاضرار بالبيئة الداخلية لمؤسسة كرستور اثناء العملية الإنتاجية بالإضافة الى خلو المنتج النهائي من الضرر البيئي.[1]

ومنه قامت المؤسسة بدخولها في برنامج التأهيل من تحسين أداؤها البيئي ومنه تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: توصيف الدراسة – مؤسسة مبروقاز العلمة– سطيف–

1. ظروف اختيار العينة:

1.1. نظرة عامة حول المؤسسة: أنشأت المؤسسة سنة 2000 تنشط في مجال تحويل البلاستيك بسم "SARL MAPROGAZ ALGERIE"وهي مؤسسة متوسطة تشغل حوالي 170 عامل، مقرها المنطقة الصناعية العلمة سطيف، تقوم بإنتاج انابيب الغاز، انابيب المياه، انابيب الصرف الصحي، يقدر رأسمالها ب 385000000 دينار جزائري.[2]

2.1. تحليل ظروف امضاء اتفاقية برنامج التأهيل ميدا 2، البرنامج الوطني ANDPM

قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية برنامج التأهيل ميدا 2 مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نوفمبر 2009 كونها مؤسسة متوسطة، قصد الاستفادة من مخصصات التأهيل من اجل تقوية مركزها المالي من جهة ومن جهة أخرى رفع قدرتها التنافسية في السوق المحلي، ونظرا للأثر الإيجابي الذي خلفه الاستفادة من برنامج التأهيل ميدا2 للمؤسسة دفعها لتوقيع اتفاقية الاستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ماي 2012 ، وهي تعد نفسها للدخول في البرنامج المعلن عنه في افريل 2016 "**CAP PME**"[3] (الملحق رقم 2، ص. 267-271).

---

[1] Ministre de l'Energie, Autoristion d'acquisition de matières, de produits chimiques dangereux et de recipients de gaz, N° 579, 29 fev 2015.

[2] وثائق ومعلومات المؤسسة.

[3] Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maitrise des Technologies d'Information et de communication 'PME II', SARL Maprogaz ALgeria, ref : PMEII/2009/236 , 25octobre, 2009 .

- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، اعانة مالية لتأهيل المؤسسة ذ.م.م. مابروقاز الجزائر، رقم 847/DG/ 2011 ، مؤرخ في 14 ماي 2012.

2. دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة في ظل برنامج ميدا2، ANDPME:

1.2. المؤشر الاقتصادي:

أ. مؤشرات الربحية، النمو، النشاط، السيولة، الإنتاجية:

الجدول رقم 23: مؤشرات الربحية للمؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2 وبرنامجANDPME الوحدة%

/مؤشرات الربحية	2010	2011	2012	2013	2014	2015
هامش الربح	7.40	7.50	5.14	6.85	9.02	8.10
العائد على الاستثمارات	32.78	41.29	19.36	30.35	51.87	42.67
العائد على حقوق الملكية	–	–	–	–	–	–

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (الملحق رقم 2، ص.272–286):

– Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2010 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2011 – Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2012 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2013 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2014 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2015 -

من خلال الجدول نجد ان مؤشرات الربحية للمؤسسة في تزايد مستمر منذ استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل ميدا2 ودخوله حيز التنفيذ 2010 حيث انتقل نسبة هامش الربح في 2010 من 7.40% الى 7.50% سنة 2011 اين تبين العلاقة بين الأموال المستثمرة في المؤسسة والارباح المحققة وراء ذلك هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هامش الربح انتقل من 6.85 % سنة 2013 الى 9.02% سنة 2014 هذا بعد دخول المؤسسة في برنامج التأهيل الجزائري– الجزائري ANDPME، أما بالنسبة للعائد على الاستثمارات فقد ارتفع في ظل مخصصات برنامج التأهيل ميدا 2 من

32.78 % سنة 2010 ليصل الى 41.29%سنة 2011 ثم يصل الى 51.87 % سنة 2014 في ظل مخصصات ANDPME .

الجدول رقم 24: مؤشرات النمو لمؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2 وبرنامجANDPME الوحدة %

/مؤشرات النمو	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الدخل	128.67	135.28	102.55	97.71	125.39	115.82
معدل نمو المبيعات	121.15	128.04	95.07	115.67	125.22	115.90

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة، (نفس المرجع السابق) (الملحق رقم 2 ص. 272–286).

اما مؤشرات النمو فتظهر من خلال الجدول في تحسن مستمر اين يتم مقارنة نشاط مؤسسة مبروقاز قبل الاستفادة من برنامج التأهيل وبعده، حيث انتقل معدل نمو الدخل من 128.67 % سنة 2010 الى 135.28 % سنة 2011 عند الاستفادة من برنامج ميدا 2 ليتراجع سنة 2012 بنسبة 102.55 % راجع الى انخفاض الطلب على منتجات المؤسسة ليعرف ارتفاع محسوس في معدل نمو المبيعات ب 125.39 % سنة 2014 يعكسه استفادة المؤسسة من مخصصات برنامج التأهيل الجزائري-جزائري ENDPME

جدول رقم 25: مؤشرات النشاط لمؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2 وANDPME الوحدة%

/مؤشرات النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل دوران المخزون	627.45	348.13	188.12	169.13	208.07	273.55
متوسط فترة التحصيل	27.45	25.32	45.37	45.49	35.38	36.11
معدل دوران الأصول الثابتة	314.74	368.03	261.59	284.04	328.87	329.79
معدل دوران مجموع الأصول	120.71	116.21	75.82	74.07	93.00	98.08

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق). (الملحق رقم 2 ص. 272-286).

ومؤشرات النشاط تظهر خلال تحليل لنتائج الجدول رقم (25) حيث نقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية وذلك قبل وبعد الاستفادة من برنامج التأهيل ميدا 2 حيث تبين العلاقة بين مبيعات المؤسسة ومختلف الاستثمارات المادية واللامادية، حيث نجد ان مؤسسة مبروقاز بعد برنامج ميدا 2 التأهيل أصبح كل ما ينتج يباع فمعدل دوران المخزون وصل الى 348.13%سنة 2011 ليتبين ان مبيعات المؤسسة في تزايد ولا يبقى منها في المخزون وفي سنة 2014 وصل الى 208.07 % في ظل مخصصات برنامج ANDPME أما مؤشر فترة التحصيل في تزايد أي أصبحت المؤسسة تحصل جميع مستحقاتها من الزبائن في الوقت المحدد.

الجدول رقم 26: مؤشرات السيولة في مؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2 وANDPME الوحدة %

/مؤشرات السيولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التداول	131.62	126.25	120.04	116.37	127.46	134.79
نسبة السيولة	96.81	72.82	59.46	55.18	59.49	75.39

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق). (الملحق رقم 2 ص. 272-286).

من خلال الجدول نجد أن مؤسسة مبروقاز أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها بعد دخولها في برنامج التأهيل ميدا 2، حيث وصلت نسبة التداول سنة 2010 من 126.25 % لتصل سنة 2012 الى 120.04%، هذا يدل على استطاعة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على راس المال العامل أي بواسطة الأصول الجارية مطروح منه الخصوم الجارية وازدياد هذه النسبة يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة. تعتبر نسبة السيولة كمؤشر عن سيولة المؤسسة أكثر دقة من سابقه، لكونه يستثني قيمة المخزون السلعي من مجموع الأصول عند حسابه فقد انتقل سنة 2013 من 116.37% قبل برنامج التأهيل ANDPME ليصل الى 134.79 % بعد تطبيق لبرنامج التأهيل سنة 2015.

الجدول رقم 27: مؤشرات الإنتاجية في مؤسسة مبروقاز في ظل برنامج ميدا2و ANDPME الوحدة%

/مؤشرات الانتاجية	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاجية العمل	51	52	56	49	54	56
الإنتاجية الكلية	98.43	102.56	104.34	97.45	99.76	103.98

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق). (الملحق رقم 2 ص. 272-286).

اما مؤشر الإنتاجية في المؤسسة في تزايد مستمر راجع الى تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسة لمختلف عوامل الإنتاج (مدخلات العملية الإنتاجية حيث نقيس إنتاج هذه العوامل للقيمة المضافة بالمقارنة مع تكلفتها حيث انتقلت انتاجية العمل من 51% سنة 2010 لتصل الى 56% سنة 2012 اما الإنتاجية الكلية فوصلت الى 104.34% في نفس السنة وهذا التحسن في مؤشرات الإنتاجية راجع الى استفادة المؤسسة من استثمارات لامادية ضمن مخصصات برنامج التأهيل ميدا2، وبرنامج ANDPME.

ب. الحصة السوقية: حيث كانت الحصة السوقية لمؤسسة مبروقاز سنة 2010 ب 3% لتصل سنة 2015 الى 7%[1] نلاحظ أن هذا المؤشر يبين لنا تحسن في مستوى أداء المؤسسة بالمقارنة مع منافسيها وبالتالي زيادة مكانتها في السوق فهي تغطي ولو جزء بإنتاجها للسوق المحلي.

ج. رضاء الزبون: تحقق المؤسسة رضا لزبائنها وهذا ما اثبت من خلال زيادة مؤشرات النشاط في ظل استفادة المؤسسة من برنامجي ميدا2 وANDPME الزبون هو غاية العملية الإنتاجية كما ان مؤشرات الإنتاجية في تزايد وهو يدل على رضى الزبون وزيادة الطلب على منتجات المؤسسة وعليه فرضاؤه غايتها، وهذا المبدأ هو أحد ركائز تحقيق الجودة الشاملة، ولمعرفة أداء مؤسسة مبروقاز فيما يتعلق بزبائنها نعتمد على المؤشرات التالية:[2]

[1] معلومات من المؤسسة، " المدير التجاري لمؤسسة مبروقاز"

[2] نفس المرجع.

*تكاليف الفشل الخارجي (كالتعويضات للزبائن). لا يوجد في المؤسسة؛

*عدد الوحدات التي أرجعها الزبائن، لا يوجد؛

*فترة الاستجابة لطلبات الزبائن في الوقت المحدد؛

*وقت التسليم وخدمات ما بعد البيع في الوقت المحدد التسليم عدم وجود شكوى من الزبائن. ويمثل رضاء الزبون كذلك مؤشرا عن القدرة التنافسية للمؤسسة ومكانتها في السوق.

د. شهادة الايزو 9001: وبدخول مؤسسة مبروقاز في برنامج التأهيل ميدا2 سعت لحصولها على شهادة الايزو 9001وقدتم حصولها على الشهادة في 2011/02/03مواصفات 2008: ISO9001، وبالتالي جودة منتجات المؤسسة وقدرتها على المنافسة المحلية والأجنبية وتعزيز لقدرتها التنافسية[1]. (ملحق رقم 2، ص.287-288).

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المؤسسة تطور أداؤها الاقتصادي الى الاحسن منذ استفادتها من برنامج التأهيل ميدا2 وبرنامج ANDMPE وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

2.2. مؤشرات قياس البعد الاجتماعي

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن اعتمادها لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة مبروقاز يمكن تقسيمها إلى:

أ. مؤشرات للأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

تعمل المؤسسة على زيادة ولاء عمالها وخلق التلاحم بينهم وتحسين ظروف عملهم ووضعيتهم الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مراقبة التسيير الاجتماعي للمؤسسة، وقد قامت المؤسسة بتقديم عدة حوافز للعمال في المنسابات والاعياد الوطنية والدنية لتحفيزهم على العمل ولتعزيز انتمائهم للمؤسسة هذا من جهة، وتوفير الصحة والسلامة المهنية للعامل داخل المؤسسة من جهة اخرى"[2] (ملحق رقم 2، ص. 289-297)

ب. مؤشرات الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

ومن بين التكاليف التي تتحملها مؤسسة مبروقاز في هذا المجال تكاليف حماية البيئة من التلوث، والتي تظهر بوضوح من خلال الأداء البيئي للمؤسسة، فإنتاج المؤسسة يعتبر خال من الاضرار البيئية سواء بالنسبة للعامل داخل المؤسسة او بالنسبة للبيئة الخارجية.

ومنه قامت مؤسسة مبروقاز من خلال استفادتها من برنامجي التأهيل ميدا2، ANDPME من تحسين أداؤها الاجتماعي وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

[1] (Certificat, Référentiel ISO 9001 :2008, Enregistré sous le n° 2015/69189 /1, AFAQ AFNOR, 09-10-2015)

[2] وثائق المؤسسة: طب العمل، القانون الداخلي للمؤسسة المعدل في 2012.

3.2. مؤشرات قياس البعد البيئي:

أ. مؤشرات الأداء البيئي(EPIs) للمؤسسة: هي عبارة نوعين من المؤشرات:

– مؤشرات تشغيلية: ان استعمال المنتج والعمليات وتصريف المخرجات في مؤسسات مبروقاز يخضع لضوابط حماية البيئة.[1]

– مؤشرات الأثر البيئي: وبالنسبة لمؤسسة فهي خالية من الأثر البيئي من خلال استخدامها لمواد الغير الضارة بالبيئة في عملية الإنتاج، وعدم الاضرار بالبيئة الداخلية لمؤسسة مبروقاز اثناء العملية الإنتاجية بالإضافة الى خلو المنتج النهائي من الضرر البيئي.[2]

ومن خلال ما تم دراسته حول دور برنامجي ميدا1 وميدا 2 في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسستي كرستور ومبروقاز نجد ان المؤسستين وفي ظل الاستفادة من مخصصات ميدا الا ان التركيز كان على الأداء الاقتصادي بدرجة كبيرة من خلال زيادة في مؤشرات الإنتاجية والسيولة والنمو والنشاط وحصول كلا المؤسستين على شهادة ISO9001، لكن الأداء البيئي والاجتماعي لم يحظ بالتحسن الكاف في المؤسستين وذلك راجع الى إدارة التسيير ونقص تأهيل في هذا الجانب.

المبحث الثاني: دور البرنامج الجزائري –الجزائري "ANDPME" تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في مؤسستي: زواوي للأشغال العمومية والبناء _ مؤسسة النسيج والخياطة Cobba

المطلب الاول: توصيف الدراسة – مؤسسة الاشغال والبناء زواوي

1. ظروف اختيار العينة:

1.1. نظرة عامة حول المؤسسة: مؤسسة " **زواوي لأشغال البناء**" هي شركة ذات المسؤولية المحدودة" **"EURL ZOUAOUI TRAVAUX DE CONSTRUCTION** مختصة في قطاع البناء والأشغال العمومية و الانجازات الكبرى ذات تأهيل مهني صنف 7 مقرها ولاية سطيف، رغم حداثة نشأتها منذ سنة 2000 إلا أنها استطاعت الحصول على شهادة الجودة ايزو 9001 في ديسمبر 2015 ، حيث أن المؤسسة تعتمد على خبرة عمال جد مؤهلين مع درجة عالية من المهارة المهنية والكفاءة بفضل سياسة التكوين والرسكلة الدورية للعمال تضم حاليا قوة عاملة بـ400 عامل منها 20 **%** إطارات ، بفضل هذه الجهود تحقق اليوم رقم أعمال سنوي **000 000 700 دج**، الناتج عن التزام المؤسسة تجاه زبائنها في ظل منافسة كبيرة باحترام التزاماتها بشأن آجال التسليم ومعايير الانجاز عن العديد من المشاريع المنجزة مثل:[3]

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مديرية البيئة لولاية سطيف، اشعر بالدفع الرسم على النشاطات الملوثة او الخطيرة على البيئة رقم 2012/54، رقم 54/ 2013

[2] نفس المرجع.

[3] معلومات المؤسسة، المدير المالية والمحاسبة مؤسسة زوازي.

- العديد من المشاريع الصناعية مثل مصنع الاسمنت في عين الكبيرة؛
- تهيئة وحدات إنتاج في المنطقة الصناعية سطيف، بناء المدرية التجارية لشركة سونلغاز-سطيف؛
- انجاز العديد من المشاريع السكنية و الاقامات الجامعية و المؤسسات التربوية والمدرسية و الثقافية بولاية سطيف بالإضافة إلي إقامة مخازن كبرى لشركة« AMC EL EULMA »

مؤسسة " **زواوي لأشغال البناء** تمتلك الموارد البشرية والمادية مهمة والمعدات المقتناة في السنوات الأخيرة، كافية لمقابلة متطلبات السوق في ظل المنافسة القوية في السوق المحلي بفضل تميزها بالسرعة ونوعية الانجاز والصرامة في تنفيذ المشاريع.

2.1. تحليل ظروف امضاء اتفاقية برنامج التأهيل ANDPME

وقعت مؤسسة زواوي للاشغال البناء اتفاقية الاستفادة من برنامج ANDPME مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقية الاستثمار سنة 2012 كونها مؤسسة متوسطة سعيا منها لتحسين جودة خدماتها وتطويريها في مجال البناء وبالتالي رفع تنافسيتها في السوق المحلي وقامت بمرحلة التشخيص ثم استفادت من استثمارات مادية أدرجت ضمن مخصصات برنامج الجزائري-جزائري.[1] (ملحق رقم 3، ص. 299-300)

2. دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة في ظل برنامج ANDPME

1.2. المؤشر الاقتصادي:

أ. مؤشرات الربحية، النمو، النشاط، السيولة، الإنتاجية:

الجدول رقم 28: مؤشرات الربحية للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME **الوحدة%**

/مؤشرات الربحية	2012	2013	2014
هامش الربح	2.31	2.71	2.90
العائد على الاستثمارات	4.89	5.25	8.49
العائد على حقوق الملكية	9.68	10.98	13.13

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة، (ملحق رقم 3، ص.301-312)

Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2012 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2013 -Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 31/12/2014 -

[1] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، اعانة مالية لتأهيل المؤسسة ذ.م.م. مابروقاز الجزائر، رقم 65/DG/ 2011 ، مؤرخ في 14 افريل 2012

من خلال الجدول نجد ان مؤشرات الربحية للمؤسسة الاشغال والبناء زواوي في تزايد مستمر منذ استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل ANDPME ودخوله حيز التنفيذ 2012 حيث انتقل نسبة هامش الربح في سنة 2012 من 2.31% الى 2.90% سنة 2014 اين تبين العلاقة بين الأموال المستثمرة في المؤسسة والارباح المحققة وراء ذلك.

الجدول رقم 29: مؤشرات النمو للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME الوحدة%

/مؤشرات النمو	2012	2013	2014
معدل نمو الدخل	98.56	109.46	143.12
معدل نمو المبيعات	134.54	188.31	126.91

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة، (نفس المرجع السابق). (ملحق رقم 3، ص.301-312)

اما مؤشرات النمو فتظهر من خلال الجدول في تحسن مستمر اين يتم مقارنة نشاط المؤسسة قبل الاستفادة من برنامج التأهيل وبعده، حيث انتقل معدل نمو الدخل من 98.56% قبل الاستفادة من البرنامج لتصل الى 143.12% بعد تطبيق لبرنامج التأهيل، وكذلك بالنسبة لمؤشر نمو المبيعات فهو في تزايد مستمر حيث انتقل من 134.54% سنة 2012 وصل الى 188.31% سنة 2013.

جدول رقم 30: مؤشرات النشاط للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME الوحدة %

/مؤشرات النشاط	2012	2013	2014
معدل دوران الأصول الثابتة	186.12	194.02	293.18
معدل دوران مجموع الأصول	87.98	92.06	126.01

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق). (ملحق رقم 3، ص.301-312)

ومن خلال تحليل لنتائج الجدول رقم (30) نقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية وذلك قبل وبعد الاستفادة من برنامج التأهيل حيث تبين العلاقة بين مبيعات المؤسسة ومختلف الأصول الثابتة، حيث نجد ان المؤسسة بعد التأهيل أصبح زيادة الطلب على خدماتها مستمر وهو ما يبينه ارتفاع معدل دوران الأصول الثابتة من 186.12% سنة 2012 الى 293.18% سنة2014، وكذلك بالنسبة لمؤشر فترة التحصيل في تناقص أي أصبحت المؤسسة تحصل جميع مستحقاتها من الزبائن في الوقت المحدد.

الجدول رقم 31: مؤشرات الربحية للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME الوحدة %

/مؤشرات السيولة	2012	2013	2014
نسبة التداول	71.67	73.26	83.59
نسبة السيولة	67.56	71.76	81.32
نسبة السيولة السريعة	2.73	3.53	14.31

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق). (ملحق رقم 3، ص.301-312)

من خلال الجدول نجد أن المؤسسة أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها بعد دخولها في برنامج التأهيل، حيث انتقلت نسبة التداول سنة 2012 من 71.67% لتصل سنة 2014 الى 83.59%، هذا يدل على استطاعة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على راس المال العامل أي بواسطة الأصول الجارية مطروح منه الخصوم الجارية وازدياد هذه النسبة يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة. تعتبر نسبة السيولة السريعة كمؤشر عن سيولة المؤسسة أكثر دقة من سابقه، لكونه يستثني قيمة المخزون السلعي من مجموع الأصول عند حسابه فقد انتقل من 2.73% سنة 2012 قبل برنامج التأهيل ليصل الى 14.31% بعد الاستفادة من الاستثمارات المادية لبرنامج التأهيل مباشرة.

الجدول رقم 32: مؤشرات الربحية للمؤسسة زواوي في ظل برنامج ANDPME الوحدة %

/مؤشرات الانتاجية	2012	2013	2014
إنتاجية العمل	10	11	13
الإنتاجية الكلية	94.23	97.25	96.60

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق). (ملحق رقم 3، ص.301-312)

اما مؤشر الإنتاجية في المؤسسة في تزايد مستمر راجع الى تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسة لمختلف عوامل الإنتاج (مدخلات العملية الإنتاجية حيث نقيس إنتاج هذه العوامل للقيمة المضافة بالمقارنة مع تكلفتها حيث انتقلت الإنتاجية من 94.23% سنة 2012 لتصل الى 97.25% سنة 2013.

ب. الحصة السوقية: يعبر هذا المؤشر عن نصيب المؤسسة من السوق بالمقارنة مع المنافسين حيث كانت الحصة السوقية سنة 2012 ب 35% لتصل سنة 2015 الى 40[1]% نلاحظ أن هذا المؤشر يمكن من معرفة مستوى أداء المؤسسة بالمقارنة مع منافسيها وبالتالي مكانتها في السوق فهي تغطي ولو جزء بإنتاجها للسوق المحلي.

ج. رضاء الزبون: تحقق المؤسسة رضا لزبائنها وهذا ما اثبت من خلال زيادة مؤشرات النشاط في ظل استفادة المؤسسة من برنامجي ANDPME الزبون هو غاية المؤسسة كما ان مؤشرات الإنتاجية في تزايد وهو يدل على رضى الزبون وزيادة الطلب على خدمات المؤسسة، وهذا المبدأ هو أحد ركائز تحقيق الجودة الشاملة، ولمعرفة أداء مؤسسة الاشغال والبناء زواوي فيما يتعلق بزبائنها نعتمد على المؤشرات التالية:[2]

*تكاليف الفشل الخارجي (كالتعويضات للزبائن). لا يوجد في المؤسسة؛

*عدد الوحدات التي أرجعها الزبائن، لا يوجد؛

*فترة الاستجابة لطلبات الزبائن في الوقت المحدد؛

*وقت التسليم وخدمات ما بعد البيع في الوقت المحدد التسليم عدم وجود شكوى من الزبائن. ويمثل رضاء الزبون كذلك مؤشرا عن القدرة التنافسية للمؤسسة ومكانتها في السوق.

د. شهادة الايزو 9001: وبدخول مؤسسة زواوي للأشغال والبناء في برنامج التأهيل ANDPMEسعت لحصولها على شهادة الايزو 9001وقدتم حصولها على الشهادة في 2015/12/14 مواصفات 2008: ISO9001، وبالتالي جودة منتجات المؤسسة وقدرتها على المنافسة المحلية والأجنبية وتعزيز لقدرتها التنافسية[3]. (ملحق رقم 3، ص. 313-315)

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المؤسسة تطور أداؤها الاقتصادي الى الاحسن منذ استفادتها من برنامج التأهيل ANDMPE وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

2.2. مؤشرات قياس البعد الاجتماعي

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن اعتمادها لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة زواوي يمكن تقسيمها كما يلي:

[1] معلومات من المؤسسة"مدير المالية والمحاسبة"

[2] . نفس المرجع.

[3] (Certificat, Référentiel ISO 9001 :2008, Enregistré sous le n° 21-15115A, Vincotte international Algerie spa, 15-12-2015)

أ. مؤشرات للأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

تعمل المؤسسة على زيادة ولاء عمالها وخلق التلاحم بينهم وتحسين ظروف عملهم ووضعيتهم الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مراقبة التسيير الاجتماعي للمؤسسة. وقد قامت المؤسسة بتقديم عدة حوافز للعمال في المنسابات والاعياد الوطنية والدنية لتحفيزهم على العمل ولتعزيز انتمائهم للمؤسسة وبتوفير الامن والصحة والسلامة المهنية لهم"[1](ملحق رقم 3، ص.316-318).

ب. مؤشرات الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

ومن بين التكاليف التي تتحملها مؤسسة زواوي في هذا المجال تكاليف حماية البيئة من التلوث، والتي تظهر بوضوح من خلال الأداء البيئي للمؤسسة، فإنتاج المؤسسة يعتبر خال من الاضرار البيئية سواء بالنسبة للعامل داخل المؤسسة او بالنسبة للبيئة الخارجية.

ومنه قامت مؤسسة زواوي للأشغال والبناء من خلال استفادتها من برنامج التأهيل ANDPME من تحسين أداؤها الاجتماعي وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

3.2. مؤشرات قياس البعد البيئي

أ. مؤشرات الأداء البيئي(EPIs) للمؤسسة: هي عبارة نوعين من المؤشرات:

– مؤشرات تشغيلية:

ان استعمال المنتج والعمليات وتصريف المخرجات في مؤسسة زواوي للأشغال والبناء يخضع لضوابط حماية البيئة.[2](ملحق رقم 3، ص. 319-320)

– مؤشرات الأثر البيئي:

وبالنسبة لمؤسسة فهي خالية من الأثر البيئي من خلال استخدامها لمواد الغير الضارة بالبيئة في عملية الإنتاج، وعدم الاضرار بالبيئة الداخلية لمؤسسة زاواوي للأشغال والبناء اثناء العملية الإنتاجية بالإضافة الى خلو المنتج النهائي من الضرر البيئي.[3](ملحق رقم 3، ص.320).

---

[1]. انظر وثائق المؤسسة:

– مصلحة طب العمل، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية، وثيقة فحوصات طب العمل، رقم 2013/103، 1دسمبر2013 ، رقم 2015/60 ، 11جوان2015.

– الاعانة في الأعياد والمناسبات للخدمة الجانب الاجتماعي للعمال.

[2]. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مديرية البيئة لولاية سطيف، اشعر بالدفع الرسم على النشاطات الملوثة او الخطيرة على البيئة رقم 2013/80، رقم 80/ 2014.

[3]. نفس المرجع

المطلب الثاني: توصيف الدراسة – مؤسسة النسيج والخياطة cobba

1. ظروف اختيار العينة:

1.1. نظرة عامة حول المؤسسة: تعتبر مؤسسة **EURL-COBBA** من اهم المؤسسات الإنتاجية الوطنية في مجال التصنيع التي يعتمد عليها اقتصادنا في مجال الصناعات النسيجية، تقع في ولاية برج بوعريريج تتربع على مساحة 4026م2 تقدر المساحة المغطاة 1400م2 يبلغ عدد عمالها 120 برأسمال اجتماعي حوالي 50000000دج.

تحتل المؤسسة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني نظرا لنوعية المنتج اذ تساهم في تلبية متطلبات الشركات والمؤسسات الوطنية فيما يخص ملابس العمل بكل أنواعها. وتلعب دور هام في تغطية حاجات بعض القطاعات الاستراتيجية للدولة.
وتتجلى أهم أهدافها في:[1]

- تغطية احتياجات السوق الوطنية؛
- المساهمة في توفير مناصب عمل؛
- القضاء على التبعية الاقتصادية الأجنبية.

كما تسعى المؤسسة الى زيادة رأسمالها ومضاعفة رقم أعمالها وتحقيق الربح الذي يساعدها على تطوير ملكيتها الاقتصادية الحديثة ومواكبة الجودة والقدرة على المنافسة الوطنية والدولية.

2.1. تحليل ظروف امضاء اتفاقية برنامج التأهيل ANDPME

لقد سعت الجزائر جاهدة إلى تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويره، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، وهذا بالاستفادة من الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والذي جاء في إطاره برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في برنامج ED/PME حيث ان اول هدف معلن له هو الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية.

ولقد وقعت المؤسسة اتفاقية التأهيل ضمن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل رفع تنافسيتها وترقية انتاجها في 2011/02/02 [2]ودخلت حيز التنفيذ في نفس السنة وتم الاستفادة من استثمارات مادية بقيمة **13341280دج** واستثمارات لا مادية بقيمة **7100000دج** .[3] (الملحق رقم 4، ص. 322-330).

---

[1] . معلومات من المؤسسة

[2]direction générale de compétitive, Ministère de l'industrie de la PME et de la Promotion de l'investissement, division Programmes de Mise à Niveau, N° 121/DGE/DPMN/AF/2011)

[3]Ministère de l'industrie de la PME et de la Promotion de l'investissement, comité National de la Compétitivité Industrielle, réunion du 05 janvier 2011, Decision N°187/2011)

2. دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسة في ظل برنامج ANDPME

1.2. المؤشر الاقتصادي:

أ. مؤشرات الربحية، النمو، النشاط، السيولة، الإنتاجية:

يمكن تقييم البعد الاقتصادي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية منها ما يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة، أي أدائها العملياتي وذلك خلال فترة زمنية معينة، وفيما يلي يتم تناول اهم المؤشرات:

الجدول رقم 33: مؤشرات الربحية للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME الوحدة%

/مؤشرات الربحية	2011	2012	2013	2014	2015
هامش الربح	11.28	14.44	14.87	15.19	15.45
العائد على الاستثمارات	19.34	21.07	22.23	22.87	23.11
العائد على حقوق الملكية	14 .36	14.93	15.16	15.93	16.45

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة، (ملحق رقم 4، ص. 331-345)

Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2010 ou 31/12/2010 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2011 ou 31/12/2011 –
Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2012 ou 31/12/2012 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2013 ou 31/12/2013 -
Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2014 ou 31/12/2014 - Bilan Actif et Bilan Passif, Compte de résultat 01/01/2015 ou 31/12/2015 -

من خلال الجدول نجد ان مؤشرات الربحية للمؤسسة في تزايد مستمر منذ استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل ودخوله حيز التنفيذ 2012 حيث انتقل نسبة هامش الربح في 2011 من 11.28% الى 14.87% سنة 2013 اين تبين العلاقة بين الأموال المستثمرة في المؤسسة والارباح المحققة وراء ذلك.

الجدول رقم 34: مؤشرات النمو للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME الوحدة%

/مؤشرات النمو	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الدخل	13.16	13.78	14.02	14.87	14.89
معدل نمو المبيعات	10.16	11.15	12.22	12.89	13.01

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة، (نفس المرجع السابق)، (ملحق رقم 4، ص. 331-345)

اما مؤشرات النمو فتظهر من خلال الجدول في تحسن مستمر اين يتم مقارنة نشاط المؤسسة قبل الاستفادة من برنامج التأهيل وبعده، حيث انتقل معدل نمو المبيعات من 10.16% قبل الاستفادة من البرنامج لتصل الى 12.22%بعد تطبيق لبرنامج التأهيل، وكذلك بالنسبة لمؤشر نمو الدخل فهو في تزايد مستمر.

جدول رقم 35: مؤشرات النشاط للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME الوحدة %

/مؤشرات النشاط	2011	2012	2013	2014	2015
معدل دوران المخزون	7	5	2	1	100
متوسط فترة التحصيل	10.95	7	4	2	100
معدل دوران الأصول الثابتة	17.13	17.94	18.21	18.87	19.43
معدل دوران مجموع الأصول	64.22	64.93	65.13	65.67	65.03

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق) (ملحق رقم 4، ص. 331-345).

ومن خلال تحليل لنتائج الجدول رقم (03) نقيس مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية وذلك قبل وبعد الاستفادة من برنامج التأهيل حيث تبين العلاقة بين مبيعات المؤسسة ومختلف الاستثمارات المادية واللامادية، حيث نجد ان المؤسسة بعد التأهيل أصبح كل ما ينتج يباع فمعدل دوران المخزون في تناقص مستمر ليصل الي 100% سنة 2015، وكذلك بالنسبة لمؤشر فترة التحصيل في تناقص أي أصبحت المؤسسة تحصل جميع مستحقاتها من الزبائن في الوقت المحدد.

الجدول رقم 36: مؤشرات السيولة للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME الوحدة %

/مؤشرات السيولة	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التداول	73.71	73.95	74.29	74.76	74.97
نسبة السيولة	39.84	40.23	40.84	41.05	41.36

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق) (ملحق رقم 4، ص. 331-345)

من خلال الجدول نجد أن المؤسسة أصبحت قادرة على الوفاء بالتزاماتها بعد دخولها في برنامج التأهيل، حيث انتقلت نسبة التداول سنة 2011 من 73.71% لتصل سنة 2013 الى 74.29%، هذا يدل على استطاعة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على راس المال العامل أي بواسطة الأصول الجارية مطروح منه الخصوم الجارية وازدياد هذه النسبة يدل على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة. تعتبر نسبة السيولة كمؤشر عن سيولة المؤسسة أكثر دقة من سابقه، لكونه يستثني قيمة المخزون السلعي من مجموع الأصول عند حسابه فقد انتقل من 39.84% سنة 2011 قبل برنامج التأهيل ليصل الى 40.84% بعد تطبيق لبرنامج التأهيل مباشرة ويبقي في تزايد مستمر الى سنة 2015.

الجدول رقم 37: مؤشرات الانتاجية للمؤسسة النسيج والخياطة Cobba في ظل برنامج ANDPME الوحدة %

/مؤشرات الانتاجية	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاجية العمل	63	63	64	64	65
الإنتاجية الكلية	14	15	16	16	17

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة (مرجع سابق) (ملحق رقم 4، ص. 331-345)

اما مؤشر الإنتاجية في المؤسسة في تزايد مستمر راجع الى تحسين الاداء الاقتصادي للمؤسسة لمختلف عوامل الإنتاج (مدخلات العملية الإنتاجية حيث نقيس إنتاج هذه العوامل للقيمة المضافة بالمقارنة مع تكلفتها حيث انتقلت الإنتاجية من 63% سنة 2011 لتصل الى 64.01% سنة 2013 اما الإنتاجية الكلية فوصلت الى 17%.

ب. الحصة السوقية: كانت الحصة السوقية سنة 2011 ب 7% لتصل سنة 2014 الى 10% [1]نلاحظ أن هذا المؤشر يمكن من معرفة مستوى أداء المؤسسة بالمقارنة مع منافسيها وبالتالي معرفة مكانتها في السوق فهي تغطي ولو جزء بإنتاجها للسوق المحلي.

ج. رضاء الزبون: ولمعرفة أداء المؤسسة فيما يتعلق بزبائنها نعتمد على المؤشرات التالية:[2]

*تكاليف الفشل الخارجي (كالتعويضات للزبائن). لا يوجد في المؤسس؛

*عدد الوحدات التي أرجعها الزبائن، لا يوجد؛

*فترة الاستجابة لطلبات الزبائن في الوقت المحدد؛

*وقت التسليم وخدمات ما بعد البيع في الوقت المحدد التسليم عدم وجود شكوى من الزبائن. ويمثل رضاء الزبون كذلك مؤشرا عن القدرة التنافسية للمنظمة ومكانتها في السوق.

د. شهادة الايزو 9001: وبدخول مؤسسة COBBA في برنامج التأهيل سعت لحصولها على شهادة الايزو 9001وقدتم حصولها على الشهادة في 2012/04/23مواصفات 2008: ISO9001، وبالتالي جودة منتجات المؤسسة وقدرتها على المنافسة المحلية والأجنبية وتعزيز لقدرتها التنافسية[3]. (ملحق رقم 4، ص. 346)

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المؤسسة تطور أداؤها الاقتصادي الى الاحسن منذ استفادتها من برنامج التأهيل وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

2.2. مؤشرات قياس البعد الاجتماعي:

تقييم الأداء الاجتماعي هو معيار للحكم على مدى وفاء المؤسسة بالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية، أي الحكم على الفوائد الاجتماعية لنشاطها الاقتصادي.

1.2.2.مؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة:

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن اعتمادها لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة يمكن تقسيمها كما يلي:

أ. مؤشرات للأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

تشمل هذه المؤشرات مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة لصالح العمال باستثناء الأجر الأساسي الذي يحصل عليه العاملين، وتظم كذلك كل العوامل التي تعتمد عليها المؤسسة لزيادة ولاء أفرادها وخلق التلاحم بينهم وتحسين ظروف عملهم ووضعيتهم الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على مراقبة التسيير الاجتماعي للمنظمة.

وقد قامت المؤسسة بتقديم عدة حوافز للعمال في المنسابات والاعياد الوطنية والدنية لتحفيزهم على العمل ولتعزيز انتمائهم للمؤسسة"[4] (ملحق رقم 4، ص. 347-348)

---

[1] معلومات من المؤسسة"مدير المالية والمحاسبة"

[2] نفس المرجع.

[3] (Certificat, Référentiel ISO 9001 :2008, Enregistré sous le n° 01100125826, TUV Rheinland Cert GmbH, 25-04-2012)

[4]Protocole D'Accord Entreprise/ Comité de Participation N°002/13, Entreprise Publique Economique confection Bordj Bou Arreridj, 2013- N°01/14(2014) –N°01/15(2015)

ب. مؤشرات الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

وهي تكاليف الأداء الاجتماعية التي تضحي بها المؤسسة في سبيل حماية أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه وصيانتهم، فهي تسعى إلى إبعاد الأضرار التي قد تنتج عن نشاطها الاقتصادي وحماية البيئة منها. ومن بين التكاليف التي تتحملها المؤسسة في هذا المجال تكاليف حماية البيئة من التلوث، والتي تظهر بوضوح من خلال الأداء البيئي للمؤسسة، فإنتاج المؤسسة يعتبر خال من الاضرار البيئية سواء بالنسبة للعامل داخل المؤسسة او بالنسبة للبيئة الخارجية.

ج. مؤشرات الأداء الاجتماعي للمجتمع:

تمثل هذه المؤشرات التكاليف التي تتحملها المؤسسة كمساهمة في خدمة المجتمع كالمساعدات التي تقدمها للجمعيات الخيرية والثقافية والتعليمية وغيرها[1].

ومنه قامت المؤسسة من خلال استفادتها من برنامج التأهيل من تحسين أداؤها الاجتماعي وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

3.2. مؤشرات قياس البعد البيئي

أ. مؤشرات الأداء البيئي(EPIs) للمؤسسة: هي عبارة نوعين من المؤشرات:

– مؤشرات تشغيلية:

وتتصل هاته المؤشرات بالمقاييس الفنية ومجالات الحيازة للمنتج، وكذلك مقاييس استعمال المنتج والعمليات وتصريف المخرجات، ويعتبر منتج مؤسسةcobba منتج خال من الضرر البيئي.[2]

– مؤشرات الأثر البيئي:

وبالنسبة لمؤسسة COBBA فهي خالية من الأثر البيئي من خلال استخدامها لمواد الغير الضارة بالبيئة في عملية الإنتاج، وعدم الاضرار بالبيئة الداخلية للمؤسسة اثناء العملية الإنتاجية بالإضافة الى خلو المنتج النهائي من الضرر البيئي.[3] (ملحق رقم 4، ص. 349)

ومنه قامت المؤسسة بدخولها في برنامج التأهيل من تحسين أداؤها البيئي ومنه تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

ومن خلال دراسة مؤشرات قياس ابعاد التنمية المستدامة في ظل برنامج ANDPME لمؤسسة الاشغال والبناء ومؤسسة النسيجCOBBA نجد ان المؤسستين بالرغم من تحس اداءهما الاقتصادي الا ان الأداء البيئي والاجتماعي لا يحظ بالأهمية ضمن الاستراتيجية التسيرية في المؤسستين.

[1]Protocole D'Accord Entreprise/ Comité de Participation N°002/13, Entreprise Publique Economique confection Bordj Bou Arreridj, 2013- N°01/14(2014) –N°01/15(2015)

[2](Observatoire National de I 'Environnement et du Développement Durable (ONEDD), RC 02B0021250,client Eurl COBBA, BCN°00702 DU :10.09.2014)

[3]Observatoire National de I 'Environnement et du Développement Durable (ONEDD), RC 02B0021250, client Eurl COBBA, BCN°00702 DU :10.09.2014)

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات، مناقشة النتائج واقتراح نموذج لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج التأهيل " CAP-PME" 2016

سنهتم من خلال هذا المبحث بكل ما يتعلق باختبار الفرضيات ومناقشتها وتفسيرها ومن ثم اقتراح ما يمكن من تلافي النقائص الناتجة ثم اقتراح منهج لإدارة برنامج التأهيل.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

إن معالجة الموضوع، بمختلف جوانبه وأبعاده، لا يخرج عن الإشكالية المطروحة إذ نحاول إيجاد إيجابيات لهذه الإشكالية بمختلف أسئلتها الفرعية، كما وأنها تنطلق أساسا من محاولة الإجابة أيضا على الفرضيات التي تنسجم مع هذه الإشكالية. وبما أن البحث قد أشرف على نهايته فإننا سنحاول التطرق في هذه النقطة إلى مدى إجابة الدراسة أو المعالجة على الفرضيات وعليه فإننا سنحاول تناول هذه النقطة انطلاقا من استعراض كل فرضية ومعرفة مدى إجابة الدراسة عليها:

الفرضية الفرعية الأولى: تنص هذه الفرضية" **ينطلق تبني التنمية المستدامة من دراسة ظروف ومعطيات المحيط الذي يؤثر ويتأثر بالواقع الاقتصادي الإقليمي والعالمي، إذ أن نجاحه مرتبط بقدرته على التكيف مع تغيرات هذا المحيط**"

رأينا من خلال هذا البحث بأن الاقتصاد يتفاعل مع المحيط إيجابا وسلبا مع أي تغير يصيبه في أي مستوى فظهور التنمية المستدامة كظاهرة اقتصادية كان وهو ما يلزم الاقتصاد عموما والمؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص بأخذ عناصره ومعطياته بعين الاعتبار في بلورة السياسات والخيارات الاقتصادية الوطنية، فلقد كان للتحولات الجوهرية التي عرفها تنظيم وأهداف الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة أثر مباشر على كثرة التكتلات الاقتصادية من جهة والانتقال من التعاون إلى الشراكة من جهة أخرى.

الفرضية الفرعية الثانية: حول "**يمر تكييف الاقتصاد الوطني في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الذي يرتبط بنجاعة البرامج المتبعة من جهة وبمساهمة الشريك الأوروبي في إنجاحها من جهة أخرى**"

إذ يلاحظ من خلال هذا البحث بأن النتائج المترتبة عن تقييم تطبيق البرامج المتعددة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تسهم بدرجة عالية لا في استعادة المؤسسات العمومية العاجزة ماليا وتقنيا لدورها الإنتاجي الرئيسي ولا في تدعيم المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية لخلق الثروة خارج المحروقات ناهيك عن بعض المؤسسات التي استفادت من البرنامج وحققت نتائج ايجابية، حيث يبقى جلها في حاجة ماسة إلى برامج تدعيم الكفاءة وطرق التسيير بدل ضخ الأموال الضخمة وتقديم المساعدات المادية التي لم تستغل بطريقة مجدية، وأيضا إلى مرافقة حقيقية

للشريك الأوروبي في هذا المجال من خلال تقديم المساعدة التقنية والتكنولوجية المطلوبة من جهة والتعامل معها داخل السوق الأوروبية بكامل الشفافية والعدالة من جهة أخرى.

الفرضية الثالثة: تنص على مايلي "**إن تبني المؤسسة لبرنامج التأهيل الوظائفي ضرورة أملتها المتغيرات الدولية كالعولمة، المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأوروجزائرية**"

فمن خلال استعراضنا للفصل الأول من الجانب النظري، ولا سيما الجزء المتعلق بدواعي وأسباب اللجوء إلى تبني برنامج التأهيل الوظائفي في المؤسسات الجزائرية، نجد أن من أهم الأسباب مايلي:

-التوجهات الجديدة نحو اقتصاد حر وتنافسي؛

-العولمة الاقتصادية؛

-الشركات العالمية؛

-المنظمة العالمية للمواصفات القياسية؛

-الشراكة الأوروجزائرية.

وبالتالي بات لزاما على القائمين على إدارة شؤون المؤسسة الجزائرية إيجاد الآلية والأداة التي تمكن المؤسسة الجزائرية من إعادة بناء قدراتها التنافسية في جميع المجالات، وأهمها تأهيل أهم وظائف المؤسسة لتتواكب مع المستجدات الجديدة، وكان ذلك بالاعتماد على برنامج التأهيل الذي تبنته الحكومة الجزائرية ودعت المؤسسات إلى الانضمام إليه بصفة اختيارية من أجل تعزيز وبناء قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة الخارجية والانفتاح الاقتصادي وضغوطات العولمة.

كما أكدت الدراسة الميدانية بمؤسسات كرستور ومؤسسة مبروقاز بأن المؤسسة باتت مجبرة على ضرورة القيام بعمليات التأهيل من أجل مواجهة المنافسة الخارجية والاستيراد والتقليد والاستجابة للتغيرات والضغوطات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في هذا المجال، وانطلاقا من هذا آمنت بضرورة حصولها على المواصفات القياسية العالمية، وكل هذا يؤكد صدق الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: تنص الفرضية الفرعية الرابعة على أن" **عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تمر عبر أساليب وأنماط حديثة في التسيير**" فمن خلال استعراض الجانب النظري والتطبيقي، تبين لنا بأن تأهيل المؤسسة يعتمد بالدرجة على أساليب وأنماط حديثة في التسيير لم تكن موجودة من قبل، كانتهاج إدارة المؤسسة لسياسة تسترشد وتهتدي

بها في إدارة نفاياتها ومخلفاتها بكل أشكالها وأنواعها الصلبة والسائلة والغازية، وإعطاء قيمة حقيقية لهذه الأخيرة من خلال استرجاعها ورسكلتها وإعادة استعمالها أ وبيعها.

وكذا الاعتماد على استراتيجية الإنتاج الأنظف والتصميم الأخضر واستخدام تكنولوجيا نظيفة وكذا مهام وأنشطة جديدة للموارد البشرية كالصحة والسلامة المهنية،...،الخ .وكل هذا يستدعي من إدارة المؤسسة إدخال أساليب وأنماط حديثة في التسيير لم تكن موجودة في السابق، وهذا من أجل العمل على مواكبة التطورات والتغيرات العالمية من جهة ومن جهة أخرى تعد إجراءات لازمة تستدعيها عملية التأهيل، وبالتالي كل هذا يؤكد صدق وصحة الفرضية الفرعية الرابعة حيث ان مؤسستي كرستور ومبروقاز طبقتا جزء من هذه الأساليب الإدارية الحديثة بالتركيز على الجودة فقط لأنها من متطلبات التأهيل اما الأساليب الإدارية من استراتيجية الانتاج الانظف والمسؤولية الاجتماعية فتبقى مؤسسة كريستور ومبروقاز لا توليها اهتمام اكثر .

الفرضية الفرعية الخامسة: تنص الفرضية الفرعية الخامسة على" **إن اللجوء إلى تطبيق نظم الإدارة الحديثة مثل تلك التي تقتضيها متطلبات المواصفات القياسية العالمية من شأنها أن تأهل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"

واستنادا لما جاء في معالجة الموضوع يمكن القول بأن تأهيل المؤسسة الاقتصادية عموما والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية على وجه الخصوص يتطلب ضرورة تبني نظم الإدارة الحديثة كنظام إدارة الجودة ISO9001 ونظام الإدارة البيئية ISO14001 ومواصفة OHSAS 18001 كل هذا يعمل على تأهيل المؤسسات الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي ويجعلها في نفس مستوى المؤسسات العالمية، وذلك لكون كل من نظام إدارة الجودة ونظام الإدارة البيئية يساعد إدارة المؤسسة في مجال التحسين المستمر لمنتجاتها وعملياتها وأنشطتها لتتواكب مع ما هو حاصل في هذا المجال في معظم مؤسسات العالم، وفي الوقت نفسه يجعل المؤسسة تستجيب أكثر لرضا العميل وهذا هو جوهر وحقيقة التأهيل بوصفه مجموعة من الإجراءات الواجب على المؤسسة القيام بها لإحداث تغييرات هيكلية على مستويات مختلفة في المؤسسة بما فيها تنمية وتأهيل مختلف وظائفها وأنشطتها، وأن حصول المؤسسة على نظم الإدارة السابق الإشارة إليها يمكنها من تحقيق التنمية المستدامة، كما ان مؤسستي كرستور ومبروقاز إضافة الى تأهيل مختلف وظائفهم، فقد تمكنت كل منهما من تحسين أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وذلك من خلال حصولها على شهادة الايزو 9001 وتحسين المستو الاجتماعي للعاملين في المؤسسة. وهو يؤكد صحة الفرضية الفرعية الخامسة.

الفرضية الفرعية السادسة: "ساهمت برامج التأهيل في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "ميدا 1 وميدا2" من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة"

ان برنامج التأهيل الذي تبنته العديد من المؤسسات الجزائرية مكن كل هذه المؤسسات من تأهيل مختلف وظائفها وأنشطتها ولو رجعنا الى مؤسسة كريستور ومبروقاز محل الدراسة الميدانية لوجدناها قد قامت بتأهيل مختلف وظائفها على نحو مكنها من منافسة المؤسسات والمنتجات الأجنبية، وفي نفس الوقت استطاعت أن تحصل على شهادة ISO9001 وتحسين أدائها البيئي بتقليل الضرر البيئي في مكونات المنتج وذلك سعيا منها لتحقيق البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة و كذلك سعيها لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة من خلال توفير الصحة والسلامة المهنية للعامل داخل المؤسسة وتوفير ظروف عمل مواتية بهدف تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. فقد ركز برنامج التأهيل ميدا1 وميدا2 على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة واهمال الأداء الاجتماعي والبيئ.

الفرضية الفرعية السابعة: "ساهم برنامج التأهيل الجزائري ANDPME من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".

بالإضافة الى برامج التأهيل المنبثقة عن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استفادت كل من مؤسسة الاشغال والبناء زواوي ومؤسسة النسيج Cobba من مخصصات البرنامج وحققت نتائج إيجابية، فقد تحسن الأداء الاقتصادي في المؤسستين من خلال تحسين في مؤشرات الإنتاجية والنمو والنشاط بالإضافة الى حصول المؤسستين على شهادة الايزو ISO9001 التي أصبحت من متطلبات برنامج التأهيل، بالتالي قد ساهم البرنامج في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسة الاشغال والبناء ومؤسسة النسيج هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد تحسن الأداء البيئي في مؤسسة النسيج ومؤسسة البناء من خلال خلو المنتج من المضرات البيئية والتي تطلبها الاستفادة من برنامج التأهيل وبالتالي سعي المؤسسة لتحسين الأداء البيئي سعيا منها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، اما البعد الاجتماعي ففي المؤسستين تسعى لتبني المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير الصحة والسلامة المهنية للعامل وتوفير الظروف المواتية له. وكل هذا يؤدي إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومنه تحقيق وترقية وظيفة الاستدامة على الرغم من عدم وجودها في هيكلة المؤسسة محل الدراسة، وهذا ما يؤكد بان برنامج التأهيل المنتهج من شأنه أن يساعد المؤسسات الاقتصادية من تحقيق وترقية الاستدامة وبالتالي صحة الفرضية السابعة.

الفرضية الرئيسية: "يمكن لجهود برامج التأهيل في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية تمكين المؤسسة من تحقيق التنمية المستدامة"

استنادا لما جاء في الدراسة يمكن القول بأن برنامج التأهيل الذي تبنته العديد من المؤسسات الجزائرية مكن كل هذه المؤسسات من تأهيل مختلف وظائفها وأنشطتها ولكن بدرجات متفاوتة، ولو رجعنا الى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة الميدانية" كرستور، مبروقاز، زواوي، Cobba" لوجدناها قد قامت بتأهيل مختلف وظائفها على نحو مكنها من

منافسة المؤسسات والمنتجات الأجنبية، وفي نفس الوقت استطاعت من تحسين أدائها الاقتصادي من خلال استفادتها من برامج التأهيل اين تحسنت مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي من مؤشرات النمو والنشاط والإنتاجية وفي نفس الوقت استطاعت ان تحصل على شهادة الايزو 9001 هذا من جهة ، التي أصبحت من متطلبات الاستفادة من البرنامج، وكسب رضا الزبون من جهة أخرى، فكل هذه المؤشرات تقيس لنا تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية التي استفادت من برامج التأهيل، اما الأداء البيئي فقد قامت المؤسسات الى تحسين أدائها البيئي من خلال سعيها الى تقليل المضرات من مكونات المنتجات وكذلك سعيها لتبني المسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيقها لصحة وسلامة العمال في المؤسسة فكل ذلك سعيا منها لتحقيق البعد البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة. وبالتالي فبرنامج التأهيل المنتهجه من شأنها أن تساعد المؤسسات الاقتصادية من تحقيق وترقية الاستدامة وذلك بالتركيز على الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: موجبات تبني منهج لتحقيق التنمية المستدامة في ظل برنامج التأهيل المقترح في 2016 ليتماشى والبرنامج الحالي CAP-PME

إن النتائج المتحصل عليها من خلال المؤسسات محل البحث والتي أبانت عن خلل في استفادة المؤسسة من برامج التأهيل بالتركيز فقط على الأداء الاقتصادي وهذا غير كاف ليساعد المؤسسة على تحقيق التنمية المستدامة كأحد متطلبات الاندماج في الأسواق الخارجي، لذلك فالأسلوب الإداري الحالي المعتمد من طرف المؤسسات التي تستفيد من التأهيل يحتاج الى احداث تغيير نقترحه على المؤسسة كخطة تتبناها لإدخال التغيير المطلوب من اجل النجاح في اعتناق برنامج التأهيل وتحقيق التنمية المستدامة ليعمل مع مخطط الذي تبنته الوزارة الموزع على المؤسسات التي كانت قد استفدت من ميدا 1 وميدا 2 وهي الان ضمن برنامج CAP-PME.

وشملت هذه الخطة شروطا أربعة متتابعة تأخذ بعين الاعتبار مسار الدراسة التي قمنا بها سابقا وقد تمحورت حول:

الشرط الأول :ادخال ثقافة التنمية المستدامة للإدارة العليا :وتتضمن النقاط التالية:

أولا :التزام دعم الإدارة العليا واستيعاب المفاهيم :يتمثل هذ الشرط في ضرورة:

– إعادة النظر من طرف المؤسسة في التزام ودعم الإدارة العليا اتجاه الاستدامة، وان يكون دعما حقيقيا يظهر من خلال الدعم المادي والمعنوي لمختلف أنشطة التنمية المستدامة.

–متابعة عملية التحسين المستمر من خلال قياس مدى تحقق الأهداف وطرح الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة وتوفير ما يلزم لذلك.

–كسب ثقة العملاء بتلبية احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، من خلال التواصل المستمر وضمان متابعة المنتجات وتوفير الخدمات.

–توعية مجمل العاملين بالتنمية المستدامة في بعدها البيئي بالنسبة للمؤسسة، من خلال البرامج التدريبية والندوات وتقديم التجارب الناجحة عالميا، والاستعانة بالخبراء إن لزم الأمر.

– ضرورة التواصل مع العملاء والموردين اشراكهم في إعداد برامج للتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

– مواصلة خطوات الحصول على الايزو 14000، ذلك أن الحصول على شهادات الايزو هو في الحقيقة اساس لاعتماد التنمية المستدامة وتحقيق البعد البيئي، وجعل كل ذلك ضمن رؤية طويلة الأجل تستشرف التنمية المستدامة.

ثانيا: اعتماد الاستراتيجية الملائمة والأساليب العلمية لتحقيق التنمية المستدامة: وهذا من أجل معرفة واقع ومركز المؤسسة من خلال المعلومات والحقائق، ومقارنة نتائج المؤسسة بنظيراتها المنافسة لها ومن ثم القدرة على إعداد الإستراتيجية الملائمة.

ثالثا: إعادة النظر في مفهوم الجودة: وهذا بتبني المفهوم الصحيح للجودة في المؤسسة وهو عمل الصحيح من أول مرة، وشرح هذا المعنى والعمل على تحقيق أقصى درجاته الممكنة من خلال التركيز على أن الجودة عمل تعاوني مشترك بين الإدارة والعاملين.

رابعا: اعتماد التدريب المستمر كوسيلة للاستدامة: وهو منطلق إيجاد العنصر البشري القادر على مسايرة منهج وثقافة الجودة الشاملة، بتدريبه على كافة الأساليب والأدوات المتاحة، وتخصيص ميزانية ملائمة لذلك، وتخطيط الاحتياجات

التدريبية، والاستفادة من القدرات والهياكل التدريبية المتاحة داخل المؤسسة، والاتجاه إلى التعاون مع الجهات الخارجية في تعميق ذلك فيما بعد.

خامسا: ابراز معايير تقييم الأداء: إعادة النظر في سياسة التوظيف وجعلها تتناسب ومنظور إدارة الجودة الشاملة المرتكز على فرق العمل والعمل الجماعي التعاوني وإنكار الذات، بدل المنافسة والصراع من اجل بروز الفرد على حساب المجموعة وبالتالي المؤسسة.

الشرط الثاني: ربط تطبيق إدارة الجودة الشاملة بأبعاد التنمية المستدامة: ويمكن إجمال عناصر هذا الشرط في النقاط التالية:

أولا :مفهوم الايزو:كمدخل لتطبيق الاستدامة: اعتبار الحصول على شهادات الايزو: ,**ISO9001,ISO14001**

ISO18000, ISO26000 أساسا لتطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وتحقيق التنمية المستدامة وليست نهاية المطاف بالنسبة للمؤسسة، وهذا بتوضيح الفروقات والميزات التي يحتويها كل منهما.

ثانيا: تثمين انجازات المؤسسة في الجانب البيئي: مهما كان حجمها فهذه الانجازات فانه من المستحسن تثمينها ونشرها والاحتفال بها لرفع الروح المعنوية للعاملين، ومكافأتهم على ما بذلوا، وتحسين أجورهم إن ارتفع أدائهم.

ثالثا: تبني أسلوب المشاركة :والمقصود به أن يتم إشراك جميع الأطراف في قرارات المؤسسة، سواء باتخاذها او فهما أو تنفيذها، حتى تضمن المؤسسة حسن اتخاذها وتطبيقيها.

الشرط الثالث :إحلال أبعاد التنمية المستدامة المتوافقة مع إدارة الجودة الشاملة: ويهدف ذلك الى التغيير في السلوكيات التي تتميز بها الأبعاد الثقافية السائدة في المؤسسة، وإحلال سلوكيات التنمية المستدامة مكانها، ونرى أن يتم ذلك كما يلي:

أولا: على مستوى القيادة :وهو أن تركز التغييرات على:

– إيجاد قيادات متفهمة لمنهج التنمية المستدامة وعلاقته بإدارة الجودة الشاملة، مدركة لطبيعة التغيير الشامل، وأن مدخل إدارة الجودة الشاملة هو مدخل متكامل مستمر يتطلب مشاركة الجميع وليس عملية جزئية.

– قيادات مدركة للعوامل اللاَّزم توافرها لتطبيق منهج التنمية المستدامة من خلال إدارة الجودة الشاملة، ومدركة لنتائج النجاح والفشل في تطبيق ذلك.

– قيادات مدركة لطبيعة المورد البشري والاختلافات والفروقات النفسية والعقلية للأفراد والجماعات من عاملين وموردين وعملاء....الخ.

– قيادة واعية قادرة على أن تجمع الكل وتوحد جهوده نحو هدف الاستدامة، بزرع ثقافة الأمن ونزع والتردد والخوف من الأخطاء، والعمل على إرساء مفهوم أن الخطأ هو فرصة للتحسين وليس للتوبيخ والفصل والقضاء على أساليب العمل التقليدية.

ثانيا: على مستوى الأنظمة: يتطلب الأمر على هذا المستوى وضع مجموعة أنظمة قادرة على مسايرة متطلبات التنمية المستدامة وربطها بإدارة الجودة الشاملة وهي:

– توفير نظام معلومات قادر على توفير وتبادل وتحليل المعلومات الراجعة بما يمكّن من تحديد احتياجات العملاء وتصميم منتجات تستجيب أو تفوق توقعاتهم.

–ايجاد نظام اتصال بديل وفعال يعتمد على الاتصال المتعدد وتحديد مراكز الاتصال داخل المؤسسة بدقة، وربطها بمتغيرات البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها، وتوفير الدعم المالي والمادي لذلك.

–تدعيم التنمية المستدامة وربطها بنظام الجودة الموجود في المؤسسة بالعناصر والبرامج المتماشية مع الجودة، على شكل مجلس للجودة والتنمية المستدامة ترأسه قيادات المؤسسة وتتابع أعماله ونتائجه باستمرار.

ثالثا: على مستوى التحسين المستمر كألية للاستخدام المتكامل لمواصفات الايزو لتحقيق التنمية المستدامة: يجب التركيز على النقاط التالية:

– يهدف التحسين المستمر للنواحي المتعلقة بحماية البيئة بالتقليل من التلوث وتحسين الأداء البيئي للمؤسسة.

– يركز التحسين المستمر لاستغلال الموارد وتقليل الفاقد وتحقيق الجودة المطلوبة التي تلبي متطلبات وتطلعات الزبائن ومن ثم تحقيق رضاهم.

– يعمل لتحقيق التحسين المستمر في إدارة الصحة والسلامة المهنية للعاملين من خلال تقليل الحوادث والمحافظة على صحة الأفراد التي هي جزء مهم من الجوانب الاجتماعية في المؤسسة.

رابعا: تعظيم التوجه نحو العميل: ويتأتى ذلك بإحلال ثقافة التوجيه بالمستهلك محل ثقافة التوجيه بالمنتج، من خلال الدراسات والبحوث السوقية للتعرف على عملاء المؤسسة وتلبية متطلباتهم، بتجسيد التصاميم التي تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم الحالية والمستقبلية.

الشرط الرابع: تحقيق محددات التنافسية :ويتحقق بتوفير العناصر التالية:

أولا: هيكلة التكاليف: التحديد الدقيق لمختلف التكاليف في المؤسسة من تكاليف الوقاية، تكاليف التقويم تكاليف الفشل الداخلي، تكاليف الفشل الخارجي، وتحليلها إلى مختلف العناصر المكونة لها.

ثانيا: اعتماد التدريب المستمر: تدريب العاملين على أساليب قياس إدارة التكاليف حتى تتمكن المؤسسة من قياس ومعرفة مدى تنافسية منتجها من اجل التحسين.

ثالثا :ثقافة التكلفة: تغيير ثقافة التكلفة المتعلقة بالجودة اعتبارها إنفاقا يزيد من أعباء، واستخدام أساليب جديدة لخفض التكلفة من خلال الاطلاع على انجازات المؤسسات المنافسة ومعرفة طرق وأساليب عملها وادائها، وربط الإستراتيجية المختارة لتحقيق تنافسية المؤسسة بالعائد المالي.

خلاصة الفصل الخامس:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة المجهودات التي بذلت في مجال التنافسية، بالتطرق إلى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج ميدا، وكذا جهود الدولة وكان للدراسة التطبيقية الأثر البالغ في الإجابة على جوهر الاستفادة من برامج التأهيل ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات المستفيدة.

وتبين لنا من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "مؤسسة كرستور، مؤسسة مبروقاز، مؤسسة زواوي، مؤسسة النسيج والخياطة cobba " أنه بالّرغم من حصول هذه المؤسسات على مخصصات برامج التأهيل والتي مكنت حسب الدراسة من تحسين أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلا أنها لم تصل الى مستو مطلوب لتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي الحصول على مكانة سوقية مناسبة لحجمها وإمكاناتها في السوق المحلية فما بالك بالعالمية،

خاصة في ظل المنافسة، وهو أن المؤسسات محل الدراسة لم توجد الأرضية الملائمة لتطبيق إدارة لبرنامج التأهيل، مما يعني ضرورة بذل مجهودات أكبر في هذا المجال، وتهيئة المؤسسات التي تسعى للاستفادة من برامج التأهيل.

واستطعنا بعد الإلمام بالوضعية الحقيقية للمؤسسات أن نقترح نموذجا يمكنها أن تتبعه في سبيل إيجاد الأرضية الملائمة، والثقافة المطلوبة لتطبيق منهج للاستفادة من برنامج التأهيل، من خلال الشروط الأربعة التي اقترحناها لذلك وما تفرع عنها من نقاط نراها مهمة لتوفير الثقافة الملائمة لتطبيق التنمية المستدامة.

الخـــــــاتمة

الخاتمة

اخير نجد أن التغيرات في المحيط الخارجي والتطورات الحادثة في الوظائف والأنظمة المختلفة، تجبر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على إعادة التفكير في المستقبل وإعادة النظر في استراتيجياتها، أساليب إدارتها، هياكلها، طرق تنظيمها كفاءة مواردها المادية، المالية والبشرية،...الخ.

فالبحث عن أساليب وتقنيات جديدة لتأهيلها وتكييفها مع المعطيات الجديدة واستعدادها لمواجهة العولمة الاقتصادية والمنافسة، أصبح أمرا ضروريا، خاصة وأن الجزائر تسير بخطى حثيثة من أجل الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية ومواكبة للتكتلات الاقتصادية وخاصة تكتل الاتحاد الأوروبي، وبالتالي بات لزاما على هذه المؤسسات التزود بوسائل الحماية التي تقيها من سلبيات هذا الانفتاح، وبعيدا عن الحماية التي طبقت لفترات طويلة في ظل التوجه الاشتراكي.

ويعد التجديد المستمر في الأساليب والتقنيات التسييرية من أفضل الحلول لمواجهة التحديات الجديدة، ويتم ذلك من خلال العمل على استبدال النماذج والآليات التقليدية بآليات التسيير المبني على المعرفة وانتهاج الأساليب العلمية كآلية تمتلكها الإدارات الرشيدة في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق شروط الاستدامة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة والمشار إليها سابقا هذا من جهة.

ومن جهة أخرى إن ما يميز المؤسسة الاقتصادية هو ضعف تنافسيتها، فوضعها الحالي يجعلها غير قادرة على مجابهة التحديات التي جاءت بها التغيرات السابقة الذكر، وبالتالي يعتبر أهم تدبير يسمح للمؤسسة الاقتصادية من تطبيق معايير التنافسية هو ضرورة تأهيلها. فالهدف من التأهيل هو حث المؤسسات لاكتساب القدرة على العيش والتأقلم في ظل الواقع الاقتصادي الجديد ومعطياته التي فرضتها التغيرات المذكورة أعلاه. فالتأهيل هو عملية مبنية على مبدأ التحسين المستمر، ونجاحها يترتب عليه الارتقاء بالمؤسسة إلى وضع يجعل منها أكثر تنافسية وغايتها القصوى هي تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمالي للمؤسسة وجعل من هذا الأداء أداء مستداما، ومن ثمة ترقية وظيفة الاستدامة.

فوجدنا أن التأهيل الذي تحتاجه المؤسسة الاقتصادية، يكمن في انتهاج أساليب وأنماط تسيير حديثة في جميع المجالات، سواء تلك التي تؤدي إلى تطوير أساليب وطرق الإنتاج والجودة واعتماد نظم إدارة حديثة ورفع كفاءة الموارد البشرية وتحسين تسويق المنتج وتطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحسين الأداء البيئي فكل مجال من المجالات المذكورة، قد يخص وظيفة أو مجموعة من وظائف المؤسسة. فمن بين ما تحتويه برامج التأهيل المطبقة حاليا في الجزائر، سواء ذلك الذي يتم تمويله من طرف برنامج ميدا الذي يدخل في إطار اتفاق الشراكة الاورو جزائرية، أو ذلك الذي يموله صندوق تحسين التنافسية الصناعية التابع لوزارة الصناعة الجزائري، أو برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تشرف على إدارته الوكالة الوطنية للتأهيل، هو مساعدة المؤسسات على تحسين أداءها الاقتصادي وأداءها البيئي وذلك بواسطة تقديم دعم مالي معتبر إلى المؤسسات التي ترغب في الحصول على وضع أنظمة إدارية مطابقة للمواصفات القياسية إيزو 9000 وايزو 14001 وكذلك مواصفات الصحة والسلامة المهنية ايزو 18001 فبواسطة تطبيق هذه الأنظمة الثلاثة سواء منفردة أو مندمجة، تقوم المؤسسة بمراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

أولا: النتائج

وبعد هذا التمهيد فقد خرجنا بمجموعة من النتائج نوردها كالتالي:

1. أهم النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

من خلال دراستنا للجانب النظري للموضوع، فإننا توصلنا إلى بعض النتائج نذكرها فيما يلي:

-زيادة تنافسية المؤسسات الاقتصادية لتلبية الطلب المتزايد، مع الحفاظ على جودة المنتوج والتكلفة المنخفضة مع وقت اقل ما يمكن ومواكبة تطورات البيئة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة.

– ان المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كانت عرضة للعديد من التدخلات والإصلاحات التي أثرت بصفة مباشرة على تسييرها، أدائها وتمويلها.

– أن المفهوم الحديث للتنمية المستدامة يركز على مجموعة من المبادئ والأبعاد والمؤشرات.

– انطلاقا مما جاء في برنامج التأهيل بكل ما يحمله من مفهوم ومحتوى وأنواع، توصلنا إلى أن هذا البرنامج مقسم إلى ثلاثة برامج فرعية تتكامل فيما بينها من حيث الأهداف والغايات.

– توصلت الدراسة النظرية إلى أن القيام بتأهيل المحيط الداخلي والخارجي لأية مؤسسة يعتبر من بين أهم متطلبات التأهيل.

– من خلال استعراضنا للجانب النظري، وجدنا أن هناك مجموعة من المعايير والمواصفات القياسية العالمية مرتبطة بصفة أساسية بالتنمية المستدامة وتتماشى مع أبعادها الأساسية ومن بينها: ISO9001 و ISO14001 و ISO26000.

– توصلت الدراسة النظرية أنه في ظل التوجه نحو التنمية المستدامة على المستوى الكلي لابد من إشراك المؤسسة في هذا الجانب وذلك من خلال تأهيل أهم وظائفها للأخذ بمفاهيم ومهام التنمية المستدامة.

– توصلت الدراسة النظرية إلى ضرورة التوجه نحو أو استحداث وظيفة للتنمية المستدامة في أية مؤسسة والعمل على ترقيتها.

2. نتائج الجانب التطبيقي:

– ظهور التنمية المستدامة الزم الاقتصاد عموما والمؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص بأخذ عناصره ومعطياته بعين الاعتبار في بلورة السياسات والخيارات الاقتصادية الوطنية.

– تقييم تطبيق البرامج المتعددة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تسهم بدرجة عالية لا في استعادة المؤسسات العمومية العاجزة ماليا وتقنيا لدورها الإنتاجي الرئيسي ولا في تدعيم وترقية المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة.

– استفادت بعض المؤسسات الاقتصادية من برامج التأهيل ميدا وتحقيقها لنتائج ايجابية، حيث تبقى في حاجة ماسة إلى برامج تدعيم الكفاءة وطرق التسيير بدل ضخ الأموال الضخمة وتقديم المساعدات المادية التي لم تستغل بطريقة مجدية.

– تأهيل أهم وظائف المؤسسة لتتواكب مع المستجدات الجديدة، وكان ذلك بالاعتماد على برنامج التأهيل الذي تبنته الحكومة الجزائرية.

– أكدت الدراسة الميدانية بمؤسسات كرستور ومؤسسة مبروقاز بأن المؤسسة باتت مجبرة على ضرورة القيام بعمليات التأهيل من أجل مواجهة المنافسة الخارجية والاستيراد والتقليد والاستجابة للتغيرات والضغوطات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

– تأهيل المؤسسة يعتمد بالدرجة على أساليب وأنماط حديثة في التسيير لم تكن موجودة من قبل.

– ان مؤسستي كرستور ومبروقاز طبقتا جزء من هذه الأساليب الإدارية الحديثة بالتركيز على الجودة فقط لأنها من متطلبات التأهيل اما الأساليب الإدارية من استراتيجية الانتاج الانظف والمسؤولية الاجتماعية فتبقى مؤسسة كريستور ومبروقاز لا توليها اهتمام أكثر.

– أن تأهيل المؤسسة الاقتصادية عموما والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية على وجه الخصوص يتطلب ضرورة تبني نظم الإدارة الحديثة كنظام إدارة الجودة ISO9001 ونظام الإدارة البيئية ISO14001 ومواصفة OHSAS 18001.

– استفادت كل من مؤسسة الاشغال والبناء زواوي ومؤسسة النسيج والخياطة Cobba من مخصصات البرنامج ANDPMEوحققت نتائج إيجابية، فقد تحسن الأداء الاقتصادي في المؤسستين.

– حصول المؤسسات محل الدراسة على شهادة الايزو ISO9001 التي أصبحت من متطلبات برنامج التأهيل، بالتالي قد ساهم البرنامج في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

– المؤسسات محل الدراسة تسعى لتبني المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير الصحة والسلامة المهنية للعامل وتوفير الظروف المواتية له. وكل هذا يؤدي إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومنه تحقيق وترقية وظيفة الاستدامة على الرغم من عدم وجودها في هيكلة المؤسسة محل الدراسة.

– التحسين المستمر هدف للمؤسسات محل الدراسة في ظل تبنيها للتنمية المستدامة، كما انه ثقافة متأصلة تعتمد على الاستمرار والشمول لكافة نواحي المؤسسة كرؤية طويلة الاجل، تستشرف القضاء على الأخطاء وليس مجرد تصحيحها، أي البحث عن الأفضل.

– لتنافسية المؤسسة علاقة بتحقيق التنمية المستدامة، فتوفير العنصر البشري الكفؤ والقيادة الماهرة في المؤسسة من خلال استفادتها وتطويريها لأهدافها بفهمها للتغير، وتبنيها لمنهج إدارة برنامج التأهيل لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفيرها للقدرات التكنولوجية المتناسبة مع العمليات، وتفعيلها لوظيفة البحث والتطوير، بقيادات ذات رؤية تهدف لوضع المؤسسة في أفضل وضعية مقارنة بمنافسيها، كل ذلك من شأنه الرفع من تنافسيتها وتحقيقيها للمكانة السوقية المطلوبة.

ثانيا: الاقتراحات

بناءا على النتائج التي التوصل إليها، سواء المتعلقة بالجانب النظري أو الميداني، وبناء على مدى إجابة الدراسة على الفرضيات المقدمة، فإننا سنحاول تقديم مجموعة من الاقتراحات والتي يستطيع مديري المؤسسات أخذها بعين الاعتبار وخاصة في ظل التوجه نحو تعزيز المؤسسات المستدامة والعمل على دمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة في مختلف نشاطات المؤسسة في ظل برنامج التأهيل، وذلك عن طريق العمل على استحداث وظيفة للاستدامة بما تحمله من معاني ومهام ونشاطات في كل المؤسسات الجزائرية.

كما يمكن أن تقدم هذه التوصيات لبعض الباحثين أو الدارسين او مسيري المؤسسات لمثل هذه المواضيع، من أجل إثراء وتعظيم المنفعة الخاصة بالمساهمة المستقبلية في زيادة رصيد المعلومات والمعارف الفكرية سواء النظرية أو التطبيقية على واقع العديد من المؤسسات الجزائرية، وتتمثل هذه التوصيات في:

– ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية لثقافة تنظيمية جديدة تتماشى مع ادارة للتنمية المستدامة، ثقافة تتبني التحسين المستمر في كل اعمالها بصفة مستدامة وتحسيس الافراد العاملين بأهمية ذلك بإعداد البرامج اللازمة لذلك.

– تدريب القيادات العليا في المؤسسات الاقتصادية بتوفير برامج تدريبية رفيعة المستوى على أساليب الإدارة وطرق ادخال التغيير من خلال فهمها للأسلوب الذي ينطوي عليه منهج التنمية المستدامة وشروط نجاحه وعوائقه ومتطلباته، وصولا بهم الى درجة الاقتناع والالتزام بتطبيقه؛

– على المؤسسات محل الدراسة والتي تستمر في الدخول في برنامج التأهيل CAP-PME لسنة 2016 استدراك كافة النقائص التي اشرنا اليها وازالتها وتقوية مركز المؤسسة في الجانب الاجتماعي والبيئي من اجل تحقيقها لتنافسية المحلية والدولية.

– على إدارة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تولي الاهتمام البالغ لمسألة التدريب المستمر وفق برامج معدة مسبقا حسب احتياجات التي تحددها اهداف واستراتيجيات تبني التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، وأن يشمل التدريب كل مكونات المؤسسة من الأعلى الى الأسفل بالتعاون مع الموردين والعملاء حتى نضمن تقبل الجميع لمدخل إدارة التنمية المستدامة.

– العمل قدر المستطاع على تعزيز توجه المؤسسات الاقتصادية نحو التنمية المستدامة لتصبح مؤسسة مستدامة؛

– ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية لنموذج تنموي متوازن، يراعي مصالح الأجيال القادمة في استغلال الموارد المحلية بحيث لا يؤثر على البيئة بشكل سلبي؛

–ضرورة وضع إدارة خاصة مختصة في مجال البيئة وتأهيل الأفراد في هذه المجالات؛

– ضرورة استحداث وظيفة للاستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية بمعنى ضمن هيكلتها التنظيمية وتعطى لها الإمكانيات والموارد المالية والبشرية الكافية للنهوض بأعباء هذه الوظيفة؛

– تركيز جهود المؤسسة في مجالات المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع؛

– ضرورة إعادة النظر من طرف إدارة المؤسسات الاقتصادية في أدائها وألا يجب التركيز على الأداء المالي والاقتصادي، بل يجب إدخال الأداء البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار؛

– العمل قدر الإمكان على إدراج مسألة الاستدامة في المؤسسة ضمن استراتيجياتها؛

– التزام المؤسسة بمبدأ المحافظة على البيئة عن طريق إنتاج وتسويق المنتجات الخضراء الصديقة للبيئة؛ واستخدام تكنولوجيا نظيفة؛

– العمل على إعطاء قيمة وأهمية لوظيفة البحث والتطوير، ولاسيما في مجالات الاستدامة وإعطائها الإمكانيات الكافية.

الأفق المستقبلية للبحث:

يعد هذا البحث بمثابة محاولة للكشف عن دور المؤسسات الاقتصادية من تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاستفادة من برامج التأهيل وبالرغم من صعوبة البحث بجانبيه النظري والتحليلي، إلا أننا حاولنا إعطاء ولو صورة مختصرة لأبعاد متغيرات الدراسة ومفاهيمها والعلاقة الموجودة بينها، غير أنّ الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع تفتح الأفاق لبحوث ودراسات أخرى أكثر تفصيلا وتعمقا في المستقبل، تمكننا من إثراء مختلف جوانبه الجديرة بالبحث وذلك لتعميق هذا الطرح، من خلال تدعيم النتائج المتوصل إليها أو تعديلها أو إمكانية تناول الموضوع من جوانب أخرى، فلسنا ندعي إلمامنا بكل جوانب الموضوع، فالحقيقة أنّ كل عنصر من عناصر البحث يصلح لأن يكون موضوع دراسة مستقبلية، تمثل إشكاليات لأبحاث أخرى في المستقبل مثل:

- دور برنامج التأهيل CAP-PME في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- انعكاسات برامج التاهيل على ابعاد التنمية المستدامة.
- دراسة مقارنة بين برامج التاهيل المعتمدة في الجزائر والتي يتم تبنيها في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاروبي.

قـــــائمة المـــــراجع

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ.الكتب:

1- ابراهيم محمد محمد: إدارة الجودة من المنظور الإداري مدخل متكامل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

2- أبو ستيت فؤاد: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 2004.

3- أبو شرار علي عبد الفتاح: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر، ط2، عمان، 2007.

4- أحمد أبو زنط ماجدة، محمد غنيم عثمان: التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.

5- أحمد الخرجي فراس: الإدارة البيئية، دار الكنوز للنشر، ط1، الأردن، 2007.

6- احمد جودة محفوظ: ادارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2006.

7- أحمد كيكسو وداد: العولمة والتنمية الاقتصادية، بيروت، 2002.

8- البكري ثامر: التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

9- التنير سمير: التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، ط2، بيروت، 2001.

10- الدراركة مأمون، طارق الشبلي: الجودة في المنظمات الحديثة، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، 2002.

11- الشيخ صالح: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية، مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2002.

12- الطاحون زكريا: إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، تقديم محمد القصاص المكتب العربي للبحوث والبيئة للنشر، القاهرة، 2005.

13- العارف نادية: الادرة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

14-العزاوي نجم، عبد الله حكمت النقار: إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000، دار المسيرة، عمان، 2007.

15- العيسوي إبراهيم : التنمية في عالم متغير، دار الشروق للنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2000.

16- العيشاوي صباح: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

17- القاضي أنطوان: الخوصصة، التخصيص، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2000.

18- القريشي مدحت: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007.

19- المهدي عادل: عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ط2 ، القاهرة، 2004.

20- الموسوي سنان: إدارة الموارد البشرية وتأثير العولمة عليها، دار مجدلاوي للطبع والتوزيع، ط1، عمان،2004.

21- النجار فريد: إدارة الاعمال الاقتصادية والعالمية، مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

22- إبراهيم الحداد عواطف: إدارة الجودة الشاملة، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2009.

23- سيد مصطفى أحمد: الجودة الشاملة والإيزو9000، مطبوعات جامعة الزقازيق، مصر، 2000.

24 - طاحون زكريا: السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل، شركة ناس للطباعة الاردن، 2006.

25- عبد البديع محمد: اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر، مصر، 2000.

26- عبد الحسين الفضل مؤيد: ادارة الجودة الشاملة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000.

27- نزار النوري احمد، البكري ثامر: التسويق الأخضر، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

28- وصفي عقيلي عمر: المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2001 .

29- إبراهيم بلوط حسين: المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهظة العربية للنشر، ط1، بيروت، 2005.

30-بن حبيب عبد الرزاق: اقتصاد وتسير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 ، الجزائر، 2006.

31- بوغوص غوكاسيان: الإنتاج الأنظف ومستقبل الصناعة، مجلة البيئة والتنمية، مجلد 6، العدد 39، بيروت، 2001.

32- تودارو ميشيل: التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض،2006.

33- جلال سعد سامية: الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

34- حاتوع علياء ، محمد حمدان أبودية بوران: علم البيئة، ط2، الإصدار الرابع، 2003.

35- حجيم الطائي يوسف: نظم إدارة الجودة، دار اليازوردي، للنشر، الأردن، 2008.

36- حسين العسل إبراهيم: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

37- حمين شريف: التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، طبعة النور، 2001.

38- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.

39- خوني رابح، حساني رقية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة،2008.

40- دادي عدون ناصر: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

41- دادي عدون ناصر: المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها، دار المحمدية للنشر، 2008.

42- دردار فتحي: البيئة في مواجهة التلوث، نشر مشترك المؤلف ودار الأمل، الاردن، 2006.

43- سعود راتب: الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

44- سعيد الملكاوي ابتسام: جريمة تلويث البيئة دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، الإصدار الثاني، 2009.

45- سليمان قطف ابراهيم، محمد خليل علي: مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

46- سيد مصطفى أحمد: دليل المدير العربي إلى سلسلة9000 ISO مراجعة عبد العزيز جميل مخيمر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،1997 .

47- شحادة محمد يوسف حلمي: إدارة التنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1 عمان، الأردن، 2001.

48- صافي صالح خالص: رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.

49- صالح تركي محمد القريشي: علم اقتصاد التنمية، مكتبة إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.

50- صخري عمر: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003.

51- صلاح الدين عباس حامد محمد: نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية، دار الكتب العلمية للنشر، ط2، القاهرة 2006.

52- طرطار احمد: الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

53- عباس بدوي محمد، محمد البلتاجي يسري: المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي للنشر، ط1، مصر، 2013.

54- عباس صلاح الدين: نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية أيزو14000، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،1998.

56- عباس صلاح: التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات، شباب الجامعة للنشر، مصر، 2008.

57- عبد الرحيم الهيئ خالد، أحمد الطويل أكرم: التنظيم الصناعي المبادئ، العمليات، المداخل والتجارب، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

58- عبد الرحيم يوسف توفيق: إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

59- عبد العال النعيمي محمد واخرون: ادارة الجودة المعاصرة، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2009.

60- عبد العزيز عجمية محمد، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000.

61- عبد العزيز عجمية محمد، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.

62- عبد الفتاح أحمد: التنمية المستدامة في ضوء المتغيرات العالمية العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي للنشر، مصر، 2013.

63- عبد الله الطائي رعد، عيسي قدادة: إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوردي للطبع والنشر، عمان، 2008.

64- عبد المقصود غنيمي زين الدين: قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعرف للنشر، ط3، الإسكندرية، مصر، 2000.

65- عبد المولى محمد: البيئة والتلوث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2005.

66- عبد النبي الطائي حميد، واخرون: إدارة الجودة الشاملة TQM والايزوISO، الورق للنشر، ط1، عمان، 2003.

67- عبد الوهاب العزاوي محمد: انظمة ادارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.

68- عبد الوهاب محمد العزاوي: إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

69- علي السعدي حسين: أساسيات البيئة والتلوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

70- عمر حسين: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي للنشر، مصر، 1998.

71- غرايبية سامح، الفرحان يحي: المدخل إلى العلوم البيئية، ط3، الإصدار الثاني، 2002.

72- فرحات غول: الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر، القبة القديمة الجزائر، ط1، 2008.

73- فهد البكري سونيا: نظم المعلومات الإدارية، دار الاشعاع للنشر، مصر، 2003.

74- كاظم حمود خيضر، ياسين كاسب الخرشة: إدارة الموارد البشرية، دار المسيرة، ط2، عمان،2009.

75- كريانين مورد خاي : الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2007.

76- محسن منصور الغالبي طاهر، صالح مهدي محسن العامري: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال، عمان، 2005.

77- محمد أمين حيدر طرابيشي: المرشد الطريق ISO9000 وتطبيقاته، دار السلام للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2000.

78- محمد عبد العزيز سمير: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الاشعاع للنشر، ط2، مصر، 2001.

79- محمد عبد القادر عطية عبد القادر، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكي: قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة الإسكندرية، مصر، 2005.

80- محمود الحجار صلاح، داليا الحميد صقر: نظم الإدارة البيئية والتكنولوجيةISO14000 منهجياته، تقنياته واستدامته، دار الفكر العربي للنشر، الطبعة الاولى القاهرة،2006.

81- محمود محمد الإمام: اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، بحوث اقتصادية عربية، العدد 7، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 2005.

82- منفي الدليمي رغد: إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفة الدوليةISO 14000 ، دراسة حالة مصافي الوسط العراقية، جامعة بغداد،2001 .

83- موسشيت دوجلاس: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1، القاهرة، 2000

84- نايف علوان قاسم: إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو9001:2000، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2005.

85-وصفي عقيلي عمر: إدارة الموارد البشرية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان،2005 .

86- يسري أحمد عبد الرحمان : تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996.

87- عبد الرحيم يوسف: إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان ،2002.

88- الشيخ حسين عادل: البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

89- حسين رحيم: إدارة منظمات منظور كلي، دار حامد للنشر، ط1، عمان الأردن، 2003.

90-خوني رابح، حساني رقية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

ب. الرسائل والاطروحات:

1- أبحري سفيان: شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وأثرها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

2- الطاهر خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007.

3 - أوسرير منور: المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

4- بلعور سليمان: أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية. حالة مجمع صيدال، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2004.

5- رزاي سعاد: إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008

6- زرنوخ ياسمينة: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لجزائر، 2006.

7- شريط عابد: دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية – حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003

8- عباس محرزي محمد: نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع النقود و المالية، الجزائر، 2005.

9- علالي مليكة: أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الإيزو في تنافسية المؤسسة دراسة حالة: مؤسسة الكوابل ببسكرة، رسالة ماجيستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2004.

10- فرج الله احلام: طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2008/2007.

11- لخلف عثمان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004/2003.

12- لطرش ذهبية: اتفاقية التجارة في السلع وآثارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2004.

13- محمد حسين الحمدي فؤاد: الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، جمهورية اليمن، 2003.

14-بوعبد الله عيسى: الوظيفة الالية في المؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

ج. المجلات والموسوعات:

1- إبراهيم احمد ميسر: تدقيق الأداء البيئي في الشركات الصناعية العربية وأثره في تقليل المخاطر البيئية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على الموقع: www. iefpedia.com

2 - الحناوي عصام: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2005.

3- بريبش السعيد: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2007.

4- بن عنتر عبد الرحمان: إدارة الجودة الشاملة كتوجه تنافسي في المنظمات المعاصرة، مجلة الباحث، العدد السادس، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

5- بن عنتر عبد الرحمان: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثاني، بسكرة، الجزائر، جوان 2002.

6- صادق دحلان عبد الله: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد 49، بيروت، مارس 2004.

7- صالحي صالح: أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، كلية العلوم اقتصادية، سطيف ،2004.

8- يوسفي محمد: الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي، مجلة سداسية تصدر عن إدارة مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، 2000.

د. الندوات والمؤتمرات:

1- الشريف بقة، العايب عبد الرحمان: التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدي للطباعة والنشر، سطيف،7-8 أفريل 2008.

2- بختي ابراهيم والطاهر خامره: المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07، 2008.

[3] – براقي تيجاني: دور نظام المحاسبة الخضراء في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل المتغيرات البيئية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، 19/18 نوفمبر 2009.

4- بروش زين الدين ؛ عطوي عبد القادر: التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، ملتقى دولي حول تأثير الانكسار الرقمي شمال/ جنوب على تسيير PME بسكرة جامعة محمد خيضر، الجزائر، 14-15 أفريل2007.

5- بن دعيدة ع: التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

6- بن عنتر:عبد الرحمان: نحو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية، الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 25-26 نوفمبر2007 .

7- بوخمخم عبد الفتاح، موسى علي: أثر الصحة والسلامة المهنية على الكفاءة الإنتاجية في مؤسسةhenkel الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسلية، الجزائر، -2009/11/11

8- بوعتروس عبد الحق ومحمد دهان: تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، الملتقى الدولي : حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي22-23 نوفمبر، 2006.

9- بوعشة مبارك: التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، مداخلة في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو-مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر،7_8 أفريل 2008.

10- بوغدو عبد الكريم: واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار نحو تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والابتكار ، لجزائر، 2010/03/14.

11- تشام فاروق وتشام آمال: دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر – تونس – المغرب، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف 17-18 أفريل 2006.

12- حسن عثمان عثمان: دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07 أفريل، 2008.

13- حسين رحيم، مناصرية رشيد: مواصفات الإيزو كمعيار لقياس كفاءة الاستعمال المستدام للموارد الاقتصادية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول :التنمية المستدامة، والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07 أفريل، 2008.

14- رزيق كمال وبوزعرور عمار: التصحيح الهيكلي وأثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي: 18/17 افريل 2006.

15- سلامة سالم سلمان: تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي للإدارة البيئية ، تونس، 2006

16- سملالي يحضية: إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطنى الأول حول: المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، 23/22/ 04/ 2003.

17- سيلم طاهر: إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر، يومي 12-15 سبتمبر 2006.

18- عبد الرشيد عبد الرزاق عادل: نظام الإدارة البيئية EMS والمواصفات القياسية ISO 1400 وتطبيقها في الوطن العربي، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، 2005.

19- علاوة عبد الفتاح: تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال أداء مواردها البشرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: أداء فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11.

20- عماري عمار: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو-مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

21- قدوري الرفاعي سحر: التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس، سبتمبر2006 ، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية،2007 .

- قدوري الرفاعي سحر: التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006.

22- قريش نصيرة: آليات واجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي: 18/17 افريل 2006.

23- قريش نصيرة: آليات واجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي17 – 18 افريل 2006.

24- قصاب سعدية: الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوربية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

25- محمد صيام جمال: تقويم اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية، الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية، (تجربة مصر)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر 27-2001/11/29.

26- مفتاح صالح، رزقي محمد: استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقيم الأداء المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11.

27- نجار حياة ومليكة زغيب: إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة : نظرة مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي22 23أفريل 2003.

28- نوري منير: أثر الشراكة الأور وجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل2006 .

29-برودي نعيمة: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

هـ. التقارير والوثائق:

1-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج السنوي لسنة 2008، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، الصادر في ديسمبر 2001.

3- الامر95-22 الصادر في 26 اوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

4- المادة 2 من الامر 95-22

5- المرسوم التنفيذي رقم06- 240 المؤرخ في 8 جمادى الثاني 1427 الموافق ل 4 جويلية سنة 2006 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45، الصادرة بتاريخ 9 جويلية2006

6- وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة: تصحيح الاقتصاد الوطني وسياسة لإعادة الهيكلة الصناعية، 1994.

7-المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع االاول 1426 الموافق ل 3 ماي 2005 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيمها وسيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32 ، الصادرة في 4 ماي2005

8-النشاشيبي ك. واخرون: الجزائر وتحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

ثانيا: المراجع بالغات الأجنبية

أ. الكتب:

1- Abadelhak Lamri : Management de l'information redressement et Mise à niveau des entreprises, Office des Publications Universitaires, Paris,2012.

2- Aktof, Omar: Le management entre tradition et nouvellement. 4 édition, Paris 2002.
3- Alain Chauveau et Jean Jacques Rosés, l'entreprise responsable, édition d'organisation, Paris, 2003.
4- Ali Chouki Boudia : Présentation du Programme National de Mise à Niveau des PME**,** Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger, 2008.
5- Andrè Chardonnet et Dominique Thibaud on, le guide du PDCA de Deming progrès contenu et management, édition d'organisation, 2003.
6- Arun Kumar : Environmental Economics Various Dimensions, Regal Publications, New Delhi, India, 2013.
7- Beat Burgenmeier: Economie du développement durable , 2 édition, Boeck Université, Bruxelles, 2005.
8- Belaïboud.M*:* De la survie a la croissance de l'entreprise, O.P.U, Algérie, 1995.
9- Bonnet Chantal : Marché et développement durable, Edition Alpha, 2006.
10- Boughadou Abdelkrime : Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, Alger , 2006.
11- Boughadou Abdelkrime: Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union Européenne, Ce que vous devez savoir, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat ,Octobre2005.
-12 Boussoumah, M: L'entreprise Socialiste en Algérie, O.P.U, Alger, 1992.
13- Cabinet Paul, L'impact Economique et L'efficacité Environnementale de la Certification ISO14000 des Entreprises Industrielles, Service économie, ADEME, France, 2000.
14- Corbett Lawrence, Culter Denise : Environmental Management Systems in the New Zealand Plastics Industry, international journal of operations and protection management, 2000.
15- Corinne Gendron: Le développement durable comme compromis, Publications de l'université , Québec, 2006 **.**
16- Damien Goy : Socrate Un Philosophe au secours de L'entreprise, maxima édition, Paris, 2012.
17- Daniel Duret, Maurice pillet: Qualité en Production: de ISO9000 à Six sigma, 2éme edition, edition d'organisation, Paris, 2002.
18- DEBBOUB.Y: le nouveau mécanisme économique en Algérie, O.P.U, Algérie, 1999.
19- Dominique Roux **:** Analyse économique et gestion de l'entreprise, Paris, Dunod,2000.
20- Drucker, Peter: L'avenir du management. Pearson education, Paris, 2005.
21- Edward Elger : International Entreprenrurship in small and medium size enterprise, McGill University, Canada, 2004.
22- Elisabeth laville : L'entrepruse Verte «le developpement durable change l'entreprise pour changer le monde », 3 édition, Pearson education, France, 2009.
23- Emilie brun et Clémentine Mc Millan : Développement durable de le stratégie à l'opérationationnel , Afanor, Paris, 2007.
24- Frédéric Malaval : Développement durable, assurances et environnement, Edition Economico, 1999.
25- Ghosh Roy : Sustainable Development 'Environment, Energy and water Resources, Ane book Pvt, Ltd, India, 2011.
26- Jacquelyn A : Green Marketing, NTC business book, lincolnwood, 2000.
27- Jean – Claude Tarondeau et Christine Huttin: Dictionnaire destratégie d'entreprise, Edition Vuibert, Paris, 2001.
28- Jean Brihman : Meilleurs pratique de management, 3éme édition, édition d'oranisation, Paris, 2000.

29- Jean Marie Courrent: RSE et développement durable en PME, Group de Boeck,Bruxelles,Belgique, 2013.
30- Kamal Hamdi : Comment Diagnostique et Redresser une Entreprise**,** Rissalah, Alger, 2001.
31- KHODRI Ahmed, Performance (s): de l'entreprise : réflexion autour d'un concept, Le premier séminaire international sur l'importance de la transparence et la performance pour l'intégration actuel dans l'économie mondiale. ElAourassi 2007.
- Luduing Von Bertallanffy : théorie générale des systèmes, Dunod, Paris, 1996.
32- Marie Françoise Guyonnaud ET Frédérique Willard: du management environnemental au développement durable des entreprises, France, ADEME, 2004.
33- Marie-Françoise Guyonnaud, Frédérique willard : synthèse documentaire sur : le développement durable du management environnemental au développement durable des entreprises, agence de l'environnement et de le maitrise de l'énergie ADEME, mars 2004.
34- Mark Mawhinney : Sustainable development, understanding the green debates, a black well publishing company Editional offices, 2002, P.4.
35- Mehaylovs:le diffiicile apprentissage de l'autonomiede gestion,problems économiques, N:2701,2001.
36- Michel Jonquières : le mannel du management environnemental, Tome I, Mettre en ouvre un système de management environnemental, Alpin, 2001.
37- Nathalie Costa : Gestion du développement durable en entreprise Ellipses Edition marketing S.A, Paris, 2008.
38- Oliver Torres, des PME, Dominos Flamarinos, France, 1999.
39- Paolo baracchini: Guide a la mise en place du management environnemental, En entreprise selon ISO14001, presses poly techniques et universitaires romandes, Italie, 3eme edition, 2007.
40- Paul Baan : Enterprise Information management, springer new york, london, 2013.
41- Paul, de Backer: Les indicateurs financiers du développement durable, Édition d'organisation., paris, 2005.
42- PH. Kotler& B.Debois: Marketing management, 10éme édition, Public Union, Paris, 2000.
43- Piter D. Mauch : Quality Management « theory and Application », CRC Press is an imprint, London, 2010.
44- Romain Dumas: Intelligence économique d'entreprise, editions Francis lefebvre, Paris, 2011.
45- SADI N. E: la privatization des entreprises publiques en algérie, objectifs, modalités et enjeux, O.P.U, Alger, 2005.
46- Sara.Singh : Environmental Economics, AhP Publishing corporation, New Delhi, 2012.
47- Source : Paolo Baracchini: Guide à la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001, 3édition Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, 2007.
48- Stapleton, philip J, Glover, Margaret A ,and davis, Spetie, Environmental management systems, 2nd ED, NSF published New York, 2001.
49- Suresh Prakash : Theory and Practice of Quality Management, First Edition, Centrum Press, India, Delhi, 2013.
50- Sylvain Allemand: Les Paradoxes du développement durable , le Cavalier bleu édition, Paris, 2007.
51- Tabet Aoul Mahi: Developpement Durable & Environnement 'contrainte et enjeux au maghreb', Edition Ben marabat, Oran, Alger, 2012.

.-52Raymond Alain Thietart: Stratégie d'entreprise, 2 éme édition. Dunod, Paris, 2004.
-53THIOMBIANO Taladia: économie de l'environnementet des ressources naturelles, édition l'harmattan, 2004.
54-1Abdelhak Lamiri: Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises, OPU, Alger, 2003.
55-Alain Noel et Pierre Dussauge: Perspectives en management stratégique, Paris, Economica, 2000.
56-Karin Boras : Développement durable : l'avenir des PME, Afnor éditions, France, 2012.
-57Octave Gélinier et outre: Développement durable pour une entreprise compétitive et responssable, ESF éditeur, 3éme édition, 2005.
58-Romain Dumas : Intelligence économique d'entreprise, editions Francis lefebvre, Paris, 2011.
59-Stéphany.D : développement durable et performance de l'entreprise, édition liaisons, Paris, 2003.

ب. المجلات العلمية:

1- Abdessalam Bouchouareb : Présentation et Plan D'action de l'ANDPME horizon 2014-2017, Atout PME la revue de L'entreprise Algerienne, Ministere de l'industrie et des Mines, Alger, janvier 2015.
2- Alain Charles Martinet et Emmanuelle Reynaudm Entreprise durable, finance et stratégie, Lavoisier revue française de gestion, n° 152, 5/2004,p.127.article est disponible en ligne en format html à l'adresse http://www.cairn.info/article.php?id_revue=rfg&id_numpublie=rfg_152&id_article=rfg_152_0121
- Carl Gaigne: intégration et inégalités régionales, économie internationale, Revue de Cepii N°99, Paris: la documentation française, troisième trimestres 2004.
3- Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN 2002.
- John Stans & Maarten A. Siebel، Environnemental management systèmes، Basic concepts of ISO 14001, UNESCO - IHE, Delft, The Netherlands, P:12, This document was downloade frome : www.e-textile.org. Day
4- Lamri A: la mise a niveau, revue des sciences commerciales et de gestion, n2, école supérieur de commerce, Alger, juiliet 2003.
5- Lavoisier, Revue Française de gestion, le développement durable, N152, HERMES, 2004.
6- Michel Deppler : Au delà de l'intégration, Revue de Finance et Développement, Volume 41, N°=2, Washington, Juin 2004.
7- Mohamed Ben El Hassan Alaoui: Le Maroc et l'UE a l'aube du XXIeme siècle (point de vue de sa majesté le roi Mohamed VI) -in Revue Panaromique, 3 trimestre, 2001,N°41.

ج. الندوات والمؤتمرات:

1- Bentabet B : les effets des accords euro-mediterraneens, un modèle d'équilibre général calculable appliqué à l'economie algérienne, colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe »,sousse, Tunise, 2002.
2- Pascal Robert, Mathieu Weil : LES FONDEMENTS DE LA QUALITE, Séminaire International, Qualité en Recherche et en Enseignement Supérieur, IAV Hassan II – Rabat, Maroc 31 mai et 1er juin 2007.

3- Paul H. Dembinski: Responsabilité sociale des PME – un retour du "paternalisme"?,des 41es Journées romandes des arts et métiers, PME ET RESPONSABIILIITÉ SOCIIALE, Champéry, suisse, 23 et 24 juin 2008.
4- Union Syndicale des Travailleurs du Maghreb Arabe (USTMA) et l'Organisation Arabe du Travail, conférance maghrébine sur la responsabilité sociale de l'entreprise, Rapport final et recommandations, Tunis 6/7 mai, 2005.

د. التقارير والوثائق:

1- Agence Nationale de développement de la PME, Programme National de Mise à Niveau des petites et moyenne Entreprises:présentation du programme , 2007.
2- commission Européenne, note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME , PMI, UGP, avril2002.
3- Euro Développement PME**,** Programme MEDA d'appui aux PME/PMI Algériennes, Commission &Ministère de la PME et l'Artisana. Européenn.
4- Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Projet: Dispositife de Mise à Niveau, Ministère de l'industrie et de la restructuration,2000.
5- Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Questionnaire d'information préalable pour l'adhésion au Programme de mise a niveau , Ministère de l'Industrie.
6- Manuel Des Procédures: nouveau dispositif, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Ministère de l'Industrie.
7- Mouhamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi : Restructuration et Mise a niveau d'entreprise: guide méthodologique, Ministère de L'Industrie&ONUDI Alger, 2003.
8- Paolo Baracchini: guide de gestion environnementale pour l'entreprise, Quels sont les avantages possibles d'une certification ISO-14000?, Ressources entreprises, canada, 2008.
9- Programme MEDA: Euro Développement PME, programme d'appui aux petites et moyennes entreprises privées, Commission Européenne&Ministère de la PME et l'Artisanat,juin 2005.

هـ. مصادر أخرى:

1- www. Escwa .org.
2-www .islamfin.go-forum.net
3- www.bag.com.sa
4-www.socpa.org.sa
5- www.islam.net
6-www.uneca-na.org
7- www.mipi.dz
8-www.iso.org

قـــــائمة المـــــلاحق

الملحق رقم 01: مؤسسة كرستور برج بوعريريج

الملحق رقم 02: مؤسسة مبروقاز سطيف

الملحق رقم 03: مؤسسة زواوي سطيف

الملحق رقم 04: مؤسسة النسيج والخياطة Cobba برج بوعريريج